



كلية الدراسات العليا

برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان

مفهوم الكرامة الإنسانية وعلاقته بالمقاومة

**The Concept Of Human Dignity And Its Relation To Resistance**

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

سراب خالد القاسم

الرقم الجامعي: ١٠٨٥٢٠٥

إشراف الدكتور: مضر قسيس

٢٠١٢

مفهوم الكرامة الإنسانية وعلاقته بالمقاومة

## The Concept Of Human Dignity And Its Relation To Resistance

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة:

سراب خالد القاسم

تاريخ المناقشة

١٠ كانون ثاني ٢٠١٢

لجنة النقاش

د. مضر قسيس: رئيساً

د. جورج جقمان: عضواً

د. باسم الزبيدي: عضواً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

أ

الفهرس

أ

الفهرس

ث

إهداء

ج

ملخص

ذ

ABSTRACT

س

المقدمة

ش

الإطار النظري

غ

أهمية الدراسة

ف

مراجعة الأدبيات

١

الفصل الأول الوجود والكرامة الإنسانية

٤

المُستعمِر والمُستعمَر: علاقة تماهي أم انفصال

١١

تَجَارِبُ حَرَكَاتِ التَّحْرِيرِ

٢٨

خاتمة الفصل الأول

٣٠

الفصل الثاني المُقاومة: مَا لَهَا وَمَا عَلَيْهَا

٣٨

بُنْيَةُ المُقاومة

٥٤	حركات التحرر: أساليب ووسائل
٥٥	المقاومة الشعبية
٧٢	المقاومة المحترفة
٨٣	المقاومة وعلاقتها بالجماهير
١٠٧	خاتمة الفصل الثاني
١١٠	الفصل الثالث المقاومة الفلسطينية
١١٤	إعلان الاستقلال والانتفاضة (١٩٨٧-١٩٩٠)
١٢٩	ما قبل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٥٠-١٩٦٤)
١٣٧	نشأة منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٦٧)
١٤٤	نكسة حزيران: بروز المقاومة الفلسطينية (١٩٦٧-١٩٧٣)
١٥٠	الكفاح المسلح في النضال الفلسطيني: هدف أم وسيلة
١٥١	حركة فتح
١٥٨	المقاومة الفلسطينية ومفهوم "الثورة"
١٧٥	١٩٧٤ وغصن الزيتون
١٨٢	القضية الفلسطينية وقضايا التحرر: جوانب للمقارنة
١٨٣	المقاومة الفلسطينية وسلمية المقاومة في الهند
١٨٤	المقاومة الفلسطينية والكفاح المسلح في الجزائر
١٨٥	المقاومة الفلسطينية والخيار الكوبي
١٨٦	المقاومة الفلسطينية وجنوب أفريقيا

ت

١٨٨

خاتمة الفصل الثالث

١٩٣

خاتمة

١٩٧

المراجع

إهداء

إلى:

أمي... دمشق

الكائنات البحرية... الموم والملم

نجوم القلب... الأصدقاء، حيثما جمعنا خطوط الطول والعرض

إلى:

أول الأبجديات

ن. ق.

م. د.

م. ق.

إلى:

أنا... الكون

## ملخص

تسعى هذه الرسالة لتوضيح العلاقة بين الكرامة الإنسانية والمقاومة، حيث تبدو العلاقة بين المفهومين غير واضحة، لكن إذا ما نظرنا إلى المقاومة كوسيلة لتحقيق الكرامة الإنسانية، فإنه يمكن طرح السؤال التالي

ما هي القواعد والأسس التي على المقاومة أن تتبعها لتحقيق وتتسق مع الكرامة الإنسانية؟

ويجيب هذا البحث عن السؤال من خلال ثلاث فصول مقسمة على النحو التالي

### الفصل الأول:

يتمحور الفصل الأول حول مفهوم الكرامة الإنسانية وعلاقته بمعنى الوجود الإنساني، بالاعتماد على أفكار كانط وسارتر يمكننا التوصل أن تحقيق الوجود الإنساني يبدأ عندما يتمكن الإنسان من وضع قوانين والخضوع لها خضوعاً حراً، على أن تجعل هذه القوانين الإنسان غاية لا وسيلة، ويكون تحقيق حريته هي الهدف من هذه القوانين الشعوب، وبالتالي فإنه يمكن تعريف الكرامة الإنسانية بأنها: قيمة عليا، تتحقق من خلال حرية الإنسان وقدرته في تقرير مصيره، من خلال وضع قوانين وأنظمة يخضع لها خضوعاً حراً، على أن تكون حرية الإنسان هدفاً تحافظ عليه تلك القوانين والأنظمة، وتتعامل مع الإنسان على أنه غاية وليس مجرد وسيلة لتحقيق أي هدف، على أن الكرامة الإنسانية قيمة لا ينقص منها أو يزيد عليها النتائج المترتبة عن تحقيقها.

وأي منظومة استعمارية/ استبدادية، هي شكل من أشكال انتهاك للكرامة الإنسانية، حيث أن الشعوب الواقعة تحت الاستعمار لا تمتلك الحق في تقرير مصيرها ولا تضع القوانين التي تخضع لها خضوعاً

حرًا وبالتالي فإن الشعوب الواقعة تحت الاستعمار تفقد كرامتها الإنسانية، وحتى تستطيع استعادة كرامتها  
تنشأ المقاومة

فما هي المعايير والدلائل التي على وعي المقاومة للمفهوم الكرامة الإنسانية كهدف تسعى له؟

هذا ما أوضحه في الفصل الثاني من الدراسة

### الفصل الثاني:

للإجابة عن السؤال قمتُ بدراسة أربع حركات مقاومة حول العالم وهي:

- المقاومة في الهند بقيادة غاندي
- المقاومة في جنوب أفريقيا بقيادة نيلسون مانديلا
- المقاومة في كوبا بقيادة فيديل كاسترو
- المقاومة في الجزائر بقيادة جيش التحرير الوطني الجزائري

وقد تمت المقارنة بين هذه الحركات في الجوانب التالية:

- قدرة المقاومة على إحداث قطع/ فصل عن بنية المنظومة الاستعمارية، أي أن عليها أن تخلق لها  
بنية منفصلة عن الاستعمار في كافة جوانبها.
- مدى اتساق الوسائل التي تتبعها المقاومة لتحقيق أهدافها (الكرامة الإنسانية) مع مبدأ الكرامة  
الإنسانية.



- مدى قدرة المقاومة أن تجعل من الإنسان هدفاً وليس وسيلة للتحريض، فتحريض الإنسان هو الهدف من نشوء المقاومة.

### الفصل الثالث:

تركز الفصل الثالث من هذا البحث على مدى تحقيق المقاومة الفلسطينية للكرامة الإنسانية، وذلك من خلال فحص المراحل التي مرت بها المقاومة الفلسطينية منذ تأسيس منظمة التحرير وحتى إقامة السلطة الفلسطينية، سواء على صعيد المقاومة في الأراضي الفلسطينية أو في الخارج، ومن خلال متابعة أهم المحاور التي مرت بها المقاومة الفلسطينية يمكننا استنتاج التالي:

- تبنت المقاومة الفلسطينية في الخارج في مراحلها الأولى الكفاح المسلح كإستراتيجية للتححرر، وهذا أثر على تحقيق الكرامة الإنسانية من خلال تعظيم قوة السلاح، وتقديس القوة كوسيلة للتححرر، وهذا ما جعل الإنسان يتحول إلى وسيلة للتححرر.
- في المرحلة التالية (١٩٧٤-١٩٨٠) تم الاعتراف بمنظمة التحرير كتمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبدأت مرحلة المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهذا كان بمثابة بداية لإثبات الوجود، دون محاولة نفي الآخر وإقصاءه.
- كان للنضال في داخل الأراضي الفلسطينية دور كبير في دعم المقاومة في الخارج، وحملت طابعاً شعبياً، معتمداً على الجماهير الفلسطينية في المقاومة، ورغم عدم وجود تأثير سياسي كبير على المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني، على المستوى الدولي، إلا أنها التراكم الشعبي للمقاومة، أشعل الانتفاضة (١٩٨٧) والتي كان لزخمها تأثيراً على قيادة المقاومة في الخارج، وكانت نتيجة ذلك

إعلان استقلال الدولة الفلسطينية في ١٥ تشرين ثاني ١٩٨٨، وكان هذا بمثابة ممارسة لحق تقرير المصير، جعل من منظمة التحرير الفلسطينية بموقف قوة لتكون طرف في عملية السلام التي عادت لتظهر على الساحة في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية.

- توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، ودخولها للأراضي الفلسطينية، وإقامة حكم ذاتي مؤقت (حسب الاتفاقيات)، كان بداية لممارسة حق تقرير المصير بشكل مباشر ولأول مرة للشعب الفلسطيني، وهذا كان بحد ذاته تحقيق لمبدأ الكرامة الإنسانية، ورغم كل ما تعرضت له الاتفاقيات من عدم استكمال وتنفيذ للمراحل اللاحقة، إلا أن المقاومة الفلسطينية التي اتخذت أشكالاً جديدة لم تتوقف، حتى استكمال السيادة، وحق تقرير المصير الكامل، والذي يمكن أن نراه من خلال خطاب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أما هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١١.

تحقيق الكرامة الإنسانية لا يتم إلا بالمقاومة، مقاومة محاولة أي جهة ساعية لانتقاص هذا الحق، وهذه المقاومة التي تنشأ لأجل استعادة الكرامة الإنسانية (من خلال استعادة الحرية) عليها أن تحافظ على أهدافها السامية، من خلال وضع أسس وقواعد ومعايير تكون بمثابة بوصلة أثناء السعي لتحرر، وهذه الأسس والقواعد عليها أن تتسق وتتناغم مع الكرامة الإنسانية، وأن تسعى لجعل الإنسان غايةً من هذا التحرر.

## **Abstract**

This thesis seeks to clarify the relationship between human dignity and resistance. The relationship between the two concepts seems to be vague, but if resistance is considered as a means to achieve human dignity, the following question can be formulated: What are the conditions, rules, and principles that enable a resistance movement to be consistent with human dignity?

The thesis answers this question through three chapters, divided as the follows:

### **Chapter one:**

The first chapter tackles the concept of human dignity and the sense of human existence. It builds on the philosophies of both Kant and Sartre. It argues that achieving human existence is conditioned on the ability of people to formulate laws and to submit to them freely, taking into consideration that these laws treat humans as a goals and not as means, and that the main objective of such laws is achieving people's freedom. Hence, human dignity can be defined as a supreme value that is achieved through human freedom and self-determination to formulate laws and regulations that maintain human freedom as a supreme objective, treat human beings as a goal rather than a means and does not detract from, or add to human dignity the consequences of achieving it.

Any colonial / despotic system violates human dignity, since people under such regimes don't possess the right to determine their own destiny through legislation and the free submission to it. Therefore, the dignity of people under occupation is violated and they resort to resistance seeking its restoration.

### **Chapter two:**

The second chapter discusses the standards and criteria, which indicate that a resistance movement is aware of the concept of human dignity as a goal that it seeks to achieve.

To define the abovementioned standards and criteria the chapter examines four resistance movements around the world. These are:

- The resistance in India led by Gandhi.
- The resistance in South Africa led by Nelson Mandela.
- The resistance in Cuba led by Fidel Castro.
- The resistance in Algeria, led by the Algerian National Liberation Army.

The comparative analysis of the four movements addresses the following aspects:

- The ability of the resistance movement to create a separated / independent structure from the colonial system in all aspects;
- The consistency and harmony of the methods / techniques that each resistance movement adopted to achieve its goals with the principles human dignity;
- The extent of the ability of the resistance movement to maintain human beings as the goal / target rather than the means of liberation, considering that the objective of any resistance is human emancipation.

### **Chapter three:**

The third chapter of the thesis investigates the extent to which the Palestinian resistance (in Palestine and abroad) was able to achieve human dignity by examining the stages that the Palestinian resistance went through since the establishment of the Palestinian Liberation Organization (PLO) until the establishment of the Palestinian Authority.

The following conclusions are deduced from trailing the main stages that the Palestinian resistance went through:

- In its early stages, the Palestinian resistance abroad adopted armed struggle as a strategy for liberation. This affected the achievement of human dignity by glorifying arms power, and sanctifying force as a means of liberation, which made human beings turn into means of liberation.
- In the next phase (١٩٧٤-١٩٨٠), after the PLO was recognized as the sole legitimate representative of the Palestinian people, claiming the right to self-determination for the Palestinian people became central, and the Palestinian position shifted towards establishing an independent identity that is not based on the negation of the other.
- The struggle inside the Palestinian territories played a major role in supporting the resistance abroad. It carried public characteristics that depend on the Palestinian popular resistance. Despite the absence of a strong international political impact demanding the Palestinian people rights, the popular resistance accumulation sparked the ١٩٨٧ Intifada, which had a tremendous effect on the resistance leadership abroad, and, as a result, the independence of the Palestinian estate was declared on the ١٥<sup>th</sup> of November, ١٩٨٨. This symbolic practice of self-determination put the PLO in a position of power to be a party to the peace process that has emerged after the Gulf War.
- The signing of the Oslo Accords between the PLO and Israel, and emergence of the Palestinian National Authority, and the establishment of

the temporary self –governance, in accordance with the Accords, were the beginning of a real direct Palestinian practice of self-determination. This, per se, is considered as an achievement of human dignity despite the fate of the Accords and subsequent agreements. However, the Palestinian resistance which took new forms didn't end, and, as it seems, will never stop until sovereignty is achieved and the right to self-determination is practiced in full, as the speech in front of the United Nations General Assembly on the 23<sup>rd</sup> of September, 2011 by President Mahmoud Abbas made clear.

Human dignity can be achieved only by resistance; by resisting any attempts to detract this right. This resistance, which is founded to restore human dignity by achieving freedom, must preserve its supreme goals by formulating a set of laws, standards, and guiding principles which are consistent and harmonious with the concept of human dignity, to serve as a compass for liberation.

## المقدمة

"يموت الجنود مرارًا ولا يعلمون إلى الآن من كان منتصرًا"

محمود درويش - لاعب النرد

المشهد من فيلم "In Love And War" عن الحرب العالمية الأولى، بطل الفيلم، يُودع حبيبته ليذهب إلى الحرب، لكنها تضعه في حيرة من أمره حين تسأله: "لماذا عليك أن تحارب؟ من عدوك في هذه الحرب؟"، الحرب كانت عدوة الجميع، ويتكرر المشهد كإسطوانة مشروخة في أفلام عن الحرب العالمية الثانية، والحرب الفيتنامية وأفغانستان، والسؤال يتكرر، الجنود يطرحون الأسئلة ويموتون، يذهبون إلى الحرب ولا يعودون. أيّ امتهان لكرامة الإنسان يمكن أن يكون أكثر من هذا!

هذه المرة المشهد حقيقي، ليس مجرد فيلم، حَاجزُ سُردا العام ٢٠٠٤، أنا متوجهة إلى جامعة بيرزيت، يقف جنديٌّ إسرائيليٌّ تحت المطر، لا أعتقد أنّ عمره يتجاوز عمري، ولا أفهم سبب وجوده هنا، نحن طلاب الجامعة وأساتذتها، الموظّفين في المؤسسات المختلفة، العمّال، ومعلّمي ومُعلمات المدارس، ما الذي نَحمله ليَقف الجنود في انتظارنا، لماذا يَضَعُونَ أبراج المراقبة لرصدنا، أنا من يُعاني الآن أم هو؟ ربّما كلانا مُتساويان في أوجاعنا اليومية. هذه المشاهد التي تتراكم كآسئلة بلا أجوبة، مشمولة برغبة في إيجاد أجوبة لها، وهذا البحث كان فرصتي لإيجاد أجوبة، عن مفهوم الكرامة الإنسانية وعلاقته بالحرية، وماذا يحدثُ عندما ندافع عن كراميتنا ونحاول الحفاظ عليها.

الحرية / الإنسان، كلمتا سرّ الكون، البداية قبل كل شيء، كلمتان مترادفتان، إحداهما تُؤدّي إلى الأخرى، ولا معنى للواحدة دون الأخرى، إذًا لتكن البداية من هنا، إذا اجتمع الإنسان بالحرية، فالكرامة هي المخلوق الوحيد الناتج عن جمعهما، كيف يكون هذا؟ هو ما سأوضحه فيما يلي

## الإطار النظري

الحرية المتمثلة في حق الإنسان في تقرير مصيره هي شرطٌ أساسيٌّ ووحيدٌ لتحقيق الكرامة الإنسانية، وهذا الارتباط بين الحرية والكرامة الإنسانية ليس ارتباطاً سببياً، أي أن إحداهما ليست سبباً للأخرى، بل إنَّ كلًّا منهما تقع في منظومة الأخرى وتُشكّل شرطاً لاستمرار وجودها، فالحرية المتمثلة بحق تقرير المصير (سواء أعلى مستوى الشعوب أم على المستوى الفردي) لا معنى لها دون أن تجعل الكرامة الإنسانية هدفاً لتلك الحرية، والكرامة الإنسانية التي هي أساس الوجود الإنساني لا يكتمل مفهومها دون الحرية وحق تقرير المصير والسعي نحو التحرر، وبالتالي فإنَّ أيّة محاولة للانتقاص من الحرية أو سلب الإرادة في الاختيار، وفقدان حق تقرير المصير هو امتهان للكرامة الإنسانية وانتقاص من إنسانية الشعب الذي تعرض لانتهاك حريته، فحق تقرير المصير هو الغاية التي تسعى إليها الشعوب أو يسعى إليها الأفراد، وهو يتمثل في القدرة على اختيار نظام سياسي واقتصادي واجتماعي؛ والتعرض لانتهاك الحرية يعني نفي الوجود الإنساني وهذا يعني فقدان الكرامة الإنسانية، وحتى تتم استعادة حق تقرير المصير، وحرية الاختيار التي تمّ انتهاكها، سواء من قبل الاستعمار أو من قبل نظام استبدادي؛ تنشأ المقاومة، التي هي وسيلة لاستعادة القدرة على الاختيار وبالتالي استعادة الوجود والكرامة الإنسانية، إذًا فإنَّ السبب الأساسي لنشوء المقاومة هو استعادة الكرامة الإنسانية والحفاظ عليها، واختلاف الغاية التي من أجلها

وُجِدَت المَقَاوِمَةُ يُؤَدِّي إلى السُّؤَالِ عَن جَدْوَى المَقَاوِمَةِ، وَلَكِن لِمَاذَا عَلَى المَقَاوِمَةَ أَنْ تَجْعَلَ الكَرَامَةَ  
الإنسانية الغاية الأساسية لها؟

يَكْمُنُ الجَوَابُ ضِمْنَ مَفْهُومِ الوجودِ الإنساني، إِنَّ حُرِيَةَ الاختيارِ المُرْتَبِطَةَ بِفِعْلِ الإرادةِ هِيَ أساسُ مَعْنَى  
الوجودِ الإنساني، أَي أَنَّ عَلَى الإنسانِ أَنْ يَقومَ بِفِعْلِ الاختيارِ لِأَنَّهُ مَعْنَى الوجودِ، وَهَذِهِ الاختياراتُ مُرْتَبِطَةٌ  
بِالغَايَاتِ، أَي أَنَّ الغَايَةَ الَّتِي نَقُومُ مِنْ أَجْلِهَا بِالاختيارِ هِيَ الَّتِي تُحَدِّدُ اختياراتنا، عَلَى أَنْ تَكُونَ الحُرِيَةَ هِيَ  
أَسَاسُ هَذِهِ الغَايَاتِ، أَي أَنَّ السِمَةَ العُلْيَا لِهَذِهِ الغَايَاتِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الحُرِيَةَ، فَمَفْهُومُ الإنسانِ عِنْدَ كَانِطٍ  
يَتَرَكِّزُ فِي خَاصَّتِي العَقْلَانِيَّةِ وَالْحُرِيَةِ، فَهُوَ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ خَاصِيَةَ العَقْلِ فَلَهُ الحُرِيَةَ فِي التَّفَكِيرِ وَالاختيارِ الطَّرِيقَةَ  
الَّتِي يُرِيدُهَا فِي تَنْظِيمِ حَيَاتِهِ سِوَا عَلَى المَسْتَوَى السِّيَاسِيِّ وَالاِقْتِصَادِيِّ وَالاجْتِمَاعِيِّ، وَيَعْبُرُ كَانِطٌ عَن هَذِهِ  
الفكرةِ، بِمَنْحِهِ صِفَةَ "الإنسان" فَقَطْ عَلَى الكَائِنِ العَاقِلِ القَادِرِ عَلَى التَّشْرِيعِ وَالخُضُوعِ لِمَا يَشْرَعُهُ خُضُوعًا  
حَرًّا وَيَقُولُ فِي هَذَا الخُصُوصِ: "تَسْتَتَبِعُ هَذَا بِغَيْرِ نِزَاعٍ أَنَّ كُلَّ كَائِنٍ عَاقِلٍ بِوَصْفِهِ غَايَةً فِي ذَاتِهِ يَنْبَغِي أَنْ  
تَكُونَ لَدَيْهِ القُدْرَةُ عَلَى أَنْ يَعدَ نَفْسَهُ بِالقِيَاسِ إِلَى جَمِيعِ القَوَانِينِ الَّتِي يَخُضِعُ لَهَا فِي الوَقْتِ نَفْسَهُ،  
مُصَدِّرًا تَشْرِيعًا كَلِيَّ عَامًّا وَذَلِكَ لِأَنَّ صِلَاحِيَةَ مَسْلَمَاتِهِ لِأَنَّ تَصَبُّحَ تَشْرِيعًا عَامًّا هِيَ عَلَى التَّحْدِيدِ مَا يَمِيزُهُ  
كغَايَةَ فِي ذَاتِهِ..." (كانط ١٩٦٥، ٨٦)، وَكَانِطٌ يَتَسَلَّلُ فِي تَوْضِيحِ فِكْرَتِهِ عَن طَبِيعَةِ هَذِهِ القَوَانِينِ حَتَّى  
يَتَوَصَّلُ إِلَى ضَرُورَةِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ التَّشْرِيعَاتُ صَادِرَةً عَن إِرَادَةِ حُرَّةٍ، وَيُوضِحُ مَفْهُومَهُ عَن الإِرَادَةِ الحُرَّةِ  
مِنْ خِلَالِ البَدءِ بِالحديثِ عَن "الإِرَادَةِ الخَيْرَةِ" وَالَّتِي يَرَى عَلَى أَنَّهَا "قِيَمَةٌ، لَا المَنْفَعَةَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُضَيِّفَ  
إِلَى هَذِهِ القِيَمَةَ شَيْئًا وَلَا العَقْمَ يَمَكِّنُهُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهَا فِي شَيْءٍ" (كانط ١٩٦٥، ١٩). وَهَذِهِ القِيَمَةُ الَّتِي  
يَتَحَدَّثُ عَنْهَا كَانِطٌ نَاتِجَةٌ عَن فِعْلِ "الإِرَادَةِ"؛ "إِنَّ هَذِهِ القِيَمَةَ لَا يَمَكِّنُ أَنْ تَوْجِدَ إِلَّا فِي مَبْدَأِ الإِرَادَةِ بِغَضِّ  
النَّظَرِ عَنِ الغَايَاتِ الَّتِي قَدْ تَتَحَقَّقُ عَن طَرِيقِ مِثْلِ ذَلِكَ الفِعْلِ"، وَيَضَعُ كَانِطٌ شُرُوطًا عَلَى الأَفْعَالِ النَاتِجَةِ



ض

عن الإرادة: الشرط الأول: "أفعل كما لو كان على مسلمة فعلك أن ترتفع عن طريق إرادتك إلى قانون طبيعي عام" (كانط ١٩٦٥، ٦١)، وهذا يعني أن الأفعال يجب أن ترتقي لتكون قانون طبيعي عام، والشرط الثاني: "الإنسان وكل كائن عاقل بوجه عام يوجد كهدف في ذاته لا كمجرد وسيلة، يمكن هذه الإرادة أو تلك أن تستخدمه على هداها، فهو في كل أفعاله سواء أمتعلقة به هو نفسه كانت أم بغيره من الكائنات العاقلة الأخرى، ينبغي أن ينظر إليه في الوقت نفسه على أنه غاية" (كانط ١٩٦٥، ٧١)، وهذا يعني أن الإنسان عند كانط يكون إنساناً بقدرته على فعل الأفعال التي تجعل منه غاية، ويلخص هذه القاعدة "أفعل الفعل بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي شخص كل إنسان سواك بوصفها دائماً وفي نفس الوقت غاية في ذاتها ولا تعاملها أبداً كما لو كانت مجرد وسيلة" (كانط ١٩٦٥، ٧٣)، ولكن حتى يصبح الإنسان غاية بحد ذاته، يجب أن تكون تلك الغاية لا تكافئها أية قيمة يمكن استبدالها، ويسمى تلك القيمة التي تعادل الإنسان كغاية (الكرامة) يقول كانط: "لكل شيء في مملكة الغايات ثمن أو كرامة: فما له ثمن فمن الممكن أن يُستبدل بشيء آخر مكافئ له، أما ما يعلو عن كل ثمن وما لا يسمح تبعاً لذلك بأن يكافئه شيء، فإن له كرامة" (كانط ١٩٦٥، ٨١)، وبهذا يُعرف كانط الكرامة بأنها قيمة سامية لا تعادلها أية قيمة في مملكة الغايات، ويعتبر أن "كرامة الإنسان لا ترجع إلى خضوعه للقانون وإنما إلى تشريعه ذلك القانون وخضوعه له خضوع حر" (كانط ١٩٦٥، ٨٦)، وحتى تحقق هذا القانون الكرامة الإنسانية لابد من أن يكون نابغاً من "إرادة حرة" حتى تكون إرادة ذاتية؛ "إن إرادة الكائن العاقل لا يمكن أن تكون إرادة ذاتية إلا بالقياس إلى فكرة الحرية وهكذا ينبغي لمثل هذه الإرادة من وجهة النظر العملية أن تضاف إلى جميع الكائنات العاقلة" (كانط ١٩٦٥، ١٠٨)، وتحقيق تلك الحرية لا يتم إلا بتحقيق ما يسميه كانط "الاستقلال الذاتي": "ولكن فكرة الحرية مرتبطة بتصور الاستقلال الذاتي ارتباطاً لا ينفصم كما أن تصور

الاستقلال الذاتي مرتبط بالمبدأ الشامل للأخلاق الذي يعد من الناحية الفكرية الأساس الذي تقوم عليه جميع أفعال الكائنات العاقلة" (كانط ١٩٦٥، ١١٦).

ويمكن تلخيص الفكرة مما سبق على النحو التالي: الإنسان حتى يتم تعريفه كإنسان لا بد من أن يكون مشرع لقوانين يخضع لها خضوعاً حراً، وهذه القوانين حتى تلبى مفهوم الإنسان لا بد أن تتمتع بعدة شروط، وهذه الشروط هي: أولاً: أن تجعل الإنسان غاية في حد ذاته، وليس وسيلة؛ ثانياً: أن تكون تلك الغاية الموجودة في الشرط الأول ذات قيمة سامية لا تكافئها أية قيمة في مملكة الغايات وهي بذلك تعادل "الكرامة"، ثالثاً: أن تكون تلك القوانين نابعة عن إرادة حرة، أي إرادة مستقلة، وهذا يعني ضرورة أن يكون الإنسان الذي يشرع قوانينه ويخضع لها، متمتع بالحرية، وحق تقرير المصير. وبتحقيق هذه الشروط الثلاثة يصبح الإنسان قادراً على تشريع القوانين التي يخضع لها خضوعاً حراً، على شرط أن تجعل الإنسان في حد ذاته غايتها، وهي بذلك تحقق كرامة الإنسان.

وهذا يعني أن أي قوانين يجب أن تقوم على مبدأ الحرية، وغايتها حماية حرية الإنسان والمحافظة على كرامته الإنسانية المتمثلة في حرية الاختيار، وبالتالي فإن قوانين حقوق الإنسان لا بد من أن تقوم على هذا المبدأ المتمثل في وضع قوانين "أخلاقية" تحافظ على كرامة الإنسان وتحمي حرته، وهكذا فإن أي قانون إنساني يجب أن يبنى على أساس حماية وصون الكرامة الإنسانية. والسؤال أين المقاومة من كل ما سبق؟

تسعى أية منظومة استبدادية في العالم سواء أُنظمت استعمارية كانت أم منظومة سياسية اجتماعية أن تسيطر على حرية الأفراد وتمنعهم من حقهم في تقرير مصيرهم واختيار طريقهم في إدارة حياتهم على كافة المستويات، وتلك المحاولات التي تسعى للسيطرة على الإنسان لا يمكنها أن تنجح إلا بالمسار

بوجود الإنسان كإنسان وبالتالي انتهاك كرامته، أي منعه من وضع القوانين التي يخضع لها خضوعاً حراً وسلب أحد الشروط الأساسية ليتمكن من وضع تلك القوانين، ألا وهو الإرادة المستقلة، والمقاومة كفعل ينشأ عن حقبة استبدادية/استعمارية مرتبط بتلك المنظومة، فإنه يحمل في طيه قوانينها وأساليبها وربما غاياتها أيضاً، وحتى تتمكن هذه المقاومة من تحقيق هدفها المتمثل في استرجاع حقها في تقرير مصيرها ونيل حريتها وصون كرامتها لابد لها أن تحدث نقطة قطع/انفصال عن المنظومة الاستبدادية/الاستعمارية، ونقطة الفصل هذه تبدأ بتحديد الغاية من نشوء هذه المقاومة، وهي المحافظة وصون الكرامة الإنسانية، إلا إن الكرامة الإنسانية كغاية لا تظهر في وعي المقاومة وتصرفاتها المباشرة إلا إنه يمكن فحص وعي المقاومة لهذا المفهوم بفحص مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تدل على وجود وعي للكرامة الإنسانية في العقل الباطن للتفكير وثقافة الشعب المقاوم، بحيث تكون أساليب التحرر وطرقه نابعة من سمو الغاية وتخدمها، وتحافظ على هدفها المتمثل في "صون الكرامة الإنسانية"، فإذا فقدت المقاومة هدفها الأساسي ووضعت نفسها في خدمة أهداف آنية وانتصارات مؤقتة، فإن ذلك سيؤدي إلى خروجها عن غايتها السامية، وبالتالي فإن على هذه المقاومة أن تضع قوانين وقواعد تجعل من وسائلها متناغمة مع هدفها في الحفاظ على الكرامة الإنسانية وضمان عدم فقدها أثناء النضال.

وهذا يوصلنا إلى سؤال البحث الرئيسي:

ما هي القواعد والأسس التي على المقاومة بناء بُنيته على نمطها لتتسق مع مبدأ الكرامة الإنسانية؟

والجواب يكمن في تحديد الهدف السامي للمقاومة وهو صون الكرامة الإنسانية، فالمقاومة هي إحدى الوسائل التي تلجأ إليها الشعوب والأفراد لفرض إرادتها الحرة وتقرير مصيرها، ولكن بما هي وسيلة تسعى لهدف سام، فإنه يجب أن يتم وضع قواعد تكون بمثابة بؤصلة لحركات التحرير لتتمكن من

الوصول إلى هدفها -التحرر- دون أن تفقد "الكرامة الإنسانية" التي هي أساس الحرية، وبالتالي فإن المطلوب وضع قواعد تتبّعها المقاومة لتحافظ على هدفها وتتناغم مع صون الكرامة الإنسانية، ويمكن أن نستنتج هذه القواعد من خلال مجموعة الفرضيات التالية:

- الاستبداد بكافة أشكاله يهدف إلى سلب حرية وإرادة الشعب الواقع تحت الاستبداد (وبالتالي سلب كرامته الإنسانية)، من خلال الاعتداء على حقه في تقرير مصيره.
- الوجود الإنساني مرتبط بالحرية الإنسانية التي تعني الكرامة الإنسانية، أي إن وجود الإنسان مرتبط بمحافظته على كرامته.
- الكرامة الإنسانية هدف -هدف ضمني- تسعى إليه حركة التحرير، له مجموعة من المعايير التي تدل على وجود هذا الهدف كأساس ويمكن من خلالها قياس مدى اتساق حركة التحرر مع هذا الهدف، هذه المعايير يمكن تلخيصها بالتالي:

١. فحص الوسائل التي تتبّعها المقاومة وتأثير تلك الوسائل على تحقيق الهدف.

٢. فحص مدى قدرة المقاومة على خلق نقطة قطع/انفصال عن المستبد/المستعمر من خلال إيجاد وسائل وأساليب، ليست فقط مختلفة وتحمل سمة أخلاقية عليا، بل تخدم الهدف الذي وُضعت لأجله.

٣. جماهيرية (شعبية) المقاومة، قياس مدى جماهيرية المقاومة، ووعي الجماهير بالغاية (صون الكرامة الإنسانية).

وَلتَمَكَّنْ مِنْ الإِجَابَةِ عَن سؤَالِي قُمتْ بِدِرَاسَةِ مَجْمُوعَةٍ مِنْ الحَرَكَاتِ الَّتِي ظَهَرَتْ مِنْذُ نَهَائَةِ الحَرْبِ العَالَمِيَةِ الثَّانِيَةِ وَعَلَى مَدَى خَمْسَةِ وَسْتِينَ عَامًا، بِمَا فِي ذَلِكَ الفَتْرَةِ الَّتِي تَلَتْ انْتِهَاءَ الحَرْبِ البَارِدَةِ، وَالَّتِي نَاضَلْتَ لِتَحْصُلَ عَلَى حَقِّهَا فِي تَقْرِيرِ مَصِيرِهَا، وَإِزَاحَةِ الاستِبداد/الاستعمار، وَسَأَقُومُ بِالإِطْلَاعِ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنْ حَرَكَاتِ التَّحَرُّرِ وَالمُقَاوِمَةِ الَّتِي اسْتَطَاعَتْ أَنْ تُحَقِّقَ جُزْءًا مِنْ غَايَاتِهَا وَحَصَلَتْ عَلَى حَقِّهَا فِي تَقْرِيرِ مَصِيرِهَا وَهَذِهِ الحَرَكَاتُ هِيَ:

- حَرَكَةُ التَّحَرُّرِ فِي الهِنْدِ بِقِيَادَةِ غَانْدِي
- حَرَكَةُ التَّحَرُّرِ فِي جَنُوبِ أَفْرِيقِيَا بِقِيَادَةِ نِيلْسُونِ مَانْدِيلَا
- حَرَكَةُ التَّحَرُّرِ الوَطْنِيِّ فِي الجَزَائِرِ بِقِيَادَةِ جَيْشِ التَّحَرُّرِ الوَطْنِيِّ الجَزَائِرِيِّ
- الثَّوْرَةُ فِي كُوبَا بِقِيَادَةِ كَاسْتَرُو
- حَرَكَةُ التَّحَرُّرِ الوَطْنِيِّ الفِلَسْطِينِيِّ بِقِيَادَةِ مُنْظَمَةِ التَّحَرُّرِ الفِلَسْطِينِيَّةِ.

وَسَيَتِمُّ مُقَارَنَةُ هَذِهِ الحَرَكَاتِ مِنْ نَاحِيَةِ الوَسَائِلِ الَّتِي اتَّبَعَتْهَا لِلتَّحَرُّرِ، وَعَلاَقَةِ الوَسَائِلِ بِالأَهْدَافِ المُتَحَقِّقَةِ، وَمَدَى اقْتِرَابِ/ابْتِعَادِ هَذِهِ الحَرَكَاتِ عَن صَوْنِ الكِرَامَةِ الإِنْسَانِيَّةِ.

## أهمية الدراسة

إِنَّ مَفْهُومَ الكِرَامَةِ الإِنْسَانِيَّةِ، الِذِي يُعْتَبَرُ حَدِيثًا نَسْبِيًّا فِي وُجُودِهِ ضَمْنَ القَوَانِينِ الدَوْلِيَّةِ، مَا زَالَ يَخْضَعُ لِتَفْسِيرٍ مُرْتَبِطٍ بِالقَانُونِ، وَلَمْ يَتِمَّ إِدْخَالُهُ ضَمْنَ مَنظُومَةِ إِنْسَانِيَّةِ، أَوْ اعْتِبَارِهِ هَدَفًا سَامِيًّا، عَلَى الإِنْسَانِيَّةِ أَنْ تَسْعَى إِلَيْهِ بِشَكْلِ جَمَاعِيِّ، وَالمُقَاوِمَةِ الَّتِي هِيَ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِ الإِنْسَانِ الِذِي يَتَعَرَّضُ لِانْتِهَاقِ حُرِيَّتِهِ

وكرامته الإنسانية، وتسعى إلى استعادة حرية الإنسان قبل الأرض، وحق تقرير المصير التي هي عناصر أساسية للكرامة الإنسانية، عليها أن تمتلك بوصلة لتحافظ على هدفها، وحتى تمتلك تلك القدرة على تحقيق هدفها، لا بد لها من قواعد ومعايير تتسق مع مبدأ الكرامة الإنسانية، ولإن فحص هذه القواعد والمعايير يتطلب تحديداً لمفهوم الكرامة الإنسانية أولاً، وتوضيح الظروف التي تنشأ فيها المقاومة، والبنية التي تتأسس ضمنها، وتأتي أهمية الدراسة في فحص وعي المقاومة لتحقيق هدف الكرامة الإنسانية وتأثير ذلك الوعي على مجريات التحرير، وعلى طبيعة هذا التحرير وما يحمله من تأثير على مستقبل الشعوب المتحررة، بالإضافة إلى أن هذا البحث يحاول أن يتوصل إلى إجابات تتعلق بدور الهدف ونوعه في تحديد الوسائل والأساليب التي يجب على المقاومة حين إذن اللجوء لها في تحقيق هدفها.

## مراجعة الأدبيات

لم يكن هناك أدبيات تربط بين مفهوم الكرامة الإنسانية والمقاومة بطريقة مباشرة، فمعظم المراجع التي تم استخدامها في هذا البحث كانت إما متعلقة بالكرامة الإنسانية، وإما متعلقة بالمقاومة ولذلك قمت بتقسيم المراجع إلى ثلاثة أقسام:

١. المحور المفاهيمي: الأدبيات المتعلقة بمفهوم الكرامة الإنسانية.

٢. الأدبيات المتعلقة بنشوء المقاومة وبنيتها وعناصر تكوينها.

٣. الأدبيات المتعلقة بالمقاومة الفلسطينية ومرآحها التاريخية.

## القسم الأول: المحور المفاهيمي

احتاج البحث توضيح مجموعة من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالكرامة من جهة والمقاومة من جهة أخرى، فيما يتعلق بمفهوم الكرامة الإنسانية، كان هناك صعوبة في تحديد مفهوم الكرامة الإنسانية، حيث إن أغلبية المراجع كانت تأخذ هذا المفهوم بمعناه وفق القانون الدولي، من دون توضيح للأصل الفلسفي للمعنى، ولتحديد المفهوم اعتمدتُ على كلِّ من المفكرين "كانط" و"سارتر"، فكانت في كتابه "أسس ميتافيزيقيا الأخلاق"، يرى أن كرامة الإنسان تحقق بقدرته على تشريع القوانين، والخضوع لتلك القوانين خضوعاً حراً، والقدرة على التشريع تأتي من امتلاك الإنسان إرادة حرة، هذه الإرادة الحرة عليها عندما تتشرع القوانين، التي ستخضع لها، أن تجعل الإنسان غاية بحد ذاته، وهذا ما يحقق كرامة الإنسان، أي أن حق الإنسان في تقرير مصيره واختيار شكل النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يحكمه؛ ويناقد سارتر فكرة الوجود الإنساني للسعي نحو الحرية في كتابه "الوجود والعدم"، ويرى أن الحرية تتمثل في قدرة الإنسان على الاختيار، وأن الإنسان يعبر عن وجوده بمقدار ما يمتلكه من حرية على الاختيار، أي حق تقرير المصير، ويربط تلك الحرية بالاختيار بتحقيق غاية سامية وهي الحرية، أي أن الغاية من الاختيار لا يجوز أن تكون قيداً على الحرية بحد ذاتها، لأن سارتر يرى أنها هدف يتحقق من خلاله معنى الوجود الإنساني، وبالتالي نحن ندور في حلقة متكاملة، الوجود الإنساني تعني الحرية على الاختيار، وهذا الاختيار لا بد أن يحقق غاية سامية هي الحرية لتحقيق الوجود الإنساني، ويرى أن الإنسان يحقق وجوده بمقدار سعيه لحيته، وهذا يعني أن الكرامة الإنسانية التي يُعبر عنها سارتر بقوله الوجود الإنساني يتحقق من خلال الاختيار الحر وجعل الحرية هدفاً سامياً يسعى له هذا الاختيار، ويعود السبب في بحثي عن المفهوم الفلسفي للكرامة الإنسانية، لربطه بالسبب الذي يجعل الاستعمار/الاستبداد، سبباً في امتهان الكرامة

الإنسانية، وأما الأدبيات المتعلقة بمفهوم الاستعمار/الاستبداد والعالم الثنائي، قمت بالاعتماد على فانون في كتاب "معذبو الأرض" والتي يوضح فيها فانون أن الاستعمار يخلق عالمًا ثنائيًا، عالم المستعمر وعالم المستعمر، ويتفاوت العالمان في الوقائع الاقتصادية، والأوضاع المعيشية، ويصل الأمر إلى تجريد المستعمر من إنسانيته، ويعتقد المستعمر أن الوصول لتطبيق شكل عالم المستعمر، هو ما سيجعله يسترجع حرية وكرامته الإنسانية المسلوقة، وهذا ما يسميه فيصل دراج في مقاله "الإبداع والوعي والتقليد"، وخلق حالة تماهي مع الاستعمار، وهذا يعني إنهاء العالم الثنائي الذي ينشأ عن هذه الحالة، فيطرح فانون نظرية "العنف الثوري" في كتابه "معذبو الأرض" لإنهاء هذا العالم الثنائي الذي نتج عن عنف من المستعمر على المستعمر، يرى فانون أن على المستعمرين اللجوء إلى ذات العنف.

### الأدبيات المتعلقة بالمقاومة:

لتحديد مفهوم المقاومة اعتمدتُ على كل من نصري صايغ في كتابه "حوار الحفاة والعقارب دفاعاً عن المقاومة" وكتاب "أن تكون عربيًا في أيامنا" لعزمي بشارة، حيث يرى صايغ أن المقاومة لا تمتلك تعريفًا محددًا، بل عناصر تدل على وجودها، وأسبابًا تنشأ لأجلها، بينما يرى عزمي بشارة أن المقاومة ردة فعل أولية على عنف الاستعمار، تمر عبر الفكر والعاطفة والتنظيم الاجتماعي وغيره.

القسم الثاني من الأدبيات كان متعلقًا بتوضيح أصل نشوء المقاومة، وكيفية تضمينها ضمن القانون الدولي، فالمفكر جون لوك في كتابه "الحكومة المدنية" يوضح أن المقاومة حق طبيعي مثل الحق في الحياة والحق في الامتلاك، ويوضح أن الحال التي كان عليها الناس قبل نشوء سلطة سياسية هي الحرية في الدفاع عن ممتلكاتهم وأرواحهم بالطريقة التي تناسبهم \_ضمن قانون الحق الطبيعي\_ ومن هنا كانت المقاومة هي حق طبيعي كوسيلة للدفاع عن الأرواح والممتلكات، وذلك أن الاستعمار إنما هو شكل من الاعتداء على



الممتلكات والأرواح، ولتوضيح كيفية دخول المقاومة ضمن منظومة حقوق الإنسان وتحولها من حق طبيعي إلى وضعي، فإن المفكر إدوارد سعيد يبين في كتابه "الثقافة والإمبريالية"، أن تنظيم المقاومة ضمن القانون الدولي جاء بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة مطالبة الشعوب باستقلالها، ومن ثم انتقلت في مراجعة الأدبيات إلى البحث عن طبيعة العلاقة التي تنشأ بين المستعمر والمستعمَر والتأثيرات التي يتركها كل طرف في الآخر، وفي كتاب "الثقافة والإمبريالية" لإدوارد سعيد، وكتاب "معذبو الأرض" لفرانس فانون، الذي تظهر فيه علاقة التماهي بأشكالها المتعددة، سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، وسعي كل طرف لإقصاء الآخر ضمن منظومة "استعمارية" مشتركة تنشأ بين الطرفين، وهنا تبدأ دور إحداث نقطة الانفصال/القطع عن المنظومة الاستعمارية، عن طريق اعتماد أساليب ووسائل وأهداف لا تشبه المنظومة الاستعمارية، ولا تقصي الآخر بصفته إنساناً، وتضع الكرامة الإنسانية هدفاً لتحقيقه؛ وهنا يظهر القسم الآخر من مراجعة الأدبيات، الذي يصف حركات المقاومة المتضمنة في البحث:

- المراجع المتعلقة بالمقاومة في الهند: لجأتُ إلى كتاب "المهاتما غاندي" للكاتب عصام عبد الفتاح، الذي تحدث فيه عن مبادئ المهاتما غاندي، سواء في مقاومة الاستعمار البريطاني أو تنظيم المجتمع الهندي، بينما يوضح خالد كشتاني في كتابه "نحو اللاعنف" على أهم مبادئ هذا النظام ويلخصها، واعتمدت على أقوال وخطابات غاندي وبعض المراسلات بينه وبين الحكام البريطانيين، بينما يوضح محمود العقاد في كتابه "روح عظيمة" أهم صفات غاندي الشخصية، التي انعكست على ممارساته السياسية، وأسلوبه في التحرير.

- المراجع المتعلقة بالمقاومة في جنوب أفريقيا: لتوضيح كيف بدأ نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والتسلسل التاريخي للصراع، استخدمتُ كتاب "منطق العمل الوطني: حركة

التحرر الوطني الفلسطينية في دراية مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية" لآرشي لمافيحي، وما نتج عن ذلك من تشكلات لبئية المقاومة في جنوب أفريقيا وطبيعة تلك المقاومة وأهدافها، بينما يتحدث خالد كشتاني في كتابه "تحو اللاعنف" عن أهم الوسائل السلمية، التي تم اتباعها في مقاومة نظام الفصل العنصري وإنهائه.

- **المقاومة في كوبا:** لتحليل عناصر الثورة الكوبية، وما دار حولها من جدال، لجأت إلى كتاب "نظريات حديثة للثورة" للكاتب جاك ووديس، الذي يشرح فيه عن كيفية إطاحة كاسترو بحكم باتيستا، وحرب العصابات وما نجم عنها من نتائج وتأثيرات، بينما أوضح "جين جاك ناتيز" في كتابه "فيديل كاسترو" دور الحزب الشيوعي والعمال في الثورة الكوبية، بالإضافة إلى أهم مظاهر التنمية المدنية التي ظهرت في كوبا بعد الإطاحة بالحكم القديم، وتأثير تلك التنمية في كرامة الإنسان الكوبي، أما كتاب جيفارا في كتابه "بعد انتصار الثورة" عبّر بوضوح عن روح حرب العصابات التي كانت تدور في كوبا، وأهم الأهداف التي عملت من أجلها؛ وفي كتاب "الإصلاح التربوي في العالم الثالث" لحسن حسين البيلاوي، كان ظهور نتائج خطة التنمية التي اعتمدها كاسترو في إخراج البلاد من حالة التبعية، التي كانت تخضع فيها للولايات المتحدة الأمريكية.

- **المقاومة في الجزائر:** كانت النبذة التاريخية عن احتلال الجزائر وبدايات المقاومة قد استقيتها من كتاب "تاريخ الجزائر المعاصر" لمحمد العربي الزبير، الذي أوضح فيه أهم أيدولوجيات التي قامت عليها المقاومة في الجزائر، وتأثير تلك الأيدولوجيات في أسلوب المقاومة وطرق معالجتها للمشاكل الناشئة في أثناء المقاومة، وأهم المحاور التي مرت بها في أثناء الكفاح المسلح، وعدتُ إلى إدوارد سعيد في كتابه "الثقافة والإمبريالية" لتوضيح البنية الفكرية للمقاومة في الجزائر، عن

طريق التحليل الذي يقدمه إدوارد سعيد عن فانون في كتابه "معذبو الأرض"، والذي أوضح فيه فكرة تماهي حركة المقاومة الجزائرية وانفصالها عن الاستعمار الفرنسي؛ بينما يوضح غازي حيدوسي في كتابه "الجزائر: التحرر الناقص" التجيش الذي مارسته المقاومة الجزائرية، وتأثير ذلك في سيطرة الجيش الجزائري على مقاليد الحكم بعد الاستقلال، والنزوع نحو العسكر.

### المراجع المتعلقة بشكل المقاومة وأساليبها:

قمت بتقسيم المقاومة إلى مقاومة شعبية، ومقاومة محترفة

**المراجع المتعلقة بالمقاومة الشعبية:** في كتاب "من الدكتاتورية إلى الديمقراطية" لجين شارب، قمت بتحديد أهم الوسائل الشعبية للمقاومة، كالإضرابات والمقاطعات الاقتصادية... وتأثير كل أسلوب في تفويض قوة الاستعمار، والمكاسب التي تضمنتها حركة المقاومة، بينما وضحت في كتاب نظريات حديثة للثور، لجاك ووديس كيفية ومدى تأثير استخدام الكفاح المسلح بالمطلق ومن دون وجود ما يوازئها من مقاومة شعبية، في حركة المقاومة ويحدها عن هدفها السامي في استرجاع الكرامة الإنسانية.

**المراجع المتعلقة بالمقاومة المحترفة:** يرى فانون في كتاب "معذبو الأرض" أن الاستعمار هي حالة عنف وأن مقاومتها يجب أن تكون حالة عنف أيضاً، وهذا ما يؤكد عليه دوبريه في كتاب "نظريات حديثة للثورة"، بينما يرى كل من خالد كشتاني في كتاب "نحو اللاعنف"، وعبد الوهاب الكيالي في كتاب "المقاومة الفلسطينية والنضال العربي"، أن العنف الثوري واستخدام الكفاح المسلح للمقاومة يمكن أن يحقق نتائج سريعة، لكن يؤثر سلباً على بناء الدولة بعد التحرير؛ إذا لم يرافق هذا الكفاح المسلح شروط إلزامية مسبقة، يمكن أن تتلخص بوعي المقاومين للأهداف والغايات، وقدرة المقاومة على نقد ذاتها وتصحيح

مساراتها. بينما يناقش جاك ووديس في كتاب "نظريات حديثة للثورة"، التكوين البنيوي للمقاومة حين تتخذ الطابع العسكري في النضال، والعلاقة الناشئة مع الجماهير، وما على المقاومة أن تتخذه من خطوات في سبيل ضمان التفاف الجماهير حول المقاومة، بينما يرى صادق جلال العظم في كتابه "نقد المقاومة الفلسطينية" أن علاقة المقاومة بالجماهير وتقوية القاعدة الشعبية للمقاومة، وتوعيتها، أحد أهم أسباب انتصار الثورة وتحقيق أهدافها، التي لا تعني فقط تحرير الأرض، ولكن يشمل حركة اجتماعية تحرر الإنسان.

### الأدبيات المتعلقة بالمقاومة الفلسطينية:

اعتمدتُ أولاً على مراجعة كتب فيما يتعلق بالمدة التي سبقت تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، في كتاب "منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها" لأسعد عبد الرحمن، الذي يوضح فيه كيفية تشكل الحركة الوطنية الفلسطينية، والأوضاع العربية والدولية التي رافقت نشأتها، وارتباطها بالحركة الوطنية العربية، والآراء التي تشكلت في المقاومة الفلسطينية حول ضرورة الارتباط أو الانفصال عن الحركة الوطنية العربية، فيما وضح صادق جلال العظم في كتابه "نقد المقاومة الفلسطينية" أن المقاومة الفلسطينية لم تكن قادرة عن الانفصال عن الحركة الوطنية العربية، بالإضافة إلى شرحه عن مفهوم الثورة، ومقارنتها بالثورة الفلسطينية، عن طريق تصريحات ومقابلات مع مجموعة من السياسيين والمناضلين الفلسطينيين، واقتباس عدة آراء لكتاب تابعوا الثورة الفلسطينية، وكتبوا عنها، ولها، وفيها يوضح العظم التناقض بين مفهوم الثورة الذي تطرحه المنظمة بقيادة حركة فتح، وما يحصل على أرض الواقع من تصرفات تعكس في كثير من الأحيان عدم وجود وضوح في الهدف وسعي مشترك للوصول

إليه، واختلاف بين ما يتم طرحه وما يؤول للتنفيذ، بالإضافة إلى طرح مفهوم الثورة الاجتماعية، وارتباطها بمقاومة الاستعمار، ونتائج التحرير.

أوضح يزيد صايغ في كتابه "الكفاح المسلح والبحث عن الدولة"، الأسباب التي دعت الحركة الوطنية الفلسطينية متمثلة في "فتح" إلى الانفصال عن الحركة الوطنية العربية، وبداية تأسيس كيان فلسطيني منفصل في آرائه واستراتيجياته عن العالم العربي، ويبين بسرد تاريخي وبذكر تفصيلات الأحداث، المحاور التي مرت بها الثورة الفلسطينية، والتحويلات السياسية على الساحة العربية التي رافقت الثورة الفلسطينية، وأثرت فيها، والخطوات التي قررت القيادة الفلسطينية اتخاذها بما يناسب الأوضاع التي أحاطت بها، كهزيمة حزيران، وأيلول الأسود، وعلاقة المنظمة بالأنظمة العربية في مختلف المراحل، ومن ثم ينتقل إلى العام ١٩٧٤، حين حصلت المنظمة على اعتراف عربي ودولي كممثلة شرعية ووحيدة للشعب الفلسطيني؛ وفي جزء آخر يصف علاقة المنظمة في الخارج مع الداخل، ومحاولة إيجاد سبل ووسائل للوصول إلى الداخل؛ وعلاقة الحركات الفلسطينية فيما بينها، وطبيعة الصراع الداخلي للمنظمة؛ وصولاً إلى الانتفاضة الأولى وأسباب اندلاعها، وتأثيراتها في العملية السلمية التي تلت الانتفاضة.

وفي كتاب "من التحرير إلى الدولة" لهلغى باومغرتن، ركزت فيه على سعي المقاومة الفلسطينية للانفصال عن المقاومة العربية، مع توضيح لأهم الأحزاب والحركات السياسية والنضالية التي نشأت في المدة التي سبقت نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المقاومة في الداخل (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وطبيعة هذه المقاومة وأهم المعوقات التي تعرضت لها المقاومة في الداخل.

## الفصل الأول الوجود والكرامة الإنسانية

قد يبدو الصراع العربي الإسرائيلي في ظاهره صراعاً على الأرض، ولكن إذا نظرنا من وجهة نظر أخرى وكانت وحدة التحليل تعتمد على مفهوم "الوجود الإنساني" المتمثل في الحفاظ على كرامة الإنسان، فإن الصراع وتحليله، وماهيته سيتخذ شكل الحق في الحفاظ على الكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني عن طريق ممارسة حريته التي يمكن تحقيقها نتيجة حصوله على "حق تقرير المصير"، ولكن محاولة "إسرائيل" المستمرة في نفي الوجود الفلسطيني، ومنعه من الظهور بصورة إنسانية، ومحاولة النفي هذه لا تبدو مقصورة على طرف واحد، إنها تمتد لتشمل طرفي الصراع "فلسطين - إسرائيل"، بحيث يصير النفي هو الصيغة المتمثلة لبقاء الطرف الآخر، وهذا يعني أن "الانتصار" لا يكون إلا بنفي الآخر واعتباره أنه "لا إنسان"، أي لا حق له في الحرية، أو التمتع بالكرامة، ولا يستطيع تقرير مصيره، ليس بسبب ضعفه، بل لأنه ليس إنساناً في نظر الآخر، وبالتالي فإن أية محاولة للخروج من هذه القوقعة، يحتاج في البداية إلى تحديد مفهوم "الوجود الإنساني" وشروط اكتماله والحفاظ عليه، وهذا ما سيتم شرحه واستعراضه في هذا القسم.

يرى سارتر، الذي كان أحد مؤسسي الفكر الوجودي، أن حرية الاختيار المرتبطة بفعل الإرادة هي أساس معنى الوجود الإنساني، أي أن على الإنسان القيام بفعل الاختيار لأنه معنى الوجود، وهذه الاختيارات مرتبطة بالغايات، أي أن الغاية التي نقوم من أجلها بالاختيار هي التي تحدد اختيارنا: "الحرية تصير فعلاً

عادة من خلال الفعل التي ننظمه من البواعث والدوافع والغايات ويتضمنها هذا الفعل، لكن لأن هذا الفعل له ماهية فإنه يبدو لنا مكوناً، فإذا شئنا الرجوع إلى القوة المكونة فلا بد من التخلي عن أمل في أن نعثر على ماهية له" (سارتر ١٩٦٦، ٧٠٠)، علمًا بأن سارتر يعتبر أن الحرية هي أساس هذه الغايات، أي أن السمة العليا لهذه الغايات يجب أن تكون الحرية "إني محكوم علي أن أكون حرًا، وهذا يعني أنه لا يمكن أن يوجد لحرיתי حدود أخرى غير ذاتها، وإذا شئنا نحن لسنا أحرارًا في الكف عن أن نكون أحرارًا"؛ لكن سارتر يوضح فكرته عن معنى الحرية فيضيف: "لا بد أن نحدد ضد الإدراك العام أن العبارة "يكون حرًا" لا تعني "أن يحصل على ما يُريد" بل تعني "يُصمم على أن يُريد" (المعنى الواسع للاختيار) وأنه وبعبارة أخرى "فإن النجاح لا يهم الحرية أبدًا... فالتصور التجريبي والشعبي للحرية الناجم عن أوضاع تاريخية وسياسية وأخلاقية يُساوي "القدرة على الحصول على الغايات المختارة"، لكن سارتر يوضح أكثر الفرق بين الأمانة والحلم والعمل لأجل الحرية فيقول: "لكن ينبغي مع ذلك أن نلاحظ أنه لما كان الاختيار نفسه الفعل، فإن الاختيار يفترض لِيتميز من الحلم والأمنية بداية تحقيق"، فلا يمكن القول إن شعبًا ما واقع تحت الاستعمار بأنه حرّ بالتصرف في أرضه وحياته، إلا إن هذا الشعب حرّ في اتخاذ وسائل وطرق لتحقيق حريته، وهو في أثناء سعيه لِحريته يُحقق وجوده لأنه اختار فعلًا لأجل الحرية. على أن الفكر الوجودي يرى أن على الإنسان أن يحرص على حرية الآخرين كما يحرص على حريته: "إذا كانت الحرية الخير الأعلى فإن على الوجودي أن يشعر بأنه ليس وحيدًا في هذا العالم، إن هناك آخرين من الناس لهم حرياتهم أيضًا ولا يسعني أن أعتبر الحرية هدفًا إلا إذا اعتبرت حريات الآخرين هدفًا لي أيضًا، حريتك أن تريد نفسها، أو أن تخرج من قديتها، وأن تُريد الحرية للجميع" (حنفي ١٩٨٨، ٤٦)؛ وبالتالي أي محاولة لمصادرة حرية الإرادة للآخرين هي صورة من صور "اللاوجودية" للطرف الذي يُحاول

الانتقاص من حرية الآخرين، أي أن المُستبدِّد/المُستعمر الذي يتصوّر أن سلب حرية الآخرين ستحافظ على وجوده يرى الأمور بطريقة معكوسة، وعليه أن يُدرك بأن محاولته نفي إرادة الآخرين، ستكون نفي لوجوده الإنساني.

ويمكننا عن طريق المقدمة والإطار النظري أن نتوصل إلى تعريف الكرامة الإنسانية على أنها: قيمة عليا، تحقق بحرية الإنسان وقدرته في تقرير مصيره، عن طريق وضع قوانين وأنظمة يخضع لها خضوعاً حراً، على أن تكون حرية الإنسان هدفاً تحافظ عليه تلك القوانين والأنظمة، وتتعامل مع الإنسان على أنه غاية وليس مجرد وسيلة لتحقيق أي هدف، على أن الكرامة الإنسانية قيمة لا ينقص منها أو يزيد عليها النتائج المترتبة عن تحقيقها، ولها معايير ودلائل تتم ممارستها على أرض الواقع، منها حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاستعمار، المشاركة في وضع القوانين ضمن الشروط السابقة، التمتع بالحرية والحقوق الإنسانية، كالحق في الحياة وممارسة المعتقدات الدينية والاجتماعية، والعدالة والمساواة، على أساس الإنسانية، وما يشمله ذلك من عدالة اجتماعية وحرية في الفكر والسياسة والاعتقاد، والسعي نحو الحرية وتحقيق هذه المعايير إنما هو تحقيق للكرامة الإنسانية.

وبناءً على ما سبق، فإن أي شعب واقع تحت الاستبداد أو الاستعمار (يتعرض لمحاولة سلب إرادته وحرية اختياره، أي نفي لوجوده)، حتى يكون "موجوداً" بحسب المفهوم السابق، عليه أن يملك قدرته وإرادته على الاختيار، بحيث يكون أساس هذا الاختيار الحصول على الحرية، وأي خيار آخر لا تكون غايته الحرية، لا يمكن أن نَعتمد عليه في تحقيق "الوجود الإنساني" لهذا الشعب، ويمكننا تلخيص تلك العلاقة التي تجمع بين الإنسانية والحرية في قول فرانز فانون "المستعمر يُصبح إنساناً ما يُحقّقه من عمل

لتحرير ذاته" (فانون ١٩٦٣، ٤٤).



وَبِالتَّالِيِ فَإِنَّ السُّؤَالَ الَّذِي يَطْرَحُ ذَاتَهُ، يَكُونُ مَقَادَهُ عَنِ الْحَالَةِ الَّتِي يَعِيشُهَا شَعْبٌ مَا، وَتُؤَدِي إِلَى فَقْدَانِ إِرَادَتِهِ وَقَدْرَتِهِ عَلَى الْاِخْتِيَارِ، وَهَلْ هَذَا الْفَقْدَانُ لِلْإِرَادَةِ يُؤَدِي إِلَى حُدُوثِ حَالَةِ التَّمَاهِي، أَمْ هُوَ السَّبَبُ فِي حُدُوثِ التَّمَاهِي بَيْنَ الْمُسْتَعْمَرِ وَالْمُسْتَعْمَرِ (الْمُسْتَبَدِّ وَالْمُسْتَبَدِّ)؟ بَحِيثٌ يَتَخَلَّى الْمُسْتَعْمَرُ عَنِ شَكْلِهِ وَعَنِ كُلِّ الْبُنْيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ وَقُوعِهِ تَحْتَ الْاِسْتِعْمَارِ، وَكَيْفَ تَبْدَأُ حَالَةَ التَّمَاهِي؟

إِنَّ تَوْضِيحَ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْمُسْتَعْمَرِ وَالْمُسْتَعْمَرِ كَقِيْلَةٍ بِتَفْسِيرِ هَذَا التَّمَاهِي الَّذِي يَحْدُثُ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ، وَهَذَا مَا سَيَبِينُهُ الْقِسْمُ التَّالِي. .

### الْمُسْتَعْمَرِ وَالْمُسْتَعْمَرِ: عِلَاقَةُ تَمَاهِي أَمْ اِنْفِصَالِ

فِي الْبَدَايَةِ عَلَيَّ التَّنْوِيهِ إِلَى أَنْ اِسْتِخْدَامَ كَلِمَتِي "الْمُسْتَعْمَرِ وَالْمُسْتَعْمَرِ" لَا تَشْمَلُ فَقَطْ عَلَى عِلَاقَةِ اِحْتِلَالِ، وَأَقْصَدُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَنْ الْمَفْهُومَ مُوسِعٌ يَشْمَلُ أَيَّ حَالَةٍ يَقَعُ فِيهَا طَرَفٌ تَحْتَ اِسْتِبْدَادِ وَحُكْمِ طَرَفٍ آخَرَ، وَيُؤَدِي ذَلِكَ إِلَى فَقْدِ حُرِّيَّتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَحَقِّهِ فِي تَقْرِيرِ مَصِيرِهِ وَبِالتَّالِيِ يَفْقَدُ كَرَامَتَهُ، سِوَاءَ كَأَفْرَادٍ أَوْ كَشُعُوبِ.

حَتَّى نَتِمَكَّنَ مِنْ فَهْمِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْمُسْتَعْمَرِ وَالْمُسْتَعْمَرِ، عَلَيْنَا أَوَّلًا فَهْمَ تِلْكَ الْبُنْيَةِ الَّتِي يُحْدِثُهَا الْاِسْتِعْمَارُ، وَتِلْكَ التَّغْيِيرَاتِ الَّتِي تَظْهَرُ عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ، وَتَتَعَكَّسُ بِصُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى بُنْيَةِ الْمُسْتَعْمَرِ، بِحَيْثُ يَقُومُ الْاِسْتِعْمَارُ بِتَكْرِيسِ حَالَةِ النِّفْيِ مَعَ الْمُسْتَعْمَرِ، فِي مُحَاوَلَةٍ مِنْهُ (الْمُسْتَعْمَرِ) لِلتَّنْدِيلِ عَلَى دُونِيَّةِ الْمُسْتَعْمَرِ، وَعَدَمِ اِمْتِلَاقِ الْأَهْلِيَّةِ لِأَخْذِ قَرَارِهِ وَتَقْرِيرِ مَصِيرِهِ فِي الْجَوَانِبِ كَافَّةً، وَتَظْهَرُ أَحَدُ صُورِ هَذَا النِّفْيِ وَفَرَضِ صُورَةٍ مِنْ صُورِ الدُّونِيَّةِ فِي مُحَاوَلَةِ الْاِسْتِعْمَارِ خَلْقَ عَالَمٍ ثَنَائِيٍّ، أَيِّ بِمَعْنَى خَلْقِ عَالَمَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ (لِلْمُسْتَعْمَرِ، وَالْمُسْتَعْمَرِ)، يَقُولُ فِرَانْزُ فَاوْنُونُ: "هَذَا الْعَالَمُ الْمُقْسَمُ قِسْمَيْنِ، يَسْكُنُهُ نَوْعَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَالطَّابِعِ

الخاص الذي يطبع النظام الاستعماري، هو أن الفروق الاقتصادية والتفاوت الكبير في طرز المعيشة، لا تستطيع أن تحجب الوقائع الإنسانية، حين ندرك النظام الاستعماري في واقعه المباشر، نلاحظ أن ما يقسم العالم إنما هو أولاً انتساب المرء أو عدم انتسابه إلى نوع معين...؛ ويكمل فرانز فانون في وصفه للعالم الثنائي الذي يخلقه المستعمر: "إن العالم الاستعماري عالم ثنائي والمستعمر لا يكتفي بأن يجد مجال المستعمر، باستعمال القوة المادية، أي بواسطة شرطته ودركه، إنما يجعل من المستعمر روح الشر كأنه يدل بذلك على أن الاستغلال الاستعماري كلي وشامل.... وتمضي هذه الثنائية أحياناً إلى أقصى منطقتها، فتجرد المستعمر من إنسانيته، حتى لتعده حيواناً" (فانون ١٩٦٣، ٥٧)؛ إن هذه الثنائية التي يخلقها المستعمر في البلاد التي يحتلها، تخلق عند المستعمر حالة من محاولة الوصول إلى المستعمر ومستواه سواء كان الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، ويمكن استخدام مصطلح "فتنة المنتصر" التي يطرحها فيصل دراج، يستخدمه في مجال الإبداع الأدبي، فيقول بعد أن يشرح لجوء طرفين أحدهما متفوق (المستعمر) وأحدهما ينظر إلى نفسه على أنه الأقل: "لأن للطرف المتفوق قوانينه، مثلما أن هناك معايير تحاصر الطرف الذاهب إليه. وأول هذه المعايير، أو القوانين ربما، فتنة المنتصر، التي تشل في الطرف الضعيف القدرة على المحاكمة المستقلة الصائبة، وتوهمه أنه قادر على الوصول إلى ما وصل إليه الطرف الذي يقوم بمحاكاته. فلم يرسل محمد علي ببعثاته المتعددة إلى فرنسا، إلا لأنه كان مُعجَباً بـ"بونابرت"، وما حَقَّقَهُ من انتصارات كثيرة."، لكن فيصل دراج يُعيد النظر في هذا المصطلح ويرى أنه يُعتبر بمثابة خديعة للمستعمر الذي يعتقد بأنه إذا استطاع أن يصنع نموذجاً مُشابهاً عن المستعمر فإنه يستطيع أخذ مكانه والانتصار عليه، يقول: "وواقع الأمر أن في مقولة "فتنة المنتصر" تناقضاً مؤسسياً، ذلك أنها توهم الطرف الضعيف بأن محاكاة المنتصر

تُفضي إلى تحقيق إنجازهِ والانتصار عليه، علمًا بأن المنتصر الوحيد، في هذه المحاكاة، هو المنتصر الأول الذي لا يُحاكي أحدًا. فالمنتصر الأول أنجز نموذجًا إبداعيًا خاصًا به يُلبّي حاجات مُحددة في سياق وإمكانات مُحددة، أي أنها مُرتبطة كليًا بمجتمع له مزاياه وما يفصل عن غيره. بهذا المعنى، فإن الطرف الضعيف، الساعي للإبداع، لن يُحقّق ما يسعى له إلا إذا أنشأ نموذجًا إبداعيًا مستقلًا وخاصًا به، لا يُعيد إنتاج نموذج غيره. وإعادة الإنتاج هذه مُستحيلة على أية حال؛ لأنها إعلان عن هزيمة الضعيف، وانتصار صاحب النموذج الأصلي، الذي يفرض ذاته نموذجًا مسيطرًا". (درّاج ٢٠٠٣).

وهذا ما يؤكّد عليه فرانز فانون بكلمات أخرى: "لكنه في الوقت نفسه عالم يستهوي المستعمر ويثير فيه الحسد، لقد كان المستعمر يحلم دائمًا أن يأخذ مكان المستعمر، إنه لا يحلم أن يصبح مستعمرًا، ولكنه يحلم أن يحل محل المستوطن المستعمر" (فانون ١٩٦٣، ٥٨).

وبالتالي فإنّ حالة التماهي مع الاستعمار تبدو واضحة في محاولة المستعمر تقليد المستعمر واستخدام وسائله وإنجازاته وأهدافه، كوسيلة للانتصار عليه، أي إنه يُعتبر الوصول لشكل حياة الاستعمار وحدثه وقوانينه إنما هي الطريقة للانتصار، فكل حالة تماهي مع الاستعمار هي محاولة للتخلص منه بمحاكاته، ولكن في مرحلة مُعينة على المستعمر أن يُدرك أنّ محاكاة الاستعمار لا تُؤدي بأيّة صورة من الصور إلى التحرير، لأنّ الاستعمار يُعاني من العبودية ونفي الوجود بمحاولته السيطرة على إرادة الآخرين، إذًا فالمطلوب ليس محاكاة المستعمر بل على العكس من ذلك، المطلوب هو إحداء فصل/قطع عن الاستعمار، وصنع نموذج خاص مُنفصل عن المستعمر، وهُنّا يجدر بنا العودة إلى فرانز فانون الذي يرى أن على المستعمر أن يُنهي وجود المستعمر

بالكامل، أي يُنهى وجود هذا العالم الثنائي "القيمة الأساسية عند الشعب المُستعمر، إنما هي الأرض، لأنها هي القيمة المحسوسة الملموسة، الأرض التي تكفل الخبز، والتي تكفل الكرامة الإنسانية طبعًا، ولكن الكرامة التي تكفلها لا شأن لها بكرامة "الشخصية الإنسانية" التي يتحدث عنها الاستعماريون، إن الشعب المُستعمر لم يسمع يومًا بهذه الشخصية الإنسانية الخيالية، وما رآه على أرضه بأَم عينه هو أنه يُعتقل لغير ذنبٍ جناه، وأنه يُضربُ وأنه يُجوع،... الأخلاقية عند المُستعمر هي أن يتخلص من غطرسة المُستعمر، هي أن يُحطم عنقه الشامخ، أي أن يطرده من الميدان طردًا كاملًا" (فانون ١٩٦٣، ٥١)

وما يطرحه فانون هو بدء مقاومة، وإنهاء أي وجود للمُستعمر؛ "إن المبدأ القائل إن البشر جميعًا مُساوون سيتحقق في المُستعمرات متى أُعتبر المُستعمر أنه نَد المُستعمر، ومتى خطا خطوة أخرى فقرر أن يُقاتل في سبيل أن يكون أكثر من المُستعمر، وبذلك تُرون عالمًا برمته يَنهار، عالمًا ماديًا ومعنويًا" (فانون ١٩٦٣، ٥٢)

ونشوء حركة مقاومة إنما تعني محاولة إنهاء هذه الثنائية بين عالمين مختلفين قام بصناعتيهما المُستعمر: "قلنا إن الوضع الاستعماري يتميز بأنه يفرض على العالم انقسامًا ثنائيًا، والتحرر من الاستعمار يُوحّد هذا العالم، إذ يُخلصه من فقدان التجانس بقرار جذري، يُوحده على أساس الأمة". (فانون ١٩٦٣، ٥٤).

إذا النموذج الذي يراه المُستعمر أمامه، هو نموذج ناجح ومنتصر، ومُتفوق، وهو في الوقت ذاته نموذج استخدم ويستخدم العنف في انتصاره هذا، فالمُستعمر لا بد أن يلجأ إلى العنف كوسيلة للانتصار أيضًا: "إنَّ عُنْف النظام الاستعماري، وعُنْف المُستعمر يتوازنان ويتجاوبان في تجانس مُشترك، وسيطرة العُنْف لدى الشعب المُستعمر هذه لا بد أن تصبح أشدَّ هولًا كلما زاد عدد المُستوطنين، إنَّ اشتداد العُنْف لدى الشعب المُستعمر سيكون مُتناسبًا مع العُنْف الذي يُمارسه النظام الاستعماري المرْفوض" (فانون ١٩٦٣، ٥٨)

أي أن نقطة اتصال المستعمر مع المستعمر تبدأ من إعجاب المستعمر بالمستعمر، ومحاولة تقليد النموذج الاستعماري، الذي يعتقد المستعمر أنه إذا طبقه سينتصر ويأخذ مكان المستعمر وقوته وقدرته.

نحنُ حاولنا وصفَ العالمِ الثنائي الذي ينشأ في حالة الاستعمار، ونقطة الارتباط بين المستعمر والمستعمر، ولكن ما الذي يُحاول المستعمر فرضه على المستعمر في تلك العلاقة الثنائية، إنها محاولة سيطرة شاملة وكلية، تحاول أن تهدم أي بنية قد تحافظ على وجود المستعمر كقوة تُشكل ذاتها بعيداً عن الحالة الاستعمارية، يقولُ فانون في هذا الصدد: "إنَّ الاستعمار من في كونه نفيًا مُنظَّمًا للآخر، وكونه قرارًا صارمًا بإنكارِ كلِّ صفةٍ إنسانيةٍ على الآخر، يحملُ الشعبُ المستعمر على أن يتساءلَ دائماً: "من أنا في الواقع؟". (فانون ١٩٦٣، ٢٣٩).

وحتى يُجيب المستعمر على سؤال "الوجود" الذي يطرحه، يبدأ بمحاولة إيجاد طرق لخلق بُنيته الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية الخاصة، التي يبدأها بمحاولة إنهاء العالم الثنائي الذي تحدثنا عنه سابقاً، والذي لا يحدث من دون وجود حركة مقاومة قادرة على إنهاء هذا العالم الثنائي، حركة تحريرية ذات بنية مُنفصلة عن المستعمر؛ المقاومة التي تنشأ في عالم المستعمر للتخلص من عالم المستعمر الموجود، الذي يسبب وجود العالم الثنائي الذي يُظهر أحدهم بصورة أعلى من الآخر.

وما أَرغبُ بطرحه بصورة واضحة هو ضرورة أن تكون المقاومة قادرة على إنشاء بنية مُنفصلة عن الاستعمار، ولا أقصدُ بالمنفصلة على المستوى الآني والأولي فقط، كاستخدام ذات السلاح الذي يستخدمه المستعمر مثلاً، ولكنني أقصدُ عدم النظرِ إلى النموذج الاستعماري على أنه الأنسب والأفضل للانتصار، بالإضافة إلى أن هذا النموذج ليس إلا مجرد بنية استعمارية، تحملُ في ثناياها مختلف صور الاضطهاد والظلم ومحاولة نفي الآخر كما يُشيرُ فانون، فإنها أيضاً ليست نموذجاً من صنع المستعمر الخاص ولا

تحمّل رؤيته أو هويته الجمعية، وبالتالي فإن المقاومة بحاجة كبدائية إلى أن تُشكل نقطة قطع أو انفصال عن بنية المستعمر، وأن تعمل في الوقت ذاته على تشكيل بُنيته الخاصة بها، والتي تشمل بني اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية بمختلف أبعادها، إلا إنه قبل الخوض فيما أسماه نقطة القطع/الانفصال عن المستعمر، علينا أن نوضح بعض العناصر التي تعتمد عليها المقاومة في بُنيته، كشرط أساسي لتتجح في إحداث الفصل/القطع عن الاستعمار:

- **الجماهير:** يُمكننا تلمسُ المعنى لمفهوم "الجماهير" في طرح صادق جلال العظم في كتابه "دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية"، الذي يرى فيه أن الجماهير هي القاعدة الأساسية التي تتشكل منها المقاومة، والتي حرص على أن تحاول المقاومة تغيير بنية هذا المجتمع الذي تتشكل منه الجماهير، وهذا ما يُسميه العظم "بتهيئة الجماهير"، ويقصدُ العظم بتهيئة الجماهير ليس للمشاركة في المقاومة فقط، ولكن لأن الجماهير "هي صانعة التاريخ والثورة، لكن لكي تصنعهما في الاتجاه الصحيح، أي الاتجاه الذي يخدم مصالحها الحقيقية وبأقل قدر من الأخطاء والعذاب والتضحيات، التي لا مبرر لها فتصل إلى ثورة ناجحة، هناك شروط... (العظم ١٩٧٣، ٤٣) يكمل العظم هذه الشروط ويختصرها بوعي على المستوى الشعبي، ووعي على مستوى المقاوم الذي عليه أن يدرك مدى أهمية الوعي الجماهيري، على أن هذا لا يعني اتباع الجماهير فيما ترغبُ بفعله وبطريقتها، "إن أي تنظيم ثوري يطمح لقيادة الجماهير يجب أن يعرف كيف يتعلم من الجماهير ولكن يجب عليه أيضاً أن يعرف كيف يواجه بنجاح وينضال حازم صور التخلف وجوانب النقص والجُمود التي يتصف بها الوعي الجماهيري العفوي المتروك لسجيته من ناحية، ولوصاية الطبقة الحاكمة وأجهزتها، "في التثقيف الشعبي" من ناحية ثانية" (العظم ١٩٧٣، ٤٥).

وقد يتساءل البعض عن ضرورة الجماهير فيما يتعلق بالانفصال/القطع عن الاستعمار؛ تكمن هذه الأهمية، أولاً: في وعي الجماهير للهدف الذي ترغب الثورة في تحقيقه، فالجماهير التي تحنك مع الاستعمار بشكل يومي تتعرض لمختلف أنواع الدل والإهانة من هذا الاستعمار، وهي التي تمارس محاولة التماهي والمحاكاة معه، وبالتالي فإن وعي الجماهير للاستراتيجيات والتكتيكات التي عليها اللجوء إليها لتحقيق أهدافها، وجمع جبهة وطنية موحدة في مواجهة الاستعمار، قادر على دفع الثورة نحو التقدم، وإعطائها شرعية لذلك الاستمرار. وإحداث نقطة الانفصال تأتي كنتيجة طبيعية لوعي الجماهير بضرورة صنع نموذج خاص منفصل عن الاستعمار، يقول منير شفيق: "البعض ينظر إلى الجماهير بازدراء وتعال وغرور، لا يرى فيها غير قطعان تساق بلا وعي ولا إرادة، وهؤلاء يظنون أن الجماهير مغفلة ويمكن خداعها بسهولة... وعلى هذا الأساس يبنون تحركاتهم السياسية ومواقفهم،... هؤلاء البعض لا يستطيعون أن يفهموا أن الجماهير حين تؤيد أحداً إنما تفعل ذلك لأنها تريد نجاح قضيتها، وتأمين مصيرها، فهي عندما تؤيد هذا الموقف أو ذاك، أو ترفض هذا الموقف أو ذاك، فإنما تفعل ذلك عن وعي...". (شفيق ١٩٧٧، ٣٨).

وبالتالي فإن الوعي الجماهيري هو أحد الشروط الأساسية لإحداث قطع عن الاستعمار في مرحلة النضال ضده، "والقتال في سبيل قضية عادلة، يعني الاعتماد على الإنسان، الذي تحركه هذه القضية العادلة ليكون عامل الحسم في الصراع الذي نخوضه مع العدو... إذا المسألة المهمة والمركزية التي يجب أن نركز عليها هي الإنسان... هي الجماهير الفلسطينية والعربية" (شفيق ١٩٧٧، ٤٥).

• **تحديد الهدف:** إن وضع أهداف لحركة المقاومة يجب أن يكون نابعاً من هدف سام وهو "الحفاظ على كرامة الإنسان"، إلا إن هذا الهدف لا يكون واضحاً بتلك الصيغة، ولكن هناك مجموعة من

الدلائل التي قد تدل على وجوده في عمق أفكار المقاومة وثقافتها، والهدف الواضح الظاهر الذي تسعى له المقاومة هو إنهاء العالم الاستعماري (العالم الثنائي كما يُسميه فانون) كأحد أهم مظاهر وجود الاستعمار ومحاولة نفي المستعمر، ولكن ما يجب التّويه إليه، هو ضرورة وجود رؤية مستقبلية لشكل العالم الذي سيتم إقامته بعد التحرير، والذي يتم بناءً عليه تشكيل الرؤية السياسية والإستراتيجية للمقاومة، وبناء تفكير وثقافة "الجماهير"، وتحديد الرؤية المستقبلية بشكل يشبه ثقافة وتفكير وتوجه الهوية الجمعية للشعب الساعي للتحرير، وهو شكل من أشكال الانفصال/ القطع عن المستعمر، وهو شرط أساسي لحدوث هذا الانفصال، بحيث لا يكون نظام الاستعمار وثقافته وهويته الشكل المطلوب والصحيح بعد التحرر.

- **الأساليب:** يمكننا أن نراقب ونحدد قدرة المقاومة على الانفصال/القطع عن الاستعمار، عن طريق مراقبة أساليب تلك المقاومة، ومدى تماهي/ابتعاد تلك الأساليب عن تلك التي يلجأ إليها الاستعمار في محاولة السيطرة، ورؤود فعل المقاومة تجاه أفعال الاستعمار باستخدام أساليب مختلفة عما يستخدمه المستعمر، إنما هو دليل على بداية القطع، كاستخدام الأسلوب السلمي في مواجهة العنف المسلح للاستعمار، على سبيل المثال.

## تجارب حركات التحرير

ولتوضيح هذه العلاقة بين المستعمر والمستعمر أورد مجموعة من تجارب حركات التحرر حول العالم، التي عن طريقها يمكن توضيح فكرة القطع/الانفصال، وكيف تستطيع المقاومة خلق نموذج خاص بها على مختلف المستويات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) منفصل عن النموذج الاستعماري؛ وحتى تستطيع المقاومة تجاوز الاستعمار والتعامل معه بعيداً عن محاولة تقليده، وتجاوزه على خطوات مدروسة



وَوَاضِحَةٌ، وَبِوَعِيٍّ عَلَى أَنَّ هَذَا التَّجَاوُزَ هُوَ بَدَايَةٌ لِلتَّحَرُّرِ مِنَ الْبُنْيَةِ الْاِسْتِعْمَارِيَّةِ وَالْاِبْتِعَادِ عَنِ الْمُحَاكَاةِ الَّتِي تَخْلُقُ صُورَةً مُشَوَّهَةً لِلْمُقَاوِمَةِ تُشْبِهُ بُنْيَةَ الْمُسْتَعْمَرِ وَصُورَتَهُ، وَتَجَاوُزُ هَذَا الْوَاقِعَ يَبْدَأُ مِنَ الْوَاقِعِ نَفْسُهُ، بِمُحَاوَلَةٍ فَهَمِ الْبُنْيَةِ الْاِسْتِعْمَارِيَّةِ وَاسْتِعَابِهَا، وَالْمُقَاوِمَةُ مُطَالِبَةٌ فِي دَرَاةِ الْبُنْيَةِ الْاِسْتِعْمَارِيَّةِ أَنْ تَتَّوَصَلَ إِلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْآلِيَّاتِ وَالطَّرِيقِ الَّتِي تُوضِحُ نِقَاطَ الضَّعْفِ وَالْقُوَّةِ فِي تِلْكَ الْبُنْيَةِ الْاِسْتِعْمَارِيَّةِ، أَيَّ أَنْ خَلَقَ نُقْطَةَ الْاِنْفِصَالِ/الْقَطْعِ لَيْسَتْ مُجْرَدَ رَدِّةٍ فِعْلٍ، وَإِنَّمَا هِيَ إِسْتِرَاطِيَّةٌ عَلَى حَرَكَةِ الْمُقَاوِمَةِ أَنْ تُفَكِّرَ وَتُخَطِّطَ لِلْعَمَلِ وَالسَّعْيِ إِلَيْهَا، وَسَنُحَاوِلُ الْبَحْثَ فِي مَدَى فَهْمِ تَجَارِبِ حَرَكَاتِ التَّحَرُّرِ لِهَذِهِ النُّقْطَةِ وَوَعِيَّهَا (الْقَطْعِ)، وَكَيْفَ أَنْ نُقْطَةَ الْاِنْفِصَالِ تَبْدَأُ بِالظُّهُورِ بَيْنَ ثَنَائِيَا الْاِخْتِلَافِ فِي نِقَاطِ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ لِلْمُسْتَعْمَرِ وَالْمُسْتَعْمَرِ، وَعَلَى حَرَكَاتِ التَّحَرُّرِ الْبَدءِ بِبِلُورَةِ غَايَاتٍ أُسَاسِيَّةٍ وَاضِحَةٍ، وَاتِّبَاعِ تَكْنِيكَاتٍ تَخْدُمُ الْأَهْدَافَ وَالْاِبْتِعَادَ عَنِ الْمَكَاسِبِ الْاِنِّيَّةِ وَالسَّرِيعَةِ، أَوْ اتِّبَاعِ أُسْلُوبِ "الْهَرُوبِ إِلَى الْأَمَامِ"، كَمَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ صَادِقُ جَلَالِ الْعِظَمِ فِي وَصْفِهِ لِسِيَاسَةِ جَمَالِ عَبْدِ النَّاصِرِ قَبْلَ هَزِيمَةِ حُزْبِ اِرْنَانِ، وَالَّتِي قَصَدَ بِهَا مُحَاوَلَةَ إِزَاحَةِ الْمَشْكَالَاتِ الَّتِي تُوَاجَهُ أَيُّ مُقَاوِمَةٍ بِالْاِبْتِعَادِ عَنْهَا بِاتِّجَاهِ خَوْضِ مَعَارِكٍ غَيْرِ مَحْسُوبَةِ النُّتَاجِ.

وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ تَأْتِيرَ الْأَسَالِيبِ فِي تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ، وَتَأْتِيرِ الْأَهْدَافِ فِي الْأَسَالِيبِ الَّتِي عَلَى الْمُقَاوِمَةِ أَنْ تَلْجَأَ إِلَيْهَا فِي تَحْقِيقِ أَهْدَافِهَا، ذُو طَبَاعٍ مُتَبَادِلٍ، أَيَّ أَنْ تَحْدِيدَ الْهَدَفِ ضَمْنَ اسْتِرَاطِيَّةِ الْمُقَاوِمَةِ سَيُؤْتِرُ فِي الْأَسْلُوبِ، وَيَشْكَلُ أُسْلُوبَ الْمُقَاوِمَةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَأْتِيرًا فِي تَحْقِيقِ الْهَدَفِ السَّامِيِّ، فَلَا يَدُ لَتَحْقِيقِ الْهَدَفِ السَّامِيِّ (الْكَرَامَةِ الْاِنْسَانِيَّةِ) أَنْ يَكُونَ أُسْلُوبُ الْمُقَاوِمَةِ مُتَنَاسِقًا مَعَ هَذَا الْهَدَفِ، يَحْمِلُ طَبَاعًا يَحْقُقُ الْكَرَامَةَ الْاِنْسَانِيَّةَ عَنِ طَرِيقِهِ، وَهَذَا مَا سَأَقُومُ بِنِقَاشِهِ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي.

وَعَلَى أَيَّةِ حَالٍ فَإِنَّ النَّظَرَ إِلَى مُخْتَلَفِ تَجَارِبِ حَرَكَاتِ التَّحَرُّرِ سَيُعْطِينَا فِكْرَةً عَنِ الْوَعِيِّ لِلْغَايَاتِ، اِخْتِلَافِ التَّكْنِيكَاتِ بِاِخْتِلَافِ الْمَرَحَلَةِ وَاِخْتِلَافِ الْأَوْضَاعِ الْمَحَلِيَّةِ وَالْدَوْلِيَّةِ الَّتِي تُحِيطُ بِالْمُقَاوِمَةِ.

وَبالنظرِ إلى تجربة جنوب أفريقيا في خطابات نيلسون مانديلا: "يأتي وقت أمام أي شعب من الشعوب يجد نفسه إزاء خيارين لا ثالث لهما: الكفاح أو الاستسلام، لقد حان هذا الوقت الآن في جنوب أفريقيا، ونحن لن نستسلم وليس أمامنا فرصة أخرى سوى أن نضرب بكل ما يتاح لنا من قوة لندافع عن حقوق شعبنا من أجل مستقبلنا وحررتنا" (مافيجي ١٩٩٢، ٦٥ ، التشديد لي)، إنه لمن الواضح أن مانديلا يضع الحرية كحق أساسي لشعبه، ويتساءل: "هل من الصواب أن نظل في كفاحنا متمسكين بأوجه النضال السلمي وعدم العنف، ونحن نواجه حكومة تمارس ضدنا أعمالاً وإجراءات بربرية عادت بالبؤس والشقاء علينا جميعاً"، وهو بذلك يجعل الخيار "العسكري" تكتيكاً يمكن اللجوء إليه في مختلف مراحل النضال، وهذا يعني أن التكتيكات قابلة للتغيير والتبديل، ويبدو هذا النقاش أكثر وضوحاً في البيان الصادر على لسان مانديلا الخاص بتنظيم "رُوح الأمة" وهو تنظيم عسكري قال مانديلا: "نحن نسلك الآن طريقاً جديداً لتحقيق حرية شعبنا، إن الحكومة تستخدم ضدنا سياسة القوة والعنف وأساليب الاضطهاد والقهر، لقد انقضت عهد المقاومة السلمية وحدها ولم يكن الخيار خيارنا، لقد رفضت الحكومة العنصرية كل مطلب سلمي لحق شعبنا في الحرية والمساواة، وواجهت كل مطلب لنا بالقوة وبمزيد من العنف، والعنف يؤلّد العنف المضاد". (مافيجي ١٩٩٢، ٦٥ ، التشديد لي).

وَيمكننا استشفاف أمرين مما سبق:

أولاً: وضوح الهدف عند مانديلا كقائد سياسي يعتبر "تحقيق الحرية والمساواة"، هدفاً يسعى لتحقيقه لجميع الشعب في جنوب أفريقيا، بغض النظر عن لونهم أو دينهم أو انتماءاتهم الدينية والسياسية والثقافية. ثانياً: اختلاف في استخدام الخيارات والاستراتيجيات والجمع بينهما كخيارات متاحة لا ينفي أحدهما الآخر. فرغم بدئه بمرحلة النضال العسكري كما هو واضح، إلا إنه لم يتخل عن المقاومة السلمية في

لُجُوءِهِ إِلَى رَفْعِ الظُّلْمِ عَنْ شَعْبِهِ، وَأَعْتَقَدُ أَنَّ مَآئِدِيلاً لَجَأً إِلَى الْمَسَارِ الْعَسْكَرِيِّ فِي إِحْدَى مَرَاهِلِ النِّضَالِ وَذَلِكَ لِأَسْبَابٍ تَخَصُّ التَّكْتِيكَاتِ السِّيَاسِيَّةِ، وَلَكِنْ الْبَعْضُ يَرَى أَنَّ تِلْكَ الطَّرِيقَةَ (اسْتِخْدَامَ الْعُنْفِ) كَانَتْ سَتْفَهُمِ الْبِيضِ مِمَّنْ كَانُوا مُشَارِكِينَ بِطَرِيقَةٍ غَيْرِ مُبَاشِرَةٍ فِي قَمْعِ السُّودِ، أَنَّ مَصَالِحَهُمْ وَأَمْنَهُمْ عُرْضَةٌ لِلَاَهْتِرَازِ إِذَا اسْتَمَرَّتِ الْحُكُومَةُ فِي قَمْعِ السُّودِ، أَيِ إِيْلَامِ الطَّرْفِ الْآخَرَ كَنُوعٍ مِنَ الضَّغَطِ عَلَى الْحُكُومَةِ الْقَمْعِيَّةِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَؤُلَاءِ (الْمَدَنِيِّينَ الْبِيضِ فِي حَالَةِ جَنُوبِ أَفْرِيْقِيَا) مُسْتَفِيدُونَ مِنْ اسْتِقْرَارِ النِّظَامِ وَالرَّفَاهِيَّةِ الَّتِي يَتَمَتَّعُونَ بِهَا، وَزَعَزَعَةُ هَذَا الْأَمْنِ بِوَسْطَةِ التَّوْجِهِ الْعَسْكَرِيِّ، يَكُونُ وَسِيلَةً ضَغَطٍ عَلَى حُكُومَةِ الْمُسْتَعْمَرِ، وَلَكِنْ عَلَيْنَا النَّظَرَ إِلَى مَا يَتِمُّ خَسَارَتُهُ عِنْدَ أَخْذِ الطَّابِعِ الْعَسْكَرِيِّ فِي النِّضَالِ.

ثَالِثًا: وَعَيِ مَآئِدِيلاً بِوُجُودِ خِيَارٍ إِجْبَارِيٍّ، يَضْطَرُّهُ فِيهِ الطَّرْفُ الْآخَرُ إِلَى مُمَارَسَةِ الْعُنْفِ: "لَقَدْ مَضَى عَهْدُ الْمُقَاوَمَةِ السَّلْمِيَّةِ وَلَمْ يَكُنْ الْخِيَارُ خِيَارِنَا"; إِنَّمَا هُوَ تَعْبِيرٌ عَنِ مُحَاوَلَةِ الْمُقَاوَمَةِ فِي جَنُوبِ أَفْرِيْقِيَا الْإِنْفِصَالِ عَنِ أَسَالِيْبِ "الْإِسْتِبْدَادِ"، وَرَغْمَ مَا يُظْهَرُ الْخِطَابُ مِنْ فَشَلٍ فِي إِحْدَاثِ هَذَا الْإِنْفِصَالِ، إِلَّا إِنَّ حَالَةَ التَّهْدِيدِ بِاللُّجُوءِ إِلَى الْعُنْفِ يَبْقَى مُجْرَدَ إِسْتِرَاطِيْجِيَّةٍ قَابِلَةٍ لِلِاسْتِخْدَامِ، وَلَيْسَتْ وَسِيلَةً مُكْرَسَةً، وَرَبْمَا هُنَا تَقَعُ نُقْطَةُ الْإِنْفِصَالِ، فِي وُجُودِ خِيَارٍ لِاسْتِخْدَامِ وَسِيلَةِ الْعُنْفِ أَوْ عَدَمِ اسْتِخْدَامِهَا، كُلُّ هَذِهِ الْخِيَارَاتِ تَبْدُو مُنْفَصِلَةً عَنِ الطَّرْفِ الْآخَرَ، وَإِنَّ ظَهَرَ فِي الْخِطَابِ مَا يُفِيدُ الْإِجْبَارَ.

رَابِعًا: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَهْدَافِ يُمَكِّنُنَا مِلَاحَظَةَ ارْتِبَاطِ الْهَدَفِ وَالْأَسْلُوبِ الَّذِي اتَّبَعَهُ مَآئِدِيلاً فِي النِّضَالِ، يَقُولُ فِي الْبَيَانِ الَّذِي أَدْلَى بِهِ فِي مُحَاكَمَتِهِ فِي بْرِيْتُورِيَا: "إِنَّ كِفَاحَنَا كِفَاحٌ ضِدَّ مَشَاقِّ حَقِيقِيَّةٍ وَلَيْسَتْ مُتَخِيلَةً أَوْ بِاسْتِخْدَامِ عِبَارَةِ الْمُدْعَى الْعَامِ، "مَا يُدْعَى بِالْمَشَاقِّ". وَمِنَ النَّاحِيَةِ الْأَسَاسِيَّةِ، نَحْنُ نَكْفِحُ ضِدَّ سِمَتَيْنِ تَتَسِمُ بِهِمَا حَيَاةُ الْأَفْرَاقَةِ فِي جَنُوبِ أَفْرِيْقِيَا وَهُمَا رَاسَخَتَانِ بِحُكْمِ تَشْرِيْعَاتٍ نَسَعَى لِإِلْغَائِهَا، وَهَاتَانِ السِّمَتَانِ هُمَا الْفَقْرُ وَانْعِدَامُ الْكِرَامَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَلسْنَا بِحَاجَةٍ إِلَى شِيوعِيَّيْنِ أَوْ مَا يُسَمَّى "مُهَيِّجِيْنَ" لِتَعْلِيمِنَا هَذَا؛ هَا هُوَ ذَا

يَضَعُ الكرامةَ الإنسانيةَ غايةً واضحةً لنضالِهِ، مُعبِراً بِطريقةٍ صريحةٍ أَنَّ شَعْبَ جَنُوبِ أَفْرِيقِيَا يُناضِلُ من أجلِ استرجاعِ كرامتهِ.

وَيَضَعُ مانديلا في الخِطابِ مجموعةً من الخُطواتِ التي يَرغبُ في تَنفيذِها لِيَتِمكِنَ من الوُصُولِ إلى هَدَفِهِ من الكِفاحِ وَيُضِيفُ في مكانٍ آخرٍ من الخِطابِ: "وَتَجربَةُ انعدامِ الكرامةِ الإنسانيةِ للأفارقةِ تأتي كَنَتِيجَةٍ مُباشرةٍ لِسِياسةِ تَفوقِ البِيضِ. وَيَسْتَلزِمُ تَفوقِ البِيضِ تَدنِي مَنزلةِ السودِ. وتَجسدُ التَشريعاتُ المُصممةُ لِلحفاظِ على تَفوقِ البِيضِ هَذِهِ الفِكرةَ. وَيُؤدِي الأفارقةُ على الدَّوامِ المَهامَ الدُّنيا في جَنُوبِ أَفْرِيقِيَا."<sup>١</sup>

وَهذا يَعني أَنَّ مانديلا كان يَري المُشكلةَ الحَقِيقيةَ بِما يَحدثُ في جَنُوبِ أَفْرِيقِيَا هُوَ انتهاكُ الكرامةِ الإنسانيةِ للأفارقةِ، فِيمَا يَري الحلُ في الدِّيمِقراطيةِ والمُشاركةِ في الحِياةِ السِياسيةِ سِواسيةِ معِ البِيضِ، وَيُضِيفُ في ذاتِ الخِطابِ: "تَريدُ حُقوقاً سِياسيةً مُتساويةً لأنهُ بِدُونِها سَيَصبِحُ عَجْزاً دائِماً. وَأنا أَعلمُ أَنَّ هَذَا يَبْدُو ثورِيّاً للبِيضِ في هَذَا البَلدِ لأنَّ أَغلبيةَ النَّاخِبِينَ سَتُكونُ منِ الأفارقةِ. وَهَذَا يَجعلُ الرَّجُلَ الأَبِيضَ يَخشى الدِّيمِقراطيةَ".<sup>٢</sup> وَيَختمُ مانديلا خِطابَهُ بِتوجهِ واضِحٍ لِمَا يَهدَفُ إليه من كِفاحِهِ فيقولُ: "لَقَد نَدَرْتُ حِياتِي بِرِمتِها لِهَذَا الكِفاحِ الَّذِي يَخُوضُهُ الشَّعبُ الأَفْرِيقِي، لَقَد كَافَحْتُ ضِدَّ سَيطرَةِ البِيضِ، وَكَافَحْتُ ضِدَّ سَيطرَةِ السُّودِ. وَأنا أَجلُّ مُثَلَّ المُجتَمعِ الدِّيمِقراطيِّ الحُرِّ الَّذِي يَعيشُ فِيهِ جَمِيعُ الأَشخاصِ مَعاً في وِئامٍ وَيَنعَمُونَ بِتِكاوُفِ الفُرصِ. وَهذه مُثَلُّ أَمَلٍ أَنَّ أَعيشُ من أَجلِها وَأَنَّ أُحَقِّقها. وَلَكن إذا لَزِمَ الأمرُ، فَهِيَ مُثَلُّ أَنَا مُستَعِدٌّ لِلْمُوتِ من أَجلِها."<sup>٣</sup>

إذا يُمكننا تَحديدَ الأَهدافِ التي وَضَعها مانديلا، لِمَا بَعَدَ التَحْرِيرِ في النِّقاطِ التَّالِيَةِ:

<sup>١</sup>-خِطابُ نلسون مانديلا أمامَ مَحكمةِ بورتيا ٢٠ نيسان ١٩٦٤، <http://www.historyplace.com/speeches/mandela.htm>، تاريخِ الاسترجاعِ ١٥ تشرينِ أَوَّلِ ٢٠١١

<sup>٢</sup>-المرجع السابق

<sup>٣</sup>-المرجع السابق

- مُجْتَمَعٌ يَتَمَتَّعُ فِيهِ الْجَمِيعُ بِحُقُوقِ اقْتِصَادِيَّةٍ وَسِيَاسِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ مُتَسَاوِيَّةٍ
- مُجْتَمَعٌ دِيمُقْرَاطِيٌّ قَائِمٌ عَلَى أُسَاسِ مُسَاوَاةٍ سِيَاسِيَّةٍ.
- مُجْتَمَعٌ يَتَمَتَّعُ بِتَكَافُؤِ الْفُرْصِ بَعِيدًا عَنِ التَّفَرِّقَةِ بَيْنَ الْبَيْضِ وَالسُّودِ.
- إِنَّ الْكِرَامَةَ الْإِنْسَانِيَّةَ يُمْكِنُ أَنْ تَتَحَقَّقَ إِذَا مَا تَحَقَّقَتِ النِّقَاطُ السَّابِقَةُ، بَحِيثٌ يَتَمَتَّعُ الْمَجْتَمَعُ بِالْحُرِّيَّةِ وَالدِيمُقْرَاطِيَّةِ وَالْمَسَاوَاةِ، وَالْحَقُّ فِي وَضْعِ قَوَانِينٍ وَأَنْظُمَةٍ مِنْ قَبْلِ الْجَمِيعِ (الشَّعْبِ فِي جَنُوبِ أُفْرِيْقِيَا) يَخْضَعُ لَهَا الْجَمِيعُ خُضُوعًا حَرًّا.

إِنَّ مُحَاوَلَةَ مَآنْدِيْلَا إِشْعَارِ الْبَيْضِ بِالْأَمَانِ فِي ظِلِّ مُجْتَمَعٍ دِيمُقْرَاطِيٍّ يَحْكُمُهُ "شَعْبٌ وَاحِدٌ" بِغَضِّ النَّظَرِ عَنِ لَوْنِ بَشَرِيَّتِهِ، كَانَ يَسْتَلْزِمُ مِنْ مَآنْدِيْلَا اسْتِخْدَامَ أُسْلُوبٍ بَعِيدٍ تَمَامًا عَنِ أُسْلُوبِ "حُكُومَةِ الْبَيْضِ" الَّتِي تَسْتَعْمِدُ الْقُوَّةَ وَالْعُنْفَ وَالتَّفْرِيقَ وَالْحُكْمَ بِحَسَبِ لَوْنِ الْبَشَرَةِ، هَذَا مِنْ نَاحِيَّةٍ، وَمِنْ نَاحِيَّةٍ أُخْرَى إِنَّ الْأُسْلُوبَ الَّذِي يَتِمُّ اتِّبَاعُهُ قَبْلَ أَنْ يُؤَثِّرَ فِي نِظَامِ الْفَصْلِ الْعُنْصَرِيِّ (فِي حَالَةِ جَنُوبِ أُفْرِيْقِيَا وَيُمْكِنُ الْقِيَاسُ عَلَى مَا تَبَقِيَ مِنْ أَنْظِمَةٍ اسْتِبْدَادِيَّةٍ) كَانَ سَيُؤَثِّرُ فِي "حَرَكَةِ الْمَقَاوِمَةِ" ذَاتِهَا، فَلَوْ افْتَرَضْنَا اسْتِمْرَارَ حَرَكَةِ الْمَقَاوِمَةِ فِي اسْتِخْدَامِ الْأُسْلُوبِ ذَاتِهِ الْمُتَّبَعِ مِنْ نِظَامِ الْفَصْلِ الْعُنْصَرِيِّ لَمَا اسْتَطَعْتَ أَنْ تَتَخَيَّلَ وُجُودَ "بَيْضٍ" يُشَارِكُونَ "السُّودَ" فِي الْحُكْمِ، وَبِالتَّالِيِ كَانَتْ حَرَكَةُ الْمَقَاوِمَةِ سَنَفَقْدُ هَدَفِهَا وَتَعَوْدُ إِلَى تَشْكِيلِ "دَوْلَةٍ" تُعَانِي مِنَ الْفَصْلِ الْعُنْصَرِيِّ بِاتِّجَاهٍ عَكْسِيٍّ (مِنَ السُّودِ عَلَى الْبَيْضِ) وَلَيْسَ هَذَا الْهَدَفُ كَمَا سَبَقَ وَوَضَحَ مَآنْدِيْلَا فِي خُطَابِهِ.

وَلَا يُمْكِنُ إِنْكَارُ أَنَّ اللُّجُوءَ إِلَى الْمَقَاوِمَةِ السَّلْمِيَّةِ يُؤَلِّدُ نَوْعًا مِنَ الضَّغْطِ عَلَى الطَّرْفِ الْآخَرَ، مُتَمَثِّلًا فِي عَدَمِ شَرْعِيَّةِ اسْتِخْدَامِ الْعُنْفِ، أَيْ بِمَعْنَى سَحْبِ الذَّرَائِعِ الَّتِي تُبْرِرُ عُنْفَ الْخَصْمِ، وَتِلْكَ كَانَتْ عَلَامَةً فَارِقَةً فِي النَّضَالِ ضِدَّ النِّظَامِ الْعُنْصَرِيِّ فِي جَنُوبِ أُفْرِيْقِيَا، بِالْاعْتِمَادِ عَلَى الْقُوَى الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْأَكْثَرِ تَمَاسُكًا وَهِيَ الْعُمَالُ وَالطُّلَابُ، "اللُّجُوءُ إِلَى الْإِضْرَابَاتِ الْجُرْبِيَّةِ زَمَنِيًّا وَمَقَاطِعَةَ مُنْتَجَاتِ الشَّرْكَاتِ الَّتِي يَتِمُّ فِيهَا

الإضراب من قبل المستهلكين، والتركيز على الإضراب في الصناعات الحرجة أو الخدمات التي يُحسُ فيها سريعًا بأثر الإضراب (انسحاب البائعين السود من المحال التجارية في مناطق البيض وإضراب خدم المنازل في ناميبيا) والاهتمام بالتضامن الجماهيري والوعي السياسي والصلة بالمنظمة السياسية في عملية الإضراب.. " (مافيجي ١٠١، ١٩٩٢).

إنَّ اللجوء إلى الوسائل السلمية في النضال، ساعد المقاومة في جنوب أفريقيا على تخطي صراع داخلي، نتيجة الثقة التي أظهرها السود للبيض في أساليب التعايش.

وبالنظر إلى التجربة الفيتنامية بخصوص تحديد الأهداف وما ينتج عنه من تحديد للأساليب والطرق المتبعة في المقاومة، يُعبرُ عنه أحد قادة الثورة الفيتنامية بقوله: "من أجل السير بالثورة نحو النصر، فإنه من المهم قبل كل شيء تحديد الاتجاه والأهداف المحددة لكل مرحلة، ولكن أي طريق ينبغي اتباعه، وما هي الأشكال والأساليب التي ينبغي تبنيها من أجل تحقيق الاتجاه والأهداف المحددة؟ إنَّ هذا السؤال لا يقل أهمية عن تحديد الاتجاه والأهداف، وتشير التجربة إلى أنه أحيانًا ما تحدد الحركة الثورية طريقها، ولكنها تجنح، ليس لأنها تفتقد الاتجاه والأهداف المحددة بوضوح ولكن لأنها تفتقد مبادئ العمل الملائمة وأساليبه" (ذوان ٢٧، ١٩٥٠)، ووضع هدف نهائي مُتمثل في التحرير، هو ما يجب على المقاومة أن تكون واعية له؛ "إنَّ على الثوري دائمًا ألا يدع الهدف النهائي يغيبُ عن بصره، إنَّ النظر إلى النضال من أجل المكاسب اليومية الصغيرة ومن أجل الأهداف المباشرة باعتبار أنَّ هذا هو "كُلُّ شيء" والنظر إلى الهدف النهائي باعتباره "لا شيء"، والتضحية بمستقبل الحركة من أجل الحاضر"، إنَّما يكشف عن أسوأ أنواع

الانتهازية، وهو ما لا يمكن أن يترتب عليه إلا بقاء الجماهير في أغلال العبودية إلى الأبد" (ذوان ١٩٥٠، ٢٩، التشديد في أصل الاقتباس).

لكن الفيتناميين، سواء في نضالهم ضد الفرنسيين أو ضد الأمريكيين أشاروا إلى استخدام ما سموه بـ "العنف المدروس"، الذي اتبعت فيه المقاومة الفيتنامية تكتيكات عيفة ضد الفرنسيين والأمريكيين من دون أن يؤثر هذا العنف بصورة مباشرة في ردة فعل من الطرف الآخر لاستخدام العنف بدرجة عالية؛ "في مقابل ذلك نظمت القوى الوطنية، عبر تنظيماتها الشعبية نضالاً سياسياً واسعاً في العاصمة، والمدن الرئيسية، عواصم الأقاليم، وقد تخلل ذلك بعض العنف المدروس: فقط شمل النضال في المدن تصفية العملاء الخطرين، ومعاينة عدد من المتعاونين مع العدو، ومنهم رؤساء أحزاب ومُنظمات معادية، وشخصيات سياسية مؤالية للفرنسيين" (فياض ١٠٣، ١٩٩٠).

وما أُرغِبُ التطرق إليه بالذات في المقاومة الفيتنامية، أنها استطاعت في مراحل أن تستخدم أسلوباً للمقاومة قادراً على ضرب نقاط الضعف في الجيش الأمريكي، باستخدام أسلوب حرب العصابات كالمقاومة التي ظهرت في فرنسا ضد الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية، (تم ذكر التجربة الفيتنامية على سبيل المثال لا الحصر)، هذا الأسلوب الذي يعتمد على الكر والفر، واستغلال تنظيم الجيش الأمريكي وعدم قدرته على الصمود أمام الضربات السريعة والمنتالية.

ويمكن مقارنة التجربة الفيتنامية مع تجربة "حزب الله"، التي ظهرت تكتيكاته العسكرية في حرب تموز ٢٠٠٦، "لقد تغلبت المقاومة على استعصاء الفارق الكبير في الإمكانيات العسكرية بينها وبين إسرائيل بأن منعت التفوق الإسرائيلي الكاسح من أن يترجم نفسه تفوقاً ميدانياً في المواجهة، أتقنت استغلال مواطن الضعف لدى الجيش الإسرائيلي (قلة المعلومات، التخبط في الخطط الحربية، التركيز الكثيف على سلاح

الجو...)، ولَعِيتَ فِي أَعْصَابِهِ بِالْمُفَاجَأَتِ الْعَسْكَرِيَّةِ الَّتِي قَدِمْتَ بَعْضًا مِنْهَا وَحَجِبْتَ آخِرَ إِلَى الْوَقْتِ الْمُنَاسِبِ، وَمَارَسْتَ عَلَيْهِ حَرَبًا نَفْسِيَّةً عَسْكَرِيَّةً مَحْسُوبَةً...". (بَلْقَزِيز ٢٠٠٦، ٣٦)

وَلَكِنْ عَلَيْنَا الْإِنْتِبَاهَ إِلَى أَنَّهُ عِنْدَمَا تَنْشَأُ الْمُقَاوِمَةُ فِي أَوْضَاعٍ ضَمِنَ سِيَاقَ الْحَدَثِ الْإِسْتِعْمَارِيِّ فِي الْبَدَايَةِ، لَا تَحْمَلُ فِي بَدَايَاتِهَا تِلْكَ الرُّوْيَةَ الْوَاضِحَةَ لِأَهْدَافِهَا وَغَايَاتِهَا، فَهِيَ تَبْدَأُ كَرْدَةً فَعَلَ عَلَى الظُّلْمِ وَالْإِنْتِهَاكِ وَالذُّوْنِيَّةِ الَّتِي يَتَعَامَلُ بِهَا الْمُسْتَعْمِرُ مَعَ الْمُسْتَعْمَرِ، وَلَا بُدَّ مِنْ فَحْصِ مَدَى وَعَيِّ فِكْرِ الْمُقَاوِمَةِ وَتَخْطِيطِهَا لِمَفْهُومِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ-الْإِجْتِمَاعِيِّ الَّذِي تَرَاهُ مُنَاسِبًا لِمَا بَعْدَ التَّحْرِيرِ، فَشَكْلُ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ وَالْإِجْتِمَاعِيِّ الَّذِي تُفَكِّرُ فِيهِ الْمُقَاوِمَةُ بَعْدَ التَّحْرِيرِ ذُو أَمْهِيَّةٍ فِي التَّعَرُّفِ عَلَى وَعَيِّ حَرَكَةِ التَّحْرِيرِ فِي مَفْهُومِ "الْكَرَامَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ" وَالتَّزَامِهَا بِالْمَعَايِيرِ الَّتِي تُشِيرُ إِلَى تَحْقِيقِ الْكَرَامَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَيَتِمُّ فَحْصُ شَكْلِ النِّظَامِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الَّذِي تُفَكِّرُ حَرَكَةَ التَّحْرِيرِ فِي إِقَامَتِهِ عَنْ طَرِيقِ:

١. التَّعَامَلُ مَعَ جَمَاهِيرِ الْمُقَاوِمَةِ وَالْقَاعِدَةِ الشَّعْبِيَّةِ لَهَا.

٢. التَّعَامَلُ مَعَ الْعَدُوِّ (الْإِسْتِعْمَارِ أَوْ الْإِسْتِبْدَادِ) كَنْظَامٍ، تَعَيُّ الْمُقَاوِمَةُ حَاجَتَهَا لِلتَّخْلُصِ مِنْ ظُلْمِهِ وَلَيْسَ مِنْ أَفْرَادِهِ.

وَيُمْكِنُ لَمَسُ هَذِهِ الْفِكْرَةِ فِي تَجْرِبَةِ جَنُوبِ أُفْرِيْقِيَا الَّتِي عَامَلَتْ أَفْرَادَ النِّظَامِ بِطَرِيقَةٍ إِنْسَانِيَّةٍ، بَعِيدَةٍ عَمَّا فَعَلَتْهُ حُكُومَةُ الْبَيْضِ مَعَ السُّودِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى تَجْرِبَةِ الْمُقَاوِمَةِ فِي الْهِنْدِ الَّتِي قَادَهَا "غَانْدِي" وَاتَّبَعَ أُسْلُوبًا مُخْتَلَفًا فِي الْمُقَاوِمَةِ اللَّاعْنِيَّةِ، يَقُولُ غَانْدِي فِي رِسَالَةٍ أَرْسَلَهَا إِلَى نَائِبِ الْمَلِكِ الْبَرِيْطَانِيِّ فِي الْهِنْدِ: "تُرَانِي عَلَى كَرَاهِيَّتِي لِلْحُكْمِ الْبَرِيْطَانِيِّ، وَهُوَ يُمَثِّلُ الْقُوَّةَ الْوَقِيْحَةَ، لَا أَضْمُرُ شَرًّا لِبَرِيْطَانِي وَاحِدًا، فَالْتُّ أَرَى شَيْئًا يُمَكِّنُ أَنْ يَضَعَ حَدًّا لِعِدْوَانِ الْحُكُومَةِ الْمُنْظَمِ إِلَّا عَدَمَ عُدْوَانِ مُنْظَمٍ نَقُومُ بِهِ مِنْ جَانِبِنَا، فَيَتَّخِذُ عَدَمَ الْعُدْوَانِ الْمُنْظَمِ شَكْلَ عَصِيَانِ مَدْنِيٍّ عَامٍّ، يَنْضَوِي تَحْتَهُ كُلُّ رَاغِبٍ بِاخْتِيَارِهِ، وَكُلُّ مُرَادِي أَنْ أَفْتَحَ عُيُونَ قَوْمِكَ عَلَى مَا



فَعَلُوهُ بِنَا مِنْ شَرِّ، مِنْ دُونَ أَنْ أُلْحَقَ بِهِمْ أَدْنَى أَدَى، فَغَايَتِي إِذَا أَحْسَنْتُمْ فَهَمَّهَا هِيَ خِدْمَتِكُمْ بِمَنْعِكُمْ مِنْ فِعْلِ السُّوءِ كَمَا أَخْدَمُ أُمَّتِي بِالتَّخْلِصِ مِنْ آثَارِ هَذَا السُّوءِ" (موسى ١٩٦٢، ٤٦)؛ إِنَّ هَذِهِ الرِّسَالَةَ تُشِيرُ بِوُضُوحٍ إِلَى طَرِيقَةٍ تَعَامَلُ غَانْدِي مَعَ أَعْدَائِهِ، فَهُوَ يَضَعُ إِنْسَانِيَّتَهُمْ مُقَابِلَ إِنْسَانِيَّةِ شَعْبِهِ وَكِرَامَتِهِ وَيُوضِحُ لَهُمْ مَا يَفْقَدُونَهُ مِنْ كِرَامَةٍ فِي أَثْنَاءِ احْتِلَالِهِمْ وَسَيْطَرَتِهِمْ عَلَى الشَّعْبِ الْهِنْدِيِّ، وَيُمْكِنُنَا تَلْخِيصُ عِدَّةِ نِقَاطٍ لِمَبَادِي وَضَعَهَا غَانْدِي بِطَرِيقَةٍ غَيْرِ مُبَاشِرَةٍ فِي مُقَاوَمَةِ الاسْتِعْمَارِ الْبَرِيطَانِيِّ، وَهِيَ كَالتَّالِي:

- الِهْدَفُ مِنَ الْمَقَاوِمَةِ هُوَ التَّخْلِصُ مِنَ النِّظَامِ الظَّالِمِ.
- اسْتِخْدَامُ أُسْلُوبِ الْعَصِيانِ الْمَدْنِيِّ كَوَسِيلَةٍ غَيْرِ عُدْوَانِيَّةٍ ضِدَّ نِظَامِ عُدْوَانِي.
- التَّرْكِيزُ عَلَى الْمَوْاطِنِ الْبَرِيطَانِيِّ (كَإِنْسَانٍ) يُمَكِّنُ تَوْعِيَّتَهُ لِلأُسْلُوبِ الْإِنْسَانِيِّ، الَّذِي تَتَّبِعُهُ حُكُومَتُهُمْ مِنْ دُونِ تَعْرِيفِهِمْ لِهَذَا الشَّرِّ.

• الِهْدَفُ الْإِنْسَانِيُّ الْأَخْلَاقِيُّ الْمَتَمَثِّلُ فِي التَّخْلِصِ مِنَ الشَّرِّ بِاتِّجَاهِيْنِ لَهُمْ وَالشَّعْبِ الْهِنْدِيِّ.

فَدَّ لَا تَكْفِي هَذِهِ الْمَعَالِجَةُ الْبَسِيطَةُ فِي الْوُصُولِ إِلَى مَبَادِي عَامَةٍ كَانِ غَانْدِي يُحَاوِلُ وَضْعَهَا وَإِرْسَاءَهَا، وَلَكِنْ تَصَرَّفَ غَانْدِي كَانِ شَامِلًا، فَحَتَّى قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ بِمُقَاوَمَتِهِ لِلنِّظَامِ الْبَرِيطَانِيِّ كَانِ يُدَافِعُ عَنِ حُقُوقِ الْعُمَالِ وَالْفَلَاحِيْنَ الَّذِيْنَ يَسْتَعْلِمُ الْمَلَاكُونَ وَالتُّجَّارَ، وَوَضَعَ مَجْمُوعَةً مِنَ الْمَبَادِي فِي هَذَا الْخُصُوصِ: أَهْمُهَا أَلَّا يَلْجَأَ الْعُمَالُ إِلَى الْعُنْفِ وَالْبَطْشِ بِأَيِّ حَالٍ، هَذَا بِالإِضَافَةِ إِلَى وَقُوفِهِ ضِدَّ اسْتِبْدَادِ الطَّوَائِفِ فِي الْهِنْدِ ضِدَّ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، وَنَرَى هَذَا فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِمُعَامَلَةِ الْهِنْدُوكِيِّينَ (جَمَاعَةُ طَائِفِيَّةٍ تَعْتَبِرُ نَفْسَهَا مِنَ السُّلَالَتِ الْهِنْدِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ) لِلْمُنْبُوذِيْنَ (جَمَاعَةُ تَمَّ إِطْلَاقُ هَذَا الْاسْمِ عَلَيْهِمْ بِاعْتِبَارِهِمْ هُنُودَ مِنْ دَرَجَةٍ دُنْيَا)، وَالَّذِي اعْتَبَرَهُ غَانْدِي بِمِثَابَةِ اسْتِبْدَادِ لَا يَقِلُّ خَطْرًا عَنِ اسْتِبْدَادِ الْبَرِيطَانِيِّينَ لِلْهِنُودِ، وَقَدْ وَقَفَ مَعَ الْمُنْبُوذِيْنَ فِي مَخْتَلَفَةِ مَرَاكِلِ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَانَدِي كَانَ يَحْمِلُ قَبْلَ بَدْءِ التَّفَكِيرِ فِي الحُرِيَّةِ وَالتَّخْلِصِ مِنْ سَيْطَرَةِ بَرِيطَانِيَا عَلَى الهِنْدِ وَنَيْلِ الحُرِيَّةِ وَالاسْتِقْلَالِ، فَلسَفَتُهُ الخَاصَّةُ عَن اسْتِخْدَامِ اللاغْفِ فِي اسْتِعَادَةِ مَا تَمَّ اسْتِلابُهُ بِالْعُنْفِ وَالظُّلْمِ. مَا يَعْنِي وَجُودَ تَصَوُّرٍ مُسَبِّقٍ لِشَكْلِ الحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالاِقْتِصَادِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالاِجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي كَانَ يَطْمَحُ لَهَا غَانَدِي فِي بِلَادِهِ، فَهُوَ فِي دَعْمِهِ لِإِضْرَابِ العُمَالِ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُحَقِّقَ عِدَّةَ تَصَوُّرَاتٍ مُتَمَثِّلَةً فِي الحُرِيَّةِ فِي المُطَالَبَةِ فِي حَقِّ الطَّبَقَاتِ عَلَى اخْتِلَافِ أَشْكَالِهَا، لِتَأْسِيسِ مُؤَسَّسَاتِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ الَّتِي تُعْتَبَرُ بِدَايَةِ لِتَأْسِيسِ دَوْلَةٍ تَعْتَمِدُ فِي قَوَانِينِهَا وَسِّيَاسَاتِهَا عَلَى رُؤْيَاةِ المُجْتَمَعِ وَحَاجَاتِهِ، وَهَذِهِ المُؤَسَّسَاتِ المَدَنِيَّةِ مَحْكُومَةٌ بِقَوَانِينِ خَاصَّةٍ بِهَا، أَوْلَاهَا عَدَمَ اللُّجُوءِ إِلَى العُنْفِ فِي الحُصُولِ عَلَى حُقُوقِهَا، وَبِوُقُوفِهِ مَعَ جَمَاعَةِ المَنْبُودِينَ كَانَ يُؤَسِّسُ لِنِظَامٍ اجْتِمَاعِيٍّ لَا عُنْصَرِيٍّ وَلَا اسْتِبْدَادِيٍّ، يَكُونُ فِيهِ جَمِيعُ أَفْرَادِ المُجْتَمَعِ مُتَسَاوِينَ فِي الحُقُوقِ وَالوَاجِبَاتِ، أَمَّا الجَانِبُ الاِقْتِصَادِي، الَّذِي كَانَ أَحَدَ أَهْمِ جَوَانِبِ النِّضَالِ الغَانَدِيِّ، فَيُظْهِرُ فِي دَعْوَتِهِ إِلَى الاسْتِقْلَالِ الاِقْتِصَادِيِّ لِلْهِنْدِ عَن بَرِيطَانِيَا بِاتِّخَاذِ المَغْزَلِ وَاسْتِخْدَامِ القِمَاشِ الهِنْدِيِّ عَلَى جَمِيعِ الأَقْمِشَةِ الأَجْنَبِيَّةِ الوَارِدَةِ إِلَى الهِنْدِ، وَهَذَا مَا أَدَّى إِلَى الوُصُولِ بِالتَّدرِيجِ إِلَى مَقَاطَعَةٍ كَامِلَةٍ لِلْبِضَاعِ الإِنجِلِيزِيَّةِ، وَالَّتِي انْتَهتْ بِمَقَاطَعَةٍ حَتَّى المِلْحِ البَرِيطَانِيِّ الَّذِي كَانَتْ الشَّرَكَاتُ البَرِيطَانِيَّةُ تَحْتَكِرُ اسْتِخْرَاجَهُ وَتَوَزِيعَهُ. وَقَدْ أُسِّسَ غَانَدِي بِأَفْكَارِهِ وَآرَائِهِ هَذِهِ لَيْسَ فَقَطُ فِكْرًا لِلْهِنْدِ وَلَكِنْ تَجَاوَزَ ذَلِكَ لِيَكُونَ فِكْرًا إِنْسَانِيًّا عَالَمِيًّا، قَابِلًا لِلتَّطْبِيقِ فِي كُلِّ دَوْلِ العَالَمِ، وَيُمْكِنُنِي أَنْ أَتَجَاوَزَ حُدُودَ أَفْكَارِ غَانَدِي حَوْلَ تَصَوُّرِهِ عَن حَيَاةِ الشَّعْبِ الهِنْدِيِّ لِأَقُولَ إِنَّ غَانَدِي كَانَ وَاعِيًّا لِمَفْهُومِ الكَرَامَةِ الإِنْسَانِيَّةِ وَذَلِكَ عَن طَرِيقِ مَا كَتَبَهُ فِي أَحَدِ مَقَالَاتِهِ المَوْجَهَةِ إِلَى الأَفْرَادِ الإِنجِلِيزِ العَامِلِينَ فِي النِّظَامِ الكُولُونِيَالِيِّ: "وَأَنَا أُصْرِحُ لَكُمْ بِجَمَلَةٍ هَذِهِ البَوَاعِثِ حِينَ أَقُولُ إِنَّ صَبْرِي قَدْ نَفَدَ عَن هَذَا النِّظَامِ القَائِمِ الَّذِي يَجْعَلُ الهِنْدَ خَاضِعَةً لِحِفْنَةٍ مِنْكُمْ، وَيَجْعَلُكُمْ تَطْمَنُّونَ فَقَطُ إِلَى المَدَافِعِ وَالحِصُونِ الَّتِي تُوَاجِهُنَا فِي كُلِّ مَكَانٍ فِي الهِنْدِ، فَإِنَّ هَذِهِ المَنَاظِرَ تَحْطُ مِنْ شَرَفِكُمْ وَشَرَفِنَا

مَعًا، فَنَحْنُ وَأَنْتُمْ نَعِيشُ وَنَحْنُ نَتَبَادَلُ الْخَوْفَ وَسَوْءَ الظَّنِّ، وَأَنْتُمْ لَا بُدَّ تَعْرِفُونَ أَنَّ هَذِهِ الْحَالُ لَا تَلِيْقُ بِالرِّجَالِ" (موسى ١٩٦٢، ١٠٠، التَّشْدِيدُ لِي)

وكي يمكن لنا أن نعطي تفسيراً لمعنى "الشرف" الذي تحدث عنه غاندي في هذا المقطع غير مفهوم الكرامة الإنسانية والتي يرى غاندي وجودها متساوياً بين الطرفين، وهذا قد يعطينا تصوراً ولو بسيطاً حول أفكار غاندي بشأن وجود شيء (يسميه شرف) يفقده كل من المستعمر والمستعمر في أثناء محاولة أحد الأطراف الانتقاص من كرامة الطرف الآخر.

وهو يشير إلى هذه النقطة في الحديث عن حادثة القائد العسكري "داير" الذي قام بقتل مجموعة من الهنود ثم أمر جنوده أن يدوسوا على جثثهم: "ونحن في الهند نعرف أن مئة ألف إنجليزي لن يستطيعوا أن يخيفوا ثلاث مئة مليون هندي، فالغفران هنا لا يعني الضعف، بل هو اعتراف بقوتنا، ولا بد أن يرافق هذا الغفران تيار عظيم من القوة نشعر به، وكأنه يطفو بنا ويحول دون رجل مثل "داير" أو "فرانك جونسون" حين يبغيان هواننا ووصم جباهنا بالعار، وليس يهمني أن أقدم الأدلة على هذه النقطة، لكنني أرى ألا أحجم عن القول إن الهند تكسب أكثر لو أنها نزلت عن حقها في العقاب، خير لنا أن نخلص العالم من هذا النوع الجديد من التبر" (موسى ١٩٦٢، ١١٥، التَّشْدِيدُ لِي)؛ وأرى أن تشديد غاندي على هذه الحادثة وحديثه عنها بتلك الطريقة يدل على وعيه لما يقصده الإنجليز من تصرفات القتل والتكيل، وهو سحق كرامة المواطن الهندي.

وإذا كانت التجربة الهندية هي مثال للتجارب البعيدة عن اللجوء للكفاح المسلح، فلا بد من التطرق إلى ثورة كان الكفاح المسلح أساس عملها وهي الثورة الكوبية، وللنظر في البداية إلى أهداف هذه الثورة في خطاب فيدل كاسترو قائد الثورة الكوبية: "الثورة صاحبة مذهب إنساني ولا يقبل استغلال الرأسمالية، ولا

يُقْبَلُ قَتْلُ الشَّيْوعِيَّةِ لِلْحُرِّيَّةِ الشَّخْصِيَّةِ، الرَّأْسَمَالِيَّةِ قَدْ تَقْتُلُ إِنْسَانًا مِنَ الْجُوعِ، وَالشَّيْوعِيَّةِ قَدْ تَقْتُلُهُ بِتَجْرِيدِهِ مِنْ حُرِّيَّتِهِ...ثَوْرَةٌ كُوبَا تُحَاوِلُ أَنْ تَقِي بِحَاجَاتِ الْإِنْسَانِ مِنْ دُونِ أَنْ تُضْحِيَ بِحُرِّيَّتِهِ" (فوميل ١٩٨٨، ٨، التَّشْدِيدِ لِي). وَمِنْ السُّهُولَةِ اسْتِنْتِاجَ بَعْضِ غَايَاتِ الثَّوْرَةِ الْكُوبِيَّةِ وَهِيَ الْحُرِّيَّةُ الْمُصَاحِبَةُ لِإِشْبَاعِ حَاجَاتِ الْإِنْسَانِ الْأَسَاسِيَّةِ، بِحَيْثُ يَكُونُ "حَقُّ تَقْرِيرِ الْمَصِيرِ" الْفَرْدِيِّ أَسَاسُ هَذِهِ الْحُرِّيَّةِ، وَلَكِنْ لَا يَبْدُو أَنَّ هَذَا مَا حَقَّقَتْهُ الثَّوْرَةُ الْكُوبِيَّةُ، فَتَلَاكَ الْحُرِّيَّةُ الَّتِي تَحْدُثُ عَنْهَا فِيدِلُ كَاسْتَرُو تَعْرَضَتْ لِلْعَدِيدِ مِنَ الْإِنْتِهَاكَاتِ، حَيْثُ جَرَى وَقَفَ أَي نَشَاطٍ حَزْبِيٍّ آخَرَ غَيْرَ الْحَزْبِ الشَّيْوعِيِّ، وَتَمَّ أُصْدِرَتْ قَوَانِينُ لِحِمَايَةِ قَوَانِينِ الثَّوْرَةِ وَإِنْشَاءَ الْمَحَاكِمِ الْعَسْكَرِيَّةِ الَّتِي تَصْدُرُ الْأَحْكَامَ "الثَّوْرِيَّةَ"، وَقَدْ ظَهَرَ هَذَا بِشَكْلِ وَاضِحٍ عَلَى جَوَانِبِ التَّعْلِيمِ الْجَامِعِيِّ، حَيْثُ اعْتَرَضَ الْكَثِيرُ مِنَ الْأَسَاتِذَةِ وَالْأَكَادِيمِيِّينَ عَلَى تَحْكُمِ الْحُكُومَةِ بِالْأَبْحَاثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْحُرِّيَّةِ الْأَكَادِيمِيَّةِ، "نَشَرَ فَرْمِينُ بِينَادُو الْأُسْتَاذَ بِجَامِعَةِ أَوْرِينْتِي -الْجَامِعَةِ الشَّرْقِيَّةِ- بَيَانًا جَاءَ فِيهِ: "إِنَّا فِي مَيْدَانِ السِّيَاسَةِ الدَّاخِلِيَّةِ نُدِينُ فِيدِلَ كَاسْتَرُو بِاعْتِبَارِهِ خَائِنًا لِلثَّوْرَةِ الَّتِي سَاعَدَتْ هَذِهِ الْجَامِعَةُ عَلَى تَنْظِيمِهَا وَفَوْزِهَا، فَقَدْ عَمَدَتْ حُكُومَةُ كَاسْتَرُو إِلَى سَحْقِ أَهْدَافِ الْحُرِّيَّةِ التَّامَّةِ، وَحَقُوقِ الْإِنْسَانِ، وَالنَّظَامِ الدَّسْتُورِيِّ، وَهِيَ الْأَهْدَافُ الَّتِي تَبَلُورَتْ فِي حَرَكَةِ ٢٦ يُولْيُو، وَذَلِكَ خِيَانَةٌ سَافِرَةٌ لِذِكْرَى شُهَدَائِنَا، وَنَعْلُنُ فِي مَيْدَانِ الْحَيَاةِ الْجَامِعِيَّةِ أَنَّ فِيدِلَ كَاسْتَرُو خَائِنٌ لِاسْتِقْلَالِ الْجَامِعَةِ الذَّاتِي، وَهُوَ الْاسْتِقْلَالُ الَّذِي دَافَعَ عَنْهُ حَتَّى الْمَوْتِ فَرِيقٌ مِنَ الطَّلَبَةِ الشَّهَدَاءِ...إِنَّا نَسْتَكْرُ الْإِخْضَاعَ الْمُنْظَمَ لِأَغْرَاضِ الْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الْجَامِعَاتِ...لِلْمُغْرَضِ الَّذِي يَهْدَفُ إِلَى طُغْيَانِ كَاسْتَرُو الْمَطْلُوقِ وَبِقَائِهِ فِي السُّلْطَةِ" (فوميل ١٩٨٨، ٤٢، التَّشْدِيدِ لِي).

وَيُمْكِنُنَا مِنْ هَذَا الْبَيَانِ بِنَاءَ صُورَةٍ لِمَا حَدَثَ بَعْدَ الثَّوْرَةِ، فَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ مَا وَضَعَهُ كَاسْتَرُو مِنْ أَهْدَافٍ أَسَاسِيَّةٍ لِثَوْرَتِهِ مِنْ حُرِّيَّةٍ وَعَدَالَةٍ وَاسْتِقْلَالٍ عَلَى الْمُسْتَوَى الْاجْتِمَاعِيِّ وَالثَّقَافِيِّ، قَدْ آلَتْ إِلَى كَيْتٍ لِلْحُرِّيَّةِ وَتَحْكُمِ فِي اسْتِقْلَالِ التَّعْلِيمِ وَالثَّقَافَةِ وَمَصَادِرَةِ الْحُرِّيَّاتِ الْأَسَاسِيَّةِ، فَإِذَا كَانَتْ الْوَالِيَّاتُ الْمَتَّحِدَةُ الْأَمْرِيكِيَّةُ هِيَ

حليفة باتيسيا في عهده، فإنَّ الإتحاد السوفيتي هو حليف كاسترو بعد الثورة، التي قامت باستغلال الجيش الكوبي في تحقيق العديد من الانتصارات العسكرية في مناطق مثل أنجولا وأثيوبيا؛ "إنَّ حُلُول السوفيت في عهد كاسترو لا يقلُّ ضراوةً واستنزافاً للبلاد عن وجود الأمريكيين في عهد باتيسنا" (فوميل ١٩٨٨، ١٥٨). فهل كان الكفاح المسلح الذي كان وسيلة انتصار الثورة الكوبية السبب في ديكتاتورية كاسترو؟ وهل حقاً فشل كاسترو في تحقيق أهداف ثورته كما كان يتحدث في خطباته؟

سأجيب عن هذه الأسئلة الآن باختصار، فالفصل الثاني من هذه الدراسة سيّشل تفصيلات ورؤية أوسع عن الثورة الكوبية ومعطياتها وما نشأ عنها، ولكن يُمكننا القول إن كاسترو قد نجح إلى حد ما في تحقيق بعض أهدافه، وخصوصاً فيما يتعلّق بالتخلص من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاد كوبا، وقدرته على إحداث تنمية اقتصادية وتعليمية وصحية تفوّقت على مثيلاتها في دول العالم الثالث، وربّما قابل هذا مجموعة من الإجراءات التي أدت إلى كبت الحريات ومنع الصحافة وحرية الرأي السياسية، وعدم السماح بتشكيل أحزاب، ولكن هل كان باستطاعة كاسترو النجاح في تحقيق هذا التقدم الاقتصادي والصحي والتعليمي من دون الحد من بعض الحريات؟ وهل كان لوسيلة الثورة الكوبية "الكفاح المسلح" أي تأثير في وضع كوبا بعد الثورة؟ سنناقش هذا في الفصل التالي.

ولابد من لفت النظر إلى أنَّ العلاقة التي جمعت بين مناضلي الثورة الكوبية وكاسترو كقائد للثورة الكوبية، فاقت كونها علاقة قائد بجنوده، فقد استطاع كاسترو بشعبيته اكتساب محبة الجماهير، وعين كاسترو بعد انتصار الثورة مجموعة من قادة الثورة في مناصب لإدارة الدولة الكوبية كوزراء وموظفين، وهنا يُبادرنا السؤال إذا ما كان الأسلوب الذي يتعامل فيه قائد المقاومة مع مناضلي الثورة له أثره فيما بعد، وأقصد بطريقة التعامل، أي بناء العلاقة على أساس الحرية والديمقراطية وليس مجرد جيش يتبع

أوامر قائده من دُون التفكير فيما تحمله تلك الأوامر من أبعاد إنسانية وأخلاقية، فالطريقة التي تقومُ بها "مؤسسة المقاومة" بالتعامل مع أفرادها، لها أكبر الأثر في تحقيق الهدف الأسمى في الحفاظ على كرامة الإنسان كإنسان بالدرجة الأولى.

وهنا لا يسعني إلا التطرق إلى الثورة الصينية لأشهد بمثال حي على تعامل القائد مع "جيشه"، بقيادة "ماو-تسي-تونغ"، وهي كمثل على تعامل القائد مع أفراد المقاومة، يقول ماو-تسي-تونغ في حديثه عن الجيش الأحمر: "السبب في صمود الجيش الأحمر من دُون أن يُصيبه الوهن رغم مستواه المنخفض في الحياة المادية ورغم الاشتباكات غير المنقطعة، يعودُ فضلًا عن الدور الذي يلعبه الحزب، إلى الديمقراطية التي يتمتع بها الجيش. فالضباط لا يضربون الجنود، وهم يعيشون معهم في مستوى واحد، والجنود يتمتعون بحرية الاجتماع والكلام، والشكليات والرسميات السخيفة قد أُلغيت، كما أن دَفتر الحسابات مفتوح لمراقبة الجميع . . . . . وفي الصين ليس الشعب وحده بحاجة إلى الديمقراطية، بل الجيش كذلك بحاجة إليها. وإنَّ النظام الديمقراطي في الجيش هو سلاح مهم في تقويض الجيش الإقطاعي المرتزق . " (تونغ

(١٩٢٨، ٥٤)

من الواضح فخر ماو-تسي-تونغ في طريقة تعامل الجيش وسيلة الدفاع والثورة والبناء في المجتمع الصيني- بالطريقة الديمقراطية، وأنَّ طريقة تعامل الضباط مع الجنود هي طريقة ترفع من الكرامة الإنسانية للجندي وترفعه من مرتبة "وسيلة" للانتصار إلى "غاية" بحد ذاته تتحقق من التحرر، فـ "ماو-تسي-تونغ" بالرغم من اعتماده على الجيش في تحقيق أهداف الثورة والنهوض بالمجتمع الصيني إلا إنه لا ينبغي وضع الجيش في منزلة إنسانية أخلاقية عالية، وهذا يعكس نجاح الجيش في الاستمرار نحو بناء مجتمع تكون قيمة الإنسان فيه هي الأسمى.

ويُضيفُ في خطابٍ آخر: إنَّ السياسةَ العامَّةَ التي ننتهجها في ميدانِ العملِ السياسي في الجيش هي استنهاضُ جُمهورِ الجنودِ والقادةِ وسائرِ العاملين في الجيش استنهاضًا كاملاً من أجل تحقيقِ ثلاثةِ أهدافٍ عَظيمةٍ عن طريقِ حركةٍ ديمقراطيةٍ تجري في ظلِّ قيادةٍ مُركزةٍ، وهذه الأَهداف هي:

تحقيقِ وحدةٍ سياسية ذاتِ مُستوى عالٍ، وتحسينِ أوضاعِ المعيشة، ورفعِ المُستوى في التكنيكِ والتكتيكِ العسكريين. والغرضُ من حركةِ الفُحوصِ الثلاثةِ والإصلاحاتِ الثلاثةِ التي تجري الآن بحماسٍ في قُواتنا المُسلَّحةِ إنما هو تحقيقِ الهَدَفينِ الأولينِ بالأساليبِ الديمقراطيَّةِ في حقلِ السياسةِ والاقتصادِ.

يجبُ، فيما يتعلَّقُ بالديمقراطيةِ الاقتصادية، أن يضمنَ للمندوبين المنتخبين من قبلِ الجنودِ حقَّ مُعاونةِ رؤساءِ السرايا ( ولا يحقُّ لهم أن يتجاوزوا اختصاصاتِ الرؤساء ) على إدارةِ شؤونِ المُؤنِ والغذاءِ في سراياهم.

أمَّا فيما يتعلَّقُ بالديمقراطيةِ العسكرية، فيجبُ أن تطبَّقَ في التدريبِ العسكري طريقةَ التدريبِ المتبادلِ بينِ الضباطِ والجنودِ وبينِ الجنودِ أنفسهم. وفي مراحلِ القتالِ يجبُ على السرايا في الجبهةِ عقدُ اجتماعاتٍ كبيرةٍ وصغيرةٍ من جميعِ الأنواع، حيثُ يستنهضُ جُمهورُ الجنودِ تحتَ توجيهِ رؤساءِ السرايا ليتناقشوا في كيفيةِ الهجومِ والاستيلاءِ على مواقعِ العدوِّ وكيفيةِ أداءِ المهامِ القتاليةِ الأخرى. وعندما يستمرُّ القتالُ عدةَ أيامٍ يجبُ عقدُ عدةِ اجتماعاتٍ من هذا النوعِ خلالها. وقد طبَّقتِ هذهِ الديمقراطيةُ العسكرية بنجاحٍ عظيمٍ في حملةِ بان لونغ في شمالِ مقاطعةِ شنسي وحملةِ شجياتشوانغ في منطقةِ حُدودِ شانسي - شاهاار - خبي.

وقد دَلَّ التطبيقُ على أنَّ هذا الأسلوبَ مضمونُ الفائدةِ وليس فيه أي ضررٍ أبداً. (تونغ ١٩٤٨، ٦٩)

إِذَا فَالْدِيمِقْرَاطِيَّةِ عِنْدَ مَاوِ تَسِي تُونِغَ لَيْسَتْ دَاخِلَ الْمُجْتَمَعِ فَحَسَبَ بَلْ تَنْطَبِقُ أَيْضًا عَلَى الْجَيْشِ، بِمُخْتَلَفِ كَوَادِرِهِ وَأَعْضَائِهِ، وَهَذَا يُعْطِي انطِبَاعًا بِأَنَّ الْاهْتِمَامَ بِتَرْبِيَةِ "المُقَاوِمِينَ" هِيَ أَسَاسُ لِبِنَاءِ أُسْلُوبِ يَتَّسِمُ بِالْإِنْسَانِيَّةِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الطَّرْفِ الْآخَرِ.

وَيَجْدُرُ التَّوْضِيحُ أَنَّ "الجَيْشَ الشَّعْبِيَّ" يَخْتَلَفُ فِي تَشْكِيلِهِ وَتَنْظِيمِهِ وَطَبِيعَتِهِ عَنِ "الجَيْشِ النِّظَامِيِّ"، فَالْجَيْشُ الشَّعْبِيُّ "يَتَّكِنُ عَادَةً عَلَى صُورَتَيْنِ...إِمَّا نَتِيجَةَ ثَوْرَةٍ شَعْبِيَّةٍ عَامَّةٍ يَنْبَثِقُ عَنْهَا انْتِصَارٌ سَرِيعٌ يَتَشَكَّلُ بَعْدَهُ جَيْشُ الشَّعْبِ لِيَحْمِيَ مُكْتَسَبَاتِ الثَّوْرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَتَّكِنُ جَيْشٌ شَعْبِيٌّ نَتَاجَ تَطَوُّرِ حَرْبِ الْعِصَابَاتِ إِلَى حَرْبٍ مُتَحَرِّكَةٍ..أَيَّ يَنْبَثِقُ مِنَ الثَّوَارِ الَّذِينَ خَاضُوا حَرْبًا طَوِيلَةً الْأَمْدِ...بَعْدَ مَرَحَلَةٍ مُتَطَوِّرَةٍ مِنْ مَرَاكِلِ حَرْبِ الْمُقَاوِمَةِ، لِأَنَّ الْحَرْبَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَبْدَأُ عَلَى صُورَةٍ مَجْمُوعَاتٍ صَغِيرَةٍ مِنَ الثَّوَارِ يَشُنُّونَ حَرْبَ عِصَابَاتٍ ضِدَّ الْعَدُوِّ..وَتَأْخُذُ هَذِهِ الْعِصَابَاتُ تَنْقَوِي عَدَدًا وَعِدَّةً إِلَى أَنْ تَصِلَ إِلَى مَرَحَلَةِ الْحَرْبِ الْمُتَحَرِّكَةِ، وَهِيَ بَدَايَةُ تَشْكِيلِ جَيْشٍ نِظَامِيِّ أَوْ شَبِيهِ نِظَامِيِّ، لِيَدْخُلَ مَعَ الْعَدُوِّ فِي مَعَارِكٍ..أَمَّا إِذَا حَدَثَ بَعْدَ تَشْكِيلِ جَيْشِ الشَّعْبِ أَنْ طَرَأَتْ عَوَامِلٌ أُخْرَى غَيْرَتْ مَوَازِينَ الْقُوَى لِمَصْلَحَةِ الْعَدُوِّ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَعُودُ جَيْشُ الشَّعْبِ لِيَحِلَّ نَفْسَهُ إِلَى مَجْمُوعَاتٍ تُقَاتِلُ عَلَى أُسُسِ حَرْبِ الْعِصَابَاتِ" (شَفِيقُ ١٩٧٧، ١١٣)، وَهَذَا لَا يَعْنِي التَّعْمِيمَ بِضَرُورَةٍ وَجُودِ جَيْشٍ شَعْبِيٍّ أَوْ نِظَامِيِّ فِي حَرَكَاتِ الْمُقَاوِمَةِ، وَالْفَصْلُ الثَّانِي يُوضِحُ وَسَائِلَ الْمُقَاوِمَةِ وَالْحَاجَاتِ الَّتِي تَتَبَلُّرُ بِنَاءً عَلَى الْوَسِيلَةِ، وَيُمْكِنُنَا مُلَاحَظَةَ أَنَّ الْمُقَاوِمَةَ فِي الْهِنْدِ لَمْ تَكُنْ تَمْتَلِكُ جَيْشًا شَعْبِيًّا أَوْ نِظَامِيًّا، بَيْنَمَا كَانَ لَدَى الثَّوْرَةِ الْكُوبِيَّةِ جَيْشٌ شَعْبِيٌّ اعْتَمَدَ عَلَى حَرْبِ الْعِصَابَاتِ، وَهَذَا يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ أُسْلُوبِ حَرَكَةِ التَّحْرِيرِ.

وَعَلَى أَيِّ مُقَاوِمَةٍ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى تَقْوِيَةِ جَانِبَيْهَا النِّضَالِيِّ، أَنْ تُقَوِّيَ قَاعِدَتَهَا الشَّعْبِيَّةَ وَتَقُومَ بِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمَشَارِيعِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ الَّتِي تَجْعَلُ قَاعِدَتَهَا الشَّعْبِيَّةَ أَمْتَنَ وَأَكْثَرَ صَلَابَةً، وَأَرَى أَنَّ هَذَا ضَرُورِيٌّ



لانتصار المقاومة، إذا كانت المقاومة في منطقة لا تجمع على جدوى المقاومة مثل حزب الله في لبنان الآن، أو النظر إلى التجربة الفلسطينية في أثناء وجود قواعدها في الأردن عام ١٩٧٠، وفي لبنان عام ١٩٨٠، فحزب الله اعتنى كثيراً "بإطلاق مشروع ضخم من المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بمشروع داخلي: الثقافي والديني والسياسي، ومشروعه الوطني المشتبك مع الاحتلال، فلأنه، ومثل كل حزب سياسي، هدَف من ذلك إلى إحاطة نفسه بدائرة اجتماعية أوسع تمدّه في أفضل حالٍ بالقواعد والأطر والقيادات والمقاتلين، أو تمدّه في أقلّ تقديرٍ بالقاعدة الشعبية الحاملة لمشروعه إلى ما وراء حدود هذا المحيط" (بلقزيز ٢٠٠٦، ٣٦)، ولا يمكن التغاضي عن المقاومة الفلسطينية التي حققت قاعدة شعبية واسعة سواء في الأردن، عن طريق ما كانت تقدمه من مساعدات إنسانية وطريقة التعامل الأخلاقية مع الشعب الأردني، أو عن طريق النظر إلى قاعدتها الشعبية في لبنان، والتي ظهرت في أثناء اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وصمود الشعب اللبناني بجانب المقاومة الفلسطينية، واستفادت المقاومة اللبنانية من أسلوب المقاومة الفلسطينية وتجربتها في تطوير جبهة المقاومة اللبنانية، "وكان نشوء المقاومة الفلسطينية، واستقرار قواها الأساسية في لبنان، إثر مجازر أيلول في الأردن، أساساً في تطوير روح المقاومة الوطنية اللبنانية ضدّ عدوان إسرائيل المتكرر، ومن أجل الدفاع عن الاستقلال، وفي النضال الديمقراطي العام، إن للثورة الفلسطينية فضلاً كبيراً على الحركة الوطنية اللبنانية في هذا المجال" (مروة ١٩٨٥، ١٣).

## خاتمة الفصل الأول

الكرامة الإنسانية، غاية إنسانية سامية، يجب على كل إنسان، يعي مفهوم الوجود الإنساني أن يسعى لها ويحافظ عليها، وهذه القيمة لا تكون المحافَظة عليها إلا بالمحافَظة عليها لجميع البشر، فأى امتهان لكرامة شعب من شعوب هذا العالم هو بمثابة امتهان لكرامة جميع شعوب الأرض، لأنها سمحت لقيمة عليا أن

تُمس، ولأنها لم ترفع صوتها رافضة هذا الامتحان. إذا فالمطلوب هو منع مسّ هذه القيمة العليا أولاً، وثانياً النضال لأجل المحافظة على هذه القيمة ممن يحاول جعلها قيمةً مُحنكرةً على فئةٍ من البشر دون غيرهم، ومن هنا تنشأ المقاومة، لتناضل من أجل كرامة الإنسان وقيمه الأسمى؛ وتنشأ معها كل الأوضاع التي أدت إلى ظهورها، من رواسب استعمارية، ومحاولة لطمس الهوية، وإشعار بالدونية، وهذا الاختبار الذي توضع فيه المقاومة يبين مدى قدرتها على استيعاب كل هذه الأوضاع، بحيث تكون قادرة على تحقيق هدفها المتمثل في الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، وحتى نرى عن كثب ما يحدث على أرض الواقع من أوضاع وتداخلات تتعرض لها المقاومة لابد من دراسة حركات تحريرية حول العالم استطاعت أن تقرر مصيرها وتقيم كيانها المنفصل (ظاهرياً أو فعلياً، هذا ما سيتم فحصه)، وهو ما سيتم دراسته وتوضيحه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

## الفصل الثاني المقاومة: ما لها وما عليها

لابدّ لنا قبل البدء بالحديث عن المقاومة وطرقها، أن نحاول التوصل إلى تعريف، يُمكننا من فهم ما نحنُ بصدده الحديث عنه.

**المقاومة:** هي عبارة عن فعلٍ ينشأ نتيجة أوضاع رَاهنة، "يُمكن أن نختصر هذه الأوضاع الراهنة بمحاولة طرفٍ ما سلب حُرّية الاختيار لطرفٍ آخر"، بهدف القدرة على استعادة هذه الحُرّية، ويُمكنني أن أعيد صوغ هذا التعريف بطريقة أكثر تحديداً هي "مسألة حركية رَاهنة" (الصايغ ٢٠٠٧، ٦٤) عسكرية أو سياسية أو ثقافية، تنشأ كوسيلة لاستعادة حق/كرامة إنسانية/حُرّية.

يقول نصري الصايغ: "إذا: لا تعريف مُحدد للمقاومة، سوى أنها حاجة الضعيف في مواجهة الأقوى، هي مسألة خاضعة لموازين القوى غير المتوازنة، يحتاج إليها الضعفاء الذين لا جيوش لديهم، للدفاع عن أرضهم وحقوقهم وحرياتهم وأعراضهم وكرامتهم" (الصايغ ٢٠٠٧، ٦٦).

وأرى أنّ المقاومة ليست "حاجة الضعيف"، بل هي فرض إنساني لاستعادة القدرة على حُرّية الاختيار، فاختيار عدم الحُرّية ليس حُرّية كما يقول سارتر "وإذا شئنا نحنُ لسنا أحراراً في الكفّ عن أن نكون أحراراً"، ولا أرى أنّ الجانب الذي يُقاوم هو الجانب الضعيف، فالضعف والقوة تختلف باختلاف المعيار الذي نتبعه في قياس ذلك، هذا بالإضافة إلى أنّ أي حركة مقاومة هي الأقوى في محاولتها فرض اختيارها، وهذا ما يُشيرُ إليه عزمي بشارة في تعريفه للمقاومة: "لا شك في أنّ المقاومة كحركة إنسانية

هي أكثر من فعلٍ وَرَدَّةٍ فعلٍ فيزيائي، مثل أصلها اللغوي في قانون "لكل فعلٍ ردُّ فعلٍ أو في مقاومة الاحتكاك أو الجاذبية مثلاً، فَعُنْفُ المَقَاوِمَةِ بِأَبْسَطِ طَبَقَاتِ التَّجْرِيدِ هُوَ فَعْلًا فِعْلٌ عُنْفٌ تَانَوِيٌّ، وَرَدُّ فِعْلٍ لِفِعْلِ عُنْفِ الاِحْتَالِ الأَوَّلِيِّ الأَصْلِيِّ، وَلَكِنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ رَدًّا فِعْلٍ فِيزِيَائِيٍّ أَوْ بِيُولُوجِيٍّ مُبَاشِرٍ، بَلْ هِيَ مُتَوَسِّطَةٌ، تَمَرَّ عِبْرَ الفِكرِ وَالعَاطِفَةِ وَالتَّنْظِيمِ الاجْتِمَاعِيِّ وَغَيْرِهِ" (بشارة ٢٠٠٩، ٤٤).

فَالْمَقَاوِمَةُ هِيَ وَسِيلَةٌ لِحِمَايَةِ الحُقُوقِ الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي تَأَسَّسَتْ حُقُوقَ الإِنْسَانِ بِنَاءً عَلَيْهَا، وَقَدْ كَتَبَ عَدَدٌ مِنَ المُفَكِّرِينَ حَوْلَ "الحُقُوقِ الطَّبِيعِيَّةِ"، فَالمُفَكِّرُ توماس هُوبس في كتابه Leviathan يُعرِّفُ الحَقَّ الطَّبِيعِيَّ: "إِنَّ الحَقَّ الطَّبِيعِيَّ، الَّذِي يُسَمِّيهِ الكِتَابُ عَادَةً بِالْعَدْلِ الطَّبِيعِيِّ مَعْنَاهُ: حُرِيَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ فِي العَمَلِ بِكَامِلِ قُوَّتِهِ، وَكَمَا يَحُلُو لَهُ، مِنْ أَجْلِ الحِفَاظِ عَلَى طَبِيعَتِهِ الخَاصَّةِ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى عَلَى حَيَاتِهِ الخَاصَّةِ، وَبِالتَّالِيِ القِيَامُ بِكُلِّ مَا يَبْدُو لَهُ، حَسَبَ تَقْدِيرِهِ الخَاصِّ وَعَقْلِهِ الخَاصِّ، أَنَّهُ أَنْسَبُ وَسِيلَةٍ لِتَحْقِيقِ هَذَا الغَرَضِ" (Hobbs ١٦٥١، ٧٧)؛ وَيَضَعُ هُوبسُ أَرْبَعَةَ حُقُوقِ طَّبِيعِيَّةٍ وَهِيَ "كُلُّ إِنْسَانٍ لَدَيْهِ القُدْرَةُ وَالجَهْدُ لِحِمَايَةِ حَيَاتِهِ وَأَعْضَائِهِ"، "وَمَا دَامَ لِكُلِّ إِنْسَانٍ الحَقُّ فِي البَقَاءِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُمْنَحَ أَيْضًا حَقُّ اسْتِخْدَامِ الوَسَائِلِ، أَعْنِي أَنْ يَفْعَلَ أَيَّ شَيْءٍ بِذُونِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبْقَى". (وَمِنْ هُنَا كَانَتْ الحُقُوقِ الطَّبِيعِيَّةُ لِلإِنْسَانِ أَرْبَعَةً: حَقُّ البَقَاءِ أَوْ المُحَافَظَةُ عَلَى الذَّاتِ، الحَقُّ فِي اسْتِخْدَامِ مَخْتَلِفِ الوَسَائِلِ الَّتِي تُؤَمِّنُ الحَقَّ السَّابِقَ (حَقُّ البَقَاءِ)، حَقُّ تَقْرِيرِ أَنْوَاعِ الوَسَائِلِ الضَّرُورِيَّةِ الَّتِي تَكْفُلُ حَقَّ البَقَاءِ وَدَرَاءَ الخَطَرِ، حَقُّ وَضْعِ اليَدِ عَلَى كُلِّ مَا تَصَلُّ إِلَيْهِ: "لَقَدْ مَنَحَتِ الطَّبِيعَةُ كُلَّ إِنْسَانٍ الحَقَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَلِذَلِكَ فَمِنَ المَشْرُوعِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ أَنْ يَفْعَلَ أَيَّ شَيْءٍ يُسَاعِدُهُ عَلَى البَقَاءِ" (Hobbs ١٦٥١، ٨٨)، وَبِالتَّالِيِ تُصَبِّحُ المَقَاوِمَةُ وَسِيلَةً لِلدِّفَاعِ عَنِ الحَقِّ الطَّبِيعِيِّ بِالْبَقَاءِ، إِذَا كَانَ هُوبزُ لَمْ يُوضِحْ مَعْنَى "البَقَاءِ" وَكَيْفِيَّةَ هَذَا البَقَاءِ، فَإِنَّ لُوكَ اسْتِطَاعَ أَنْ يُحَدِّدَ بِطَرِيقَةٍ أَكْثَرَ مَوْضُوعِيَّةً مَعْنَى "البَقَاءِ" لِلإِنْسَانِ كإِنْسَانٍ وَلَيْسَ مُجْرَدِ التَّوَاجِدِ الفِيزِيَائِيِّ، جُونُ لُوكِ الَّذِي يَقُولُ: "لِكِي نَفْهَمَ

السُّلْطَةُ السِّيَاسِيَّةُ فَهَمَّا صَاحِبًا وَنَسْتَنْتَجُهَا مِنْ أَصْلِهَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَتَحَرَى الْحَالَةَ الطَّبِيعِيَّةَ الَّتِي وَجِدَ عَلَيْهَا جَمِيعَ الْأَفْرَادِ، وَهِيَ حَالَةُ الْحُرِّيَّةِ الْكَامِلَةِ فِي تَنْظِيمِ أَعْمَالِهِمْ وَالتَّصَرُّفِ بِأَشْخَاصِهِمْ وَمَمْتَلَكَاتِهِمْ بِمَا يَظُنُّونَ أَنَّهُ مُلَائِمٌ لَهُمْ، ضَمِنَ قِيُودَ قَانُونِ الطَّبِيعَةِ، مِنْ دُونِ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا إِنْسَانًا أَوْ يَعْتَمِدُوا عَلَى إِرَادَتِهِ، وَهِيَ أَيْضًا حَالَةُ الْمُسَاوَاةِ حَيْثُ السُّلْطَةُ وَالتَّشْرِيْعُ مُتَقَابِلَانِ لَا يَأْخُذُ الْوَاحِدُ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ، إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ حَقِيقَةٌ أَكْثَرُ بَدَاهَةً مِنْ أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ الْمُتَنَمِّيَةَ إِلَى النَّوْعِ وَالرُّتْبَةِ نَفْسِهَا، الْمُتَمَتِّعَةَ كُلِّهَا بِالْمَنَافِعِ نَفْسِهَا الَّتِي تَمْنَحُهَا الطَّبِيعَةُ وَبِاسْتِخْدَامِ الْمَلَكَاتِ نَفْسِهَا، يَجِبُ أَنْ يَتَسَاوَى بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضِهِمْ الْآخَرَ" (لوك ١٩٦٥، ١٣). وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ "الْحَقَّ الطَّبِيعِيَّ يَفْتَرِضُ الْحُرِّيَّةَ الْكَامِلَةَ لِلْإِنْسَانِ فِي التَّصَرُّفِ، وَفُقْدَانَ الْحُرِّيَّةِ الْكَامِلَةِ فِي تَنْظِيمِ الْأَعْمَالِ وَالتَّصَرُّفِ بِأَشْخَاصِهِمْ وَمَمْتَلَكَاتِهِمْ يَعْنِي نُشُوءَ "حَقِّ طَّبِيعِيٍّ" بِالِدْفَاعِ عَنِ تِلْكَ الْحُرِّيَّةِ، وَكَمَا يَقُولُ هُوبز: هُنَاكَ حُرِّيَّةٌ فِي اخْتِيَارِ تِلْكَ الْوَسِيلَةِ الَّتِي يَرِغِبُ بِهَا الدِّفَاعُ عَنِ حُرِّيَّتِهِ، فَحَقُّ الْمُقَاوَمَةِ بِالتَّالِيِ هُوَ "حَقِّ طَّبِيعِيٍّ"، كَالْحَقِّ فِي الْحَيَاةِ وَالْحِفَاظِ عَلَى الْأَعْضَاءِ، وَيَظْهَرُ هَذَا فِي أَمْتَلَةِ عَدِيدَةٍ عَبْرَ التَّارِيخِ، فَفِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ ظَهَرَتْ ثَوْرَةُ "الزَّيْنَجِ" فِي عَامِ ٨٦٩م فِي عَصْرِ الْخِلَافَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، وَكَانَتْ ذَاتَ أَهْمِيَّةٍ تَارِيخِيَّةٍ فِي تَأْثِيرِهَا فِي تَارِيخِ ذَلِكَ الْعَصْرِ، وَرَغَمَ أَنَّ ثَوْرَةَ الزَّيْنَجِ كَانَتْ إِحْدَى حَرَكَاتِ التَّغْيِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ الَّتِي اشْتَعَلَتْ فِي الْعَصْرِ الْعَبَّاسِيِّ إِلَّا إِنَّ تَأْثِيرَهَا كَانَ الْأَكْثَرَ ظُهُورًا، "كَانَتْ ثَوْرَةُ الزُّنُوجِ حَرْبًا اجْتِمَاعِيَّةً ذَاتَ طَابَعٍ طَبَقِيٍّ، أَيْ إِنَّهَا ثَوْرَةُ طَبَقَةِ الْعَبِيدِ وَإِنصَافِ الْعَبِيدِ ضِدَّ الْمَلَائِكِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَرْضِيَّةِ، وَهِيَ عَلَى غِرَارِ مَا شَهِدَتْهُ رُومًا مِنْ ثَوْرَاتِ الرَّقِيقِ فِي الْقَرْنَيْنِ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ قَبْلَ الْمِيلَادِ" (السَّامِر ٢٠٠٠، ٧١)؛ وَرَغَمَ اعْتِقَادِ بَعْضِ الْمُؤَرِّخِينَ أَنَّ هَذِهِ الثَّوْرَةَ كَانَتْ حَرْبًا بَيْنَ الْبَيْضِ وَالسُّودِ، إِلَّا إِنَّهُ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ سِيَاقِهَا التَّارِيخِيِّ كَانَتْ "حَرْبًا بَيْنَ طَبَقَةِ الْعَبِيدِ وَأِنصَافِ الْعَبِيدِ وَالْفَلَاحِيِّينَ وَالْأَعْرَابِ وَالسَّخَاطِيْنَ عَلَى النِّظَامِ الْقَائِمِ مِنْ جِهَةٍ وَبَيْنَ مَالِكِي الْأَرْضِ وَأَصْحَابِ الْعَبِيدِ وَالْخِلَافَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى"

(السامر ٢٠٠٠، ٧١)، وقد هدفت هذه الحركة إلى تحرير الزنج أنفسهم من العبودية، ولم تهدف إلى إلغاء العبودية كلية، ولم يكن لدى الحركة توجهات سياسية، رامية إلى استلام السلطة، بل كانت ردة فعلٍ عَنيفٍ لما قاساه العبيد من الاضطهاد الاجتماعي، "ومحاولةً إيجابيةً للانتقام من سادتهم حتى لو استدعى ذلك جرَّ الأسياد إلى العبودية" (السامر ٢٠٠٠، ٧٢).

وما أرمي الوصول إليه هو أن "الحق في المقاومة" هو حق طبيعي، وليس حق وصعي، نظمت القوانين الدولية، ولكن تنظيم القوانين المتعلقة بالمقاومة في القانون الدولي يعود إلى المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ويعود السبب إلى انحسار الإمبريالية والاستعمار المباشر للإمبراطورية البريطانية والفرنسية (بصورة رئيسية)، يقول إدوارد سعيد في هذا المجال "لم تؤدِّ الحرب العالمية الأولى إلى تراخي قبضة الغرب عن الأقاليم المستعمرة، لأنَّ الغرب كان بحاجة الأقاليم لإمداد أوروبا باليد العاملة والموارد من أجل حرب لم تكن تعني الأفارقة والآسيويين مباشرة، بيد أن العمليات التي كادت أن تقود إلى الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، كانت قد بدأت فعلاً، إنَّ أهمية زمن بروز المقاومة ضدَّ الإمبريالية في الأقاليم الخاضعة ذات أهمية حاسمة لكلا الطرفين في تكوين كيفية معاينة الإمبريالية، فبالنسبة إلى الأحزاب القومية الناجحة التي قادت الصراع ضدَّ القوى الأوروبية، تعتمد الشرعية والأولية الثقافية على تأكيد هذه الأحزاب لاستمرارية غير منقطعة ترجع إلى المحاربين الأوائل الذين وقفوا ضدَّ الرجل الأبيض (الغربي) المتطفل المقتحم، وهكذا تعقبت جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي دشنت انتفاضتها المسلحة ضدَّ فرنسا عام ١٩٤٥ نسبها إلى الأمير عبد القادر، الذي حارب الاستعمار الفرنسي في إبان الـ ١٨٣٠ و١٨٤٠، وفي غينيا ومالي تنقضى المقاومة ضدَّ الفرنسيين عبر عدة أجيالٍ إلى جُذورها لدى ساموري والحاج عمر... (سعيد ١٩٩٧، ٢٥٦، التشديد لي)، أي إنَّ المقاومة التي بدأت تظهر بصورة ما على

الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية في كتابات مفكري الإمبراطوريات، كاعتراف بوجود هذه المقاومات وما تحمله من أفكار ومبادئ تتعلق بالمستعمر، وهذه النظرة تختلف عما كانت قبل الحرب العالمية الثانية، حيث اعتبروا مجرد أشخاص متخلفين، ولا يرغبون في التطور والدخول في الحداثة "وتستمر المناظرة حتى اليوم بين المؤرخين في أوروبا والولايات المتحدة. هل كان "أنبياء التمرد المبكرون" أولئك، كما يُسميهم مايكل عدس، أشخاصًا متخلفي النظرة، ماضويين، ورؤمانسيين، وغير واقعيين عملوا بسلبية ضد الأوروبيين "المحدثين" (سعيد ١٩٩٧، ٢٥٧)، وبالتالي فإن التعبير عن المقاومة في القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية والمناداة بحق تقرير المصير لم يكن نتيجة تبلور ثقافة لحقوق الإنسان تعترف بكرامته الإنسانية المرتبطة بالحرية، بل ظهرت المقاومة في القوانين الدولية بعد تعرض عدد من الدول الاستعمارية للاحتلال العسكري المباشر من قبل ألمانيا في أثناء الحرب العالمية الثانية (النرويج، الدنمارك، فرنسا، عام ١٩٤٠)، وقبل هذا كانت تُعتبر المقاومة ضد الاستعمار صورة من النزاعات الداخلية، "وحيث إن نضال الشعوب ضد الاستعمار والاحتلال كان يعتبر مدة طويلة نزاعًا داخليًا ولا يُعتبر صراعًا دوليًا، ويعود السبب في ذلك في كون الدول الاستعمارية كانت ترفض الاعتراف لهذه الشعوب بحقوقها في المقاومة" (جونى ٢٠١٠، ٢)، فحتى عام ١٩٧٣ لم يكن ينطبق على أي مقاومة قانون النزاعات الدولية، واعتبر ضمن النزاع الداخلي الذي يتعلق بالدولة المستعمرة، "المؤتمر الدولي المنعقد في طهران عام ١٩٦٢ بمناسبة عشرين عامًا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كان قد أوصى بضرورة توسيع إطار تطبيق قانون حقوق الإنسان في أثناء النزاعات المسلحة على كل النزاعات العسكرية. وبعد عامين فقط على هذا المؤتمر طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعطاء اهتمام خاص لحماية المدنيين والمقاتلين في أثناء النزاعات العسكرية التي تخوضها حركات التحرر ضد الاحتلال

والاستعمار، والذي أدى بدوره إلى صدور قرارٍ عن الجمعية العامة عام ١٩٧٣ يُعلن فيه أنّ النزاعات المسلحة التي تُناضل الشعوب فيها ضدّ الهيمنة الاستعمارية والأجنبية، يجبُ أن تُعتبر نزاعًا مسلحًا دوليًا بمفهوم اتفاقية جنيف ١٩٤٩" (جوني ٢٠١٠، ٣)، وبالتالي جرى إعادة صوغ "الحقّ في المقاومة" ضمن القوانين الدولية كأحدى وسائل التحرر والتخلص من الاستعمار، ولابدّ هنا أن أُشير إلى إنّ تبلور الوعي القومي لدى الشعوب المستعمرة قد ساهم كثيرًا في نشوء حركات مقاومة توحدت تحت "هوية قومية"، ونشوء أحزاب وحركات قادت المقاومة نحو التحرر "وذلك يُمكن القول بصورة عامة إنّ المقاومة المناوئة للإمبريالية تنبئ تدرجيًا من تمردات متقطعة وغير ناجحة في كثير من الحالات، إلى ما بعد وقوع الحرب العالمية الأولى، إذ تنفجر هذه المقاومة في صور متباينة من الأحزاب والحركات والشخصيات الكبيرة على مدى الإمبراطورية، وتُصبح على امتداد عقود ثلاثة بعد الحرب العالمية الثانية، أكثر نشاطًا في توجيهها إلى الاستقلال، وتثمر الدول الجديدة في أفريقيا وآسيا، وفي هذه العملية تُغيّر إلى الأبد للوضع الداخلي للقوى الغربية، التي انقسمت إلى مُعادين ومُناصرين للسياسة الإمبريالية" (سعيد ١٩٩٧، ٢٧٨).

وبالتالي ليس فقط تنظيم المقاومة ضمن القوانين الدولية هو ما وفرّ للمقاومة البنية التي تُمكنها من التحرر والتخلص الكامل من الاستعمار (التخلص من الاستعمار العسكري فقط)، بل اجتماع مجموعة من العوامل، منها نمو الشعور القومي، وعلينا هنا أن نميز بين المقاومة لأجل التحرر الوطني، ومقاومة الاضطهاد والاستبداد الداخلي، على أن كليهما تهدفان إلى تحقيق الكرامة الإنسانية، بالحرية وحق تقرير المصير، إلا إنّ التحرر الوطني يسعى، بالإضافة إلى إنهاء الاستعمار، لبلورة هوية (قومية)، ذات فكر جمعي.



ونمو الشعور القومي كان ضروريًا حيثُ الاستعمار لم يكن عسكريًا فقط، بل حمل ما هو أكثر من مجرد قوة الجيوش، حمل معه ثقافة الغرب، ولم يكن الصراع صراعًا عسكريًا على الأرض والموارد، بل تجاوز ذلك لمحاولة تعميم الثقافة الغربية (الاستعمارية)، وتحديد أي نوع من ثقافات الشعوب المستعمرة، وجعلها دونية وليست قادرة على المقاومة أو خلق عالم منفصل لها، وصار هناك صراع على التاريخ ذاته للطرفين، لأنَّ المستعمر حاول كتابة تاريخه الخاص على أرض لا يملكها ولشعب له تاريخه المنفصل، وفي الوقت ذاته سعت الشعوب المستعمرة لخلق تاريخها الخاص الذي يحمل طبائعها وثقافتها وحكامها وقوميتها، وحدث الكثير من التقاطع بين الطرفين لا يمكن غض النظر عنها، ولا يمكن أن تكون محايدة في صراع التحرر الذي خاضته الشعوب ضدَّ الاستعمار، هذا بالإضافة إلى الادعاء بأن الحرية التي تطالب بها الشعوب الواقعة تحت الاستعمار إنما هي ثقافة غربية، وهذا ادعاء صارخ بأنَّ الغرب وحده من يمتلك "ثقافة الحرية"، وكان الحرية وبالتالي "الكرامة الإنسانية" هي ثقافة محصورة على الغرب، ولا تخص الإنسانية جمعاء، يقول إدوارد سعيد في هذا الخصوص: "ولأن إعادة الرسم هذه لخريطة العالم كانت احتدامية جدًا، فقد فقدنا (وربما كنا قد شجعنا على فقدان) الحس التاريخي الدقيق، دغ عنك الحس الأخلاقي بأنَّ الإمبريالية وخصومها في مساجلات الصراع نفسها كانت تتحارب على الأرضية ذاتها، وتتنازع على التاريخ ذاته، ومن المؤكد أنَّ الطرفين تقاطعا حين واجه الجزائريون أو الفيتناميون ذوو التعليم الفرنسي، وأبناء شرقي الهند وغربيها، والعرب والأفارقة ذوو التعليم البريطاني أسيادهم الإمبرياليين، لقد تأثرت المعارضة للإمبراطورية في لندن وباريس بالمقاومة التي حدثت في دلهي والجزائر، ورغم أنَّ الصراع لم يكن صراع النذ للند (يزعم تمثيل خاطئ إمبريالي سوائي أنَّ الأفكار الغربية عن الحرية هي التي قادت المعركة حصراً ضدَّ الحكم الاستعماري، وذلك يتجاهل بعث ومكر تلك

المخزونات في الثقافتين الهندية والعربية التي قاومت الإمبريالية دائماً من دون هواده، كما يدعي أن النضال ضد الإمبريالية هو أحد الانتصارات الكبرى للإمبريالية)، فقد جرت بين الخصوم على الأرضية نفسها مواجهات ساحرة، وكولا الشكوك والمعارضة الحواضرية كانت خصائص المقاومة الأصلانية للإمبريالية، ومصطلحاتها ولغتها، وبنياتها ذاتها مختلفة، هنا أيضاً، تتقدم الثقافة على السياسة، أو التاريخ العسكري، أو العملية الاقتصادية" (سعيد ١٩٩٧، ٢٥٨، التشديد لي)، وهذا يعني تأثر المقاومة وبنياتها وأسلوبها بالاستعمار (وتأثيرها في الاستعمار)، ويرى إدوارد سعيد أن التخلي عن فكرة السيطرة، والتحرر من الاستعمار لا يكتمل إلا بصورته الثقافية وبمجموعة من العوامل التي تساعد على نشوئه وتكوينه ويلخصها إدوارد سعيد فيقول: "ليس هذا التقاطع نقطة صغيرة أو قابلة للإهمال، فكما أن بمقدور الثقافة أن تخلق ميلاً مسبقاً واستعداداً ناشطاً لدى مجتمع ما للسيطرة على مجتمع آخر ما وراء البحار، فقد تستطيع أيضاً أن تعد ذلك المجتمع للتخلي عن فكرة السيطرة الماورابحرية أو لتحويلها، ولا يمكن لهذه التغييرات أن تحدث دون رغبة البشر رجالاً ونساءً في مقاومة ضغوط الحكم الاستعماري، وفي حمل السلاح، وإسقاط أفكار التحرير، وتخيل مجتمع قومي جديد (بلغه بندكت أندرسن)، والقيام بالعمل الأخير الحاسم، كما أنها لا يمكن أن تحدث إلا إذا بلغ الإرهاق الاقتصادي أو السياسي من الإمبراطورية أوجه في الوطن (المستعمر)، وإلا إذا تم تحدي فكرة الإمبراطورية وتكاليف الحكم الاستعماري تحدياً علنياً عموماً، وإلا إذا بدأت تمثيلات الإمبريالية تفقد تسويغها وشرعيتها، وإلا أخيراً، إذا فرض "الأصلانيون" المتمردون على الثقافة الحواضرية استقلال ثقافتهم الخاصة واكتمالها، متحررة من التطاول العُدواني الاستعماري" (سعيد ١٩٩٧، ٢٥٩)، وما أريد التوصل إليه هو أن المقاومة وبنياتها إنما هي مكون ثقافي، تحمل في طيها الصفات والصورة البنيوية والشكل الاجتماعي والاقتصادي للشعب الذي يقاوم ويخوض

التحرير، وبالتالي فإن صورة المقاومة وبنيتها لا ينفصلان عن بنية المجتمع وثقافته، وأي تغيير في ثقافة المقاومة يجب أن يأتي جماعياً لكل المجتمع، وبمعنى آخر إن المقاومة التي لا تحمل ثقافة ذات طابع خاص ومنفصل عن "ثقافة" المستعمر لا يمكنها أن تتجاوز بنية الاستعمار، ولا يمكنها تشكيل بنية خاصة لها.

### بُنية المقاومة

إذا كانت المقاومة هي جزء لا يتجزأ من الشعب المقاوم (أريد هنا أن أبدأ بالتمييز بين الشعب المستعمر والمقاوم، باعتبار أن الشعب المقاوم واقع تحت الاستعمار ولديه حركة مقاومة ذات بنية يمكن تمييزها وتحديد فاعليتها ضد الاستعمار بموضوعية) فإن نشوء حركة مقاومة إنما هو حالة استكمال لما تحدثت عنه في الفصل الأول من الحق في الحرية المتمثل في حرية الإرادة والاختيار، وهذا يعني حق تقرير المصير الذي يعني "الكرامة الإنسانية"؛ والتي تستلزم إحداث حالة قطع/فصل عن الاستعمار، إلا إن ما يجدر الانتباه إليه هو أن حالة الفصل لا يمكن بأية صورة أن تكون كاملة لوجود أرضية صراع مشتركة تؤثر وتتأثر بكلا الطرفين، ولكن هذا لا يعني إلغاء حالة الفصل، وما أقصده هو أن بنية المقاومة بحاجة إلى قطع/فصل عن البنية الاستعمارية في كثير من التشكيلات والحيثيات التحررية، ولا يمكنها الانفصال/القطع عنها في تلك الأرضية المتشكلة من الصراع، فمحاولات الفصل الكامل لا يمكن أن تحدث بسبب الأرضية المشتركة للصراع؛ "إذا فرض" الأصلائيون "المتمردون على الثقافة الحواضرية استقلال ثقافتهم الخاصة واكتمالها، متحررة من التطاول العدواني الاستعماري، لكان علينا... أن نعترف بأن المعارضة والمقاومة للإمبريالية، على كلا طرفي الخريطة المعاد رسمها، يُفصَح عنهما معاً على أرضية مشتركة إلى حد غالب، مع أنها موضع للتنازع، تُوفِّرهما الثقافة" (سعيد ٢٥٩، ١٩٩٧).

وَبِالتَّالِي حَالَةَ الْقَطْعِ أَوْ الْارْتِبَاطِ سَتُؤَثِّرُ فِي بُنْيَةِ الْمَقَاوِمَةِ وَرُؤْيَتِهَا وَتَحْدِيدِ أَهْدَافِهَا، فَكَيْفَ نَفْسُرُ إِذَا نُشِئَ الْقَوْمِيَّاتِ فِي الْعَالَمِ، رَغْمَ أَنَّ فِكْرَةَ الْقَوْمِيَّةِ هِيَ فِكْرَةٌ غَرَبِيَّةٌ، تَأَسَّسَتْ وَتَبَلُّرَتْ فِي الدُّوَلِ الْاِسْتِعْمَارِيَّةِ فِي الْبَدَايَةِ وَبِنَاءِ عَلَيْهَا، يَتَحَوَّلُ التَّحَرُّرُ إِلَى "اِسْتِقْلَالٍ قَوْمِيٍّ"، وَيُصْبِحُ الْمَطْلُوبُ "دَوْلَةً قَوْمِيَّةً مُسْتَقْلَةً"، وَهَذَا أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ حِينَ يَتَحَوَّلُ التَّحَرُّرُ وَالْقَوْمِيَّةُ إِلَى هَدَفٍ لِلْمَقَاوِمَةِ "إِنَّ أَحَدَ الْمَوْضُوعَاتِ الَّتِي أُنَاقَشَهَا هُوَ الْعِلَاقَةُ الصَّعْبَةُ بَيْنَ الْقَوْمِيَّةِ وَالتَّحْرِيرِ، وَهُمَا مِثَالَانِ أَوْ هَدَفَانِ لِبِشْرِ مُنْخَرَطِينَ فِي الصَّرَاحِ ضِدَّ الْإِمْبِرِيَالِيَّةِ، مِنْ الصَّحِيحِ، بِصُورَةٍ رَئِيسِيَّةٍ، أَنَّ خَلْقَ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ الدُّوَلِ - الْأُمَمِ الْمُسْتَقْلَةِ حَدِيثًا فِي عَالَمٍ مَا بَعْدَ الْاِسْتِعْمَارِ قَدْ نَجَحَ فِي إِعَادَةِ تَأْسِيسِ أَوْلِيَّةٍ مَا سَمَّاهُ الْبَعْضُ مُجْتَمَعَاتٍ مُتَخِيلَةٍ... وَاخْتَلَفَتْهَا جَمَهْرَةٌ مِنَ الْحُكَّامِ الدِّيْكَتَاتُورِيِّينَ وَالطُّغَاةِ الصَّغَارِ، وَنُصِبَتْ كَالْمَقْدَسَاتِ فِي صُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ قَوْمِيَّاتِ الدُّوَلِ، وَمَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّ ثَمَّةَ سِمَةٍ مِنَ الْمُعَارِضَةِ وَالضَّدِيَّةِ، بِصُورَةٍ عَامَّةٍ، فِي وَعْيِ الْكَثِيرِينَ مِنَ الْبَاحِثِينَ وَالْمُفَكِّرِينَ فِي الْعَالَمِ الثَّلَاثِ وَخُصُوصًا (لَكِنْ لَيْسَ حَصْرًا) لَدَى أَوْلَاكِ الْمَنْفِيِّينَ، أَوْ الْمُغْتَرِبِينَ، أَوْ الْلَاجِئِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ الْمَوْجُودِينَ فِي الْغَرْبِ، وَلَا يُمَكِّنُ لِعَمَلِهِمْ عِبْرَ عَقْدِ الصَّلَاتِ بَيْنَ التَّجَارِبِ عِبْرَ الْفَالِقِ الْإِمْبِرِيَالِيِّ، وَفِي إِعَادَةِ تَمْحِيصِ التُّرَاثِ الْمَكْنُونِ وَالْعَظِيمِ، وَفِي إِنتَاجِ مَا هُوَ فَعْلِيًّا أَدَبٌ نَقْدِيٌّ، أَنْ يُمْتَصَّ وَيُسْتَوْعَبَ دَاخِلِيًّا، وَبِصُورَةٍ عَامَّةٍ لَمْ يَحْدِثْ أَنْ اِمْتَصَّتْهُ أَوْ اِسْتَوْعَبَتْهُ دَاخِلِيًّا، الْقَوْمِيَّاتِ، وَأَنْظَمَةُ الطُّغْيَانِ، وَالْعَقَائِدِيَّاتِ الْبَخِيلَةِ، الْمُنْبَعَثَةُ جَمِيعَهَا مِنْ جَدِيدٍ وَالتِّي خَانَتْ الْمِثَالَ التَّحْرِيرِيَّ مُفَضَّلَةً وَاقِعَ الْاِسْتِقْلَالِ الْقَوْمِيَّ" (سَعِيدٌ ١٩٩٧، ١٢١، التَّشْدِيدُ لِي)؛ وَهَذَا يُوضِحُ بَأَنَّ الشُّعُوبَ الَّتِي كَانَتْ تَسْعَى لِلتَّحْرِيرِ فَقَدَتْ هَدَفَهَا وَسَعَتْ نَحْوَ الْاِسْتِقْلَالِ، وَهَذَا أَدَّى إِلَى إِقْصَاءِ الْعَدِيدِ مِنَ الْأَرَءِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرُّؤْيَةِ لِمَا بَعْدَ التَّحْرِيرِ، وَخُصُوصًا تِلْكَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرِفْضِ الشَّكْلِ الْقَوْمِيِّ لِلْاِسْتِقْلَالِ، وَأَدَّتْ إِلَى الْمَزِيدِ مِنْ تَأْثِيرِ النِّقَافَةِ الْاِسْتِعْمَارِيَّةِ (النِّقَافَةُ الْقَائِمَةُ عَلَى إِقْصَاءِ الْآخَرِ وَالنَّظَرِ إِلَى تَارِيخِهِ وَنِّقَافَتِهِ بِدُونِيَّةٍ) عَلَى تَقَافَةِ الشُّعُوبِ الْمُسْتَعْمَرَةِ؛ "يُنْبَغِي أَلَّا يَنْظَاهَرَ

المرء بأن ثمة نماذج جاهزة قريبة التناول لنظام عالمي متناغم، وسيكون مساوياً لذلك في المخادعة أن يفترض المرء أن أفكار السلام وروح التألف الجمعية يمكن أن تتاح لها فرصة حقيقية حين توضع التصورات العدوانية "للمصالح القومية الحيوية" أو السيادة التي لا حدود لها، القوة موضع الاستخدام الفعلي.... والعجب العجيب في الأمر هو أن التنشئة على هذا النمط الأقليمي نسبياً من الفكر والفعل لا تزال سائدة، دونما كبج، ومقبولة دونما نقد، تستنسخ منكرة من التعليم جيلاً بعد جيل. فنحن جميعاً نلقن إجلالاً آمناً والإعجاب بترائنا: نرَبّي على تعقب مصالحها بصلاية وقسوة وتوئماً اكرات بالمجتمعات الأخرى، ثمة عشائرية جديدة ومفيدة فيما أرى، تصدّع المجتمعات، وتفصل بين الشعوب، وتُشجع الجشع والنزاعات الدّموية، والتأكيدات الخالية مما يشوق على خصوصيات ثانوية وعرقية أو فتوية...." (سعيد ١٩٩٧، ٩٠، التشديد لي)، ويُقارن سعيد في هذا الاقتباس بين العراق والولايات المتحدة، لنلاحظ أنه يساوي بينهما في كل ما ذكره من صفات حول "المصالح القومية الحيوية" و"السيادة التي لا حدود لها"، وبالتالي ما قامت به العراق (دولة كانت تحت الاستعمار) بالاعتداء على الكويت يساوي تماماً الاعتداء الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في محاولة ظاهرية لحماية الكويت، وكل هذا واقع تحت بند "المصالح القومية"، وهذه المساواة بين دولة كانت واقعة تحت الاستعمار "العراق" ودولة استعمارية "الولايات المتحدة الأمريكية" إنما هو دليل واضح على أن القومية والاستقلال صار هو الهدف من قيام حركة مقاومة، وبالتالي يكون السؤال كيف يمكن لحركة تحرر أن تتجنب هذا التماثل الثقافي مع الاستعمار؟ وهل هناك توافق بين أسلوب التحرر والنتائج التي قد ترافق هذا التحرر؟

وأول حجر أساس في بناء مقاومة هي تحديد الغايات، إذا نحن بحاجة إلى تحديد رؤية للمقاومة قائمة على أهداف وغايات، وهذا يتطلب تحديداً للغايات ومناقشتها ضمن عملية التحرر الوطني.

## غآبات المقاومة

لا يُمكنُ أنْ نبدأَ بالحديثِ عنِ سياسياتِ وأيدلوجياتِ حركاتِ التحريرِ من دونِ أنْ نُؤكِّدَ على أنْ غايةَ هذه الحركاتِ يجبُ أنْ يكونَ نابِغاً من هدفِ سامٍ وهو "الحفاظُ على كرامةِ الإنسانِ"، إلا إنَّ هذا الهدفَ لا يكونُ واضحاً بتلكِ الصيغَةِ، ولكنْ هناكَ مجموعةٌ منِ الدلائلِ التي قد تدلُّ على وجودِهِ في عمقِ أفكارِ وثقافةِ هذه الحركاتِ التحريريةِ، والهدفِ الواضحِ الظاهرِ الذي تسعى له المقاومةُ عامةٌ هو إنهاءُ العالمِ الاستعماريِ (العالمِ الثنائيِّ كما يُسميه فانون)، ولكنْ ما يجبُ أنْ أُنوِّهَ إليه، هو ضرورةُ وجودِ رؤيةٍ مُستقبليةٍ لشكلِ العالمِ الذي سيجري إقامتهُ بعدَ التحريرِ، والتي يتمُّ بناءً عليها تشكيلُ الرؤيةِ السياسيةِ والأيدلوجيةِ للمقاومةِ، وبناءِ تفكيرِ وثقافةِ "الجماهيرِ"، وحتىَ تتمكَّنَ حركةُ التحريرِ من ذلكَ عليها أولاً أنْ تقومَ بالعملِ على تغييرِ كلِّ ما هو قائمٌ، من ممارساتٍ وسياساتٍ وأيدلوجياتٍ، وبناءِ مُجتمعٍ قائمٍ على سياسةٍ وأيدلوجيةٍ، مبنيةٍ على رؤيةِ التحريرِ، التي تَضَعُ "الكرامةَ الإنسانيةَ" هدفاً لها، وقَبْلَ الخوضِ في فكرةِ التحريرِ والتحررِ والخُريرةِ كأهدافٍ "ساميةٍ" للمقاومةِ، يَجْدُرُ التَطَرُّقُ إلى الفرقِ بَيْنَ "الاستقلالِ القوميِّ" والتحريرِ، هذانِ الهدفانِ اللذانِ جرى النظرُ إليهما على أنَّهما هدَفاً مُتوازِبانِ ومُتساويانِ، ولكنْ لا بدَّ منِ الجدلِ على أنَّ "الاستقلالِ القوميِّ" لا يعني بأيِّ صورةٍ من الصورِ "تحريرِ وتحررِ" إلا إذا رافقتُهُ مجموعةٌ منِ العواملِ التي تجعلُ منِ الاستقلالِ "تحريراً" قَبْلَ جعلِهِ مُجردِ استقلالٍ صوريٍّ قائمٍ على وجودِ دولةٍ بحدودِ وحكمِ ذاتيِّ كصورةٍ من صورِ "حقِ تقريرِ المصيرِ" والذي يجري ممارسته بوضعِ حدودِ وإنشاءِ "دولةٍ"، والسؤالُ هنا ليس التخلي عنِ "القوميةِ" بل جعلها وسيلةً مقاومةً لفصلِ هويةِ المستعمرِ عنِ المستعمرِ وتوضيحِ الفرقِ الثقافيِّ والتاريخيِّ بينِ الطرفينِ "بل إنها لحقيقةٌ تاريخيةٌ أنِ القوميةِ، بما هي، ترميمٌ للمجتمعِ، وتأكيدٌ للهويةِ، وانبثاقٌ لممارساتِ ثقافيةٍ جديدةٍ، ومن حيثِ هي قوةٌ سياسيةٌ معبأةٌ، قد حرضتْ ثم دفعتْ إلى الأمامِ الصراعِ ضدِ السيطرةِ الغربيةِ في كلِّ مكانٍ من العالمِ غيرِ الأوروبيِّ،...لقد تجمَّعَ الأصلائيون

وتضافروا، في الفلبين، أو أي عدد تريده من الأقاليم الأفريقية، أو شبه القارة الهندية أو العالم العربي، أو المنطقة الكاريبية، أو معظم أمريكا اللاتينية، أو الصين، أو اليابان، مُشكلين جماعات تُنادي بالقومية والاستقلال المبنيين على إحساس بالهوية، وهو إحساس قومي عرقي، أو ديني، أو مجتمعي، يعارض أي تعدد آخر من قبل الغرب، ولقد حدث هذا منذ البدء، وأصبح واقعاً عالمياً في القرن العشرين لأنه كان ردة فعل واسعة الانتشار على الغزو الغربي الذي كان هو بدوره قد أصبح واسع الانتشار أيضاً، ولقد تضافر الناس وتعاضدوا، مع استثناءات قليلة، في تأكيد مقاومتهم لما تصوره ممارسة ظالمة ضدهم يقونها بصورة رئيسية لأنهم ما كانوا، أي: غير غربيين، ومن المؤكد أنّ هذه التجمعات حدثت أن كانت أحياناً إقصائية حصرية بشدة، كما أظهر العديد من مؤرخي القومية، لكن علينا أن نركز أيضاً على المنظومة الفكرية والثقافية داخل القومية، وفحواها أن تصورات جديدة للمجتمع والثقافة ستكون مطلوبة ما أن يتحقق الاستقلال من أجل أن تتجنب السُّنَّيات والممارسات الظالمة القديمة" (سعيد ١٩٩٧، ٢٧٦، التشديد لي)، إذ المطلوب هو ليس التخلي عن القومية، لأنها فكرة غربية، فهي ساهمت بشكل فاعل في التحرر من الاستعمار، وتوحيد الشعوب تحت راية الحرية ونيل الاستقلال، ولكن المطلوب هو استقلالية هذه القومية عن المورث الغربي، بحيث لا تعاني من ذات الاستبداد والتسلط، والاعتداء ورفض الآخر الذي وقعت فيه القومية الغربية، والتي كانت إحدى صورها الاستعمار الطويل للشعوب ومحاولة إلغاء ثقافتها وفرض ثقافة غربية، على اعتبارها أنها الثقافة التي تنفع للإنسانية جمعاء وأي ثقافة أخرى لا تحمل تلك الصفات "الإنسانية" التي تحملها الثقافة الغربية، وربما إظهار بعض التغييرات ك معايير داخل المجتمع المقاوم التي تظهر في أثناء المقاومة هي الأكثر قدرة على تحديد تركيز المقاومة على تحرير الإنسان واستعادة الكرامة الإنسانية قبل الاستقلال، مثل تحرر بعض الطبقات المضطهدة في المجتمع

كالمرأة والأقليات الدينية والعرقية والخروج من الفكر التسلطي والأبوي في المجتمع، حيث لا يرتبط التحرر بالتخلص من الاستعمار العسكري فقط بل يمتد ليشمل كل الجوانب الإنسانية داخل المجتمع، ويعتبر إدوارد سعيد أن هذا هو التحرر الأوسع والأشمل، وأن أي تأخير في نيل هذا التحرر هو تأخير للتخلص من الاستعمار بصورة كافية "وأبرز ما برز هذا البحث الأوسع عن التحرير إلى الوجود، حيثما أوقف الإنجاز القومي أو أخر تأخيراً بالغاً في الجزائر، وغينيا، وفلسطين، وأجزاء من العالم الإسلامي والعربي، وجنوب أفريقيا. إن دارسي السياسات ما بعد استعمارية، في اعتقادي، لم ينظروا بامعان كافٍ إلى الأفكار التي تقلص وتحد من السُّننية والفكر السلطوي، والتي تنظر نظرة صارمة نقدية إلى الطبيعية القسرية لسياسيات الهوية" (سعيد ٢٧٧، ١٩٩٧)، ويمكننا أن نحدد بعض السمات العامة، التي يجب أن تتصف بها الأهداف التي تضعها حركات التحرر، والتي يمكن عن طريقها أن نصفها بأنها حركة تقوم بتحقيق الكرامة الإنسانية كغاية للتحرير: أن ترفض صور الاستبداد السابقة كافة، وتستوعب جميع الأفكار والآراء والاختلافات الدينية والعرقية والفكرية والثقافية، تؤكد الهوية القومية بإعادة التأكيد على وجود تاريخ خاص يصنعه الشعب المقاوم، خالياً من الصفة الاستعمارية، تاريخ منفصل لحاضر منفصل.

وهذا يقودنا إلى أهمية وجود أيديولوجيا، تحملها حركة التحرير، لتتمكن من تحديد مسارها وتكوين أساليبها والتناغم بين أهدافها الموضوعية وغاياتها السامية، إلا إنه يجدر أن أنوه إلى أن بعض المفكرين كـ ماركيز ودوبريه ممن تحدثوا عن الثورة يفضلون وجود نوع من العفوية، بينما يرى فانون أن عدم وجود أيديولوجية هو نقص وخطر "ونجد عند كل من ماركيز ودوبريه كذلك نوعاً من عبادة العفوية،

<sup>٤</sup> -يستخدم الكاتب عبد الله العروي مفهوم الأيديولوجيا "الأدلوجة" ويعرفها بالشكل التالي: "تحدد الأدلوجة أفكار وأعمال الأفراد والجماعات بكيفية خفية لا واعية، لكي يصل الباحث إلى رسم معالمها لابد له من تحليل وتأويل أعمال أولئك المعاصرين...عندما ندرس تأثير أدلوجة على الفكر فإننا نبحث في الحدود الموضوعية التي ترسم أفق ذلك الفكر، والحدود أنواع ثلاثة: حدود الانتماء إلى أدلوجة سياسية وحدود الدور التاريخي الذي يمر به المجتمع ككل، وحدود الإنسان في محيطه الطبيعي (مفهوم الأيديولوجيا، ١١).



فدوبريه يحط من دور الأيدلوجية في حين أن ماركيز الذي يُهمل لما يعتبره "طبيعة عفوية" ... يوافق أيضاً على "معارضة كل أيدلوجية"، أما فانون فإنه على العكس يأسف لافتقار أفريقيا إلى أيدلوجيا، فيما يعتبر عزمي بشارة أن التنوع الفكري والسياسي لحركات التحرر يثري المقاومة ويجعلها قادرة على التخطيط والتفكير في مستقبل ما بعد التحرير: "ما يميز حركات التحرير الوطني، خلافاً لحركات المقاومة حالياً، هي أن حركة التحرر كانت تضم عدة تيارات سياسية وفكرية تمثل المجتمع وتجتمع على برنامج للمقاومة والتحرير، وغالباً حتى لما بعد التحرير، .... المهم أن لحظة التحرير كانت لحظة وحدة وطنية بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية التي يجمعها برنامج المقاومة والتحرير، ويجمعها تصور حدّ أدنى لبناء دولة" (بشارة ٢٠٠٩، ٤٦).

وأميل إلى القول بأن وجود قاسم فكري مشترك بين الفاعلين في أي حركة التحرر، على أن يكون هذا القاسم المشترك يحمل هدفاً موحداً، وهو تحقيق الكرامة الإنسانية، ويمكن في هذه الحالة أن تختلف الأفكار السياسية في طريقة تحقيق الهدف، على أن لا يكون الأسلوب منفصل عن الكرامة الإنسانية كما أوضحت في الفصل الأول.

إذاً لا بدّ من مراقبة استراتيجيات حركات المقاومة للحكم على مدى اقترابها (ابتعادها) عن "الكرامة الإنسانية" والتحرير بمفهومه الشامل لمختلف مكونات المجتمع الأساسية، وهذا يعني وجوب تحديد مجموعة من المعايير والمقاييس التي يمكن ملاحظتها ووضع ملاحظات حولها والإطلاع على النتائج الناتجة عن اتباع هذه الأيديولوجيات التي تأتي كترجمة للغاية السامية "الكرامة الإنسانية"، وبالتالي يكون السؤال: ما هي المعايير التي يمكن استخدامها في قياس مدى اقتراب حركة المقاومة أو ابتعادها عن غايتها: "الكرامة الإنسانية"؟

## هذه المعايير هي:

- الوسائل المتبعة في النضال التحرري: الوسائل السلمية بكافة أشكالها (مسيرات، مظاهرات، إضرابات)، كفاح مسلح، مفاوضات.
- التعامل مع الجماهير، ومدى اقتراب الحركة أو ابتعادها عن الجماهير الشعبية في أثناء نضالها. (هذا يتعلق بالمقاومة المسلحة).
- الثقافة التي يتعامل الشعب المقاوم بها مع الاستعمار: بالإطلاع على شعارات المقاومة الشعبية والتصرف العام للشعوب مع مُستعمرها.
- مدى التغيير الاجتماعي الذي يرافق التحرر، وخصوصاً فيما يتعلق بالمستضعفين: كحقوق المرأة، مدى ممارسة الأقليات الدينية والعرقية لحقوقها.
- الإطّلاع على حالة الدولة بعد التحرر من الناحية: الديمقراطية (تبادل السلطات، مدة الحكم)، النمو في بعض القطاعات المهمة: كالصحة والتعليم، وتوفير الأوضاع الضرورية التي تمكن الفرد من تلبية حاجاته الأساسية، بالإضافة إلى قضايا العدالة الاجتماعية، والمساواة.
- وبناءً على ما سبق، سأقوم بتقسيم طبيعة المقاومة إلى: مقاومة شعبية، ومقاومة محترفة<sup>٥</sup>، وهذا لا يعني على أي حال أن المقاومة الشعبية تلجأ فقط إلى المقاومة السلمية، وأن المقاومة المحترفة تلجأ فقط إلى استخدام العنف في المقاومة، وهذا لا يعني أيضاً عدم اجتماع النوعين في حركة تحرير شاملة لكل الشعب الساعي للتحرر، ولا يعني أن التحرر لا يحدث في غياب إدهان، وبالتالي فإنني سأقوم بالإطلاع على

<sup>٥</sup> - سأستخدم مفهوم "المقاومة المحترفة" لوصف المقاومة التي تؤسس منظومة، ينشأ للمقاومين المنتمين لها مصالح منفصلة عن مصالح باقي فئات الشعب، وتسعى بذلك لمصالح خاصة لها، بحيث يصبح الهدف السامي الذي يسعى له الشعب وهو صون الكرامة الإنسانية، لا يتناسب مع أهداف "المقاومة المحترفة".

تجارب حركات مقاومة (غاندي في الهند، مانديلا في جنوب أفريقيا، حركة التحرير الوطنية في الجزائر، كاسترو في كوبا، منظمة التحرير، والحركات الإسلامية في فلسطين).

إذاً، المطلوب في البداية وضع أهداف آنية في أثناء التحرير تخدم الغاية الأسمى (الكرامة الإنسانية)، وتحديد الأهداف المرحلية التي تخدم المصالح المستقبلية للشعب بعد التحرر، وهذا يعني أن بناء الأهداف والغايات لا ينشأ بصورة متكاملة ونهائية منذ البداية، بل يتأثر بالأوضاع والوعي الجماهيري الناشئ في أثناء مراحل التحرر والنضال.

لكن إدراك المقاومة لدورها كجسر، أو مرحلة تحول من مرحلة تاريخية إلى أخرى، تعتبر البداية، لتضع حركة التحرير أهدافها المبنية على أساس أنها "مؤقتة"، وأن ما هو مطلوب تجاوز مرحلة "الاستعمار"، وبالتالي يجب وضع أهداف مرحلية تخدم الأهداف "السامية"، فحركة التحرير تتعامل مع الواقع، وحتى يكون هذا التعامل قادراً على تحقيق نتائج وخلق إنجازات لا بد أن تكون تصرفاتها وسياساتها أقرب إلى الواقعية، فالمقاومة هي حركة سياسية بالدرجة الأولى تسعى لخلق واقع سياسي كمرحلة آنية، والذي عن طريقه يمكنها فرض واقع مستقبلي لما ترغب وتريد أن تحققه من أهداف، "العمل السياسي الجاد لا يحتمل مناهج التفكير الرومانطيقية والمثالية، لأنه بالدرجة الأولى تعامل مع الواقع، بغرض الوصول عن طريق هذا التعامل إلى تحقيق أهداف محددة وممكنة التحقيق، لذا فإن الهدف المرحلي المُعلن لأية حركة سياسية جادة، ينبغي أن يكون ممكن التحقيق، أما حين يكون ذلك الهدف غير ممكن التحقيق، في ضوء الوسائل المُتاحة، فإن تلك الحركة تكون رومانطيقية وغير واقعية، وبالتالي من الطبيعي أن تكون الشعارات والمواقف اليومية لمثل تلك الحركة غير جادة وغير هادئة، بل عابثة وعدمية، وبالتالي فإنها لا تكون حركة سياسية، بل أقرب للحركات الصوفية والباطنية" (زهير ١٩٧٢، ٩).

وهذا يعني وضع أهداف سياسية في خدمة الأهداف الإنسانية السامية (الغايات)، وهذا يتطلب من حركة التحرير أن تكون ذات إطلاع على الواقع السياسي لقضيتها، وقادرة على فهم متطلبات كل مرحلة بمرحلتها: "الثورة لا بد أن تقطع مراحل متتابعة ومترابطة من أجل أن تمتلك القدرة على تحقيق غاياتها، وبالتالي فإنها مضطرة إلى تحديد شعارات كل مرحلة عن طريق محاوره الواقع واستقراء إمكاناته" (زهير ١٩٧٢، ٩)، وبالتالي فإن الأهداف يتم تقسيمها إلى أهداف آنية ومرحلية، وغايات، بحيث تؤدي الأهداف الآنية إلى تحقيق الغايات، وتكون الأهداف المرحلية قابلة للتغير وثبات الغايات "السامية": "لكل ثورة استراتيجية العامة، وخططها المرحلية، لها أهدافها البعيدة، ولها مطالبها الآنية، وبالتالي لكل مرحلة شعاراتها الخاصة، التي لا تمس الأهداف الإستراتيجية.... وإذا كانت الإستراتيجية العامة والمبادئ الأساسية لكل حركة ثورية تتصف وتمتاز بالثبات والرسوخ، أو ينبغي أن تمتاز بذلك، بحيث لا تحتمل أية قلقلة، فإن المواقف التكتيكية، أسلوباً، لا بد أن يمتاز بالمرونة وبالقدرة على التكيف على ضوء الحقائق الواقعية والمعطيات الممكنة والوسائل المتاحة" (زهير ١٩٧٢، ١٠)

وهذا لا يعني بأي صورة من الصور الفصل بين الغاية والأهداف الآنية، لأن الأهداف الآنية تعبر بصورة مباشرة وغير مباشرة عن الغايات، بل يعني ثبات الغايات ومرونة في الأهداف الآنية والتكتيكات: "الثورة لا بد أن تقطع مراحل متتابعة ومترابطة من أجل أن تمتلك القدرة على تحقيق غاياتها، وبالتالي فإنها مضطرة إلى تحديد شعارات كل مرحلة عن طريق محاوره الواقع واستقراء إمكاناته." (زهير ١٩٧٢، ٩).

وهنا علينا الانتباه إلى ضرورة عدم التركيز على الأهداف الآنية ووضع التكتيكات، والإفراط في المناورات السياسية على حساب الغايات الرئيسية، التي تُوقع حركة التحرير في الاعتماد على انتصارات

آنية وسريعة تحرك الجماهير ولا تؤدي إلى الغايات: "هُنا ننبّه إلى خطورة الانزلاق، نتيجة الانغماس الزائد في لعبة التكتيك والمناورات السياسية، إلى مواقع يحل فيها التكتيك كلياً محل الإستراتيجية (الأهداف الآنية محل الغايات) ويغدو بديلاً لها، هذه المواقع ينزلق إليها عادة أولئك الذين لا يمتلكون النفس الثوري الحقيقي، من الأساس، والذين لا يستندون مسبقاً إلى أية نظرية أو مبادئ أساسية، تُلمهم نشاطهم وتضمن أخلاقياتهم، هؤلاء هم أقرب إلى "المغامرين" أو السياسيين المحترفين منهم إلى الثوار". (زهير ١٩٧٢، ١٢)

يَبْدَ أن تحديد "الغايات"، يجب أن يبدأ بـ "استبدال القيم" كأساس تسعى حركات التحرر لصنعه، وأقصد هنا بمفهوم "استبدال القيم" هو وضع رؤية وتصور جديد للقيم التي ترغب حركة التحرير في تحقيقها سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي داخل "المجتمع الجديد"، هذه القيم الجديدة هي ما أعتبره بداية الانفصال/القطع عن المستعمر، وفي هذا الصدد تشير حنة آرندت إلى هذا "المفهوم الحديث للثورة...يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بفكرة أن مجرى التاريخ يبدأ -فجأة- من نقطة بداية جديدة، وأن تاريخاً جديداً، لم نعرفه ولم يحك لنا أحدٌ عنه شيئاً، سينكشف الآن أمامنا...". (ووديس ١٩٧٨، ٢١).

وتبدو فكرة الانفصال أكثر وضوحاً عند فانون عندما يُذكر حركة التحرير بما يفعله الاستعمار، والواجب الذي يتحتم على المستعمرين ممارسته: "في المناطق المستعمرة التي شبّ فيها نضال حقيقي...نشاهد استئصالاً حقيقياً للأفكار التي استمدها هؤلاء المثقفون من الأوساط البرجوازية الاستعمارية، إن البرجوازية الاستعمارية قد استطاعت في حوارها النرجسي مع نفسها، وبواسطة رجالها الجامعيين، أن تغرس في أعماق فكر المستعمر أن الماهيات تبقى خالدة رغم جميع الأخطاء التي تُنسب إلى البشر، وهم يعنون الماهيات الغربية طبعاً، وكان المستعمر يسلم بهذه الأفكار...أما في أثناء الكفاح من أجل التحرير،

في اللحظة التي يستردّ فيها المستعمر اتصاله بشعبه، تصبح جميع القيم التي تُسمى قيم البحر الأبيض المتوسط التي تُنادي بانتصار الشخصية الإنسانية وتدعو إلى الوضوح والجمال؛ تُصبح دُمى لا حياة فيها ولا لون لها... إن هذه القيم التي كان يلوح أنها تسمو بالنفس، يتضح الآن أنها لا فائدة ولا جدوى منها، لأنها لا تتصل اتصالاً مباشراً بالمعركة المحسوسة التي يخوضها الشعب" (فانون ١٩٦٣، ٥٣).

ويؤكد فانون أن التحرر من دون وجود كفاح ونضال في بعض المناطق يؤدي إلى بقاء نمط التفكير المرتبط بالاستعمار بين أوساط العديد من المثقفين ورجال السياسة، ويؤكد أنهم يمتازون بصفات لا أخلاقية، كالسرقة ونهب الأموال العامة: "ولكن يحدث أن تتم تصفية الاستعمار في مناطق لم يهزها الكفاح التحريري هزاً كافياً، فإذا نحنُ نصادف هؤلاء المثقفين أنفسهم الذين يتصفون بالبراعة والمكر والحنق في تحقيق أغراضهم الشخصية، وإذ نحنُ نجدُ فيهم عين أنماط السلوك وصور التفكير التي التقطوها من معاشرتهم للبرجوازية الاستعمارية، لقد كانوا للاستعمار أبناء المدللين، وهم الآن للسلطة أبناءها المدللون أيضاً، ينهبون الموارد الوطنية نهباً، ويندفعون إلى الثراء بالصفقات والسرقات المشروعة..." (فانون ١٩٦٣، ٥٦) ويبدو فانون محقاً في هذه النقطة، حيث إن ممارسة النضال يخلق نوعاً من التمييز للمناضلين في فكرهم ووعيهم وتصرفاتهم بعد التحرير وفي أثنائه، ويجعلهم يتجاوزن رؤية أعدائهم كمثال على الأفضل من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، بل إنهم بنضالهم قادرون على صنع نموذج خاص بهم، وهذا ما يمكننا أن نطلق عليه "استبدال القيم"، وبالتالي فإن القيم الجديدة التي يضعها المناضلون تكون:

- نابعة من أصالة في الأفكار والثقافة للمجتمع المستعمر.
- تصون الإنسانية وتحافظ عليها، لأنها تكشف زيف وادّعاء الخطاب الاستعماري حول القيم الإنسانية التي يتم تطبيقها على جزء من البشرية.

وفي ظل تحديد الغايات والأهداف الآنية فإن قانون يؤكد ضرورة أن يكون أحد "الغايات" الثابتة لحركة التحرير إنهاء العالم الثنائي (عالم المستعمر والمستعمر) والذي خلقه المستعمر، وإنشاء عالم جديد مبني بمنظور "حركة التحرير" وقيمها ومبادئها: "إن الثورة الجزائرية، إذ تضع نصب عينيها تحرير الأراضي القومية، تهدف إلى القضاء على المنظومة الاستعمارية وإنشاء مجتمع جديد" (فانون ٢٠٠٧، ٨٣)، فانون يجعل الجزائريين "قومية" تسعى "لتحرير الأراضي" وإقامة "مجتمع جديد"٦، فيما يعتبر أن هذا التحرير هو خدمة للإنسانية جمعاء "تحرير الأراضي الجزائرية هزيمة للعنصرية ولاستغلال الإنسان للإنسان وتكريس السيادة غير المشروطة للعدالة" (فانون ٢٠٠٧، ٨٤)، ومن الواضح أن قانون قد وضع وجهة نظره في الأهداف التي على حركة التحرر أن تسعى لها، ولكنه لا يتحدث عن صورة "المجتمع الجديد" وأسس بنائه، ولكن هذه الأهداف (هزيمة العنصرية واستغلال الإنسان للإنسان) تحتاج إلى ترجمة على أرض الواقع، أي تحويلها من غايات سامية، إلى أهداف سياسية قابلة للتطبيق والظهور، وبالتالي فإن على حركة التحرير أن تمتلك رؤية وإستراتيجية لخدمة الغايات، بتحليل الواقع ووضع أهداف آنية، يقول زهير محسن: "القيادة الثورية السلمية، هي القيادة الأقدر على تحليل الأوضاع الموضوعية، مسترشدةً بفرضيات نظرية منطقية، والقادرة على تنظير التجربة الواقعية لنشاطها وتصارعها مع الواقع، وبالتالي، الأقدر على

<sup>٦</sup> -عناصر الدولة: الشعب، الإقليم، السلطة السياسية

تقرير السلوك اليومي لأجهزة الثورة، والمواقف التكتيكية الأنسب لخدمة الشعارات والأهداف المرورية المقررة" (زهير ١٩٧٢، ٥).

إلا إن فانون يعود ليفترض أن الصورة "القومية" هو الصورة الصحيحة التي على الشعوب أن تسعى لإقامته، رغم كونه نموذجاً ذا طابع استعماري: "إن المستعمر، يظل زمناً طويلاً يوجه جهوده نحو إزالة بعض المظالم: العمل الإكراهي، العقوبات الجسمية، تفاوت الأجور، تقييد الحقوق السياسية، الخ، وهذا النضال من أجل الديمقراطية ضدّ اضطهاد الإنسان ما يلبث أن يخرج شيئاً فشيئاً من هذا الإبهام الليبرالي الجديد، وما يلبث أن يُطل على المطامح القومية، ولو بكثير من المشقة في بعض الأحيان" ويرى أن "الشعور القومي" هو التجسيد الأنسب لمطامح الشعب بعد التحرير: "إن الشعور القومي ما لم يكن تجسيدا مُسجماً لأعمق مطامح الشعب بمجموعه، وما لم يكن ثمرة مباشرة حية نابضة للتعبئة الشعبية، فلن يكون في أحسن الأحوال إلا صورة لا مضمون لها، سريعة الزوال، قليلة الدقة والوضوح، والصدوع التي نجدها فيها عندئذ هي السبب في أن البلاد الناشئة المُستقلة كثيراً ما تنتقل بسهولة من حالة الأمة إلى حالة القبيلة، ومن مستوى الدولة إلى مستوى العشيرة. إن هذه الشقوق هي السبب فيما تعانیه الاندفاعية القومية والوحدة القومية من انتكاسات مؤلمة ومؤذية" (فانون ١٩٦٣، ١٤٤، التشديد لي)

إن فانون يعتبر أن "الدولة القومية" هي تحقيق لأهداف المقاومة والثورة، أي يعتبرها إحدى صور الترجمة السياسية للغايات والأهداف، لكنه يضع شرطاً أساسياً حتى تكون "القومية" وسيلة للتخلص من الاستعمار، وليس صورة جديدة من صور الكولونيالية.

وفي هذا الخصوص، يوضح إدوارد سعيد في قراءة لكتاب "المعذبون في الأرض" فيقول: "لقد تكهن فانون في فصل أشراك الوعي القومي في "المعذبون في الأرض" بمنعطف الأحداث هذا، وكان مفهومه أنه ما لم



يتم بطريقةٍ ما تحويل الوعي القومي في لحظة انتصاره إلى وعي اجتماعي، فإن المستقبل لن يأتي بالتحريير بل بامتداد للامبريالية" (سعيد ١٩٩٧، ٣٢٣). بيد أن التشابه في الغايات بين مختلف حركات التحرر لا يعني التشابه في الترجمة السياسية لتلك الغايات، ففي مرحلة معينة من النضال الفلسطيني كان الحديث عن "دولة فلسطينية" يُعتبر تصفية للقضية الفلسطينية التي تدعو إلى إنهاء الوجود الإسرائيلي وتحرير الأرض: "في تقديرنا أن المهمة الأساسية لحركة المقاومة الآن وإلى مدة طويلة، ستبقى مركزة على محاولة حماية القضية الفلسطينية من التصفية، ومنع تمرير أية محاولة لإشراك جهات فلسطينية في مشاريع التسوية "الدولة" للصراع الجاري في المنطقة، يتطلب ذلك فيما يتطلب، أن تمتلك "المقاومة" الوسائل التي تمكنها من التصدي لكل التحركات المشبوهة التي بدأت تجري تحت رعاية العدو نفسه، في الضفة الغربية، وكذلك الوسائل اللازمة لحماية نفسها من التحركات المريبة المُعششة داخلها، والتي بدأت تروج لأفكار استسلامية بعيدة عن روح المقاومة، لأنها تُعبر عن الانتهازية الوصلية التي تُشكل الأرضية السياسية لتفكير هؤلاء الناس..." (زهير ١٩٧٢، ١٣)، بينما يرى إدوارد سعيد أن "المقاومة القومية" هي سيف ذو حدين، فيمكن أن تكون سبباً في توحيد المقاومة تحت قومية واحدة وهوية وطنية تمكنها من التحرر ونيل الحق في تقرير المصير، بينما يرى أنها يمكن أن تتحول إلى وجه من وجوه التعصب ورفض الآخر، ويقسم إدوارد سعيد التاريخ إلى حقتين "زمنيتين"، "زمن كانت فيه القومية للشعوب المستعمرة غير واعية لتبعيتها للاستعمار، وكان هناك تعاون بين "الأصلانيين" من جهة و"ممثلين للامبريالية" من جهة أخرى، "يتنامى فصل كامل ضخم في التاريخ الثقافي عبر قارات خمس من هذا النمط من التعاون بين الأصلانيين من جهة وممثلين للامبريالية تقليديين وشاذين ومتناقضين من جهة أخرى، وإن تقدم له الاحترام (الغرب)، ونعترف بالتجارب المشتركة والمتضامنة التي أنتجت العديد منا،

فإنه ينبغي أن نلاحظ في الوقت نفسه كيف أنه في عين المركز منه قد حافظ على فائق القرن التاسع عشر الإمبريالي الفاصل بين الأصلي والغربي، لقد علّمت العديد من المدارس الاستعمارية في الشرق الأقصى والهند، والعالم العربي، وشرقي أفريقيا وغربها، مثلاً، أجيالاً من الطبقتين الأصليين حقائق مهمة عن التاريخ والعلوم والثقافة، وعن طريق تلك العملية التعليمية أدرك الملايين المقومات الأساسية للحياة الحديثة ومع ذلك ظلوا تابعين خاضعين لسلطة إمبريالية أجنبية" (سعيد ١٩٩٧، ٣٢٠، التشديد لي)، هذا يوضح تماماً ما يرفضه كل من فانون وإدوارد سعيد في البحث عن الهوية القومية، فيما يكمل إدوارد سعيد استعراض ما قد حصل إثر نشوء وعي للخصوصية القومية وما نشأ عنه من خلق: "المقاومة التحريرية المناهضة للإمبريالية" إنَّ تأوُّج محرِّك التبعية الحيوي هذا هو القومية التي أنتجت في نهاية المطاف دولاً مستقلة في البلدان التي كانت مستعمرة ذات يوم عبر العالم بأسره، وعند تلك اللحظة، وسَمَّ عاملان سياسيان، كانت أهميتهما قد سُجّلت في الثقافة من قبل، نهاية مرحلة مناهضة القومية nationalist للإمبريالية، ودشنا عصر المقاومة التحريرية المناهضة للإمبريالية... بيد أنَّ التحرير، متميزاً عن الاستقلال القومي، أصبح هو الموضوع القوي الجديدة..". (سعيد ١٩٩٧، ٣٢٠)، ويكمل إدوارد سعيد ليوضح ما الذي جعل القومية وجهاً من وجوه الاستعمار الحديث، بعد الوعي بعدم التبعية للاستعمار "وجدت الهوية القومية التي تناضل للتحرر من السيطرة الإمبريالية نفسها مُودعة ومنغرسه في الدولة (القومية المستقلة حديثاً) ومحقة لذاتها فيها أيضاً فيما يبدو، ونتج عن ذلك جيوش، ورايات، ومجالس تشريعية، وخطط للتعليم القومي، وأحزاب سياسية طاغية (إن لم تكن وحيدة)، وقد حدث ذلك عادة بطرق منحت النخب القومية المكانة التي يحتلها البريطانيون أو الفرنسيون من قبل" (سعيد

١٩٩٧، ٣٢٠، التشديد لي)، وهذا يعني إعادة تشكيل نخب مطابقة للاستعمار والفشل في خلق نقطة فصل عن الاستعمار، وهذا غالباً ما يحدث في أغلبية التجارب التي سأحدث عنها فيما بعد.

ويمكنني تلخيص ما سبق بأهمية تحديد أهداف آنية ومؤقتة، قابلة للتغير والتعديل بما يتناسب مع الأوضاع المحيطة بحركة التحرير، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود "هوية قومية" موحدة يُمكن فيها توحيد الأهداف والمبادئ، على أن لا تكون هذه "القومية" وجهاً جديداً من وجوه الاستعمار.

### حركات التحرر: أساليب ووسائل

كما أوضحت سابقاً، سأقوم بتقسيم المقاومة إلى نوعين:

- مقاومة شعبية: وتعتمد على أساليب سلمية مثل: المسيرات، والإضرابات، والمقاطعة، على أن هذه الأساليب قد يتخللها بعض مظاهر استخدام العنف (الانتفاضة الفلسطينية مثلاً).
- مقاومة محترفة: لا أقصد بالمقاومة المحترفة بمعنى احترام القتال، أو احترام استخدام السلاح، ما أعنيه هنا نشوء مقاومة ذات بنية تأسيسية قائمة على أساس مصالح فئوية مختلفة عن مصالح الشعب المقاوم، تحنكر استخدام السلاح كوسيلة للمقاومة غير قابلة للاستبدال حتى في حالة وجود بديل أكثر جدوى، وأقل خسارة، ويعود السبب في ذلك إلى نشوء مصلحة خاصة لتواجد هذه الوسيلة من المقاومة (الكفاح المسلح) يخدم وجود ومصالح "المقاومة المحترفة" والقائمين عليها، مع التأكيد على أن استخدام السلاح ليس هو المشكلة في "المقاومة المحترفة" وإنما المشكلة في استخدام الكفاح المسلح كهدف بحد ذاته، على أن استخدام "الكفاح المسلح" في النص التالي لا يشير دائماً إلى مقاومة محترفة، على أن المقاومة المحترفة تعتمد على المواجهة العسكرية المباشرة مع

العدو باستخدام السلاح، وهي قد تحمل طابع "حرب العصابات" مثل كوبا، أو الطابع الأقرب لتنظيم الجيوش مثل الجزائر، على أن هذا لا يعني بأن المقاومة المسلحة عنيفة وغير سلمية. وأودّ أن أنوه هنا إلى أن المقاومة الشعبية والسلمية غالباً ما كانت متزامنة في أغلبية الدول التي كانت تقاوم الاستعمار، إلا إن كانت إحداها تطغى على الأخرى أحياناً، وهذا لا يعني اختفاء أي منهما نهائياً، وسأبدأ الآن مع المقاومة الشعبية ووسائلها وتأثيرها على الغاية والأهداف لحركة التحرير.

### المقاومة الشعبية

أوضح نجوين نجي في مقالته "فانون ومشكلات الاستقلال" على نقطة مهمة هي أن "الإمبريالية لا تقهر ولا تسيطر بواسطة أداة العنف وحدها وإنما بسياساتها أيضاً" وتستظل تنتصر حتى يواجهها كيان من الفكر السياسي أرقى من كيانها" (ووديس ١٩٧٨، ١١)

إذاً، المطلوب هو إيجاد وسائل لمحاربة الإمبريالية لا تستخدم الكفاح المسلح فقط كوسيلة وإنما تعمل على بناء فكر سياسي ثقافي اجتماعي يواجه قوة الاستعمار وأساليبه، واستخدام الخيار العسكري دائماً ومطلقاً أمر لا يوصل حركة التحرير إلى غايتها المتمثلة في تحقيق الكرامة الإنسانية، ولكن ما الذي يجعل استخدام الكفاح المسلح دائماً ومطلقاً إلى ابتعاد المقاومة عن غايتها؟ وكيف يجعل اللجوء إلى الكفاح المسلح حركة التحرير تحيداً عن غايتها؟

علي أن أؤكد في البداية أن اللجوء إلى الكفاح المسلح في مقاومة الاستعمار ليس أمراً مداناً، ولكن هذا الأسلوب لا يجوز أن يكون هو الأسلوب الوحيد المتبع في مقاومة الاستعمار، فإذا كانت المقاومة تملك خيارات أخرى (عليها أن تصنع وتخلق تلك الخيارات)، وأن تلجأ إليها وتستنفذها جميعاً قبل أن تلجأ إلى خيار الكفاح المسلح، أو أن تجعل هذا الخيار مصاحباً داعمياً للخيارات الأخرى، أي أن تصبح مسألة

العُنف ذات أهمية ضئيلة للغاية، "فالمسألة المهمة حقاً هي مسألة المبادئ التي تقوم عليها الحركة التي قد تحتاجُ أو لا تحتاجُ إلى العُنف لتحقيق هدفها" (ووديس ١٩٧٨، ٢)، فتحقيق الهدف هو الأساس وليس استخدام العُنف في تحقيق الهدف، وهذا ما يجب على كل حركة تحريرية أن تدركه وتعيه قبل أن تفكر باللجوء إلى العُنف، فاستخدام العُنف وحده لا يؤدي إلى إنهاء الاستعمار أو وقف عنفه وتصرفاته: "ورؤية العُنف وحده يعرض المرء لخطر الاعتقاد بأن إزالة العُنف الإمبريالي كافية، ومن ثم يتجاهل الاستمرار "غير العنيف" للاستثمار والاستغلال الاحتكاري". (ووديس ١٩٧٨، ١٠)

ورغم أن الوسائل العسكرية في المقاومة، قد تظهر نتائجها المؤقتة سريعاً كخسائر مادية وبشرية، للطرف الآخر، إلا إنَّ الأسلوب السلمي أكثر فاعلية وحيوية، وأكثر قدرة على الاستمرار، بسبب اشتماله على صور من النضال تقوم بالأساس على إنكار شرعية الاستعمار/المستبد، وعدم التعاون معه، وهو في الوقت ذاته لا يمكن منعه أو مواجهته بطرق عنيفة، لأنه لا يُعطي ذريعة، مع التأكيد على ضرورة أن تؤثر تلك الوسائل في نقاط ضعف المستعمر (تأتي هنا أهمية الوعي لنقاط الضعف والقوة لدى المستعمر) لاتخاذ الوسائل الأكثر تأثيراً، فمثلاً إذا كان الوضع الاقتصادي سيئاً، فالأفضل التركيز على الأساليب التي تضر بالوضع الاقتصادي للمستعمر، مثل المقاطعات الاقتصادية والإضرابات "إذا كان نظام الحكم الدكتاتوري عرضة للضغوط الاقتصادية، أو إذا كانت أغلبية الضغوط الشعبية ضد النظام اقتصادية، تصبح الأساليب الاقتصادية، مثل المقاطعات والإضرابات هي الأساليب الملائمة للمقاومة" (شارب ٢٠٠٣، ٣٠).

وتتنوع أساليب النضال اللاعنيف فتصل إلى حوالي ٢٠٠ أسلوب، والتي يمكن تصنيفها تحت ثلاث فئات شاملة وهي: "الاحتجاج والإقناع، والتعاون والتدخل، تتكون أساليب الاحتجاج والإقناع اللاعنفي بصورة

كبيرة من مظاهرات رمزية تشتمل على الاستعراضات والمسيرات والاعتكاف" (شارب ٣٠، ٢٠٠٣)، والأفضل أن تكون تلك الوسائل المتبعة قريبة من حياة الناس ولا تتطلب منهم تغيير نمط حياتهم جذرياً، والاستمرار في حياتهم الطبيعية، بحيثُ يستمر هذا النمط مدة طويلة مع محاولة توفير البدائل لبعض الأمور التي تؤدي إلى ضرر على حياة البعض، وربما كان التوضيح بمثال، أفضل على مقاومة قامت على أساس النضال السلمي، ففي هذا المجال يجب أن ننظر إلى التجربة الغاندية، كأسلوب نضال لا عنفي لجأ إلى أساليب ووسائل لا عنيفة في المقاومة والنضال ضد عنف استعماري سيطر على الهند مدة طويلة.

### غاندي: منهج المقاومة السلمية

قبل البدء بالحديث عن المقاومة السلمية التي انتهجها غاندي، يجب أن أؤكد أن غاندي لم ينظر إلى اللاعنف كوسيلة ضعف أو خوف واعتبرها حرية اختيار للوسيلة النضالية، يقول غاندي "اللاعنف ليس ستاراً للجن، بل هو الفضيلة المثلى للشجعان، إن مزاوله اللاعنف تتطلب شجاعة أعظم من استعمال السيف"، وقد شكل غاندي من مجموع أفكاره الفلسفة الساتياغراها وهي عبارة عن فلسفة نضالية قائمة على مجموعة من الأفكار يؤكد غاندي فيها أن استعمال اللاعنف هو خيار القوي وإذا تحول إلى وجه من وجوه الاستسلام والضعف فمن الأفضل أن يتم استخدام أساليب أخرى للنضال: "لقد كان غاندي يتوخى أن يتحقق استقلال بلاده، عبر ثورة هادئة، مطردة، بحيثُ تنتقل السلطات من مؤسسة مغفلة، إلى ممثلي الشعب تلقائياً، مثلما تسقط ثمرة ناضجة من شجرة تنالُ نصيبها الوافي من الرعاية، وكان حريصاً أن يتنزّه نضال بلاده، في سبيل الاستقلال، من كل أثر لعنف، أو ضغينة أو انتقام" (عبد الفتاح ٢٠٠٨، ٤٥٩)، وقد وضع غاندي في عام ١٩٣٦ مبادئ لأسلوبه النضالي، يمكن تلخيصها بالتالي:

- "اللاعنف هو قانون الجنس البشري وهو أعظم من القوة العنيفة، يقول غاندي "إن اللاعنف هو أعظم قوة متوفرة للبشرية. إنها أقوى من أقوى سلاح دمار تم تصميمه ببراعة الإنسان".
- إنه يعطي أحسن ضمان لشرف الفرد والأمة...
- ينبغي أن يكون صاحبه مستعداً للتضحية.
- "إنه يصلح للشعب كما يصلح للفرد" (كشطاني ١٩٨٦، ٩٢)

ويرى غاندي في أسلوبه هذا، أن المطلوب هو تغير الأسلوب النضالي بحيث يؤدي إلى تغيير رأي الخصم، فقد اعتبر غاندي أن الخصم هو مجرد إنسان خاطئ ويجب أن تكون لنا القدرة على إرشاده، وكسبه إلى جانب قضيتنا التي نناضل لأجلها، وبالتالي استطاع غاندي أن يبتعد كل البعد عن كون مقاومته مجرد ردة فعل على الاستعمار، وتصبح نهجاً بديلاً في تصور التاريخ البشري " ... تأتي فكرة أن المقاومة بعيدة كل البعد عن أن تكون مجرد ردة فعل على الإمبريالية، فهي بديل في تصور التاريخ البشري، وإنه ل ذو أهمية خاصة أن نرى إلى أي مدى يقوم هذا النهج البديل في إعادة التصور على تحطيم الحواجز القائمة بين الثقافات" (سعيد ١٩٩٧، ٢٧٤)، وقد استطاع غاندي بأسلوبه أن يصنع ذلك "النهج البديل" الذي يشير إليه إدوارد سعيد، ولم تعد المقاومة في الهند مجرد ردة فعل، بل استطاعت بسبب فرض أسلوب مختلف ومنفصل عن الاستعمار البريطاني أن تصنع نموذجاً خاصاً بها، وهذا ما يظهر في منهج غاندي الذي كان يعتبر سلاح "المحبة" هو السلاح الأهم للانتصار ويدعو شعبه إلى التخلي عن اللجوء إلى استخدام سلاح الخصم يقول غاندي "حاربوهم بالسلاح الذي يخافونه لا بالسلاح الذي تخافونه أنتم، فتقلتوا ذلك السلاح من أيديهم" (العقاد ١٩٤٨، ٥٨)، ويرى العقاد في كتابه "روح عظيم"، أن غاندي كان يحارب الاستعمار ولكن لا يحمل الكره تجاه شخوص المستعمرين، وأن لهم حقوقاً إنسانية متساوية مع حق شعبه:

"ولا تخالجنَّ أحدًا ذرة شكَّ في صدق غاندي حين يقول إنه يُحارب الاستعمار ولا يكره المستعمرين، فكهذا في كل صغيرة وكبيرة من حركاته ودعوته منذُ بدأ جهاده في أفريقيا الجنوبية: كان يُحارب الأوربيين والإنجليز ولا يعاديهم، وكان يرى لهم عليه حقوق الإنسانية كما يراها لأبناء وطنه وللمظلومين من أبناء الشعوب الملونة" (العقاد ١٩٤٨، ٥٤)، أي أن غاندي في مقاومته السلمية استطاع أن يفصل بين المُستعمر وثقافته (الاستعمارية/الاستعمارية) والغرب وثقافته، وهذا ما يوضحه إدوارد سعيد نقلاً عن طاغور ودي بويز في شرحه لثقافة المقاومة فيقول: "لكن طاغور ودي بويز كليهما يحذران من الهجوم بالجملة ودونما تمييز على الثقافة البيضاء أو الغربية. إن اللوم لا يقعُ على عاتق الثقافة الغربية، يقول طاغور، بل على "التقدير المعتقل للأمة التي أخذت على عاتقها (حمل) عبء الرجل الأبيض في توجيه النقد للشرق" (سعيد ١٩٩٧، ٢٧٣)، وتحملُ سياسة غاندي جانبيين مهمين: تحرير الهند داخلياً وخارجياً، "تحرير شعبها من البؤس والجهل والقدارة والخوف والخنوع؛ وتحرير سياستها من برائن الاستعمار البريطاني، وذلك بأساليب اللاعنف والإقناع والمحبة" (عبد الفتاح ٢٠٠٨، ٤٥٦)، وهذا يعني أن مهمة غاندي لم تكن فقط إيجاد وسائل مقاومة للاستعمار، إنما نحنُ بحاجة إلى مكون ثقافي مُقاوم يحمل في روحه معنى وأهمية المقاومة والتغيير والخروج عن الوضع الراهن نحو تغيير ثوري حقيقي، وقد عمل غاندي على بناء هذه الروح لدى شعبه، فهو لم يكتفِ بمقاومة الاستعمار البريطاني، بل لجأ إلى مقاومة الذات "الهندية"، التي تحمل في داخلها الكسل والاستسلام، والكثير من الأمراض الاجتماعية التي لا يمكن بوجودها التحرر، "لقد سعى غاندي، مثل غيره من القادة، للاستقلال، ولكنه، على نقيضهم كان وطيد الإيمان بأن بلاده لن تظفر بتحررٍ حقٍّ، ما لم يتحرر مواطنوها من القيود النفسية، والمادية التي تغلّبهم، وكان يحدو نضاله اليقين بأن الاستقلال المُحقق إنما تنهضُ به القاعدة الشعبية العريضة الواعية المتحررة،



لا قبضة من المترعمين الذين كان من شأن تمزقهم وتنازعهم على الزعامة والنفوذ، ترسيخ قواعد الاستعمار إلى ما لا نهاية، أو نقل سلطات الاستعمار إلى قبضة زمرة من المتنفذين الهنود المستغلين، واستبدال نير صنغ في بريطانيا، بنير هندي الصنع، يتساويان، كلاهما، في اغتيال الحرية، وامتهان الكرامة" (عبد الفتاح ٢٠٠٨، ٤٥٧)، ورغم نفور غاندي من العنف إلا إنه يعتبره أسلوباً أفضل من الخوف وعدم المقاومة "فإنه يفضل العُنف على الجبن والفرار من الخطر، ومن كان لا يُبالي أن يُقتل ويُقتل فهو خيرٌ ممن يفرُّ من النزال" فالمبدأ الذي يدعو إليه غاندي كان يحرص على "ترك العنف شعوراً بالقوة والقدرة النفسية، وليست ترك العنف شعوراً بالضعف وعجزاً عن المقاومة" (العقاد ١٩٤٨، ٩٦)، وقد كان حريصاً على أن يحصل شعبه على الاستقلال بالنضال والتعب والإصلاح وتطهير الذات "الاستقلال في نظر غاندي، كان في المقام الأول، عملية تطهير ذاتي، وإصلاح داخلي، لكيلا يغدو مثل قبر مكّس، وكان أيضاً معركة تحرير الذات الهندية من التقاليد الشاذة ومن عبودية النظام الطبقي..." (عبد الفتاح ٢٠٠٨، ٤٥٨)، ورغم وجود تيارات أخرى في الهند نادى بأساليب مختلفة عن أسلوب غاندي إلا إن ما ميز غاندي هو قدرته على الحشد الشعبي للضعفاء والمساكين والطبقات المتعددة للشعب الهندي "أما في ميدان مقارعة البريطانيين، فقد عارض غاندي بشدة الاتجاهين السائدين بين سياسيي بلاده، وكان أحدهما ينادي بالكفاح المسلح، والآخر بالتعاون مع المستعمر أملاً في الظفر ببعض فئات الحرية الذي قد يتساقط على مائدته، فالكفاح المسلح، كفاح غير متكافئ بين شعب شبه أعزل، وإمبراطورية مدججة بأحدث سلاح، مُحكمة الدفاع، فضلاً عن مقت غاندي لجميع أصناف العُنف، وحرصه على إثبات أن اللاعنف سلاح لا يُفله سلاح، ولا تهزمه قوة مهما عنت وتجبرت، أما التعاون المداهن الذليل، فكان غاندي يأباه، لأنه يطمح لبلاده باستقلال كامل، موفور الكرامة، يضع شعبه في موضع الندم مع المستعمر،

بالإضافة إلى يقينه أن التعاون مع الشر شرٌّ أعظم، ولا سبيل للقضاء عليه، أفضل من "التعاون" معه، وبفضل هذا اللاتعاون جرى تفويض القواعد الفاسدة التي يقوم عليها بنيانه المصطنع، على ألا ينطوي ذلك اللاتعاون على أية ضغينة تجاه الخصم، الذي يجدر تحريره من شره بالإقناع والمعانة الطوعية" (عبد الفتاح ٢٠٠٨، ٤٥٩، التشديد لي)، وهنا تبرز نقطة مهمة، فغاندي لم يحرر الهند من البريطانيين فقط، بل حرر العقل الهندي من الاستعمار، وكان مفهوم الثورة عند غاندي يحمل المعنى الإنساني، المتمثل في التغيير الداخلي ومقاومة الذات قبل الآخر، حتى في مقاومته للبريطانيين كان يهدف إلى تحطيم الإنسانية التي تكمن في الاستعمار، لا إلى تحطيم الإنسان الذي يرتكب الشر: "اللاعنف هو صرخة "لا" في وجه العنف، وهو قول "نعم" للكفاح. إنه، في آنٍ معاً، نضال باسل، وحب للعدو إنه يرمي إلى تحطيم الشر، لا الإنسان الذي يرتكب الشر، وهو يُحرر النضال من أبغض ما فيه: البغض.....إن حب العدو هذا الذي يُفرِّق بين شخصه وفعله، إنما هو دعوة له كي يهتدي إلى تغيير ما في قلبه" (عبد الفتاح ٢٠٠٨، ٥٠٥)، وما نلاحظه هنا بصورة بارزة ومهمة هو قدرة غاندي على إحداث نقطة انفصال/ قطع عن الاستعمار، بحيثُ استطاع أن يُوجد أسلوب مقاومة مختلف عن طريقة الاستعمار في استخدام العنف، وهذا الأسلوب لم يتمثل فقط في ظاهرة اللاعنف والأساليب المتنوعة التي تبدأ بالإضراب وتنتهي بالعصيان المدني، ولكنه امتدَّ عميقاً ليشمل تغييراً فكرياً وثقافياً في فضاء الشعب الهندي تجاه الاستعمار البريطاني، بالإضافة إلى التغييرات الاجتماعية التي لوحظ أثرها على الحياة في الهند، مثل قضية الهندود "المنبوذين"، واستطاع غاندي أن يغير فكرة المجتمع الهندي عنهم، وأن يتمكنوا من العيش كهنود يحملون القومية الهندية ويتمتعون بحريتهم وكرامتهم الإنسانية، ولكن السؤال الذي قد يدور في بال البعض: كيف خسرت الهند جزءاً من أراضيها بما يسمى بباكستان، بحيثُ أصبحت هذه الدولة التي كانت جزءاً من الهند عدوة لدودة

وطريقة لسيطرة الاستعمار بصورة دائمة على قدرات الهند وقوتها، فهل كان أسلوب غاندي اللاعنفي السبب في انقسام الهند وخلق انقسام طائفي، بحيثُ وضع قرار الخروج من الهند بيد البريطانيين ولم يفرض عليهم بالقوة موعد الخروج من الهند ونيل الاستقلال، وخصوصاً عندما نعلم بأنه تم إعلان دولة باكستان قبل دولة الهند، ولكي أفسر ما أقصده ربما علينا أن نعود إلى بداية الحرب العالمية الثانية، فبريطانيا التي كانت جزءاً من هذه الحرب، أرادت أن تحصل على دعم من الهند في المجهود الحربي (كما في الحرب العالمية الأولى، والتي لم يعترض فيها غاندي على مساعدة بريطانيا حربياً، إلا إنه لم يفعل ذلك في الحرب العالمية الثانية بسبب تطور مبادئه فيما يتعلق باللاعنف) ولكن غاندي رفض ذلك بالمطلق، وقال إنه لن يوفر أكثر من الدعم المعنوي، وأوفد إثر ذلك عدداً من أعضاء المؤتمر الوطني البارزين إلى عدد من المدن الهندية، داعين إلى اللاتعاون مع المجهود الحربي، وهذا ما جعل البريطانيين يقومون بحملة اعتقال واسعة لأعضاء حزب المؤتمر البارزين، وفي نهاية العام ١٩٤١، وإثر تطورات الحرب التي غدت تُقلق بريطانيا، أُفراج عن أعضاء المؤتمر، بعد أربعة أعوام من اعتقالهم، وطلبت الحكومة البريطانية من أعضاء المؤتمر التعاون معها، وكان شرط أعضاء المؤتمر ليتعاونوا مع البريطانيين في الحرب هو منح الهند استقلالها، وحق تقرير مصيرها بحرية، وهذا ما جعل غاندي يعارض بشدة موقف "اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر واصفاً إياه بالمساومة على المبادئ، فالاستقلال حق للهند ينبغي أن تتاله بلا مقابل، والحرب شر لا تسوغه أي غاية مهما سمت" (عبد الفتاح ٢٠٠٨، ٢٩٩)، وهذا ما أدى إلى القطيعة بين غاندي والمؤتمر، ورغم قدرة غاندي وشعبيته التي كانت تؤهله لإحداث انقلاب على قرارات اللجنة التنفيذية، ولكنه كان "أكثر كلفاً بالحريّة واحتراماً للديمقراطية من أن يلجأ إلى مثل هذا السلوك، ومن ثم أثر مقاطعة المؤتمر على تحطيم قادته" (عبد الفتاح ٢٠٠٨، ٢٩٩)، ولكن

الحكومة البريطانية رفضت إعطاء هذا الوعد، ولجأت إلى "الرابطة الإسلامية" ليشارك أعضاؤها وتابعوها من المسلمين في دعم الحكومة البريطانية في الحرب، وهذا ما أدى إلى بداية الشرخ الديني بين الهندوس والمسلمين، وكان بدء الحديث عن دولة مستقلة للمسلمين، ورغم عدم تمكن البريطانيين من نيل التأكيد والدعم في الحرب من "الرابطة الإسلامية" إلا إن هذا ساهم فيما بعد في انقسام الهند وتجزئتها على أساس ديني، ورغم حيرة زعماء الهند في ذلك الوقت من موقفهم من الحرب وخصوصاً مع اقتراب القوات اليابانية من أراضيهم، إلا إنهم أجمعوا على الرأي ذاته، بعدم منح بريطانيا تأييد حربي إلا إذا تم منحهم استقلالهم وحق تقرير مصيرهم، وأن يخوضوا الحرب وهم دولة مستقلة ليست مجبرة بل تأخذ قراراً مستقلاً عن بريطانيا، ولم تقبل الحكومة البريطانية بقيادة تشرشل أيّاً من هذه الشروط، وإثر هذا الموقف المتعنت من الحكومة البريطانية أعلن غاندي العصيان المدني في نهاية شهر آب من عام ١٩٤٢، وجاء في خطابه أمام المؤتمر: "إنني أبتغي الحرية، في الحال، في هذه الليلة بالذات، وقبل بزوغ الفجر، إن أمكن ذلك، إنني أقدم إليكم شعاراً شديداً للإيجاز: العمل أو الموت، سنحرر الهند، أو إننا سنموت، ولكننا لن نعيش لنرى عبوديتنا تمتد إلى الأبد... على كل منكم أن يعدّ نفسه، منذ الآن رجلاً حراً أو امرأة حرة، وأن يتصرف على أنه حرٌّ، لم تعد الإمبريالية تدوسه بنعالها" وفي تلك الليلة أطلق الشعار الذي رددته الهند بأكملها: "أيها البريطانيون غادروا الهند" (عبد الفتاح ٢٠٠٨، ٣٠٣)، ولكن بدلاً من أن تخرج بريطانيا من الهند، اعتقلت أعضاء حزب المؤتمر كافة ومن بينهم غاندي، وهذا ما أدى إلى حدوث أعمال عنف ضد البريطانيين لم يعرفها البريطانيون من قبل، وهذا إن يدل على شعبية غاندي، ومكانته كقائد، ويد أيضاً على عدم ترسخ أساليب اللاعنف التي اتبعها غاندي طيلة نضاله في ثقافة الشعب الهندي "كان غاندي يدرك أن شعبه غير متأهب لعصيان خالٍ من العنف، ومن ثم كان أعلن عن عزمه استنفاد جميع

الوسائل السلمية، وآثر التفاوض مع نائب الملك، قبل إعلان العصيان ولو أُلجئ إليه، ربما استنبط له نمطاً سلمياً على غرار مسيرة الملح، وقد اعترف نهرو نفسه بأن قرار المؤتمر، لينة الثامن من آب "لم يكن تهديداً، بل محاولة انفتاح على التفاهم، وعرضاً للتعاون"، ولكن استعجال تشرشل في تحطيم غاندي قد جلب الأهوال على البريطانيين والهنود معاً. وهكذا، بدافع العنجهية الإمبريالية، والحقد الشخصي، الذي كان يضمّره لغاندي، فوت تشرشل فرصة ثمينة فذّة، لو كان تحلّى بصفاء النوايا، لو فر على الهند كل ما رافق استقلالها وتقسيمها، عام ١٩٤٧، من سيول الدماء، وملايين الضحايا، ومأسّ مفاجئة، ففي تلك المرحلة من الحرب، كان غاندي نفسه، وجميع زعماء المؤتمر راضين، في إطار دولة مستقلة، بأن تستخدم القوات البريطانية والحليفة أراضيهم وموائهم، ولو مُنحت الهند الحكم الذاتي، آنذاك، لتم انتقال السُلطات في هدوء ورفق وسلام، بإشراف القوات الحليفة، ولكسبت بريطانيا الثناء والتقدير، وحجبت دماء الهنود وأُخمدت نيرانُ الأحقاد." (عبد الفتاح ٢٠٠٨، ٣٠٣)، ولكن لم يكن غاندي قادراً على الحصول على استقلال الهند في ذلك الوقت، حين كان الجميع متفقاً، بل فرضت بريطانيا موعد استقلال الهند في الوقت الذي كانت الطائفية على الأساس الديني (بين المسلمين والهندوس) قد استفحلت، وأصر محمد جناح على إقامة دولة إسلامية منفصلة عن الهند، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا لم يستطع غاندي أن يؤثر على الهنود المسلمين كما أثر على الهنود الهندوس؟، لا يمكن تحميل الاستعمار البريطاني أسباب انشقاق الهند كافة، وأعتقد أنه رغم حرص غاندي على توحيد الهند بتعاونه مع "الرابطة الإسلامية" وحرصه على ضم المسلمين إلى حزب المؤتمر، إلا إن غاندي كان أقرب ما يكون إلى قديس أو نبي منه إلى سياسي، ولا أقصد هنا الأسلوب الذي اتّبعه غاندي في المقاومة "اللاعنف" ولكن المقصود عدم وجود خطاب قومي موحد، يجعل من القومية الهندية هي المحرك الأساسي للدفاع عن الهند والتحرر من

الاستعمار، فغاندي رغم وعيه للقومية الهندية، إلا إنه أتبع أساليب أقرب إلى الدينية (العادات والتقاليد الهندوسية) في التعامل مع الكثير من القضايا السياسية، فعندما أعلن رفضه المشاركة في الحرب العالمية الثانية، كان خطابه الموجه لمبعوث البريطاني أقرب ما يكون للخطاب الديني "الإلهي" المليء بالنصائح حول تجنب الحرب، وعندما أعلنت الحكومة البريطانية موافقتها على شطر الهند ومنح باكستان استقلالها بعد إصرار محمد جناح على ذلك، ورفضه لأي خيارات أخرى، كان غاندي قادراً على شن حرب على هذا التقسيم، لكنه أثر عدم ذلك وحمل الشعب الهندي مسؤولية التقسيم، وقال "لا جدوى من لوم نائب الملك على التقسيم، بل انظروا إلى أنفسكم، وفي أغوار قلوبكم تجدوا تفسيراً لما حدث"، مع العلم بأن نائب الملك "اللورد مونتباتن" كان خائفاً كثيراً من إعلان غاندي الحرب على التقسيم، فقد كان يعلم أن إعلان غاندي رفض التقسيم سيؤدي إلى حرب داخلية، تؤدي إلى تأخر بريطانيا في التخلص من الهند، وقد كانت طريقة إقناع غاندي بجواز قرار التقسيم هو أن هذه هي إرادة الشعب الهندي، وأنه في حال قد وافق الشعب الهندي على توحيد البلاد، سيكون من أول من يؤيد قرار توحيد شطري الهند. إذاً، غاندي كان قادراً على تغيير إرادة الشعب الهندي بالتقسيم، وتحريكه ضد القرار، واختيار موعد مناسب للهند للاستقلال، لو أنه أعلن حربه "مقاومة" بأي أسلوب ضد هذا الاستقلال الناقص، فهل كانت مبادئ الحرية التي حرص غاندي عليها هي السبب في ما آلت له الهند، غاندي تخلى بالمطلق عن أساليب المقاومة الأخرى، التي يمكن فيها اللجوء للعنف في مقابل بقاء الهند موحدة، يبدو أن تخلي غاندي عن هذا الخيار، وعلم الآخرين بنقاط ضعفه تجاه استخدام القوة، الأمر الذي جعله يبدو ضعيفاً ومستسلماً، ورغم محاولة غاندي إحداث الانفصال/القطع عن الاستعمار البريطاني إلا إن الشعب الهندي لم يكن قد تخلص من ثقافة اللاعنف، أو تقليد البريطانيين، ففي احتفالات الاستقلال سواء في الهند أو باكستان تصرف كلا الحزبين، حزب المؤتمر

والرابطة الإسلامية، ببذخ يشبه ما كانت تقوم به الحكومة البريطانية في أثناء احتفالاتها الرسمية، وباعتقادي أن أسلوب غاندي "المتطرف" في اللاعنف والتسامح والمحبة، والتي تعتبر صفات شخصية غير قابلة للتعميم على أغلبية الشعب الهندي، جعلت غاندي وحيداً، وغير قادر على التغيير جذرياً، وكانت الهند بحاجة إلى قائد أكثر ضراوة وإقداماً من غاندي، وهذا لا يعني بأي وجه من الوجوه عدم تحميل بريطانيا الجزء الأكبر من هذا الانقسام، إلا أنني أعتقد أن وجود قوة "سلاح" (ليس بالضرورة استخدامه، كان يكفي أن يعلم الجميع بوجوده وقدرته)، كان مفيداً في فرض زمن الاستقلال، بحيث يحدث ذلك في الموعد الذي يكون لكل الفئات السياسية والدينية في الهند مصلحة مشتركة في تشكيل دولة موحدة، وربما يساعدنا النظر إلى تجربة النضال في جنوب أفريقيا إلى فهم نشوء قومية موحدة فيها، رغم أنها كانت مؤهلة للانقسام بصورة أكبر من الهند، لأن أساس الصراع كان قائماً على أساس عرقي، ولكن ما حدث أن جنوب أفريقيا لجأت إلى الوحدة بدلاً من التجزيء، فما الذي ميز أسلوب مانديلا في النضال ضد التمييز العنصري، مما جعل تجربة اللاعنف عند مانديلا أقرب إلى الواقع وأكثر نجاحاً؟

### جنوب أفريقيا ومقاومة بين العنف وللاعنف

عندما نزل الهولنديون في جنوب أفريقيا عام ١٦٥٢، لم يكونوا راغبين بالاستقرار في تلك المنطقة، ولكن كان هدفهم إنشاء قاعدة تزود السفن الهولندية بالماء والطعام، في أثناء مرورها برأس الرجاء الصالح، ولكن بعد ثلاثين عاماً أصبحت أول مستعمرة "اللبيض" مكونة من ٧٠٠ هولندي، وكانوا ينتجون النبيذ والقمح للتصدير، بالإضافة إلى إعادة تمويل السفن بالطعام والشراب، وفي عام ١٨٠٦ قامت الإمبراطورية البريطانية باستعمار جنوب إفريقيا، ومنافسة الهولنديين، الذين كانوا أقل عدداً وقوة، وتطور في القرن التاسع عشر مع اكتشاف الماس والذهب، وتحولت جنوب أفريقيا إلى دولة صناعية مع نهاية

الحرب العالمية الأولى، وهذا ما أوجع الخلاف بين الهولنديين والبريطانيين، في المنافسة على سوق العمل وإدارة اقتصاد جنوب أفريقيا، وبقي الأفريقيون في هذه المرحلة مجرد عمال أقرب إلى العبيد، هذا ما أزعج "البوير" (المزارعين الهولنديين الذين كانوا يسيطرون على العبيد)، حيث اشتدت المنافسة، وتعامل البريطانيون مع "البوير" بطريقة متساوية مع الأفريقيين، وهذا ما جعلهم يهاجرون فراراً من الحكم البريطاني، يقول ديفيد ليفنجستون حول هذا الموضوع: "ما تزال معارضة الكثيرين من "البوير" للقانون الإنجليزي تتمثل في أن ذلك القانون لا يُفرق بين البيض والسود، وقد شعر البوير بالظلم نتيجة الخسائر المزعومة التي أصابتهم جراء تحرير عبيد الهوتنتوت، وقرروا أن يقيموا جمهورية لهم، يستطيعون فيها بدون تحرش ممارسة المعاملة المناسبة للسود، ولسنا بحاجة إلى القول بأن المعاملة المناسبة، كانت دائماً تحتوي على عنصر العبودية، وبخاصة العمل الإجباري الذي لا يُدفع عنه أجر" (مافيجي ١٩٩٢، ٥٤)، ولكن الهجرة الهولندية لم تبعد البريطانيين عما تبقى من الأراضي، وبالتالي نشبت حرب بين الهولنديين والبريطانيين، بين الأعوام ١٨٩٩ \_ ١٩٠٢، وانتهت بانتصار البريطانيين وإعلان جنوب إفريقيا مستعمرة بريطانية، "وتدفق على جنوب إفريقيا الآلاف من البريطانيين والمغامرين الآخرين الباحثين عن الذهب، وبينما كان الهولنديون، في مزارعهم المنعزلة، يجترونها هزيمتهم، تجمع المستعمرون البريطانيون الجدد في المراكز الحضرية، واستخدموا كل مهاراتهم في تكديس الثروة، والسيطرة في حزم على السود والبوير على حدٍ سواء، غير أن كتلة السود الديموغرافية المخيفة هي التي عجلت الهدنة بين الأوروبيين الذين كانوا يتحاربون من قبل، وفي العام ١٩١٠ منحت الحكومة البريطانية الأقلية البيضاء الحكم الذاتي وبذلك خلقت "اتحاد جنوب أفريقيا"، في ظل بركان كله من البيض، وكان إنشاء الاتحاد يستلزم أن يتكون من حزبين أوروبيين لضمان تأمين استغلال الشعب الأفريقي، ومن الواضح أن الهولنديين كانوا الطرف



الأصغر في الشركة، وظلوا كذلك حتى مطلع العام ١٩١٤، إلى أن قام الجنرال البويري جي. بي. أم هيرتزوج، الأوروبي الأصل بتأسيس الحزب الوطني للأفريكانز، الذي وصل إلى السلطة أول مرة في العام ١٩٢٤، ثم مرة ثانية في العام ١٩٤٨... (مافيجي ١٩٩٢، ٥٥)، هكذا صار "البييض" يحكمون جنوب أفريقيا، ويستخدمون العمالة الأفريقية في زيادة ثروتهم، والخوف من قيام العمال الأفريقيين بتجمع يُطالب بحقوقهم العمالية، جعل حكومة جنوب أفريقيا المشكلة من البييض فقط، تقوم بمختلف الإجراءات التي تمنع الإفريقيين من تشكيل حركة مقاومة عمالية، فقامت بفرض حظر على العمال بالسكن في أماكن عملهم أو بالقرب من المدن الصناعية، وكانت عقود العمل مؤقتة، مدة عام فقط، بالإضافة إلى محاولة تقوية الانتماءات القبلية، بحيث يكون انتماء الأفريقيين قبيلياً وليس قومياً. وقد بدأت سياسية اللاعنف بالظهور كوسيلة تكتيكية لمقاومة الحال السيئة ومواجهة الأسلحة المتفوقة للبييض، حيث استطاع عدد لا بأس به من الأفريقيين\_وخصوصاً الحرفيين\_ أن يستفيدوا من التسهيلات التعليمية الهزيلة وكان لديهم بعض الأمل أن يُعاملوا بطريقة متساوية مع السكان البييض، وعزز ذلك ظهور بعض الأحزاب بقيادة "البييض" أكدت أن الحرب بين البييض والسود هي حرب أهلية، "وأنّ الحل الوحيد لهذه الحرب هو التعاون بين البييض والسود، مثل الحزب الشيوعي بقيادة "ابرام فيشر"، حيث تحدث أمام قضاة نظام الحكم في عام ١٩٦٦، حين كانوا يقومون بتطبيع نظام الفصل العنصري "الأبارتهايد"، واعتبر أن السود سينتصرون لأنهم أكثر عدداً، فمن الأفضل دمجهم في النظام بدلاً من عزلهم ومعاملتهم بطريقة غير إنسانية" (مافيجي ١٩٩٢، ٥٧)، وقد تميز النضال الأفريقي بمحاولته التأكيد دائماً على وحدة الشعب الأفريقي سواء من البييض أو السود في ظل مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بالمساواة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وقد ظهر ذلك بوضوح في عام ١٩٦٠، بعد الانقسام الذي حدث في داخل حزب المؤتمر

الوطني الأفريقي، ففي عام ١٩٥٥ سعى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لإصدار ميثاق، أطلقوا عليه اسم ميثاق الحرية، وكان الميثاق يهدف إلى توحيد جميع سكان جنوب أفريقيا كمواطنين متساوين يتمتعون بالحرية والديمقراطية وسيادة القانون، "وقد خلا من الإشارة إلى نظرية حركة الوحدة الأفريقية، وبدلاً من ذلك طالب الميثاق "بالسلام والصدقة"، في جنوب أفريقيا، وربط جنوب أفريقيا بالسلام العالمي وتسوية جميع المنازعات الدولية عن طريق التفاوض لا عن طريق الحرب" (مافيجي ١٩٩٢، ٨٩)، ونتيجة لرفض الكثير من السود هذا الميثاق وخصوصاً بعد حذف هذه الفقرة منه: "نحنُ شعب جنوب أفريقيا نعلنُ لبلادنا وللعالم أن جنوب أفريقيا هي ملك لكل من يعيشون فيها بيضاً وسوداً، وليس من العدل أن تطالب أية حكومة بالسلطة ما لم يكن ذلك المطلب قائماً على إرادة الشعب" (مافيجي ١٩٩٢، ٩٠)، وهذا ما أدى إلى حدوث انقسام في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بين معارض ومؤيد، وأيد عدد من الأحزاب الأخرى معارضة الميثاق (مثل مؤتمر الوحدة الإفريقية)، وفي ٣١ من شهر آذار من عام ١٩٦٠، واجهت حكومة الفصل العنصري الحملة السلمية التي بدأها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ضدّ قانون المرور<sup>٧</sup> بقتل ٦٩ شخصاً وجرح ١٨٠ آخرين، وصدرَ قرار بحظر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وأدى هذا إلى تغيير وجهة نظر الإفريقيين بجدوى اللاعنف، وكان مانديلا قد وافق في شيء من التردد على شيء محدد من العنف: "يتمثل في حملة تخريب توجه بصورة أساسية إلى الممتلكات، وليس ضد الأشخاص، وشدد مانديلا أيضاً على ألا تكون هناك محاولات للاستيلاء على السلطة بالقوة، أو هجوم على جيش جنوب أفريقيا أو شرطتها، أو اغتيال الأوروبيين، وكان هناك تخوف أيضاً من احتمال أن يؤدي أي وجه من وجوه العنف غير المحدود، إلى حمام دم عنصري في جنوب أفريقيا وبخاصة بعد أن وصلت كراهية

<sup>٧</sup> - قانون خاص بإبراز تصريح مرور داخل المدن بالنسبة إلى الإفريقيين الممنوع عليهم المشي في شوارع المدينة إلا بتصريح بحسب قوانين التفرقة العنصرية.

الأفارقة للبيض وللسلطة البيضاء حدًا قد يرد البيض عليه بسحق الجماهير وقتل الأفارقة وغير البيض" (مافيجي ١٩٩٢، ٩٧)، وربما كان هذا ما ميز مانديلا عن غاندي، في طرحه وموافقته لفكرة استخدام وسائل أخرى غير السلمية في المقاومة، ويضع ذلك كجدال يطرحه على هيئة سؤال حول شرعية اللجوء إلى الكفاح المسلح كوسيلة فيقول "هل من الصواب أن نظل في كفاحنا مُتمسكين بأوجه النضال السلمي وعدم العنف ونحن نواجه حكومة تُمارس ضدنا أعمالًا وإجراءات بربرية عادت بالبؤس والشقاء علينا جميعًا؟" وهو بذلك يجعل الخيار "العسكري" تكتيكيًا يُمكن اللجوء إليه في مرحلة من مراحل النضال، وهذا يعني أن التكتيكات قابلة للتغيير والتبديل، ويبدو هذا الموضوع أكثر وضوحًا في البيان الصادر على لسان مانديلا الخاص بتنظيم "رمح الأمة" وهو تنظيم عسكري: "نحن نسلك الآن طريقًا جديدًا لتحقيق حرية شعبنا، إن الحكومة تستخدم ضدنا سياسة القوة والعنف وأساليب الاضطهاد والقهر، لقد مضى عهد المقاومة السلمية وحدها ولم يكن الخيار خيارنا، لقد رفضت الحكومة العنصرية كل مطلب سلمي لحق شعبنا في الحرية والمساواة، وواجهت كل مطلب لنا بالقوة ولمزيد من العنف، والعنف يُولد العنف المُضاد" (مافيجي، ٦٥، التشديد لي)، هذا التهديد باستخدام قوة أخرى للمقاومة (غير الكفاح السلمي)، جعل من مانديلا في موقع السيادة وأخذ القرار، بحيث كان قادرًا على استخدام القوة، ولكنه سيستخدمها في الوقت الذي يراه مناسبًا له ولشعبه، وليس ردة فعل على تصرفات وعنف الاستعمار، ولكن محاولة مانديلا إشعار البيض بالأمان في ظل مجتمع ديمقراطي يحكمه "شعب واحد" بغض النظر عن لون بشرته استلزم من مانديلا استخدام أسلوبًا بعيدًا تمامًا عن أسلوب "حكومة البيض" التي تستخدم القوة والعنف والتفريق والحكم بحسب لون البشرة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الأسلوب الذي أتبع قبل أن يؤثر على نظام الفصل العنصري سيؤثر على "حركة المقاومة" ذاتها، فلو افترضنا استمرار حركة المقاومة في استخدام

الأسلوب المتبع من نظام الفصل العنصري لما استطاعت أن تتخيل وجود "بيض" يشاركون "السود" في الحكم، وبالتالي كانت حركة المقاومة ستفقد هدفها وتعود إلى تشكيل "دولة" تعاني من الفصل العنصري باتجاه عكسي (من السود على البيض) وليس هذا الهدف كما سبق ووضح مانديلا في خطابه.

ولا يمكن أن ننكر أن اللجوء إلى المقاومة اللاعنفية يُولد نوعاً من الضغط على الطرف الآخر مُتمثلاً في عدم شرعية استخدام العنف، أي بمعنى سحب الذرائع التي تبرر عنف الخصم، وتلك كانت علامة فارقة في النضال ضدّ النظام العنصري في جنوب أفريقيا، بالاعتماد على القوى الاجتماعية الأكثر تماسكاً وهي العمال والطلاب، "اللجوء إلى الإضرابات الجزئية زمنياً، ومقاطعة منتجات الشركات التي يجري فيها الإضراب من قبل المُستهلكين، والتركيز على الإضراب في الصناعات الحرجة أو الخدمات التي يحس فيها سريعاً بأثر الإضراب (انسحاب البائعين السود من المحال التجارية في مناطق البيض وإضراب خدم المنازل في ناميبيا) والاهتمام بالتضامن الجماهيري والوعي السياسي والصلة بالمنظمة السياسية الأم في عملية الإضراب...". (كشطاني ١٠١، ١٩٨٦).

إن اللجوء إلى الوسائل السلمية في النضال، ساعد جنوب أفريقيا على تخطي صراع داخلي، وأعطى نوعاً من الثقة بين البيض والسود، وجعل من الممكن أن تنشأ حياة مشتركة بين البيض والسود رغم كل ما مارسه البيض من عنف ضد السود، إلا إن ثقافة المقاومة السلمية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الشعب في جنوب أفريقيا، ولم يكن هناك أي نوع من الانتقام من الطرف الذي تعرض لانتهاك كرامته طيلة حكم الأقلية البيضاء، وظل الإصرار على وحدة كل الشعب الأفريقي سواء من السود أو البيض أو البشرية الملونة هو الحل الأمثل لإنهاء الصراع، وكان نيلسون مانديلا حريصاً أن يختلف في أسلوبه عن "حكومة

البيض"، واستطاع بذلك إحداث فصل/قطع عن الأسلوب الاستعماري ونظام الفصل العنصري، وحافظ بذلك على كرامة كل الشعب الأفريقي على اختلاف فئاته و"لون بشرته"، وهذا ما جعل دولة جنوب أفريقيا قادرة على تجاوز حالة الفصل العنصري التي دامت ستة وأربعين عاماً (منذ عام ١٩٤٨ إلى ١٩٩٤).

فإذا كان اللاعنف أحد أساليب المقاومة، وقد لجأت إليها كل من الهند وجنوب أفريقيا، فيجب أن ننظر إلى أحد تجارب النضال التي جمعت بين الكفاح المسلح والنضال الشعبي، هذا ما يمكن فحصه في التجربة الكوبية.

ولكن قبل البدء بالحديث عن تجارب الكفاح المسلح لا بد من معالجة بعض القضايا المتعلقة بالجانب المشكل لحركة الكفاح المسلح، وخصوصاً التشكيلات الداخلية المتعلقة بالكفاح المسلح والأسلوب العسكري الذي يمتلك شروطاً مختلفة عن المقاومة الشعبية، التي لا تمتلك جهازاً عسكرياً خاصاً يتحدث باسمها مثلما رأينا في الهند وجنوب أفريقيا، حيث وجد الخيار المسلح للمقاومة، في معزل عن إخضاع التحرر لأسلوبه وطريقته، وكان الجانب السلمي هو الأكثر قدرة على جمع الجماهير تحت رايته، وسأعرض فيما بعد مثالين عن المقاومة بالكفاح المسلح في كوبا والجزائر، وسأوضح في البداية بعض النظريات والآراء التي ترى أن استخدام العنف هو الطريقة التي يتحقق بها التحرر بطريقة صحيحة وشاملة.

### المقاومة المحترفة

إن المقاومة المحترفة، تعتمد بشكل عام على الكفاح المسلح كوسيلة للمقاومة، لكن ما يميز "المقاومة المحترفة" ليس اللجوء إلى استخدام السلاح كوسيلة للمقاومة، وإنما إلى نشوء حالة "مأسسة" لمصالح المقاومين مختلفة عن أهداف الشعب المُقاوم، بحيثُ يصبحُ صون الكرامة الإنسانية الذي هو هدف نشوء

المقاومة، متضارب مع مصالحي "المقاومين" المنتمين للمقاومة المحترفة، وبسبب اختلاف المصالح لهذه الفئة، فإنها تحاول الحفاظ على أهمية وجودها من خلال جعل الكفاح المسلح وسيلة وحيدة و ذات جدوى للتحريض، بحيثُ تبني مؤسسة ذات طابع "احتكاري" للمقاومة، وغير قابل للمحاسبة أو التفكيك، وتجعل بذلك المقاومة هدف بحد ذاته لا يحمل أهدافاً متعلقة بصون الكرامة الإنسانية، وإنما المحافظة على قوة ربما تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لفئات محددة كانت جزء من المقاومة المحترفة، وبالتالي يختفي السؤال عن جدوى المقاومة المسلحة، وعن الثمن الذي يدفعه المقاومون في استخدامهم للكفاح المسلح كوسيلة للمقاومة، بينما ينتج عن ذلك حالة من "الأحقية" في ممارسة السيادة وأخذ المناصب، والمكانة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد التحرير، هذا بالإضافة أنه حتى أثناء المقاومة وقبل الوصول إلى الهدف المرجو منها، يصبح التقويم والمساءلة والتعديل في أساليب المقاومة "جريمة وطنية"، لأنها تمس بمصالح الفئات التي تمارس المقاومة بطريقتها؛ وسنلاحظ هذه الحالة بشكل واضح في الجزائر على سبيل المثال.

وحتى يتم توضيح ما هي البنية التي تنشأ عن "المقاومة المحترفة"، وكيف تتجنب المقاومة هذا النوع من الانحراف عن هدفها، لا بد من توضيح مفهوم العنف والكفاح المسلح وإعطاء أمثلة تخدم هدفنا.

يرى قانون أن استخدام العنف هو الوسيلة الوحيدة التي يجب على "المستعمر" اللجوء إليها لإنهاء عالم المستعمر، "فالعنف وحده، العنف الذي يمارسه الشعب، العنف الذي ينظمه ويخرسه قاداته، هو الذي يمكن الجماهير من فهم الحقائق الاجتماعية، ويزودها بمفتاح هذه الحقائق" ( قانون ١٩٦٣، ١١٧)، لكنه في مكان آخر يوضح أن بعض الشعوب قد تحررت من دون استخدام العنف: "ونحنُ نعرفُ عن يقين اليوم أن محكَّ العنف كان محتوماً في الجزائر، لكنّ بلاداً أخرى قادت شعبها إلى النتائج نفسها في العمل السياسي،

وفي العمل الإيضاحي الذي قام به الحزب" (فانون ١٩٦٣، ١٥٤)، ويرى فانون أن أي تغيير وتبديل في نظام ما، إنما هو فعل عنيف "سواء أقلنا تحريراً وطنياً، أم نهضة قومية، أم انبعاثاً شعبياً، أم اتحاداً بين الشعوب، وكيفما كانت، فالاستعمار إنما هو حدث عنيف دائماً"، وهو يعتبر أن محو الاستعمار يجب أن يمتاز بالصفة ذاتها التي استخدمها الاستعمار في فرض وجوده وقوته، ويعتبر أن المستعمر والمستعمر، قوتان متعارضتان، "إن محو الاستعمار، وهو يستهدف تغيير نظام العالم، إنما هو، كما ترون، برنامج لقلب النظم قلباً مطلقاً، ولكنه لا يمكن أن يكون ثمرة عملية سحرية... إن محو الاستعمار إنما هو نزال بين قوتين متعارضتين أساساً، قوتين تستمد كل منهما صفتها الخاصة من ذلك التكوين الذي يفرزه الوضع الاستعماري ويغذيه، إن التجابه الأول الذي جرى بين هاتين القوتين إنما حدث تحت شعار العُنف" (فانون ١٩٦٣، ٤٤)؛ أي أن فانون يعتبر الحدث الاستعماري بكامل عناصره إنما هو حدث "عنيف" لا يُعالج بغير العُنف، "غير أن فانون ودوبريه يتناولان هذه المسألة (العُنف) بطريقة مختلفة، فالعُنف لديهما ليس مجرد وسيلة لغاية، وإنما هو تجربة ضرورية في ذاتها، العُنف هو التحرر، هو النار المُطهرة التي تختبر الثوريين وتنقيهم، فممارسة العُنف عند فانون هي التي تجعل الفلاح المُستعمر الذي طال خضوعه يتغلب على خوفه من العدو، ويكتسبُ الاستعداد للمشاركة في التغيير الثوري، ويعرض دوبريه إيمانه بأن الإنسان بحمله السلاح والقتال يُحوّل نفسه إلى ثوري مخلص" (ووديس ١٩٧٨، ٣٩)، ما يجب توضيحه قطعياً هنا، أن فانون لا يدعو إلى العنف كردة فعل على عنف المستعمر، بل كوسيلة للتحرر وفكفكة الاستعمار وإنهاء العالم الثنائي الذي يتشكل بفعل وجود الاستعمار "ويبدو الفرق بين فانون وبيتس في أن سردية فانون النظرية وربما الماورائية أيضاً لفكفكة الاستعمار المناهضة للإمبريالية موسومة بأسرها بنبرات التحرر ولكناته المُعربة: وهي أكثر بكثير من مجرد دفاعية أصلانية مُنفعلة (تقوم على ردود

الفعل)، تتمثل مشكلتها الرئيسية (كما حللها شوينكا) في أنها ضمناً تقبل، ولا تتجاوز الثنائيات الضدية الأساسية بين الأوروبي وغير الأوروبي، إن إنشاء قانون هو إنشاء ذلك الانتصار المتوقع: التحرير، الذي يسمُّ اللحظة الثانية لكفكة الاستعمار" (سعيد ١٩٩٧، ٢٩٢)، ويصبح العنف بالنسبة إلى قانون ليس مجرد محاولة الأصلاني إنهاء حالة الثنائية ووضع شرطي "أصلاني" بدلاً من الشرطي الأوروبي، بل يتجاوز ذلك لخلق ثقافة ما بعد قومية؛ "وليس القصد من نظريته "يقصد قانون" في العنف أن تُلبّي مناقشات أصلاني يتململ رازحاً تحت مراقبة الأبوية لشرطي أوروبي، فيفضل\_ بمعنى ما\_ خدمات شرطي أصلاني بدلاً منه، بل إنها، على العكس، تمثل أولاً الاستعمار نظاماً كلياً *totalizing* يتغذى بالطريقة ذاتها\_ وقياس قانون الضمني هنا مدمرٌ تماماً\_ التي تفعم بها الرغبات اللاواعية السلوك الإنساني، وفي حركة تالية شبه\_هيغلية، ينبثق نقيض ثنوي (مانوي) هو الأصلاني المتمرد، وقد ملَّ من المنطق الذي يقلصه، ومن الجغرافيا التي تعزله، ومن نظرية الوجود، التي تسلخ عنه إنسانيته، أو من نظرية المعرفة التي تعزّيه إلى جوهرٍ رث بال. "إن علف النظام الاستعماري وعلف الأصلاني المضادّ لِيوازن أحدهما الآخر ويستجيب أحدهما للآخر بتجانس متبادل فائق" ينبغي (بحسب قانون) أن يُرتقى بالصراع إلى مستوى جديد من التنازع، (إلى) تركيبة تتمثل في حرب للتحرير، تتطلب ثقافة ما بعد قومية نظرية جديدة كلية". (سعيد ١٩٩٧، ٣٢٤)، ويرى قانون أن العنف هو "التركيبة (التوليفة) التي تتغلب على تشييء الرجل الأبيض كذاتٍ فاعلة، و(تشييء) الرجل الأسود كمفعولٍ (موضوع أو شيء) (سعيد ١٩٩٧، ٣٢٥)، وقد ركز قانون على أهمية تحويل الوعي القومي في لحظة التحرر إلى وعي اجتماعي، وفي حالة اقتصاره على وعي قومي، من دون أن يرافق ذلك تغيير اجتماعي جذري وحقيقي.



ويوافق عدد من منظري الثورات على أقوال فانون في استخدام العنف ويعتبرونها جزءاً لا يتجزأ من الموقف الثوري، يقول دن: إن "الثورات هي تغيير اجتماعي جماهيري عنيف وسريع"، والعنف مكون أساسي من مكونات تعريف هنتنجتون أيضاً. ويمضي كالفرت أبعد من هذين المنظرين، فيعتبر العنف هو البعد الوحيد في الثورة ويرى الثورة ببساطة "وجهاً من وجوه تغيير الحكومة القائمة بالعنف" (ووديس ١٩٧٨، ٣٢)، ولكن هذا لا يعني موافقة كل منظري الثورة على العنف، "أدواردز مثلاً أشار إلى أن التغيير الثوري "يمكن أن يحدث ليس باستخدام القوة أو العنف بالضرورة" (ووديس ١٩٧٨، ٣٢). وهذا يقودنا إلى أن تعريف العنف عند المنظرين الذين يرون أن العنف جزء من الثورة يختلف أحياناً بحسب مكان استخدام العنف وحجمه وضرورته "ومن بين هؤلاء الذين يعتبرون العنف جزءاً متكاملًا من التغيير الثوري، لا أحد يستطيع القول بأن كل أعمال العنف هي أعمال ثورية لأن الحقيقة ليست كذلك، ويضع داخل الأمر بالصورة التالية: "حين أقرأ أن سرقة أجهزة التلفزيون من المحلات المجاورة يُعتبر عملاً ثورياً فإنني أتساءل: أليس هناك خلط بين السياسة وفن المسرح، لسوء حظ كل من الاثنين"، فمعظم أعمال العنف ليست أعمالاً ثورية ولا تدعم الثورة" (ووديس ١٩٧٨، ٣٣)، ويرى آخرون أن هناك تناقضاً بين التغيير الاجتماعي والسياسي الناتج عن الثورة والعنف المرافق لهذا التغيير: "إن الثورة تقف في النهاية بعد التغيير الاجتماعي، ويُمكن أيضاً أن نضعها على نهاية بعد الأحداث العنيفة، لكن العنف والتغيير الاجتماعي، يُمكن أن يكونا مفهومين يستبعد كل منهما الآخر، فدرجة التغيير الاجتماعي لا تتزايد بالضرورة مع تزايد العنف، كما أن كلاً من الظاهرتين قد تحدث في غياب الأخرى" (ووديس ١٩٧٨، ٣٤)، وبالتالي فإن أغلب منظري الثورة بداية بفانون ومروراً بمجموعة المنظرين يرون أن أي ثورة/مقاومة لا تشمل على عنف هي ليست ثورة "ونظراً إلى أن معظم منظري الثورة يطلبون العنف في

تعريفهم لها، فإن فكرة الثورة التي لا تقوم على العُنف تبدو لهم فكرة تحملُ تناقضاً في الحدود، وبحسب وجهة نظرهم يجب استبعاد حركة الاستقلال في الهند، وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة من قائمة التغييرات الثورية (وأرى أن تجربة جنوب أفريقيا من الثورات غير العنيفة أيضاً) (ووديس ١٩٧٨، ٣٥)، فيما ترى آرندت أن استخدام العُنف يجب أن يرتبط في مدى التغيير الذي يحدث سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي : "لم يعد العُنف وسيلة أكثر كفاءة لوصف ظاهرة الثورة من وسيلة التغيير، إننا نستطيع أن نتحدث عن الثورة فقط حين يحدث تغيير يعني بداية جديدة، وحين يُستخدم العُنف لإقامة صورة جديدة تماماً من صور الحكومة وحين يؤدي إلى صورة جديدة تماماً من صور الكيان السياسي، وحين يهدف التحرر من القهر إلى ازدهار الحرية" (ووديس ١٩٧٨، ٣٦).

إن أغلبية منظري الثورة لا ينظرون إلى مدى التغيير الذي تحدثه الثورة في أثناء مدة زمنية معينة، بل ينطلقون مما تحمله الثورة من عنف، أي أنهم لا يراقبون ما تؤدي إليه الثورة ويربطون نجاحها أو فشلها بحدوث تغيير بغض النظر عن هذا التغيير وما يليه من تغيير على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهذا بحد ذاته يجعل استخدام أي وسيلة في الثورة مسموحاً ومجازاً، حيث لا يوجد تركيز على الهدف، أي أن التركيز على الفعل الثوري وليس على نتائجه، وقد ناقشت آرندت هذه النقطة "إذا وضعنا في اعتبارنا أن الهدف النهائي للتمرد هو التحرر، في حين أن هدف الثورة هو إقامة الحرية، فسيعرف عالم السياسة كيف يتجنب مزلق المؤرخ الذي يُركز معظم جهده حول المراحل العنيفة الأولى من التمرد وحول فكرة التحرر في الانتفاضة ضد الطغيان، وذلك لأن كل العناصر الدرامية في حكايته تبدو متضمنة في المرحلة الأولى، وربما أيضاً لأن الاضطراب الذي يُلازم التحرر كثيراً ما أدى إلى ضرب الثورة نفسها" (ووديس ١٩٧٨، ٣٨)، بيد أن استخدام العُنف في التحرر يعود بنتائج سلبية كبيرة

إلى مستقبل الشعب الذي يلجأ إلى تلك الطريقة في التحرر وهذا ما يبينه لدل هارت في دراسة له عن المقاومة السرية تحت الاحتلال النازي فقال "إن من أتعس نتائج المقاومة العنيفة كانت تشجيعاً للأخلاقية وإطلاق العنان للمجرمين، والأوغاد للقيام بأعمال شنيعة تحت ستار الوطنية وتشجيع الشبيبة على انتهاك القانون والنظام إلى درجة استمرت لما بعد القضاء على النازية، وجعل من الصعب على حكومات التحرير أن تُعيد بناء الوطن" (كشطاني ١٩٨٦، ٢٣)، أي إن اللجوء إلى استخدام العنف في المقاومة رغم إنه يعطي نتائج سريعة نحو التحرر إلا إنه يؤثر سلبياً على طبيعة الشعب ويقوده إلى حالة من الفوضى واللاانظام، ويصبح عدم احترام القانون واللجوء إلى أساليب عنيفة في حلّ المشكلات الاجتماعية جزءاً من تصرفات الأفراد داخل المجتمع، وهذا يؤدي غالباً إلى المزيد من كبت الحريات، هذا بالإضافة إلى إثارة الخوف والكره والعنف في الطرف المقابل، بالإضافة إلى أن استخدام أسلوب الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة يضعف ارتباط المقاومة بأهدافها وقضيتها، وهذا ما يؤكد عليه عبد الوهاب الكيالي في كتابه المقاومة الفلسطينية والنضال العربي بعد سرده مجموعة من العوامل السلبية التي أثرت في المقاومة الفلسطينية مثل "ظواهر التفرد والاستعراض الإعلامي ونشوء الشلل والجماعات المنسوجة حول أشخاص وإلى العشائرية والارتجال والارتباك والعنجهية، والغوغائية والتسيب..." (الكيالي ١٩٧٣، ٨٣)، "لقد أدت مجمل هذه العوامل إلى التركيز على السلاح من دون توجيه المقاتلين وتثقيفهم وربطهم بقضية الثورة، الأمر الذي يُهدد المقاومة بأفدح الأخطار في مراحل الضمور والتراجع، فالبنديقية بحدّ ذاتها لا تربط المقاتل بالقضية الربط الذي يضمن استيعاب المقاتل للحرب الثورية والعلاقة مع الجماهير ودوره في تفجير حرب التحرير الشعبية وبالتالي فإن غياب التوجه الثوري قد يؤدي في النتيجة إلى جعل المقاتلين في صفوف المقاومة مجرد حملة سلاح لا دُعاة ثورة وبذلك تكون المقاومة قد فشلت في مهمتها الأساسية: خلق الإنسان الجديد

الذي يعمل من أجل تفجير طاقات الشعب ومن أجل خوض حرب التحرير الثورية" (الكياي ١٩٧٣، ٨٣)؛  
 إذاً فاستخدام السلاح بعشوائية، من دون وضعه في سياق خدمة الهدف الأسمى، وجعل "العنف" هدفاً  
 للثورة بحدّ ذاته يؤدي إلى فقدان القضية وضياع الغاية، "البندقية تتحول إلى قطعة حديد بل قد تتحول إلى  
 سلاح يشهر في وجه الثورة، إذا لم يُسلح حاملها بالوعي الثوري كما أن جيش التحرير يتحول إلى جيش  
 احتلال، إذا لم يفهم المُقاتل العلاقة الثورية التي تربطه بالجماهير التي يُحارب من أجلها ويستشهد من أجل  
 قضيتها" (الكياي ١٩٧٣، ٨٣)، وهو بذلك لا يستغني تماماً عن فكرة الكفاح المسلح كوسيلة نضالية، إلا  
 إنه يضع لها شروطاً إلزامية مسبقة، ويمكن اختصارها بوعي "المقاومين" للأهداف والغايات، ويبقى  
 بحسبه، الكفاح المسلح هو الوسيلة الأكثر جدوى في النضال "إن العقل والمنطق والمقاييس الثورية كافة  
 تُحتّم على المقاومة وعلى قوى الثورة العربية الإيمان بأن الكفاح الشعبي المُسلح وكل ما يستتبع ذلك على  
 الصعيدين النظري والعلمي هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، فالكفاح الشعبي المُسلح أي حرب  
 التحرير الشعبية الطويلة النفس المنطلقة من مبدأ الاعتماد على الذات يشكل الأسلوب الوحيد للشعوب  
 المتخلفة في حروبها العادلة لتحقيق التحرير الوطني في وجه العدو الإمبريالي المُتفوق عليها تكنولوجياً"  
 (الكياي ١٩٧٣، ٩١)، لكنه يشير إلى ما يجب التحضير له قبل رفع السلاح وبدء الكفاح المسلح بأنه  
 يتعين على المقاومة أولاً: تحديد نقاط القوة والضعف لعدوها، ثانياً: قدرة المقاومة على نقد ذاتها وتصحيح  
 مساراتها التكتيكية بما يتناسب مع الوضع السياسي والاستراتيجي للمقاومة في الأوقات والمراحل المتعددة،  
 ثالثاً: توحيد المقاومة بأطرافها المتنوعة سواء على مستوى الأهداف والغايات أو على مستوى الأساليب.

وقبل البدء بالتحدث عن تجارب النضال التي اتخذت شكل الكفاح المسلح لا بُدَّ من إلقاء نظرة على العناصر الأساسية التي تشكل الكفاح المسلح، والتي تعتبر من ركائز المقاومة عند استخدام الكفاح المسلح، كما سيتوضح ذلك لاحقاً عند دراسة الأمثلة في كوبا والجزائر:

### التشكيل العسكري للمقاومة المحترفة

يعتبر كلُّ من الجيش والجماهير، من القواعد الأساسية التي تشكل المقاومة المحترفة، وقصدتُ هنا التمييز بين الجيش والجماهير، بسبب طبيعة الجماهير التي لا تحمل السلاح ولا تخوض "حرب عصابات"، وتتخذ مقاومتها الطابع المدني، ولكنها في الوقت ذاته تؤدي دوراً مهماً وأساسياً في تشكيل الجيش للمقاومة المحترفة، ومدّه بالقوة والشرعية على طريقتيه وأسلوبه وهذا ما سأوضحه في القسم التالي:

**الجيش الشعبي:** هذا الاسم الذي أطلقه "ماو\_تسي\_تونغ" على جيش التحرير الذي كان قائده في الصين، وقد لا تختلف صفات هذا الجيش التنظيمية الشكلية عن الجيش العادي، ولكن البعد الأيديولوجي لهذا الجيش يحملُ في طيه شكلاً مُختلفاً عما يحمله الجيش التابع للدولة، والاختلاف يبدأ من كونه "جيشاً هدفه خدمة الأغلبية العظمى من الشعب" بواسطة أفراد من الشعب نفسه، وهذا الجيش الشعبي يجب أن يحملَ لونه السياسي والأيديولوجي الذي يخدم هدفه الأسمى، وجود بعد سياسي وأيديولوجي يتطلب وجود "حزب" <sup>٨</sup> يمتلك هذا البعد السياسي والأيديولوجي (هذا لا يعني أن على جميع أعضاء هذا الجيش الشعبي أن يكون منتبهاً إلى هذا الحزب)، وتبدأ هنا ضرورة وجود خطة إستراتيجية (يضعها الحزب بناءً على أهدافه السياسية والأيديولوجية) قادرة على أن تقوم بتتقيف أفراد المقاومة لتلك الأهداف السياسية والأيديولوجية، سواء

<sup>٨</sup> -يرفض كل من فانون وماركيوز ودوبريه وجود أحزاب تقود الثورة، فهم يرفضون حركة ثورية منظمة: "يبدو لي أن الأمور الرئيسية أن الثلاثة (فانون، ماركيوز ودوبريه) يرفضون حركة الطبقة العمالية المنظمة، وأن دوبريه وماركيوز يرفضان بصورة محددة الأحزاب الشيوعية".

الأهداف المرحلية (المطلوب تحقيقه خلال المواجهة مثلاً) أو الهدف النهائي، يقول حسام الخطيب في وصفه لطبيعة أفراد المقاومة "قائشوار ليسوا جنوداً نظاميين وأعضاء الكوادر السياسية ليسوا موظفين... إن الموظف والجندي يُمران فيطيعان وينفذان ضمن حدود ومعايير مرسومة، ولكن الثوري إنسان ذو قضية، يعملُ لأنه مُقتنع ومُعبأ فكرياً ونفسياً"، غير أن فانون ودوبريه وماركيوز لا يفضلون الاعتماد على "سكان المُدن" للمشاركة في الثورات، "وفي مواجهة الطبقة العاملة يُهمل فانون لفاحي أفريقيا، ويدعو دوبريه ثوريي أمريكا اللاتينية إلى التوجه إلى "الجبل" وكسب الفلاحين الذين لم يتلوثوا، وفي حين يتطلع ماركيوز إلى الملايين المُستغلة في العالم الثالث الذي يرى أنهم لم يتعفنوا أو يتأثروا بالثمار العظيمة للدول المُتقدمة" (ووديس ١٩٧٨، ٣٧)؛ وأعتقد أن مُبرر هذا التوجه هو أن الطبقة التي تعمل في المدن وتكون واقعة ضمن إطار السوق "الاستعماري" مستفيدة من العمل لديه لن تستطيع أن تكون ضمن مقاومة تسعى لإنهاء هذا الاستعمار وبالتالي تضرر مصالح هذه الطبقة، غير أن فانون وماركيوز يستثنى من ذلك العاطلين وغير القابلين للعمل والأقليات: "ويجد كل من فانون وماركيوز أن القوة الجماهيرية الثورية المُحتملة الوحيدة في المُدن هم نفاية المُجتمع، حُثالة البروليتاريا، أفقر الفقراء، العاطلين وغير القابلين للعمل، وكذلك الأقليات السود في الولايات المتحدة" (ووديس ١٩٧٨، ٣٨)، ويرى فانون أن للمثقفين والطلاب دوراً مهماً في قيادة الثورة "...فإن تحليله وتعليقه (يقصد فانون) الآمال على أن يتوجه المناضلون من المدن الأفريقية إلى الريف لتنظيمه يتضمنان المفهوم القائل أن مُثقفي المدينة هم الذين سيؤدون الدور القيادي" لكن هذا ما يختلف فيه كل من دوبريه وماركيوز اللذين لا يجدان الرأي ذاته "ويؤكد دوبريه وماركيوز بصورة خاصة الدور القيادي المزعوم للطلاب والمثقفين" (ووديس ١٩٧٨، ٣٨).

وبالتالي على الجيش الشعبي، الذي يخوض مقاومة مسلحة، أن يتمتع بشروط هي التالية:

- أن يكون المقاتلون في هذا الجيش من الجماهير الشعبية الواعية للأهداف والسياسيات التي تتبعها المقاومة.
- أن يتم إعادة بلورة الأهداف والوعي لأفراد الجيش الشعبي بحيث يخدم الهدف وهو إنهاء الاستعمار، وهذا يتطلب الوعي بتوافق هذه الأهداف مع طبيعة السياسات التكتيكية المتبعة للمقاومة التي تخدم الهدف الأسمى وهو تحقيق الكرامة الإنسانية.
- إدراك الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالمقاومة.
- تحديد نقاط الضعف والقوة في العدو المطلوب مواجهته، وأقصد هنا التعرف على أساليب العدو في القتال، أساليبه السياسية، خطته الاقتصادية، توقع تصرفاته المستقبلية وما إلى ذلك مما يفيد في اكتشاف نقاط الضعف والقوة.
- بناء أفراد قادرين وساعين نحو التغيير، قادرين ومستعدين لحمل لمواجهة ما قد يحدث في أثناء إحداث هذا التغيير، يقول د.عمار علي حسن في مقالة بعنوان: "المقاومة...ثقافتها واجباتها ومراحلها": "أول هذه السلوكيات هي اكتساب سمة العناد الإيجابي، التي تعني التمسك بالحق، والاستعداد لبذل المزيد من الجهد في سبيل إعلائه، سواء ضدّ الغير، وهم أولئك المدافعون عن الباطل، أو ضد الذات أو أنفس الزاهبين إلى اكتساب المقاومة".
- أن يدرك أفراد الجيش، بغض النظر عن مكانتهم داخل الجيش، أن وجودهم مؤقت ومتعلق بتحقيق الهدف وهو التحرر، والتخلص من الاستعمار "العسكري" وأؤكد هذه النقطة بالذات، ففي حالة عدم وجود قوة عسكرية استعمارية داخل البلاد، لا يعود للجيش أي أهمية، ويكون اللجوء إلى السياسة

والحلول المؤسسانية المدنية هو الحل الأنسب، مثل وجود تدخل أجنبي في الشؤون الاقتصادية أو أحد وجوه الاستعمار الجديد.

هذه النقاط السابقة تقودنا إلى الحديث عن المشكل الثاني في المقاومة المحترفة، وهي الجماهير، التي يتشكل منها الجيش الشعبي، وتستمد المقاومة المسلحة شرعيتها من هذه الجماهير وصمودها أمام آلة الاحتلال في الأحداث اليومية، فما أهمية الجماهير؟ وما هو واجب المقاومة (المقاومة المحترفة) تجاه هذه الجماهير؟ وكيف يمكن أن تكون الجماهير سبباً في مساعدة المقاومة في تحقيق هدفها أو معوق في ذلك؟ هذا ما سيتم شرحه في القسم التالي.

### المقاومة وعلاقتها بالجماهير

الجماهير هي القاعدة الأساسية التي تتشكل منها المقاومة، والتي تفرز الثوار والمقاتلين وقادة المقاومة، والتي تمدّ المقاومة بشرعيتها على المستوى الداخلي وفي مواجهة الاستعمار، وهي على اختلاف فئاتها وطبقاتها الاجتماعية، تؤثر في المقاومة وتتأثر بها، وفي هذا السياق يقوم فانون بتقسيم الجماهير إلى فئتين: فئة الفلاحين الذين يعيشون في الريف وطبقة العمال والبرجوازيين الذين يعيشون في المدن، ويرى أن الفلاحين "قوة ثورية عفوية بل في الواقع القوة الثورية الوحيدة" (ووديس ١٩٧٨، ٣٤)، وهو "يساند بقوة الفلاح الذي "يمثل العنصر المنضبط" والذي يحافظ على "إيثاره"، ويغرق فرديته "لمصلحة الجماعة" (ووديس ١٩٧٨، ٣٥)، بل ويرى أن الفلاحين قادرون على توجيه النضال "فإن الفلاحين\_الذين يضيفون إلى معرفتهم طيلة الوقت في ضوء الخبرة\_ سيثبتون أنهم قادرون على توجيه نضال الشعب" (ووديس ١٩٧٨، ٣٢)، أي أن فانون يعتبر الفلاحين هم الطبقة الثورية الوحيدة وهم الوحيدون القادرون على قيادة النضال أيضاً، ولكنه في الوقت ذاته ينظرُ إلى الفلاحين على أنهم "محافظون" يقول فانون في كتابه معذبو



الأرض: "ينبغي أن نذكر أن الاستعمار كثيرًا ما دعم سيطرته أو أقامها بتنظيم تحجر المناطق الريفية، فأغلبية سكان الريف مازالوا يعيشون بطريقة إقطاعية، يُحاصروهم الأولياء والسحرة وشيوخ القبائل التقليديون، ويحافظ الموظفون العسكريون والإداريون للمستوطنين على القوة الكاملة لهيكل العصور الوسطى لهذا المجتمع" (فانون ١٩٦٣، ٨٩).

فيما ينظر فانون إلى الطبقة البرجوازية (يعرف فانون الطبقة العاملة من الطبقة البرجوازية ويضيف لها "سائقي الترام وسيارات الأجرة وعمال المناجم والموانئ والتراجم والممرضين وغيرهم، وهذه العناصر التي تُشكل أيضًا "البرجوازي" من الشعب المستعمر") (فانون ١٩٦٣، ٨٨). على أنها "مستفيدة" من وجود الاستعمار، وتعمل معه وفي مصانعه، وبالتالي فإن العامل غير مستفيد من إنهاء الاستعمار، بل تتضرر مصالحه وتتعرض للخطر، هذا بالإضافة إلى أن فانون يجد لدى العامل "سلوكًا فرديًا" أي أنه لا يفكر بالجماعة ولا يسعى لخدمتها، "يحاول فانون في تفسيره لتفضيله للفلاح على العامل أن يجد أساسًا لزعمه أن الأول (الفلاح) أكثر ثورية بصورة طبيعية بقوله إن الفلاح "مستبعد من مزايا الاستعمار"، على عكس العامل الذي يسعى لإقناعنا بأنه \_ "ينجح في أن يحيل الاستغلال الاستعمار لحسابه". (ووديس ١٩٧٨، ٣٥)، ورغم ما يورده من آراء عن العمال إلا إنه يرى أن العمال "الأكثر وعيًا من الناحية السياسية" (فانون ١٩٦٣، ٨٨)، إلا إنه يبقى على موقفه بأن الطبقة العاملة لا يمكن الاعتماد عليها في خوض الثورة لأنها "فئة ذات امتياز" (ووديس ١٩٧٨، ٣٨).

إلا إن فانون يتحدث عن طبقة "حتالة البروليتاريا" والتي يعرفها على أنها طبقة تتشكل من "القوادين والغوغاء وصغار المجرمين والبغايا، وكل النفايات البائسة من البشر" ويرى في هذه الطبقة بأنها قد تمثل خطرًا على الثورة، أو قد تكون داعمة لها، فهي من ناحية يمكن للاستعمار استغلالها في الوقوف ضد

المقاومين ومحاربتهم، ولكن إذا استطاع قادة الثورة أن يضمّنوا وقوف هؤلاء إلى جانبهم سيكونون قوة لا يستهان بها في أثناء الثورة، وهذا باعتقادي جزء من تربية فانون الماركسية، حيث يرى " ...أن ماركس يبرز نقطتين أساسيتين عن حثالة البروليتاريا، الأولى هي أن تكون "الأداة المرتشّية للتأمر الرجعي"، والثانية أنها "قد تكتسحها الثورة البروليتارية هنا وهناك إلى داخل المعركة"، وأن بعض شباب هذه الفئة قادر على البطولة والتضحية" ولكن ماركس لا يرى أن هذه الطبقة قادرة على "أن تكتسح إلى داخل الحركة إلا على يد البروليتاريا في وقت الثورة...وهي لا تستطيع بالتأكيد أن تبادر أو تقود الثورة، كما لا يمكن أن تُعتبر قوة أساسية للثورة، وبالأحرى أن تنتزع من البروليتاريا مكان القوة القائدة في المُدن كما يزعم فانون" (ووديس ١٩٧٨، ٩٤)

بيد أن صادق جلال العظم ينظرُ إلى الجماهير من وجهة نظر مختلفة عن فانون، فهو يعتبر وعي الجماهير أساساً مهماً في دعم المقاومة وتقويتها، ورغم عدم وجود إشارة واضحة إلى كيفية نشر هذا الوعي إلا إن العظم يوضح صورة هذا الوعي المطلوب لإحداث ثورة ويبين أن على حركة التحرير أداء هذه المهمة كواجب وليس مجرد ترف: "لذلك يُصبح اقتحام هذا الحصن\_حصن الجماهير\_ أحد الواجبات الأساسية لأية حركة ثورية جديّة، وأعني باقتحام الحصن التغلغل في داخله وتفكيكه والاستعاضة عن مقوماته القديمة بنمط آخر من العلاقات والعادات ومستويات الوعي تتناسب مع مهمات العمل الثوري ومطامح الجماهير نفسها" (العظم ١٩٧٣، ٢١٣)، ويرى العظم أن "الكفاح المسلح" يعتبر وسيلة لخلق جماهير واعية لكنه غير كافٍ في الوصول إلى الوعي الذي يؤدي إلى نجاح الثورة " إن الكفاح المُسلح يشكل بلا شك شرطاً ضرورياً من أجل تحقيق هذا الهدف ولكنه ليس شرطاً كافياً بحدّ ذاته ما لم ترافقه جهود كبيرة تقوم بها منظمات الثورة لإعادة صوغ نسيج حياة الجماهير من جديد في مؤسسات الثورة

نفسها وعلى أساس أفكارها وأهدافها" (العظم ١٩٧٣، ٢١٤، التشديد لي)، ويوضح العظم أسباب تشديده على هذه النقطة في توعية الجماهير، أن هذه الجماهير هي أحد وسائل حماية ودعم المقاومة بل هي أساس تشكيل عناصر المقاومة، وبالتالي لا بد أن تملك الوعي الكافي للأهداف والغايات التي تسعى لها الثورة، ويقول العظم منتقداً المقاومة الفلسطينية: "لقد ظل جهاز العادات المحافظة، وبقيت مستويات الوعي الجماهيري العفوي الموروث تحكم الجماهير في الأردن، وفشلت منظمات المقاومة في إدراك أهمية هذا النوع من التحولات في صفوف الجماهير (وحتى في صفوف الكوادر) من أجل تحقيق أهداف مشروعها الثوري" (العظم ١٩٧٣، ٢١٤)، فيما يعود ليؤكد على أن الجماهير قوة لا يُستهان بها لتحقيق نصر للمقاومة "بعبارة أخرى ليس بإمكان أي حركة ثورية أن تنجح في عصرنا هذا بدون تنظيم الطاقات الكامنة في الجماهير ومبادراتها وتوظيفها في سبيل تحقيق أهداف التحرير والثورة" (العظم ١٩٧٣، ٢١٥).

ويؤكد العظم أن المقاومة ليس مهمتها فقط قتال العدو، ونيل النصر المؤقت عليه، بل لديها مهمات أخرى تحقق لها انتصارات بعيدة المدى "على المشروع الثوري ألا يكتفي بكونه طليعة مقاتلة فحسب، بل أن يكون أيضاً حركة اجتماعية تحررية جذرية" (العظم ١٩٧٣، ٢١٨).

وربما كان دور الجماهير يتجاوز في مرحلة ما، فقط الوعي للأهداف والغايات، ليتجلى ذلك الوعي في ممارسات على أرض الواقع التي تبدأ أولاً بإخراج "المقاومة" عن قداستها وإخضاعها للمساءلة والمحاسبة فيما يتعلق بأفكارها وأهدافها وأساليبها والتكتيكات التي تتبعها، وهذا ما يشير إليه عزمي بشارة حين يتحدث عن الأخطاء التي ترتكبها "الجماهير" التي إذا لم تكن واعية ترتكب خطأ في عدم محاسبة "المقاومة" وتقّس أفعالها مهما كانت مؤذية: "...إذ يعودُ إلى مقولةٍ كانت عُرِّفًا، وهي "لا صوت يعلو فوق صوت" المقاومة. ويتجلى هذا الخطأ في تجنب أي نقاش مع أي تنظيم أو طرف مُقاوم، مما يؤدي

بالاكتفاء بالتغني به وبإنجازاته من دون نقاشٍ يميز الفكر من الفكر، ومن دون نشر مواقف من أخطاء تركبها المقاومة، داخليًا وخارجيًا... (بشارة ٢٠٠٩، ٤٩).

وهذا يوضح دور الجماهير في مسألة المقاومة حول الغايات ومدى الاقتراب من تحقيقها، وهذا التصرف بالذات إذا ما وجد في حركة تحرر يدل على أنّ الوجه السياسي والاجتماعي لذلك الشعب فيما بعد سيتم بصفات تمكنه من محاسبة نوابه ورؤسائه وقادته ورجال دولته، وبهذا تبقى حلقة الوصل بين الجماهير والقادة (سواء قادة المقاومة أو قادة الدولة بعد التحرير) هي علاقة محاسبة ومساءلة وليست مجرد طاعة وانبهار.

والزعيم الصيني "ماو تسي-تونغ" يطلق على عملية توعية الجماهير وإشراكها في صناعة الثورة اسم "خط الجماهير" والتي تقوم على أربعة افتراضات: "الأول أن كل تقدم يجب أن يعتمد على عمل الجماهير، الثاني: أن الناس تعرف ما تريد، وبالتالي فعلى القادة أن يذهبوا دائمًا إلى الجماهير كي يتعلموا منها، الثالث: أي عمل من جانب الجماهير يجب أن تتولاه هي نفسها، الرابع: إن في الجماهير قوة إبداع كامنة غير محدودة، هذه القوة هي التي تصنع الثورات" (ووديس ١٩٧٨، ١٢٥)، مع التأكيد على أن ماو تسي-تونغ يؤكد أن هذه الفرضيات تسبقها أربع مراحل تبدأ بتوعية الجماهير.

وأؤكد هذه النقطة وعي الجماهير، لأنها نابعة من أهداف المقاومة التي إن كان هدفها هو المحافظة الكرامة الإنسانية، أن يظهر هذا أساسيًا في تعاملها مع الجماهير على أساس أنهم هم الذين وجدت من أجلهم المقاومة التي تحمي كرامتهم، وإذا كانت المقاومة في لحظة معينة أهملت تلك الجماهير وجعلت منها "قطيعًا"، ليس مهمًا ما تريده وما تفكر فيه، فإنها ستصل في مرحلة ما تخسر فيها تأييد هذه الجماهير، وربما انقلبت عليها ليس لسوء تصرف المقاومة ولكن لإهمالها لعنصر مهم من عناصر التحرر وهي

الجماهير، وفي هذا الصدد وجّه جلال العظم نقدًا مباشرًا إلى المقاومة الفلسطينية أوضح فيه أن المقاومة الفلسطينية لم تتمكن من إحداث التغيير المطلوب في تفكير الجماهير: "وبدلاً عن التغيير الجذري الذي يقول منير شفيق أن الثورة الفلسطينية قد أحدثته "في الممارسة الثورية في المنطقة" وفي "الفكر السياسي لدى الجماهير" وفي الواقع العربي على وجه العموم، يُعطينا ناجي علوش الوصف التالي لطبيعة الممارسات التي سادت الثورة ونوعيتها: "وكانت الممارسات الخاطئة، بمختلف أشكالها: الفردية، الارتجال، ضيق الأفق، احتقار وجهات نظر الآخرين، اللامبالاة، الانغلاق والتوقع، العشوائية، الخ، تفسخ المجال لكثير من الإشكالات وتؤدي إلى تعقيد الأمور الواضحة، وإلى خلق حساسيات وحزازات ومواقف جدية" (العظم ١٩٧٣، ٤٧).

كل ما سبق يدلُّ على أن التغيير الذي يطرأ على فكر الجماهير وثقافته في أثناء المقاومة إنما هو دليل ومؤشر على مدى اقتراب حركة التحرر من هدفها بصون الكرامة الإنسانية، ويمكننا بواسطة فحص التغيير الاجتماعي الذي طرأ على الجماهير في أثناء الثورة، أن نلاحظ تأثير تلك المقاومة في الجماهير، ومدى الوعي الإنساني الذي حدث في هذه الثورة، وهذا لا ينطبق فقط في حالة وجود مقاومة مسلحة، ولكن حتى في حالة المقاومة السلمية، لا بد من الوعي الجماهيري، أن يرافق التحركات السلمية، والمقاومة في جنوب إفريقيا ربما تُعتبر مثالاً حياً على تأثير المقاومة في الجماهير، فرغم السنين الطويلة التي قامت بها حكومة البيض بظلم واستعباد السود، إلا إن الوعي الإنساني لمفهوم الكرامة الإنسانية، الذي ظهر في تصرفات الأفريقيين السود، وتسامحهم مع ما حدث من ظلم واستعباد، ورفضهم لأي نوع من أنواع العنصرية تجاه البيض بعد التحرر، يدلُّ على مدى وعي الجماهير في جنوب إفريقيا بأهدافهم الإنسانية، المتعلقة بالكرامة والحرية والحفاظ وصون حقوق الإنسان على اختلاف لونه ودينه وقبيلته وجنسه، ولكن

تشديدي على الجماهير في حالة الكفاح المسلح، يعودُ إلى أن الطبيعة العسكرية للمقاومة في هذه الحالة، تجعلها بعيدة بعض الشيء عن الجماهير في المدينة، وبالتالي هي بحاجة إلى أن تبذل مجهوداً مضاعفاً عن المقاومة الشعبية (التي تكون مدنية، ولا أقصد هنا المدينة فقط، بل كل صور الحياة اليومية للأفراد) لتكون أقرب إلى الجماهير، أكثر قدرة على إشراكهم في بلورة الأهداف التي تطمح لها الجماهير.

هذا بالإضافة إلى ضرورة ارتباط الكفاح المسلح بالسياسية، بحيث تخدم نتائج المواجهة العسكرية السياسة وتكون هناك علاقة تفاعلية بين الكفاح المسلح والسياسة، وفيما يلي سأقوم بعرض لتجارب أساليب بعض حركات المقاومة وسأبدأ بالحديث عن "ثورة كوبا" وطريقتها في المقاومة، وارتباطها بالجماهير.

### كوبا ومقاومة الاستعمار الجديد

ما يميز الثورة الكوبية، ليس أسلوبها في التحرر، ولكن استمرارها في مواصلة التحرر من مختلف صور الاستعمار، سواء القديم أو الجديد (كالإقتصادي، أو السياسي أو الثقافي...)، وقدرة كوبا على تحدي الإمبريالية الاستعمارية هي ما جعلها تقع في نطاق اهتمام الباحثين، فبينما كان يمكن لكوبا أن تكون مجرد دولة مستعمرة استعماراً غير مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت كوبا بدلاً من اتباع سياسة تخضعها للولايات المتحدة، بإيجاد وسائل مقاومة تمكنها من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وبالتالي تحقق لها استقلال سياسي، لدولة ذات سيادة على أرضها، ولها القدرة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والنمو في مجال الصحة والتعليم ما لم تتمكن منه العديد من دول أمريكا اللاتينية في الوقت ذاته والأوضاع ذاتها، فما الذي ميز الثورة الكوبية بقيادة كاسترو؟ وهل كانت حقاً ثورة تحمل مفهوم الكرامة الإنسانية وحاولت تحقيقها في ظل أوضاع اقتصادية صعبة تعرضت لها كوبا، هذا ما سأوضحه في التالي:

في أيلول من عام ١٩٥٦ قاد فيديل كاسترو مجموعة من الشباب ووضعوا قواعد عسكرية لهم في ريف كوبا، وأعلنوا عن البدء بالكفاح المسلح باستخدام أسلوب حرب العصابات ضد باتيستا، لم يكن الوقت الذي لجأ إليه كاسترو للكفاح المسلح عشوائياً؛ "لا شك أن إسهام فيديل كاسترو التاريخي في الإطاحة بباتيستا هو أنه أدرك أن الأمر الأساسي هو اتخاذ خطوات منظمة لبدء الكفاح المسلح، وإنه اختار الوقت السليم لبدء الأعمال المسلحة، ولا أقصد هنا بالوقت السليم اختيار العام أو الشهر الصحيح وإنما أقصد بمعناه التاريخي، أي أنه قدر أن الأمور في الخمسينيات بلغت مرحلة تستلزم عملاً مسلحاً جريئاً للإسراع بتفتح العملية الثورية" (ووديس ١٩٧٨، ٥٦)، إلا إن الحزب الشيوعي رفض قطعياً هذه الطريقة في النضال واعتبرها "فتنة"، وأنها ستفشل وتكون السبب في كثير من الاضطهاد ضد الجماهير، كتب لازارو بينا رئيس الحركة النقابية العمالية عام ١٩٥٧ "إن الحركة المسلحة التي قادها فيديل كاسترو، والتي هبطت إلى كوبا من المكسيك، وموجة الإرهاب التي وقعت بهذا الصدد، قد استخدمت نريعة للجرائم الوحشية الأخيرة، التي أثارت سخط الجميع، ومنذ تلك الهبة المسلحة أصبح الكبتُ أشدَّ وطأة، وبلغت إجراءات الطوارئ أقصاها وأغارت فرق الشرطة ليلاً على آلاف البيوت وألقى القبض على مئات المواطنين وسجنوا وعذبوا" (ووديس ١٩٧٨، ٦٠)، فالحزب الشيوعي الذي كان يقود الحركة العمالية في المدن لم يكن يُفضل الكفاح المسلح، وكان حريصاً على اتباع سياسة انتخابية توصله إلى السلطة بطريقة سلمية وبالاعتماد على الأكثرية العمالية "أما بالنسبة إلى الحزب الشيوعي الكوبي فقد كان الأمرُ مختلفاً، كانت سياسته، في الواقع، محددة بثلاثة محرمات: الاقتصادية والشرعية والانتخابية.... الشرعية والانتخابية: ولما كان الحزب، كالكثير من أمثاله في أمريكا اللاتينية اليوم\_ قد عاش مدة طويلة من العمل السري ما بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٣٧، فإن زعماءه ظنوا أن العودة إلى وضوح النهار سيكون نصراً سياسياً، ولكن

لما كان الهدف الحقيقي لزعمائه، الاشتراك في الانتخابات، فإن هذه الشرعية لم تكن إلا مقدمة، "لانتخابه" مماثلة في الشؤم لا ريب" (ناتيز ١٩٧٠، ٣٠)، وبالتالي لم يكن الحزب الشيوعي يسعى للإطاحة بحكم باتيسيا، وإنما كان هدفهم المشاركة في السلطة بطريقة شرعية "انتخابية"، ولا يبدو أن هذا ما كان كاسترو يسعى له، في ثورته التي بدأت مسلحة واستمرت في إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية ورفع مستوى الدخل لطبقة الفلاحين، "كان الحزب الشيوعي إذاً، يرفض، منطقياً المبادرة إلى النضال المسلح ولما كان الحزب متأثراً "بالبرودية" Browderism\_ وهي نظرية أمين سر الحزب الشيوعي الأمريكي\_ التي ترى أن على الماركسيين اللينينيين أن يتعاونوا مع الأكثرية الأعظم ديمقراطية، والأغنى تقدمية وهم يناضلون من أجل الوحدة القومية، فإنه قد طلب يوم ٤ كانون الأول ١٩٣٩ إلى ناخبيه أن يصوتوا لعريف اسمه باتيسيا لأنه يُنظر إليه كديمقراطي طيب" (ناتيز ١٩٧٠، ٣٠)، وبالتالي فإن الحزب الشيوعي لم يساهم بفاعلية في الثورة الكوبية، وبقي حتى بعد انتصار الثورة واستلام الحكم، يعتبرها أنها لن تتجح في الاستمرار، طالما وصلت للسلطة بتلك الطريقة.

من الواضح أن الكفاح المسلح الذي بدأه كاسترو قد أثر سلبياً في المقاومة الشعبية التي كانت تعتمد على العمال في نضالها، ولكن يبدو أنه قد أعيد النظر في تلك النظرة إلى الكفاح المسلح، ففي نهاية عام ١٩٥٨ عدل "لازارو بينا" عن رأيه بشأن الكفاح المسلح وأشار بإيجابية إلى الأنصار في التلال كـ "وطنيين" يستطيعون إلى جانب "الحملة الشعبية الواسعة" المتزايدة أن "ينتهوا بالإطاحة بنظام حكم باتيسيا المطلق" (ووديس ١٩٧٨، ٦١)؛ ويعترف الحزب الشيوعي بأنه قد أخطأ عندما لم يبدأ هو بنفسه بالكفاح المسلح وذلك يظهر بوضوح في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي "لقد كنا قد خططنا بصورة صحيحة منذ مدة طويلة مقدماً لاحتمال أن تتطور المعارك الجماهيرية في ظل الأوضاع التي خلقها الطغيان بحيث تبلغ



الكفاح المسلح أو العصيان الشعبي المسلح، لكننا إلى مدة طويلة لم نتخذ الخطوات العملية لتشجيع هذا الاحتمال، لقد كنا ننظرُ إلى احتمال مثل هذه المعارك بما فيها الإضراب العام الطويل كشيء يمكن أن يحدث تلقائياً، ولم نُعدْ له إعداداً صحيحاً، ولم ننظم أو نربي أو نسلح الكوادر مقدماً بما يكفيهم لأن يمهدوا للاحتمال ويطوروه، وكان هذا خطأنا" (ووديس ١٩٧٨، ٦١)، غير أن كاسترو يرى أن عدم دعم الحزب الشيوعي لحرب العصابات عادت على الكفاح المسلح بالفائدة، فالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تُساند باتيسترا لم ترسل أي قوات أو دعم لمحاربة كاسترو، يقول موراي في كتابه "الثورة الثانية في كوبا" حول موقع كاسترو داخل الحزب الشيوعي "ولو أنه "كاسترو" كان عضواً في الحزب الشيوعي فلا شك أن الثورة لم تكن لتتجح بهذه السرعة، وكانت الولايات المتحدة قد أحبطت عمله قبل السلطة سواء بعرقلته بتهديد فعلي بالتدخل أو عند الضرورة بتدخل فعلي في الوقت المناسب... لحرمان شيوعي أمريكي لاتيني من مزية السلطة..." (ووديس ١٩٧٨، ٦١)، ولكن الكفاح المسلح وحده لم يكن لينجح كوسيلة من دون وجود وسائل النضال الشعبي الأخرى في المدن والأرياف الكوبية التي خفتت من حدة الضغط على المقاتلين، يقول بيلاس روكا في كتابه "الثورة الكوبية": "كانت فضيلة تاريخية لفيديل كاسترو وإن لم يكن في ذلك الحين قد أولى اهتماماً كافياً لجوانب النضال الأخرى\_ أنه أعدّ ونظم ودرّب وطور العناصر المُقاتلة اللازمة لخوض الكفاح المسلح كوسيلة للإطاحة بالطغيان، وفتح الطريق أمام الثورة الكوبية، لقد بدأ الكفاح المسلح بنواة صغيرة من العصابات، وبعمل المجموعات المسلحة في سانتياجو دي كوبا، وتطور من العصابات الصغيرة التي نمت إلى طوابير ثم إلى جيش الثورة وأصبح الوسيلة الحاسمة للإطاحة بالطغيان وإقامة السلطة الثورية، وبالرغم من أن الكفاح المسلح كان وسيلة حاسمة للوصول إلى الإطاحة بالطغيان وانتصار الثورة فإن علينا ألا نُقلل من شأن الدور الذي أدته صور النضال الأخرى التي

تعاونت في تحقيق هذه الغاية، إن المعارك المستمرة\_الكبيرة والصغيرة\_ التي دارت في المدن والحقول، خارج مجال العمليات العسكرية، والإثارة التي صاحبته، قد كبحت جماح قوى القمع الحكومية، ومنعتها من أن تتركز ضدّ العصابات، وأثرت سياسياً في كثير من أفراد الجيش والشرطة، بحيث ساد التحلل هذه القوى وكادت أن تُشلّ، لقد تعاونت التحركات والتعبئة من كل نوع في المدينة والريف في تقديم مساعدة فاعلة لجيش الثورة في هزيمة هجمات جيش الطغيان، وفي الفوز أخيراً بالمعركة من أجل السلطة" (ووديس ١٩٧٨، ٦٨).

وبالعودة إلى طبيعة الكفاح المسلح الذي قاده فيديل كاسترو، نلاحظ بطبيعة الحال وجود وعي للأهداف داخل حركة الكفاح المسلح نفسها يقول تشي جيفارا في كتابه "بعد انتصار الثورة" موضحاً سبب هزيمة حركة الكفاح المسلح في بدايتها بأن ذلك يعود إلى العديد من المشاركين في الكفاح المسلح كان هدفهم الإطاحة بحكم باتيستا بانقلاب عسكري مشابه لانقلاب باتيستا من دون وجود رؤية لما يلي الإطاحة بالحكم السابق، يقول جيفارا في معرض حديثه عن أحد المشاركين في الكفاح المسلح: "وقد أجبني أحد محاربي المونكادا، الذي هجر لحسن الحظ حركة ٢٦ تموز، جواباً ما أزال أذكره فقال: "هذا أمر بسيط جداً، يجب أن نقوم بانقلاب واستلم الحكم في يوم واحد، ومن الضروري وقوع انقلاب ثانٍ لطرده...ارتضى باتيستا بمئة تنازل للأمريكيين، وسنقدم إليهم نحن مئة تنازل آخر" كانت المسألة بالنسبة إليه مسألة الاستيلاء على الحكم، وكنت أرى من جانبي أن نقوم بهذا الانقلاب على أساس بعض المبادئ وأن المهم في الأمر هو معرفة ماذا سنفعل عندما نصير في الحكم، لقد رأيت ما الذي كان يُفكر فيه عضو من أعضاء المرحلة الأولى لحركة ٢٦ تموز" (غيفارا ١٩٩٨، ١٠)، ويؤكد جيفارا الذي شارك في الكفاح المسلح مع كاسترو أن القوة العسكرية للحركة النضال الكوبية لم تكن هي القوة الوحيدة وأن الكفاح

المسلح كان اعتماده الأكبر على الحركة الشعبية للفلاحين الكوبيين، وأن التفوق العسكري والعددي لجيش باتيسيا لم يقلل من قوة وقدرة الكوبيين على الانتصار "...لأن سلاحنا لم يكن قادراً على منافسة سلاح الديكتاتورية في الكيفية وأقل قدرة على منافسته في الكمية. إنها حرب اعتمدنا فيها دوماً على الشعب، ذلك الحليف الذي لا يُقدر بوزن ولا ثمن، كانت أرتالنا تستطيع على الدوام أن تخدع العدو وتحتل أفضل المواقع، بفضل الميزات التكتيكية والمعنويات العالية لجنودنا، وأيضاً بفضل مساعدة الفلاحين مساعدة مهمة جداً..." (غيفارا ١٩٩٨، ١٣)، وهو يوضح أن الثورة الكوبية قد رفعت شعار "الإصلاح الزراعي" كهدف لها، وبدأت حتى قبل الانتصار بتنفيذ هذا الشعار ومساعدة الفلاحين في إصلاح أراضيهم، ما جعل الفلاحين يقدمون على مساعدة المقاتلين في حربهم ضدّ قوات باتيسيا العسكرية، ويلخص جيفارا أسباب انتصار "الجيش المتمرد" (كما يطلق عليه) "لقد قهرنا جيشاً أكثر عدداً من جيشنا بكثير بفضل مساهمة الشعب، وتكتيك محكم وخلق ثوري" (غيفارا ١٩٩٨، ١٧)، إذاً ليس وحده الكفاح المسلح قادر على صنع نصر، وإذا لم يترافق الكفاح المسلح مع كفاح شعبي، يؤدي هذا إلى خلق نوع من المقاومة التي تعتمد في نضالها على القوة والعنف، وتتفي اللجوء إلى استخدام البدائل في الأوقات المناسبة.

وقد حاولت الثورة الكوبية أن تبني علاقة مع الجماهير، لكنها لجأت إلى الأسلوب الخطأ في البداية، فأرادت أن تتحكم بالجماهير وتوجهها، بطريقة فوقية وبأوامر مباشرة من قوات المقاومة المحترفة، ففي ٩ نيسان من العام ١٩٥٨، عندما حاولت قوات كاسترو "قائد الرتل الرابع" أن يعلن إضراباً جماهيرياً من دون إعلان مسبق، مما جعل الإضراب يفشل؛ "لقد اندفعت قواتنا إلى المعركة، ونزل كاميلو سيانفويغرس، قائد الرتل الرابع، في ذلك الحين، إلى سهول الأوريانت، من ناحية بايامو، حيث لم يتأخر عن بذر الفوضى والموت في صفوف العدو، ومع ذلك فقد جاء يوم ٩ نيسان، بدأ نضالنا كله عبثاً: ذلك أن القيادة

الوطنية للحركة ارتكبت خطأ كاملاً في فهم مبادئ النضال الجماهيري، إذ حاولت أن تثير إضراباً، من دون إعلان سابق عنه، أي بالمفاجأة، وبطلقات النار، ولكن العمال، على ما كان ينبغي توقعه، أبوا علينا مساهمتهم، ومات عدد من كبار أصحابنا في مختلف أرجاء البلاد بلا مبرر" (ناتبيز ١٩٧٠، ٣٣)، وهذا الخطأ قامت القيادة بتجنبه فيما بعد، بحيث صارت توعية الجماهير وإعلامها بأهداف الثورة أحد الأهداف الأساسية للثورة، بالإضافة إلى حرص الثورة على الإعلان عن أهدافها فيما يتعلق بالديمقراطية والحرية والمحافظة على حقوق الإنسان، ففي ١٥ نيسان ١٩٥٩ عندما زار فيديل كاسترو الولايات المتحدة الأمريكية في مهمة للمساعي الحسنة مع واشنطن، عرف فيديل كاسترو عن ثورته بقوله: "لسنا شيوعيين، نعم، لقد قلت ذلك بصورة قاطعة... إن ثورتنا تستلّم المبدأ الديمقراطي... فلا دكتاتورية لفرد، ولا دكتاتورية لطبقة، ولا دكتاتورية لمجموعات، ولا دكتاتورية لأصناف معينة من الناس، ولا أوليفمافيجية، بل حرية مع الخبز من دون رعب، تلك هي الإنسانية" (ناتبيز ١٩٧٠، ٤٢)، ولكن إعلان كاسترو لقانون الإصلاح الزراعي، كوسيلة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الخبز والحرية للشعب الكوبي، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر هذا خطوة في طريق الاشتراكية، وهذا ما جعلها تعلن وتهدد بتخفيض مشترياتها من قصب السكر: "وهكذا يبدأ دور الانتقال، وهكذا تبدأ الصعوبات، ذلك أن الملاكين لا يقبلون بسهولة تلك التدابير التي تنزع عنهم ملكياتهم، فيسلحون الثورة المضادة ويمولونها، هذا إن لم يساهموا هم أنفسهم فيها... إذ لقد مضت الثورة إلى أبعد مما يقدر، وفي نهاية حزيران، يستقيل قائد السلاح الجوي الكوبي بدور دياز لانز، ويستبد القلق بمحافل واشنطن، وتهدد الولايات المتحدة بتخفيض مشترياتها من السكر الكوبي، أما أصحاب العمل في مصانع السكر، ورجال المصارف الوطنيين، فيهددون بحجب الاعتمادات عن المزارعين" (ناتبيز ١٩٧٠، ٤٣)، وبالتالي ونتيجة ذلك، قرر فيديل كاسترو أن يتجه إلى

الاتحاد السوفيتي كحليف اقتصادي وسياسي لكوبا، "إن الولايات المتحدة في نيسان ١٩٥٩ تركت الفرصة تفوتها في إعادة النظر إلى موقفها من جنوب القارة، وهكذا تلاشت الآمال في إنشاء نظام اشتراكي إنساني، مستقل بدرجة كافية عن الاتحاد السوفيتي" (ناتيز ١٩٧٠، ٥١)، ويرى بعض المحللين أن هذا سبب وصول كوبا من دولة تسعى للحرية واحترام كرامة الفرد إلى دولة دكتاتورية من النوع الستاليني، "ومن الملاحظ أن هؤلاء الكتاب يأسفون على أن كوبا اختارت الطريق الاشتراكية، وذلك لأن هذا فيما يرون\_ يعني إقامة ديكتاتورية من النوع الستاليني، إلا إنهم يلقون الخطأ في ذلك على عناد الولايات المتحدة" (ناتيز ١٩٧٠، ٥١).

وتظهر بدايات ديكتاتورية فيديل كاسترو في محاولته لدمج القوى الثورية والحزبية في كوبا في عام ١٩٦١، وتكوين حزب واحد، معتقداً أنها الطريقة المناسبة، لصد أي انقلاب عسكري من جهات داخل كوبا، وكاسترو لم يكتفِ بتلك المحاولة لحماية الثورة، بل ركز على فكرة توعية الجماهير كثيراً، فالعديد من الدارسين يعتبرون الثورة الكوبية، ثورة من النوع التي استطاعت إحداث تغيير في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع: "الثورة الكوبية من أسفل وتندرج تحت النمط الأول، نمط "الثورات الشعبية الاجتماعية" وقد استطاعت الثورة فيها أن تحدث تغييرات عميقة في البنية الاجتماعية والثقافية، وقد كان للتربية في تجربة الثورة في كوبا مكانة خاصة مميزة، فقد فهمت القيادة الكوبية منذ السنوات الأولى للثورة فهماً واسعاً، فحاولت دمج عمليات التربية بعمليات الثورة حتى أصبحت كوبا\_ بحسب قول كاسترو\_ مدرسة كبيرة واحدة، يتم فيها تعزيز التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الراديكالية بتربية جماهيرية تُعلم جميع الكوبيين في كل الأعمار المهارات والسلوكيات الضرورية لتأمين بقاء الأيدلوجية القائدة الجديدة" (البيلاوي ١٩٨٨، ٦٤) وهذا شكّل جانبين من هذا الإصلاح التعليمي:

**الجانب الأول:** إيجابي، يوضح مدى حرص الثورة على نشر ثقافة ووعي اجتماعي بين جميع فئات المجتمع، وصارت تلك السياسة هي وسيلة مقاومة للثورة الكوبية في وجه التحديات التي واجهت كوبا في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض سيطرة اقتصادية وسياسية على كوبا؛ "كانت التعبئة الجماهيرية هي إستراتيجية الثورة في مواجهة العدوان الخارجي، وتحقيق الاستقلال السياسي لكوبا، كما كانت تعبئة الجماهير أيضاً هي إستراتيجية الثورة في بناء الخطة ومناقشتها في كل موقع من مواقع العمل والحياة، حتى ينخرط الجميع، فلاحين وعمال وطلبة مثقفين في الحياة الاقتصادية للمجتمع وحتى تُستثار الجهود الجماعية من أجل رفع الإنتاج" (البيلاوي ١٩٨٨، ٧٢)، وبالتالي حرصت القيادة الكوبية على رفع نسبة الصرف على التعليم بحيث تستوعب العدد الأكبر من مختلف الفئات، "ففي عام ١٩٦٥ كانت ميزانية التعليم ٧% من الدخل القومي. (في الوقت الذي حددت فيه اليونسكو عام ١٩٧٥ الميزانية المناسبة للتعليم بما يساوي ٤% من الدخل القومي). وارتفعت ميزانية التعليم في كوبا حتى بلغت ١٢% من الدخل القومي عام ١٩٧٥" (البيلاوي ١٩٨٨، ٧٦)، هذا بالإضافة إلى التركيز على مضمون هذا التعليم وليس الشكل فقط، وحرص كوبا على إحداث انقلاب في الوسائل والأساليب التعليمية "ولم تحقق الإصلاحات التربوية تغييراً في البنية المعرفية (الابستمولوجية) للتعليم فحسب، بل حققت أيضاً تغييرات عميقة في البنية الاجتماعية (السياسيولوجية) للنظام التعليمي، فقط تغير نمط العلاقات الاجتماعية العملية التربوية إلى علاقات وبنى اجتماعية جديدة: الجماعية، ودوائر الاهتمام، الإدارة الذاتية، العمل الإنتاجي للمعلم والتلميذ..." (البيلاوي ١٩٨٨، ١٠٢).

**الجانب الثاني:** هو ذلك الجانب الذي يبني الجانب الديكتاتوري في الدولة، فتوحيد التعليم بتلك الطريقة، وانتهاج طريقة يحقق فيها أكبر قدر من التقدم من دون أن يكون هناك مكان للحرية في الاختيار، أو

الاختلاف، وربما أبرر لكاسترو هذه الخطوة، لأنها استطاعت أن تحافظ على كوبا، وأن تخرجها من الوقوع في استعمار بصورته الجديدة.

إذاً، فالثورة الكوبية لم تنته بسقوط نظام باتيستا فقط، وإنما استمرت لتشكل ظاهرة اجتماعية، سياسية اقتصادية، دولية، قادرة على تحدي المحاولات الاستعمارية للسيطرة على كوبا، وقد نجحت إلى حد كبير في ذلك، رغم العديد من الأخطاء التي وقعت بها الثورة الكوبية، وخصوصاً فيما يتعلق بعلاقتها بالاتحاد السوفيتي، وتشكيل ديكتاتورية "ستالينية" أخرى، إلا إنها استطاعت بأسلوب نضالي تحرري أن تخوض مقاومة باستخدام النضال المسلح في البداية والاستمرار بالتححرر، وصناعة السيادة، وفرض استقلالها على القوى السياسية المعادية، باستخدام أسلوب التوعية السياسية والثقافية والاقتصادية لأفراد الشعب، ورافقه هذا محاولة لرفع المستوى الاقتصادي، والاستقلال الاقتصادي، والاكتفاء الذاتي، كل هذه الخطوات التي قامت بها الثورة الكوبية إنما هي جزء من المحافظة على الكرامة الإنسانية، فلا معنى للكرامة الإنسانية من دون حصول الإنسان على أبسط حقوقه المتعلقة بالتعليم والصحة والرفاهية الاقتصادية، وهذا ما ورد في أحد خطابات كاسترو: "...ونحن نعتقد أن الشعب بحاجة إلى الحرية، وإلى ضمانات فردية، وإلى حرية القيام بالمشاريع، وأخيراً كل حقوق الإنسان الأخرى، ولكن له قبل كل شيء حق الحياة، والعمل... إن ثورتنا تحاول أن توفق بين كل حقوق الإنسان، أي بين الحقوق المدنية والسياسية التي تقرها الديمقراطيات وبين العدالة الاجتماعية... إن ثورتنا مستوحاة من المبدأ الديمقراطي: إنها ثورة إنسانية. إنسانية: هذا لا يعني أن من الضروري لري حاجات الإنسان المادية أن نضحى بحرياته، وهي أعلى رغباته، ولكن أعظم حريات الإنسان لا تعني شيئاً إذا لم تُلبِّ كذلك حاجاته المادية، وكلمة الإنسانية تعادل ما يفهم من كلمة الديمقراطية: لا الديمقراطية النظرية، بل الديمقراطية الفعلية، أي حرية ممارسة الحقوق

الإنسانية، وفي الوقت نفسه ربي حاجات الإنسان، ذلك أنه يمكن أن تبنى على الجوع وعلى الشقاء أوليفمافيجية وطغياناً، ولكن لا نستطيع أبداً أن نبني ديمقراطية حقيقية، نحن ديمقراطيون بالمعنى الصحيح للكلمة، باعتبارنا ديمقراطيين، نطالبُ بحق الإنسان في العمل، وحقه في الخبز، نحن ديمقراطيون نزيهون، وذلك لأن الديمقراطية التي تتكلم عن حقوق الإنسان النظرية فحسب، وتنسى حاجات الإنسان، ليست نزيهة ولا حقيقية، فلا خبز بلا حرية، ولا حرية بلا خبز، ولا ديكتاتورية الجماعات، ولا ديكتاتورية الطبقات، ولا أوليفمافيجية، الحرية مع الخبز، بلا رعب تلك هي الإنسانية" (ناتيز ١٩٧٠، ١٦٢).

الثورة الكوبية كانت تملكُ فهمها الخاص عن الحرية والديمقراطية وكرامة الإنسان، وأعتقدُ أن هذا أهم طريقة لإحداث قطع/فصل عن الاستعمار والإمبريالية بصورها، فمفهوم الكرامة الإنسانية ليس مقتصرًا في فهمه على التعريف الغربي له، والمرتبط أغلب الأحيان بعلاقات السوق، والمصالح الرأسمالية، وهذا ما حاول كاسترو أن يقوله في خطابه، فلا أحد يملك الفهم المطلق لمعنى الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا يمكن الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية، وتحقيق الرفاهية التي تضمن كرامة الإنسان.

### الجزائر ثورة جيش التحرير

امتد الاستعمار الفرنسي للجزائر منذ عام ١٨٣٠ حتى العام ١٩٦٢ بطابعه العسكري، ولكن من الواضح أن خروج فرنسا من الجزائر لم يكن نهاية هذا الاستعمار، فرغم حصول الجزائر على حقها في تقرير المصير، واستقلالها، إلا إن هذا التحرر بقي ناقصاً، هشاً، وقابلاً للانكسار، فما أحدثه الاحتلال الفرنسي من خلل في البنية السياسية والاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري، انعكس على تأسيس الدولة، وعلى بنيتها التحتية، وهذا ما يؤكد أن الجزائر لم تتخلص من بنية الاستعمار الفرنسي، بل قامت ببناء دولتها ومؤسساتها على أنقاض البنية السابقة، وهذا لا يعود فقط إلى طبيعة الاستعمار الفرنسي الإحلالي فقط،



ولكن إلى طبيعة الثورة الجزائرية والخلل في بنية الثورة وأهدافها وأساليبها، وطبيعة المقاتلين فيها، بالإضافة إلى العامل الرئيسي، بأنها لم تكن ثورة تسعى للتغيير، بقدر ما كانت تسعى لأخذ مكان النخب الفرنسية الحاكمة والتفرد بالحكم الديكتاتوري، فالثورة الجزائرية التي أعلنت عن بدءها للمقاومة باستخدام أسلوب الكفاح المسلح، لم تكن قادرة على إحداث ثورة في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، رغم أن أيام الثورة لم تظهر مظاهر هذا الخلل، ولكن فور إعلان الاستقلال، طفت على السطح العديد من تلك المشكلات التي تركها الاستعمار، ولم تتمكن الثورة من معالجتها في نضالها للتحرر، بل على العكس من ذلك، يبدو أن الثورة عززت تلك المشكلات، وفي محاولة منها لأحياء التراث الجزائري، وتقوية الروابط الثقافية بين الجزائريين بعملية إحياء "اللغة العربية" رافق هذا تعصب ديني، أدى إلى دخول الجزائر في حرب أهلية بعد مدة وجيزة نسبياً من الاستقلال، سنناقش في هذا القسم بداية الكفاح المسلح، أي منذ بداية عام ١٩٥٤، ولمرحلة ما بعد الاستقلال، في مناقشة لتداعيات الثورة الجزائرية وتأثرها بالاحتلال الفرنسي، ومراقبة مدى اهتمامها بتحقيق هدف الكرامة الإنسانية، وهل استطاعت ذلك أم أخفقت، ومظاهر هذا الإخفاق، وقدرتها على إحداث قطع عن الاستعمار الفرنسي، هذه الأسئلة وما يتعلق بها من أجوبة، سيعرض في الجزء التالي:

أعلنت جبهة التحرير الوطني في عام ١٩٥٤، عن بدء الكفاح المسلح بالاعتماد على ثلاث إيديولوجيات يوضحها الكاتب "محمد عربي الزبيري" في كتاب "تاريخ الجزائر المعاصر" فيقسم هذه الإيديولوجيات إلى ثلاث توجهات هي: "التوجه السياسي، التوجه الاقتصادي والاجتماعي، التوجه الحضاري، ويوضح أن التوجه السياسي يقر بمبدأ "استرجاع السيادة المغتصبة عن طريق الكفاح المسلح الذي يجب أن يتحول إلى انتفاضة عامة تُضعف الجيوش المعتدية، وتخرب الاقتصاد الاستعماري، وتفرض جو الحرب الساخنة

على فرنسا فتنقاد إلى تفاوض" (الزبيري ١٩٩٩، ١١)، إذا هدف المقاومة الجزائرية، "استرجاع السيادة"، وهذا لا يعني أنها تسعى لاسترجاع حرية الشعب، إلا إذا اختلف تأويل السيادة وأصبح يعني الحرية، وبناءً على إعلانها، دعت جبهة التحرير الوطني "مختلف التشكلات السياسية إلى الإعلان عن حلّ نفسها رسمياً، ودفع مناضليها ومريديها إلى الالتحاق، فرادى، بالصفوف، وأكدت في النداء الأول وفي عدة مناسبات، أن التفاوض لا يكون إلا معها بصفتها قائداً للكفاح المسلح وممثلاً وحيداً للشعب الجزائري" (الزبيري ١٩٩٩، ١١، التشديد لي)، من الواضح أن جبهة التحرير التي فرضت على الجزائر خوض كفاح مسلح "فقط"، كوسيلة ضغط على الاستعمار الفرنسي لتتال "السيادة"، أوضحت قطعياً أنها المخولة الوحيدة لتنفيذ هذه "السيادة"، والتفاوض مع الاستعمار الفرنسي حول منح تلك "السيادة" لقادة جبهة التحرير الوطني، لا أرى أن جبهة التحرير الوطني قد حملت في فهمها أي معنى آخر للتحرر سوى "السيادة"، يقول إدوارد سعيد في شرح لأجزاء من أفكار فانون حول الموضوع : "يفتح تحليل فانون اللامع للنزعة التحريرية الفصل الثاني من كتابه (المعذبون في الأرض)، وعنوانه "التلقائية (أو العفوية)، قوتها وضعفها"، الذي يُشكل أساسه تفاوتاً في الزمن وفرق إيقاع "بين قادة حزب قومي وجماهير الشعب" فأذ يُنتسخ القوميون طرائقهم من الأحزاب السياسية الغربية، تتطور أنواع متعددة لا تُحصى من التوترات داخل المُعسكر القومي - بين الريف والمدينة، بين القائد والأعضاء العاديين، بين الطبقة الوسطى والفلاحين، بين الزعماء الإقطاعيين والسياسيين - التي يستغلها جميعاً الإمبرياليون. والمشكلة اللبابية هي أنه، رغم إرادة القوميون الرسميين تحطيم الاستعمار، فإن "إرادة مغايرة تماماً (تصبح جلية): تلك هي إرادة الوصول إلى اتفاق وديّ معه" ومن ثم تطرح جماعة غير قانونية مساءلات حول هذه السياسة، فتُعزل بسرعة، وكثيراً ما تُسجن. (سعيد ١٩٩٧، ٣٢٧)، إذا يمكننا تخيل ما كان يحدث في الجزائر، فبينما تحاول جماعة قومية

(تعتبر نفسها الأحق في استلام "السيادة" تحت شرعية الكفاح المسلح) فإن جماعة أخرى شاركت وحقت نصراً في النضال ضد الاستعمار ترفض هذا التفاوض، ويعزو قانون كل هذا الاختلاف إلى النزعة القومية التي ورثت طابع الإمبريالية ولم تتمكن من التحرر إلى مكان أوسع من الأفق والامتداد نحو الكونية، وإيجاد صيغة إنسانية تصبغ الهوية القومية، يقول إدوارد سعيد: "التاريخ يعلم بجلاء"، يعلق قانون عند هذه النقطة، "إن المعركة ضد الاستعمار لا تجري فوراً على خطوط القومية"، وفي صورة "خطوط القومية" يفهم قانون أن السردية التقليدية، كما لاحظنا في عمل كونراد، مركزية (الأهمية) بالنسبة إلى سمات الإمبريالية المتعلقة بالمصادر والسيطرة، إن السردية نفسها هي تمثيل القوة، وغائيتها مرتبطة بالدور العالمي للغرب، لقد كان قانون أول منظر بارزٍ لمناهضة الإمبريالية يدرك أن القومية السننية افتقت الخط نفسه الذي شقته الإمبريالية التي - وإن بدت وكأنها تنازل عن السلطة للطبقة الوسطى القومية - إنما كانت في الواقع توسع وتمد هيمنتها (هي). ولذلك فأن يروي المرء قصة قومية بسيطة هي أن يكرر، ويوسع ويمد، ويولد أيضاً أشكالاً جديدة من الإمبريالية، إذا تركت القومية بعد الاستقلال لمزاجها ولمصيرها الخاص فإنها "ستنتفت إلى إقليميات (محلية) داخل القوقعة الجوفاء للقومية نفسها"، وتكرر آنئذ النزعات القديمة بين الأقاليم، ويتم احتكار الامتيازات من قبل شعب على شعب آخر، ويُعاد تنصيب التراتيبات والانقسامات التي كونتها الإمبريالية، والفرق أنها الآن يتزعمها جزائريون، أو سنغاليون، أو هنود، وهلمَّ جرّاً (سعيد ١٩٩٧، ٣٢٧)، إذاً قانون يرفض القومية التي تحمل السمات الاستعمارية، ويُطالب قبل كل شيء بإحداث فصل/قطع عن الاستعمار في طريقة معالجة القومية، وهو واضح في الشيء الذي يُطالب الشعوب التي تسعى نحو التحرر إلى تجنبه، وهو الحلول مكان الاستعمار وأخذ كل صفاته، مع اختلاف بسيط، وهو أن هذا الاستعمار الجديد أصبح مقاومته ليست شرعية، ومحاربتة هو

نوع من الخيانة للوطن، ولكن قانون يطرح حلاً لهذه المشكلة: "إلا إذا، كما يقول قانون، "أُتخذت خطوة سريعة... للانتقال من الوعي القومي إلى الوعي السياسي والاجتماعي"، وهو يعني أولاً أن الحاجات المبنية على وعي هوياتي (أي قومي) ينبغي أن يجري تجاوزها، وينبغي لـ (هويات) جمعية جديدة وعامة -أفريقية، عربية، إسلامية- أن تُعطى الأولوية على هويات إقليمية، لتُقام صلات جانبية غير سرديّة بين بشر فصلتهم الإمبريالية إلى قبائل، وسرديات، وثقافات مُستقلة ذاتياً، ثانياً -هنا يقتفي قانون بعض أفكار لوكاش- ينبغي أن يجري نزع القداسة وسلخ السرية والغموض عن المركز (العاصمة، الثقافة الرسمية، القائد الذي تم تعيينه)، ويجب أن يحل نظام جديد من العلاقات المُتحركة محلّ التراتيبات الموروثة عن الإمبريالية، يلجأ قانون، في مقاطع تتوهج قوة وألقاً، إلى الشعر والمسرح، إلى رينيه شار وكاتيا فوديبا، (ويقول): إن التحرير وعي الذات، "لا إغلاق باب في وجه التواصل" بل عملية لا نهاية لها أبداً من "الاكتشاف والتشجيع" تفود إلى تحرير للذات قومي حقيقي وإلى الكونية" (سعيد ١٩٩٧، ٣٢٨، التشديد لي)، ويبدو أن الجزائريين قد فشلوا في خلق الحالتين، فرغم المحاولات التي سعى لها الجزائريون لخلق هوية أوسع من القومية، وإعادة إحياء "الأصلائية"، والتاريخ والثقافة الجزائرية المرتبطة بالإسلام والعرب، عن طريق إحياء التراث العربي-الإسلامي، فعملت على تشجيع اللغة العربية، وغيرت جميع المعاملات الرسمية إلى اللغة العربية، ونشرت في المدارس مناهج تعلم اللغة العربية تعطي أهمية للدين الإسلامي، إلا إنها فشلت في ذلك بسبب الفهم الخاطئ لإحياء التراث، بسبب عودتهم التي خلت من نظرة خاصة، وحديثة، تناسب متطلبات العصر، وأسلوب الحياة، والثقافة المتعلقة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فكانت العودة، مجرد ردة فعل على الاستعمار الفرنسي، الذي حاول أن يطمس معالم الثقافة العربية والإسلامية في الجزائر، وبالتالي كانت الجزائر تسعى لإحياء التراث من دون وجود وعي لهذا

التراث، أو امتزاج بين التطور التاريخي وما كان يقول إدوارد سعيد بهذا الخصوص "من المؤكد، كما قلتُ سابقاً، أنّ المقاومة الثقافية للإمبريالية كثيراً ما اتخذت الشكل الذي يمكن أن نسميه أصلياً مستخدمةً كملاندي خاص، ويجد المرء ذلك لا في الجبرتي وحسب، بل وأيضاً في البطل المبكر للمقاومة الجزائرية: الأمير عبد القادر، وهو محارب من القرن التاسع عشر تعهد نفسه، بينما كان يُحاربُ جيوش الاحتلال الفرنسي، بالتلمذة الروحية النسكية على العَلَم الصوفي ابن عربي الذي عاش في القرن الثالث عشر، أن تُحارب ضد التشويهاً التي تُنزل بهويتك بهذه الطريقة هو أن تعود إلى مرحلة سابقة من الإمبريالية بحثاً عن ثقافة أصليّة "تقية صافية" (سعيد ١٩٩٧، ٣٣٠)، وهذا ما فعله الجزائريون في أثناء محاولتهم بناء هوية ثقافية تكون ضد محاولات الاستعمار الفرنسي التي سعت لتخليصهم من هويتهم العربية\_الإسلامية، فجاءت تلك المحاولات كما وصف إدوارد سعيد، نوعاً آخر من الإمبريالية، ويؤكد إدوارد سعيد ضرورة وجود تأويلات وتفتيحات، تهدف إلى خلق مناظرة واستقصاء، والحدّ من إقصاء كل ما جاء به الغرب، يكمل إدوارد سعيد الفقرة السابقة بقوله: "وذلك أمرٌ مختلفٌ تماماً عن التّأويلات التّتيحية، كذلك التي يقدمها غوها أو تشومسكي، التي تهدف إلى نزع السرية والغموض عن المصالح الفاعلة في (نفوس) باحثي المؤسسة الحاكمة الذين يتخصصون في دراسة الثقافات "المتخلفة"، ويهدف (أيضاً) إلى تقدير تعقيد العملية التّأويلية، بطريقة ما، يطرحُ الأصلائي منظومة أن المرء يستطيع أن يتجاوز التّأويل كله (ليصل) إلى الظاهرة الصافية، إلى حقيقة حرفية تلتبسُ الإقرار والتثبيت، بدلاً من المناظرة والاستقصاء" (سعيد ١٩٩٧، ٣٣٠)، ويرى أن الحل لهذه المعضلة المتمثلة في ذلك الخوف من الثقافة الغربية، ومحاولة تشكيل تاريخ ثقافي خاص بالشعب المُستعمر، والذي يؤدي إلى إقصاء كل ما له بالعلاقة الغربية والنظر إليها على أنها متشابهة، واستعادة التراث التاريخي لثقافة الشعب الأصلائي بصورة إمبريالية جديدة، هو تشكيل

فكر غربي مقاوم للإمبريالية، يمكن للشعوب المستعمرة أن تثق به وتعتمد عليه، يقول إدوارد سعيد: "تفتخر ثقافة المعارضة والمقاومة، في أفضل صورها، بديلاً نظرياً ومنهجاً عملياً لإعادة تصور التجربة الإنسانية في إطار معطيات غير إمبريالية..." (سعيد ١٩٩٧، ٣٣١)، ويرى أن ذلك يجري عن طريق "أولاً: بتوجه جديد تكاملي أو طباقى في التاريخ يعاين التجارب الغربية وغير الغربية بوصفها تنتمي بعضها إلى بعض لأنها موشوجة (جميعها) بالإمبريالية، وثانياً، برؤية تخيلية (خلاقة)، بل طوباوية، تُعيد تصوّر النظرية والأداء المحرّرين (نقيضاً للحاصرين المقيدّين). ثالثاً، بالاستثمار لا في سلطات ولا مذاهب وسُننات مَقنّنة، جديدة ولا في مؤسسات وقضايا راسخة، بل في نمط خاص من الطاقة الحيوية الرُّحَل، المُهاجرة، والمضادة للسردية" (سعيد ١٩٩٧، ٣٣٣)، وبالتالي لم ينجح الجزائريون في تأسيس ثقافة تتجاوز القومية الجزائرية ولا تعود إلى الماضي الذي يخلو من التطور، وهذا لا يعود بسبب طبيعة الاستعمار الفرنسي الذي جعل الجزائر تابعة لفرنسا على مختلف المستويات، ولكن لعدم وجود رؤية تحررية تحمل الثقافة كأسلوب للمقاومة، وفشلت في تحقيق المطلب الثاني لفانون (التخلص من التراتبية والمركزية)، فظلت التراتبية أساس الحكم في الجزائر، وبقيت الرتب العسكرية، وتقديس الجيش والقادة العسكريين الذي قادوا مرحلة التحرر قبل الاستقلال هي السائدة، وبدل الانتقال إلى الحالة المدنية ومؤسسات المجتمع المدني، أصبح الجيش يؤدي دوراً كبيراً في التحكم بتوجهات الدولة الجزائرية، وأصبحت تقدم "الذرائع الإيديولوجية والعملية لغياب الديمقراطية، في مقابل ضبطها الحصري للأجهزة الدنيا في الدولة، فهي (تعود على قيادة جيش التحرير الوطني) لم تكن ترى مصلحة أو فائدة في توسيع القاعدة السياسية، وبذلك كانت تُهمشها\_ سواء لدى الفلاحين والعمال والحرفيين أو حتى لدى البرجوازية المحافظة." (حيدوسي ١٩٩٧، ١٠)، وصار الصراع بين الجانب العسكري والجانب السياسي في جبهة

التحرير الوطني يظهر بصورة ملموسة، وخصوصاً في المدة التي سبقت الاستقلال، فلم يكن القادة العسكريون يرغبون في التفاوض مع فرنسا، وكان السياسيون الجزائريون يحاولون الوصول إلى اتفاقية تتال فيها الجزائر استقلالها، ويعود السبب في استيلاء الجيش وقادته على الجزائر إلى طبيعة حرب الاستقلال الذي يصفها الكاتب غازي حيدوسي في كتابه "الجزائر التحرير الناقد فيقول: "إن طابع حرب الاستقلال، المفاجئ والمدوي إعلامياً، العنفي والمأساوي، سيساعد تناقضياً، على إخفاء الوقائع والحقائق التي لا بد من التذكير بها، لمحاولة فهم التاريخ الحديث للبلد، ففي نظر الكثيرين، لا تزال تبدو حرب الجزائر كأنها عمل جهازٍ سياسي وعسكري شديد الانبناء والتمرتب، له إستراتيجيته وتوجهه وأجهزته التنفيذية والمراقبة، وكان من شأن هذا التنظيم أن يختار، إيديولوجياً، إنشاء مؤسسات دولة استبدادية مُمركزة، إن هذه "الحقائق الموضوعية" استخدمت مُطوّلاً كمبرر لأولئك الذين كان لهم مصلحة في أن يستمدوا شرعية من تلك الحرب، كما كانت ضرورية وموافقة لإضفاء العقلانية على المسالك الانتهازية، والكفاءة السياسية، والمنافع المادية والتسابق على السلطة...." (حيدوسي ١٩٩٧، ٦)، وبالتالي يمكننا أن نلاحظ بأن طبيعة حرب التحرير التي خاضها الجزائريون، والتي كانت تخضع لشروط الجيش النظامي، وعدم وجود وعي ورؤية للدولة ما بعد التحرير، أدى إلى أن يكون الجيش أداة استعمارية جديدة بدلاً من فرنسا.

وهذا ما جعل الجزائر تبقى في حالة صراع بين النخب الحاكمة، فهي لم تتحرر من الاستعمار، بل تحول هذا الاستعمار إلى شكل آخر، واستلم نخبة جزائريون ما خلفه الاستعمار، من وسائل وأساليب في التعامل مع الهوية، والتعامل مع الثقافة، وإدارة الدولة، فالدولة الجزائرية عمدت إلى نشر الثقافة الإسلامية\_العربية، كما فعل الاستعمار الفرنسي، بطريقة فرضية، من دون وجود خيار للتعليم أو للحصول

على ثقافة أخرى، وبطريقة إحلالية للثقافة الفرنسية، هذا بالإضافة\_كما أوضحتُ سابقاً\_ إلى أن تقديس الكفاح المسلح، أدى إلى تقديس جيش التحرير، وخلق سيادة ثنائية داخل الدولة الجزائرية، جعل من السهل على الفرنسيين أن يبقوا على سيطرتهم وسيادتهم داخل الجزائر نتيجة مصالح فئوية، ولو حدث واتخذت الجزائر أسلوباً شعبياً، يستخدم الأساليب السلمية في التحرر لما آلت الأمور إلى حروب أهلية تلت الاستقلال، فالجزائر فشلت في الانفصال عن الاستعمار على مختلف المستويات، وكانت صورة مشوهة عن الاستعمار الفرنسي.

## خاتمة الفصل الثاني

جاء هذا الفصل في محاولة لتوضيح مفهوم المقاومة، وعلاقته بالكرامة الإنسانية، فالمقاومة التي هي حق طبيعي يمارسه الإنسان، ليدافع عن كرامته الإنسانية، تنشأ في البداية كردة فعل على الاستعمار، ولكن لا بد أن تمتلك فيما بعد الوعي الكافي لهدفها المتمثل في نيل الحرية، والحق في تقرير المصير، وهذا يعني تحقيق الكرامة الإنسانية كهدفٍ رئيسي، وبالتالي لا بد من استخدام الطرق والوسائل التي تمكن المقاومة الوصول إلى هدفها "صون الكرامة الإنسانية"، هذه الأساليب تؤثر بشكل مباشر في تحقيق الهدف، وأوضح تأثير العلاقة بين الأساليب وتحقيق الهدف في أربعة أمثلة لحركات تحرر وهي: حركة التحرر في الهند بقيادة غاندي، حركة التحرر في جنوب أفريقيا بقيادة مانديلا، الثورة الكوبية بقيادة كاسترو، والثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني، ويمكننا تلخيص ما توصلت إليه من نتائج بالنقاط التالية:

- ظهرت القومية كوسيلة لتوحيد حركات التحرر للشعوب التي كانت تسعى للحصول على حقها في تقرير المصير، وكانت القومية سيفاً ذا حدين، لكنها ساعدت في كثير من الأحيان على توحيد النضال، كما حدث في جنوب أفريقيا، التي توحدت تحت قومية واحدة بعد التحرر، وكما في كوبا



التي كان للثقافة المشتركة التي وضع سياستها كاسترو دور كبير في توحيد القومية و صمود الثورة الكوبية في وجه الاستعمار الجديد، وفي حالة الهند حاول غاندي جاهداً أن يجعل الهوية الهندية هي أساس تشكيل الدولة، إلا إن الاستعمار البريطاني استطاع أن يفصل المسلمين عن الهند وشكلت دولة باكستان، وفي الجزائر كان بداية النضال الموحد بسبب الهوية القومية الجزائرية، ولكن كان على الهوية القومية أن تمتلك وعياً أكبر لتكون قادرة على الانفصال عن الاستعمار الفرنسي، وجرى استخدام القومية بطريقة إمبريالية، ساهمت في خلل واضح في بنية المجتمع الجزائري.

- ارتبط أسلوب التحرير، بالهدف الذي يجب أن تحقّقه المقاومة (صون الكرامة الإنسانية)، وظهر ذلك بوضوح في منطقتي الهند وجنوب أفريقيا، اللتين اتبعتا غالباً أسلوباً سلمياً في المقاومة، مما جعله أقرب إلى الشعب، وأكثر قدرة على فهم الجماهير، وأكثر قدرة على تغيير ثقافتهم، كما تبين في جنوب أفريقيا، التي استطاعت أن تتخلص من العنصرية رغم كل سنين الاستبداد والظلم الذي تعرض له السود، ونلاحظ في كوبا، أن الثورة الكوبية ركزت على التعليم والثقافة، وهذا ساعد الثورة على الصمود والانتصار في وجه الإمبريالية الأمريكية، وربما أثرت العوامل الخارجية (الحرب الباردة والعداء الأمريكي لكوبا) في الثورة الكوبية وحوّلتها إلى نموذج من نماذج الاشتراكية الاستبدادية في روسيا، ولكن باعتقادي أن كوبا نجحت في إحداث فصل عن المستعمر، ليس فقط على مستوى الأسلوب، ولكن أيضاً في الجانب الفعلي لمعنى الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي الجزائر تبدو التجربة العسكرية ذات انعكاس ظاهر على حالة الجزائر بعد

الاستقلال، الذي منح الجيش نوعاً من القدسية، حال دون إعادتهم إلى حالتهم المدنية، وجعلهم طرفاً في السيادة إلى جانب السيادة المدنية للدولة.

- في كل الأمثلة، كان للثقافة أهمية قصوى في إحداث قطع/ فصل عن الاستعمار وأسلوبه وطرق مقاومته، وهذا يبدو واضحاً في تجربة جنوب أفريقيا والهند.

- اختلفت المعايير التي استخدمتها لتوضيح مدى ارتباط المقاومة بهدفها "الكرامة الإنسانية"، ففي كل حالة كان هناك تركيز على مفهوم خاص للكرامة الإنسانية للحركة المقاومة، ففي الهند كان الاستقلال الكامل للهند يُعتبر قياساً لمدى تحقيق هدف "الحفاظ على الكرامة الإنسانية" ولكن الحرب الأهلية بين المسلمين والهندوس جعلت الأمور تبدو أسوأ، وكان الاستقلال ناقصاً، بينما استطاعت جنوب أفريقيا تجنب حرب أهلية بسبب ثقافة التسامح التي أدت دوراً في طمأنة البيض والسود على حد سواء، وكان النضال السلمي هو ما جعل الأمور تبدو مريحة ومطمئنة، في كوبا كان لاستمرار الثورة نتيجة الاستقلال الاقتصادي الذي يليه سيادة سياسية، جعل من كوبا مثالاً على ثورة ذات أبعاد مختلفة، فلم يكن أسلوب الثورة في الوقوف والاستمرار عادياً، فالتعليم أساس هذا الصمود للشعب الكوبي، بينما صراع النخب (الجيش والسياسيين) داخل الدولة.

كان هذا الفصل دراسة تحليلية لأمتلة من حركات التحرر في العالم، والفصل التالي هو دراسة تفصيلية عن المقاومة الفلسطينية، والمراحل التي مرت بها كافة منذ بداية تأسيس منظمة التحرير حتى اتفاقيات أوسلو، ومدى اقتران هذا النضال بالكرامة الإنسانية.

## الفصل الثالث

### المقاومة الفلسطينية

"آن الأوان أن ينال الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله، حان الوقت أن تنتهي معاناة ملايين اللاجئين الفلسطينيين ومحتهم في الوطن والشتات، وأن ينتهي تشريدهم وأن ينالوا حقوقهم، ومنهم من أجبر على اللجوء أكثر من مرة في أماكن متعددة من العالم.

وفي وقت تؤكد الشعوب العربية سعيها للديمقراطية فيما عرف بالربيع العربي، فقد دقت أيضاً ساعة الربيع الفلسطيني، ساعة الاستقلال.

حان الوقت أن يتمكن رجالنا ونساؤنا وأطفالنا من أن يعيشوا حياة طبيعية، أن يتمكنوا من الخلود إلى النوم من دون انتظار الأسوأ في اليوم التالي، أن تطمئن الأمهات إلى أن أبناءهن سيعودون إلى البيوت من دون أن يتعرضوا للقتل أو الاعتقال أو الإهانة، أن يتمكن التلاميذ والطلبة من الذهاب إلى مدارسهم وجامعاتهم من دون حواجز تعيقهم، حان الوقت كي يتمكن المرضى من الوصول بصورة طبيعية إلى المستشفيات، وأن يتمكن مزارعوننا من الاعتناء بأرضهم الطيبة من دون خوف من احتلال يصادرها وينهب مياهها، وجدار يمنع الوصول إليها، أو مستوطنين، ومعهم كلابهم، بينون فوقها بيوتاً لهم، ويقتلعون ويحرقون أشجار الزيتون المعمرة فيها منذ مئات السنين. حان الوقت لكي ينطلق آلاف من أسرى الحرية من سجونهم ليعودوا إلى أسرهم وإلى أطفالهم ليسهموا في بناء وطنهم الذي ضحوا من أجل حريته".<sup>9</sup>

<sup>9</sup> - خطاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، أمام هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١١

في خطابه أمام هيئة الأمم المتحدة في تاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١١، للمطالبة بدولة فلسطينية مستقلة على حدود حزيران ٦٧، حاول رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، أن يرقى بوضوح وشفافية لمطالب الشعب الفلسطيني، فهو لم يطالب فقط بـ "دولة" ذات حدود وسيادة، وإنما تجاوز ذلك ليعبر بصورة صريحة عن المطالب المتعلقة بكرامة الإنسان الفلسطيني، وهذا الخطاب الفلسطيني الرسمي، الذي يعبر بصورة أو بأخرى عن الخطاب الشعبي أيضاً، إنما نشأ نتيجة أوضاع ومحاوّر تاريخية مرت بها المقاومة الفلسطينية منذ نشوء كيان فلسطيني مستقل متمثل في منظمة التحرير الفلسطينية حتى إقامة السلطة الفلسطينية، التي كانت أحد الصور المؤقتة لممارسة حق تقرير المصير، وجاءت هذه الاتفاقيات بعد نضال طويل مرت به المقاومة الفلسطينية، ورغم ما أتاحتها اتفاقية أوسلو من حق تقرير المصير، بالإضافة إلى إنهاء حالة الازدواج بين المقاومة في الداخل والخارج، ومرحلة أوسلو كانت بحد ذاتها تطبيقاً لأهداف المقاومة الفلسطينية وبداية لتحقيق كرامة الفلسطينيين عن طريق تطبيق حق تقرير المصير، لقد عانت المقاومة الفلسطينية منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية من انفصال بين المقاومة في داخل الأراضي الفلسطينية والمقاومة في خارجها (لم أتطرق إلى انفصال المقاومة في الداخل الفلسطيني بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ والفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧)، حيث بقيت المقاومة في الخارج تعتمد على استراتيجيات الكفاح المسلح والعنف الثوري، حتى العام ١٩٧٤، بينما كانت المقاومة في الداخل غير قادرة على الأخذ بهذا المنهج بسبب الأحوال الأمنية المشددة، وبينما حاولت المقاومة في الخارج نقل المقاومة إلى الداخل وتوحيد الجهود، إلا إنه حقق بعض النجاحات البسيطة، وفي عام ١٩٧١، عندما بدأت فكرة الدولة تتبلور عند قيادة م.ت.ف في الخارج، تم إعادة النظر إلى ضرورة نقل هذه المقاومة إلى الداخل، فيما اعتمدت المقاومة في الداخل على العمل الجماهيري، وكانت الجماهير جزءاً من

المقاومة، ولم تستطع م.ت.ف. في أي وقت من التعامل مع التأثير والتعامل مع الجماهير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما تعاملت مع الجماهير في خارج الأراضي الفلسطينية، وبالتالي فإن المقاومة الفلسطينية إلى حد ما عانت من الازدواجية في كثير من الأحيان، وبقي شعار م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مجرد شعار وطني غير قابل للتطبيق في الأراضي الفلسطينية، ولكن لا يمكن إنكار أن هذه جماهير الأراضي الفلسطينية كان لها التأثير الأكبر في التغيرات التي مرت بها المقاومة الفلسطينية في الخارج، وينعكس ذلك بصورة واضحة على الانتفاضة، التي فتحت (بعد محاولات حثيثة لمشاركة القيادة الفلسطينية في أخذ موقف دولي منذ العام ١٩٧٣) الدخول في محادثات سلام مع إسرائيل قادت إلى عقد اتفاقيات أوسلو، حيث كانت المقاومة في الخارج قد وصلت إلى طريق مسدود بعد اجتياح الجيش الإسرائيلي للبنان، وخروج المقاومة إلى تونس، بالإضافة إلى الدور الذي أداه الأردن بصورة مباشرة لإخراج المنظمة من أي مباحثات متعلقة بالسلام، ولم تعد المقاومة في الخارج تمتلك قوة ضغط على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لإشراكها في عملية السلام في الشرق الأوسط، وكانت الانتفاضة بمثابة قوة الضغط تلك، ويوضح يزيد صايغ الضغوط التي تعرضت لها م.ت.ف. بين الأعوام ١٩٨٥-١٩٨٩، ورغم محاولة وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيكر، إقناع الإسرائيليين بإعادة إطلاق عملية السلام، إلا إنه قوبل بالرفض وإصرار الإسرائيليين على استبعاد م.ت.ف. من أي مباحثات سلام، واقتصر المفاوضات الأولية على اختيار محاورين فلسطينيين بدلاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن لم يجري استكمال هذه الخطوة بسبب بدء حرب الخليج واحتلال العراق للكويت في عام ١٩٩٠، ودفعت م.ت.ف. ثمناً باهظاً بسبب وقوفها مع العراق؛ "إذ لم يمر أسبوع على انتهاء الحرب العراقية-الكويتية حتى أطلق بيكر مبادرة سلمية جديدة برعاية أمريكية-سوفيتية مشتركة ارتكزت على مسارين اثنين: تضمن

الأول محادثات ثنائية منفصلة بين إسرائيل من ناحية، وسورية ولبنان ووفد أردني\_ فلسطيني مشترك من ناحية أخرى...وحرمت م.ت.ف. من أي دور مباشر في المحادثات، التي قصد من ورائها التوصل إلى حكم ذاتي فلسطيني في الأراضي المحتلة مدة خمسة أعوام تليها مفاوضات إضافية لتقرير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس النهائي" (صايع ٢٠٠٢، ٧٧١)، وقبلت المنظمة بالشروط لعدم وجود خيارات، وواصلت المنظمة خلال عامين فرض السعي لأخذ مكانها في المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ونجحت في عام ١٩٩٣ في التوصل إلى اتفاقية حكم ذاتي لا تختلف عن الشروط التي طرحت في عام ١٩٩١.

ورغم سعي م.ت.ف. للاستقلال، وتشكيل بنية دولة منفصلة عن الدول العربية وإسرائيل والعالم، إلا إن اتفاقيات أوسلو لم تمنحها تلك الفرصة بصورة كبيرة، فقد بقيت السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد دخولها الأراضي الفلسطينية واقعة إما تحت السيطرة الإسرائيلية أو العربية (مصر والأردن)، وما اختلف هو توحيد المقاومة في الداخل والخارج، والتي حدثت أول مرة منذ بداية النضال الفلسطيني بعد النكبة، وبرهنت م.ت.ف. على قدرتها في التأقلم مع الأوضاع الدولية والعربية والعالمية، وخروجها في كل مرة من الأزمات التي واجهتها، إلا إنها لم تستطع أن تحصل على أهدافها باستخدام القوة، ولم يكن "الكفاح المسلح" هو ما جعلها تصل لاتفاقيات أوسلو، حتى الانتفاضة التي كانت وسيلة ضغط، توقفت عن زخمها في ربيع ١٩٨٩.

إلا إن الانتفاضة استطاعت أن تشكل بداية لتحقيق حق تقرير المصير، وكان زخمها قوة ضاغطة، ظهرت نتائجها في إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨، ولتحقيق هدفنا في توضيح كيفية تبلور مفهوم الكرامة الإنسانية في وعي المقاومة الفلسطينية سنبدأ بخطاب إعلان الاستقلال الفلسطيني في عام ١٩٨٨،

## إعلان الاستقلال والانتفاضة (١٩٨٧-١٩٩٠)

في يوم ١٥ تشرين ثاني ١٩٨٨، أعلن الاستقلال الفلسطيني في الخارج، بعد مضي ما يقارب العام على بدء الانتفاضة الفلسطينية، والذي جاء فيه "إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السلمي بين الأديان عبر القرون"؛ إن هذا الجزء من خطاب الاستقلال إنما يدل على أن المقاومة الفلسطينية في تلك المرحلة من النضال، كانت قد بلورت تماماً عدة عناصر تدل على السعي نحو تحقيق الكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني، فحرية الرأي وتعدد الأحزاب والمساواة على أساس المواطنة، واحترام الحقوق الدينية والسياسية والاجتماعية، والسعي نحو تشكيل نظام ديمقراطي، برلماني، يحكمه الدستور، وتنظمه القوانين، إنما هي عناصر الكرامة الإنسانية كما جرى تعريفها في الفصل الأول، ولكن قد يتساءل الكثيرون عن دور المقاومة في إعلان الاستقلال وما آلت إليه الأمور فيما بعد من توقيع اتفاق أوسلو ونشوء السلطة؛ ويمكننا العودة إلى نص وثيقة الاستقلال التي تبين أهمية

المقاومة في دعم المشروع الوطني الذي تضمن الحق في تقرير المصير<sup>١٠</sup>، وما جاء في وثيقة الاستقلال يعطي عدة مؤشرات وهي:

- المقاومة الفلسطينية بصورها سواء في الأرض المحتلة (الانتفاضة)، في الخارج ساهمت بدفع القيادة الفلسطينية إلى إعلان الاستقلال كخطوة أولى نحو البحث عن حقوق الشعب الفلسطيني بغض النظر عن الوجود الإسرائيلي كدولة.

الانتفاضة الفلسطينية، كانت عاملاً مساعداً في دعم المقاومة في الخارج، وكانت بمثابة الوقود لتحريك العملية السلمية فيما بعد، وأما الأسباب التي تدعوني إلى إعطاء هذه الأهمية للانتفاضة، سيجري توضيحها في توضيح وسائل المقاومة في الانتفاضة وتأثيراتها في المقاومة الفلسطينية في الخارج؛ فقط استطاعت القيادة الفلسطينية لـ م.ت.ف الاستفادة سياسياً من الانتفاضة، وتمثلت الذروة في إعلان استقلال الدولة الفلسطينية بناءً على قرارات القمم العربية، وقرارات الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٧، وكان هذا يمثل أول

---

<sup>١٠</sup> - جاء في نص الوثيقة: "إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل الوطن وخارجه، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف"



خطوة نحو تنفيذ حق تقرير المصير بصورة رسمية، ويوضح بسام أبو شريف، أحد المستشارين السياسيين لعرفات أهمية هذه الخطوة فيقول: "من خلال القبول بالقرار ١٨١ يكون المجلس الوطني الفلسطيني قد اعترف بإسرائيل كأحدى الدولتين اللتين اقتسمتا أرض فلسطين التاريخية، والأخرى دولة فلسطين التاريخية التي أُعلن عنها في ١٥ تشرين الثاني. أما الاعتراف المتبادل بين فلسطين وإسرائيل فسيحدث خلال مؤتمر السلام الدولي... فميثاق م.ت.ف التي لا تدعو إلى تدمير إسرائيل ولا تؤيد إلقاء اليهود في البحر، بل وضعت نصب عينيها في الأساس إقامة دولة ديمقراطية يتمكن من العيش فيها في هدوء وسلام كلا الشعبين اللذين يدعيان أحقيتهما في فلسطين التاريخية، أصبح بفعل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، صانع الميثاق، لاغياً... فالبرنامج القديم لـ م.ت.ف الذي أراد تحرير فلسطين بطرق الكفاح المسلح، استبدل الآن رسمياً بسياسة (تبحث) عن حل للصراعات الدولية الإقليمية بوسائل سلمية بما يتفق مع الميثاق ومع قرارات الأمم المتحدة التي ترفض التهديد معها أو استخدام القوة، والعنف أو الإرهاب من الفلسطينيين أو الإسرائيليين كما يظهر ذلك واضحاً في بيان الاستقلال الفلسطيني" (بومغرتن ٢٠٠٦، ٣٣٠-٣٣١).

ولتوضيح مساهمة الانتفاضة الفلسطينية في دعم القرار السياسي لقيادة المقاومة الفلسطينية في الخارج، في إعلان دولة فلسطين في عام ١٩٨٨، وارتباط تلك الخطوة بتحقيق الكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني لابد من تتبع أوضاع الانتفاضة وأسلوبها والمعاني التي ارتبطت بمفهوم الكرامة.

السياسة القمعية للاحتلال الإسرائيلي، وانتشار التعليم والبطالة والحرب الإسرائيلية في لبنان ضد م.ت.ف، وعدة عوامل سياسية أدت إلى بدء الانتفاضة الفلسطينية الأولى، والتي كانت بمثابة أول هبة شعبية جماهيرية جماعية مشتركة ضد الاحتلال؛ لقد أرادت إسرائيل من حربها ضد م.ت.ف إنهاء أي قوة

سياسية قادرة على فرض حل في الأراضي المحتلة، وبذلك كانت الحرب الإسرائيلية ضد المنظمة محاولة لوقف أي تفكير في بناء دولة فلسطينية، وإنهاء أي طموح بالاستقلال للشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير، وبالتالي كانت الانتفاضة ردة فعل طبيعية وشعبية في مواجهة الاحتلال، الرفض لأي حلول سياسية من شأنها منح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ وهناك ميزات أعطت للانتفاضة الفلسطينية تلك القوة التي فرضت بعض التغييرات السياسية فيما بعد وهذه النقاط هي:

- سلمية الانتفاضة، واعتمادها على وسائل احتجاج ومقاومة شعبية من دون اللجوء إلى استخدام السلاح والعمليات الفدائية، عدا استخدام المولوتوف ضد الجيش الإسرائيلي داخل المدن الفلسطينية المحتلة.

- شعبية الانتفاضة، فقد بدأت من دون أي تنظيم من قوى وتنظيمات وأحزاب فلسطينية.
- اللجوء إلى أسلوب العصيان المدني، والمقاطعة الاقتصادية.

ولكن الأمور لم تكن بتلك البساطة، فسياسة العصيان المدني، التي لم تكن في البداية بالنسبة إلى الفلسطينيين ذات جدوى، وهذا ما يظهر في الإطلاع على المسيرة النضالية للدكتور مبارك عوض، الذي كان أول من دعا إلى العصيان المدني كوسيلة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي ونيل الاستقلال الفلسطيني، وقد قوبلت دعوته بالتهميش من القيادة الفلسطينية والسخرية من قبل الجماهير الفلسطينية، ولكن الانتفاضة كانت كفيلة بتوضيح رؤيته ووجهة نظره، ولكن كان هناك مشكلة أخرى وهي عدم القدرة على دعم العصيان المدني ماليًا بالكامل، يقول أبو إياد بهذا الخصوص: "إن العصيان المدني يعني هدم الأجهزة الإدارية وإيجاد البديل لها، الأمر الذي يتطلب أموالًا كبيرة غير موجودة الآن، ولذلك فإننا نقوم بالحد

الأدنى من العصيان المدني" (شاليف ١٩٩٣، ٨٣)

إذا لم يكن من السهل القيام بالعصيان المدني، أو الانفصال كلياً عن المؤسسات والاقتصاد الإسرائيلي، فقد ظهرت العديد من المشكلات المتعلقة بالمواد الخام والمواد المطلوبة للصناعات الأساسية والتي يجري إحضارها عن طريق إسرائيل، فكان أصحاب المصانع ملزمين بدفع الضرائب لإسرائيل لاستيراد المواد الخام، بينما قاطع أصحاب المحلات المنتجات الإسرائيلية بالكامل، وهذا خلق فجوة اقتصادية، كان على المنظمة أن تحاول باستمرار أن تتابع وتغطي هذه الأمور الناشئة.

حاولت الانتفاضة الاحتفاظ بالمنهج السلمي دائماً في محاولة للحفاظ على الطابع الشعبي للانتفاضة، فأى استخدام للسلاح كان سينعكس سلباً على الانتفاضة، وخصوصاً أن الجيش الإسرائيلي يملك من القوة الحربية ما يمكنه من إنهاء أي مقاومة مسلحة، وستكون هذه ذريعة مجدية أمام الرأي العام العالمي، ومبرراً لمزيد من القمع والتتكيل وقد وردت تعليمات وتشديد من م.ت.ف بهذا الخصوص؛ "في شهر كانون الثاني ١٩٨٨ قال ياسر عرفات "إنه أصدر تعليمات منذُ بداية الانتفاضة بعدم استخدام السلاح" وفي شباط من العام نفسه قال حنا سنيورة "إن هناك تعليمات من م.ت.ف بعدم استخدام السلاح من قبل مواطني المناطق، وإنما استخدام الحجارة والعصي فقط"....وحتى نايف حواتمة أمين عام الجبهة الديمقراطية تحدث عن الموضوع نفسه فقال "أردنا خلق حالة لا تتيح لسلطات الاحتلال تنفيذ مذابح ضد الفلسطينيين" (شاليف ١٩٩٣، ٦٥).

وما يجب مناقشته هنا، هو أن الانتفاضة كانت أحد صور تحقيق الكرامة الإنسانية، وكما وضحت سابقاً فإن السعي نحو تحقيق الكرامة الإنسانية قيمة سامية بحد ذاتها والنتائج لا تضيف أو تنقص من قيمة الكرامة في شيء، فكيف حققت الانتفاضة الكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني؟

أولاً: الجماهير التي كان لها الدور الأول في بدء الانتفاضة، وهذا له أكثر من دلالة، فمن ناحية يعني رفض الجماهير الفلسطينية للاحتلال العسكري للأراضي الفلسطيني، ورفض الخضوع لقوانين الاحتلال وأنظمتها، وهذا يعني المطالبة في وضع قوانين وأنظمة يخضع لها الشعب الفلسطيني خضوعاً حراً، وهذا جزء من تعريف الكرامة الإنسانية، هذا من جانب، تعتبر الانتفاضة مطالبة واضحة بحق تقرير المصير الذي يعتبر تحقيقه دليل على تحقيق الكرامة الإنسانية والمطالب به إنما هو وجه من وجوه السعي نحو تحقيق الكرامة الإنسانية.

ثانياً: الأسلوب، الذي اعتمد بصورة أساسية على وسائل شعبية، لا تستخدم الأسلحة النارية، والأهم من هذا أنها تقاوم جيش الاحتلال في داخل المدن الفلسطينية، وكان هذا بحد ذاته انفصال/قطع عن النظام الاستعماري الذي كان يستهدف المدنيين، وتخلص من حالة التماهي مع الاستعمار، وبالتالي هو جزء من تحقيق الكرامة الإنسانية.

ثالثاً: الإنسان غاية، إن أكبر ما يدل على هذه النقطة هو حرص المجتمع الفلسطيني في ذلك الوقت على استمرار التعليم سواء في المدارس والجامعات، فقد جرى تنظيم حلقات دراسية لجميع الصفوف المدرسية وبمختلف المدن والقرى الفلسطينية، وحاولت الجامعات تطبيق هذا النظام على التعليم الجامعي قدر المستطاع، هذا بالإضافة إلى الشروع في بناء وتأسيس وبلورة هوية وطنية مشتركة وجمعية بين الفلسطينيين، وقد شارك في ذلك معظم فئات الشعب الفلسطيني، من تجار ومتقنين وطلبة وأساتذة مدارس وجامعات، بالإضافة إلى المهن الطبية والحرفية، هذا بالإضافة إلى محاولة إنشاء نظام اقتصادي ذاتي، يعتمد على الاكتفاء الذاتي عن طريق الزراعة وبعض الصناعات الخفيفة، وهذا يدل على وجود وعي

على أهمية الاستمرار في التقدم والتطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بالتركيز على الإنسان كغاية لهذا التطور.

لكن الانتفاضة لم تكن هي وجه المقاومة الوحيد الذي نشأ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رغم أنها كانت الأكثر زخمًا وتأثيرًا، لقد اتخذت المقاومة منذ نكسة حزيران صورًا متعددة، كان للمقاومة في الخارج محاولة دائمة للقيام بعمليات عسكرية، لضرب قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وفيما يلي توضيح لصور المقاومة التي ظهرت في داخل الأراضي الفلسطينية منذ نكسة حزيران ١٩٦٧ حتى الانتفاضة الأولى ١٩٨٧.

كانت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية قبل نكسة حزيران لا تدعو إلى أي نوع من التفاؤل، فقط كانت الأردن تحكم الضفة الغربية بيد من حديد، وتمنع القيام بأي حركة مقاومة ضد "إسرائيل"، بينما كان الوضع الاقتصادي يعاني من التراجع، حيث كانت الحكومة الأردنية حريصة على عدم تطوير الضفة الغربية على المستويات كافة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، ومحاولة قمع أي حركة وطنية داخل أراضي الضفة الغربية؛ "...فإن طبيعة النظام الأوتوقراطي الأردني والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الإمبريالية الاقتصادية والسياسية في المنطقة فرضت عليه القيام بتوجيه ضربة قاسية للتنظيمات الوطنية في الضفتين في حملة قمع وإرهاب بوليسية مخططة ومتلاحقة، ولم يكن هذا الموقف من قبل النظام دلالة على الخطر الذي تشكله هذه التنظيمات بقدر ما هو استهداف من الحكم لسحق وتصفية كل احتمالات التقدم والتطور السياسي والطبقي مهما تضاءلت هذه الاحتمالات في هذا البلد" ( حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية ١٩٦٩، ١١٦)؛ وبالتالي فإن ظهور إستراتيجية الكفاح المسلح لم تكن تؤثر فقط على الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية، فحتى الأراضي المحتلة رأت في أن الكفاح المسلح هو

الوسيلة لاستعادة فلسطين، فكان هناك محاولات فدائية بسيطة وضئيلة، ورغم ذلك شكلت بارقة أمل للواقعين تحت حكم النظام الأردني؛ "وإذا كانت تجربة العمل الفدائي قبل حزيران ٦٧ قد شكلت بارقة أمل في شق طريق جديد يتخطى أوضاع الحركة الوطنية في المنطقة وحالة البطالة السياسية التي غرقت فيها، فإن هذه التجربة رغم الشراسة التي واجهها بها الحكم الأردني بحكم علاقاته الحميمة مع قوى الإمبريالية والاستعمار القديم، وعملية الرفض من قبل النظام الناصري وكل التنظيمات الوطنية خوفاً من أن يشكل العمل الفدائي مدخلاً لشق طريق وطني جديد وسلاحاً بيد الجماهير يدعم برنامجها الثوري مقابل برنامج التنظيمات الوطنية البرجوازية الصغيرة الذي بدأ يشهد بداية انحداره -رغم أن هذا العمل الفدائي قد مثل على صعيد الممارسة لوناً جديداً من ألوان العمل الوطني والمواجهة مع الصهيونية- أداة الإمبريالية في المنطقة- ذو طبيعة متقدمة، فإن تجربة العمل الفدائي قد ظلت أسيرة القيود ذاتها التي عاشتها الحركة الوطنية ذاتياً وموضوعياً. فالعمل الفدائي مرتبط بأفكار وخطوط سياسية ذات طبيعة دينية يمينية ومواقف متخلفة في محاكمة وتحليل أوضاع المنطقة العربية طبقياً وسياسياً، بحيث ظل العمل الفدائي يمثل ظاهرة هامشية على سطح الحياة السياسية اليومية في الأردن بصفته وقطاع غزة" (حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية، ١١٥، التشديد لي)؛ وهذا يوضح أنّ الوضع داخل الأراضي الفلسطينية لم يكن واضح المعالم من ناحية الرؤية المستقبلية، هذا بالإضافة إلى القمع لأية مقاومة قد تظهر، لكن وبعد هزيمة ٦٧، بدت حالة الفلسطينيين أشدّ يأساً، بسبب الهزائم المتتالية التي مُنيَ بها العرب على يد الجيش الإسرائيلي، فلقد وقعت معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تحت يد الاحتلال الإسرائيلي بعد النكسة، ورغم أنّ شعار الكفاح المسلح لم يكن قابلاً للتطبيق في الأراضي المحتلة، إلا إن تأثيره كان إيجابياً بصورة كبيرة على إعادة الثقة للشعب الفلسطيني الموجود تحت الاحتلال، وإعادة بلورة وتشكيل هوية وطنية، ورغم أن

النكسة كانت سبباً في احتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، إلا إنها حملت في طياتها بداية وجود للشعب الفلسطيني بصورة منفصلة عن الدول العربية، فالتخلص من سيطرة الأردن على الضفة الغربية، جعل الهوية الفلسطينية تبرز في مواجهة الاحتلال، وقد شكلت معركة الكرامة بداية للثقة بالكفاح المسلح كوسيلة للنضال؛ وكان للكفاح المسلح أثره الإيجابي في خلق الهوية، وأعاد للفلسطينيين شعور الكرامة المرتبط بالقدرة على الانتصار على الجيش الإسرائيلي. ومنذُ بداية ١٩٦٨ بدأت تتبلور في الضفة الغربية وقطاع غزة فكرة قيام دولة فلسطينية، على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وفي الواقع إن فكرة حق تقرير المصير لم تكن قد بدأت بالتبلور ضمن قرارات م.ت.ف، فحتى ذلك الوقت كان المهم هو تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وإنهاء وجود دولة إسرائيل، ولكن هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها من تحولات دولية وعربية فرض على المنظمة كما بينت سابقاً التفكير بصورة دبلوماسية\_سياسية، بينما لم يكن الفلسطينيون راغبين في العودة تحت حكم الأردن، أو البقاء تحت الاحتلال الإسرائيلي، فبدأ الحل بقيام دولة فلسطينية، للفلسطينيين على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، والحصول على حق تقرير المصير كحل منطقي ضمن المعطيات الفلسطينية والعربية والدولية، فبالإضافة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في نكسة حزيران قد وحد فلسطين من جديد ومدّ جسوراً من التواصل بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وبين الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، عززت هذه السياسة بلورة الهوية الوطنية للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، وحاول الإسرائيليون عكس صورة ليبرالية، وقد كان العمل على تشكيل الهوية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد بدأ بالتبلور والوضوح عن طريق مراقبة العمل التطوعي، والفرق المسرحية، والعمل النقابي؛ فظهر نوع من المقاومة الاجتماعية الثقافية، في مجال الأدب والمسرح الأغاني التي تقاوم الاستعمار وترفضه؛ من

الواضح أن كلاً من منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة الواقعتان تحت الاحتلال والقمع الإسرائيلي استطاعتا أن تحدثا القطع/الانفصال، عن "إسرائيل" من جهة نتيجة إتباع مقاومة سلمية، بعيدة عن أي عنف، وفي الوقت ذاته مقاومة قائمة على أساس تغيير شامل، ليس فقط التخلص من الاحتلال، ولكن التخلص من كل أساليب وأفكار المجتمع القديمة والبالية، فيظهر أن "التحرير" خرج عن معناه الضيق، ليشمل تحرير الإنسان "الفلسطيني" من كل ما يقيد، سواء أكان الاحتلال أم غيره، هذا الانفصال استمر في أخذ صور متعددة، حيث جرى تنشيط العمل التطوعي، وظهرت على الساحة الفلسطينية مجموعة من المثقفين من طلاب وأساتذة جامعات، قاموا بأعمال استطاعت أن تخدم المجتمع الفلسطيني وترفع من شأن الخدمات المقدمة للمواطنين؛ وقد ظهر الحزب الشيوعي كأكبر الأحزاب مساهمةً في تدعيم المقاومة السلمية، حيث أعادوا إحياء الاتحاد العام إلى نقابات العمال، هذا بالإضافة إلى توسيع وقيادة العمل التطوعي لطلاب المدارس والجامعات منذ ١٩٧٢ وصاعداً، ويشير يزيد صايغ إلى أوضاع الشيوعيين في الضفة الغربية، حيث رفض الحزب الشيوعي الأردني أن يسمح لهم إعادة تنظيم أنفسهم كحزب فلسطيني منفصل، وفي عام ١٩٧٥ سُمح لهم بتأسيس التنظيم الشيوعي الفلسطيني، لكن كفرع للحزب الشيوعي الأردني، وقد تحاشى التنظيم الشيوعي (الذي أصبح الحزب الشيوعي الفلسطيني في عام ١٩٨٢) الكفاح المسلح منذ سنة ١٩٧٤، فقد كان الشيوعيون مدركين للصعوبات الجغرافية التي تمنع من شن حرب عصابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد كان الحزب الشيوعي هو المثال الأفضل لبقية التنظيمات الفلسطينية في "التعبئة الجماهيرية"، ونافست هذه المنظمات الحزب الشيوعي في السيطرة على لجان العمل التطوعي والروابط الاجتماعية والنقابات العمالية والمهنية وذلك في أواخر السبعينيات، وشكلت المقاومة الثقافية التي حملت مفاهيم الحرية أساس النضال في السبعينات داخل الضفة الغربية. وتمثل هذه الحالة



**نقطة انفصال**، ليس فقط عن الاحتلال الإسرائيلي وممارسته العنصرية والعنف تجاه الفلسطينيين، وإنما أيضاً مثل شكلاً من الانفصال عن إستراتيجية المقاومة الفلسطينية في الخارج التي اعتمدت على الكفاح المسلح ، وهذا ما جعل الأرضية السياسية داخل الأراضي الفلسطينية، رغم المحاولة المستمرة للنظام الأردني في قمع أي محاولة لبلورة للهوية الفلسطينية، أقوى وأكثر وضوحاً، فالاعتماد على المقاومة السلمية واللجوء إلى السياسة، بسبب عدم وجود قدرة على اللجوء إلى الكفاح المسلح، وهذا ما يعبر عنه عبد الجواد صالح في وصفه لطبيعة النضال في الأراضي المحتلة: "أن يجري التوحيد في نضال مشترك لا يعني بالضرورة التطابق الكامل. لقد كان هناك خلاف جوهري بين كلا الشريكين... فالشعار "السلاح وحده يتكلم" لم يؤدي دوراً مهماً في حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال، على الرغم من أنه من ناحية عاطفية، كان مهماً جداً... فالأولوية بالنسبة إلى الفلسطينيين تحت الاحتلال تشكيل شعب، وبناء مؤسسات تستطيع الصمود أمام الاحتلال. حتى نضالهم غير المتمس بالعنف فقد أخذ صورة بناء تنظيمات جماهيرية هدفها قيادة النضال مع مجموعات العمل التطوعي، والتعاونيات في كل المجالات، وحركات المرأة والطلاب، وحملات مكافحة الأمية والتصنيع المنزلي" (باومغرتن ٢٠٠٦، ٢٨٠)، أخذت الدولة الفلسطينية بالتبلور، مؤسسات جماهيرية، مجموعات عمل تطوعي تقوم بأعمال الصيانة والتنظيف في المدن، كل هذا كان بداية لبناء دولة فلسطينية، قائمة على مؤسسات جماهيرية، والنضال النسوي ومحاولة بناء اقتصاد فلسطيني منفصل عن الاقتصاد الإسرائيلي؛ وهذا ما لم تفعله م.ت.ف. في الخارج، حيث اعتبرت الجمهور الفلسطيني بدعوتها إلى الصمود فقط، من دون الاهتمام بدعم النضال، "وركزت على توفير الخدمات والمنافع العامة له، فلم تسع لتحقيق التعبئة الاجتماعية، بمعنى مساعدة الأسر أو الجماعات الاجتماعية المحلية لتأمين السيطرة الجماعية على الموارد، ولا لتحويل العلاقات الاجتماعية، وإنما سعت

لبناء إطار بديل (محل إسرائيل) لممارسة السلطة السياسية. (صايغ ٢٠٠٢، ٨٥٦). وهذا عكس بصورة مباشرة عدم فهم المقاومة الفلسطينية لمعنى التحرر، فلم يكن المطلوب سلطة "بديلة" تحكم الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي الفلسطينية، ولم يكن المطلوب مؤسسات حكومية بديلة عن إسرائيل، ولكن كان الواضح أن "فتح" قد ذهبت في طريق اللاعودة عن استلام زمام الحكم والسلطة، بغض النظر عن الوسائل، أو مطالب الفلسطينيين، كانت المقاومة الفلسطينية بهذا الأسلوب تكرر البنية الاستعمارية لإسرائيل، وتجعل من "الكيان الفلسطيني" مجرد تابع للسياسة الإسرائيلية القائمة على الاحتلال واستغلال المواد البشرية والخام.

وبقيت العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والعمل الوطني في داخل الأراضي الفلسطينية غير مسيطر عليها، بمعنى أن م.ت.ف لم تكن قادرة على السيطرة بصورة أو بأخرى على الوضع داخل الأراضي الفلسطينية، سواء من الناحية السياسية أو النضالية، ولم تستطع م.ت.ف تحريك المجتمع الفلسطيني ودفعه للقيام بأي عصيان مدني، وكانت جميع التحركات نابعة من التصرف الجماهيري المحلي، معتمدة على بعض أحزاب اليسار ذات الشعبية الجماهيرية داخل الأراضي المحتلة؛ وكانت م.ت.ف قد أهملت بصورة كبيرة وواضحة الأراضي الفلسطينية، ولم تظهر أي اهتمام حتى عام ١٩٧١، عندما بدأت القيادة الفلسطينية تلاحظ قبول الوجود الإسرائيلي كسلطة حاكمة، فجرى إقرار إنشاء هيئة قيادية واحدة تشرف على النشاط السياسي والعسكري والتنظيمي والاجتماعي في الأراضي المحتلة. ورغم هذا بقي النضال داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ذاتياً منفصلاً عن المنظمة ومؤسساتها، ولم تساهم المنظمة في أي رسم لخط سياسي للنضال يمكن الاعتماد عليه أو إتباعه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن حركة "فتح" كانت واعية لأهمية الأراضي الفلسطينية المحتلة وخصوصاً بعد ما تقرر إقامة دولة فلسطينية على أي

أجزاء محررة من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد الاعتراف بقرار ٢٤٢، وتقرير إقامة دولة فلسطينية مجاورة للدولة الإسرائيلية، وكانت القيادة السياسية في الأراضي المحتلة بيد الجبهة الوطنية التي أُسِّتت في عام ١٩٧٣، وكانت مُشكَّلة من قادة وطنيين والحزب الشيوعي، وقد قامت الجبهة الوطنية بقيادة حركة النضال في الداخل الفلسطيني، و حاولت حركة "فتح" السيطرة على الجبهة كوسيلة للسيطرة على الداخل الفلسطيني والبدء بتأسيس بنية تحتية لدولة فلسطينية، وقد اعترفت الجماهير الشعبية في الأراضي المحتلة بـ م.ت.ف كمثل لها، ولكن "فتح" كانت تمتلك من قوة المال ما يكفي لمنع أي مشاريع سياسية تختلف عن رؤيتها السياسية، و حاولت السيطرة على الجبهة الوطنية؛ وتطوير الوسائل التي يمكن عن طريقها نقل النضال الفلسطيني من الخارج إلى الداخل، في محاولة للسيطرة على القيادة، وبناء مؤسسات مشابهة تمامًا للوجه التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ففتح كانت حريصة على أن تسيطر على مختلف الجهات الفلسطينية سواء في الداخل أو الخارج، وتطبيق نظريتها حول الأهم للشعب الفلسطيني، وتهميش أي آراء ومحاولات نضالية أخرى، فمحاولة قيادة الشعب الفلسطيني كانت هي الهدف الأكثر سيطرة على حركة فتح، بحيث أصبح التحرير مجرد فكرة ثانوية، وهذا ما زاد التنافس بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وصولاً إلى محاولة السيطرة على الداخل الفلسطيني، ولم يكن من الممكن تهميش دور الداخل، رغم كل ما كان يحدث في المنفى، إلا إن الجماهير الفلسطينية في الداخل استطاعت دائماً فرض رأيها على القيادة في خارج فلسطين ويظهر ذلك عام ١٩٧٧ في العام الذي زار فيه السادات الكنيست الإسرائيلي لبدء مباحثات السلام، استطاع نشطاء السجناء الفلسطينيين والمتظاهرين المدنيين التعبير عن رفضهم لما قامت به مصر ولمخططات الحكم الذاتي الفلسطيني التي سعت له مع إسرائيل، لتطبيقه في الأراضي الفلسطينية، وقد كانت "فتح" ترى فقد سيطرتها على الداخل وفي محاولة لإعادة السيطرة ومنع أحزاب اليسار من الانتشار

بهذه الطريقة الواسعة نتيجة "العمل الجماهيري"، فقد قامت بتشكيل لجنة أردنية فلسطينية مشتركة كانت بمثابة الوسيلة لإدخال الأموال إلى الأراضي الفلسطينية، وقد قامت فتح ببناء إستراتيجية لدعم الصمود في الأراضي الفلسطينية في نهاية السبعينيات (١٩٧٩)، وقامت على ثلاثة عناصر رئيسية:

١. محاولة فك الارتباط بالنظام الإداري الإسرائيلي بتمويل البنية التحتية، كتركيب مولدات الكهرباء وشبكات المياه في القرى والمناطق النائية.

٢. إيجاد فرص عمل، وتقليل حجم الفقر، ببناء مشاريع صناعية خفيفة وزراعية.

٣. الدعم الاجتماعي لقطاعات ذات تأثير كقطاع الصحة والتعليم، والذي دعمته المنظمة بصورة كبيرة، وحظيت بسببه بشعبية واسعة.

إلا إن ما حدث في لبنان جعل الضغط يزيد على القيادة الفلسطينية، مما جعل م.ت.ف تفقد السيطرة من جديد على الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وبقي الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة على ما هو عليه بين المقاومة السلمية، وخصوصاً الإضرابات الاقتصادية التي كانت الأكثر وضوحاً وظهوراً في أراضي الضفة الغربية، فمحاولة إسرائيل فرض ضرائب على التجار الفلسطينيين، جعلت الإضرابات الجماعية ناجحة ومؤثرة أيضاً، بالإضافة إلى محاولة بناء بنية أساسية للدولة الفلسطينية، لتكون بديلاً عن المؤسسات الإسرائيلية التي كانت تدير الأراضي المحتلة، وبدأت فيما بعد الانتفاضة التي كانت بمثابة تنويع للمقاومة الشعبية.

أما على صعيد المقاومة في الخارج فكانت هناك أوضاع دولية وعربية تتحكم بها، وتسير بطريقة مختلفة بعض الشيء، وما أقصده أن المقاومة في الخارج، كانت تمتلك زمام القيادة والتحكم بالقرار السياسي، بالإضافة إلى أن معظم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كانت في الخارج، وقد وضحت سابقاً أن الانفصال

بين المقاومة في الداخل والخارج كان من شأنه أن يؤدي في كثيرٍ من الأحيان إلى عدم قدرة قيادة المقاومة في الخارج إلى تحريك الجماهير في داخل الأراضي المحتلة، كوسيلة لتحقيق انتصارات على المستوى السياسي.

وفيما يلي توضيح للمراحل التي مرت بها المقاومة الفلسطينية في الخارج وما حملته في كل مرحلة من تأثيرات في السعي نحو هدف صون الكرامة الإنسانية، وما أضافته كل مرحلة في تحقيق الكرامة الإنسانية.

بدأت ملامح المقاومة الفلسطينية تظهر بصورة منفصلة عن المقاومة العربية القومية بعد نكسة حزيران العام ١٩٦٧، ولكن جذور انفصال المقاومة الفلسطينية عن المقاومة العربية بدأت تتضح منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية التي جعلت الكيان الفلسطيني أكثر وضوحاً، وفصلت بين أهداف الحركة الوطنية العربية وأهداف الحركة الوطنية الفلسطينية، وأقدمت على وضع أولويات تخدم الشعب الفلسطيني وتحقق طموحاته، ووضعت الشعب الفلسطيني ضمن كيان منفصل عن الرؤية العربية\_ القومية، فقد حملت المقاومة الفلسطينية قبل نشوء منظمة التحرير، الشكل والقومية العربية، وكان هناك دمج بين حركات التحرر العربية والفلسطينية،

وبقي تحرير فلسطين يمرُّ أولاً عبر أجنادات واستراتيجيات عربية، وحتى الحركات التي نشأت لأجل تحرير فلسطين\_ مثل حركة القوميين العرب\_ كانت تعتمد إستراتيجيتها بالدرجة الأولى على توحيد العالم العربي، ومن ثمَّ تحرير فلسطين، وحتى هذا التحرير، لم يكنْ إلا ضمن الخطة العربية الهادفة إلى تشكيل قومية عربية موحدة، وهذا ما يجعلنا نعتبر نشوء المنظمة بدايةً لتأسيس "هوية" فلسطينية، تحمل رؤية لـ "كيان" فلسطيني، وستكون الفكرة أكثر وضوحاً فيما يلي؛ وسأقسم حركة المقاومة الفلسطينية إلى حركة

المقاومة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة بقيادة حركة منظمة التحرير الفلسطينية (فتح بصورة رئيسية)، وحركة المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوضيح أهم المفاصل التاريخية التي مرت بها المقاومة الفلسطينية وأثرت في بنية المقاومة الفلسطينية وغيرت من توجهاتها العملية.

### ما قبل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٥٠-١٩٦٤)

ارتبطت الحركة الوطنية الفلسطينية في بداية الخمسينيات بالحركة الوطنية العربية، ولم تظهر على الساحة الفلسطينية دعوة صريحة ومباشرة إلى إنشاء كيان فلسطيني مستقل ومنفصل عن الدول العربية، فلم يكن عند الفلسطينيين الذي خرجوا من أراضيهم إثر النكبة تصور لنوع "الكيان" الذي يرغبون في أن يضمهم، وكان هدفهم محددًا بالعودة واسترجاع الأراضي المحتلة؛ "لقد تركز تطلع الفلسطينيين، أساسًا، في ذلك الوقت المبكر بعد النكبة الأولى، على العودة إلى الديار والممتلكات، من دون أن يقترن ذلك، بالضرورة، بالوعي العام، بمعنى العودة إلى الوطن، السيد المُستقل، بل كان أمل العودة يقترن في أرقى حالاته، بفلسطين من دون أي اشتراطات كيانية" (عبد الرحمن ١٩٨٧، ٣٧)، وفكرة جعل القضية الفلسطينية مستقلة عن المتغيرات العربية، وليست تابعة لها إنما هي كان نتيجة تغيرات ظهرت في النصف الثاني من الخمسينيات وبداية الستينيات: "في النصف الثاني من الخمسينيات، بدأت بشائر تغير جذري في التفكير الفلسطيني، سياسيًا وعسكريًا، بشأن ترتيب العلاقة ما بين الحركة الوطنية \_ الفدائية الفلسطينية، من جهة، والحركات القومية والدول العربية وجيوشها، من جهة أخرى، فبدلاً من قيام هذه العلاقة على أساس المُتغير العربي المُستقل، والمُتغير الفلسطيني التابع، واعتبار النضال العربي بديلاً للنضال الفلسطيني أو حاولًا له، راح الفلسطينيون يستردون وعيهم الذاتي، ويؤكدون أنّ تحقيقهم لذاتيتهم يُمثل القاعدة الأولى للتحرير" (عبد الرحمن ١٩٨٧، ٥٦)، وتعود أسباب هذا التحول في الفكر والإستراتيجية الفلسطينية،

ومحاولة الانفصال عن القومية العربية في إستراتيجية المقاومة، إلى عدم ثقة الفلسطينيين بالحكومات العربية، بعد قيام دولة إسرائيل، وخضوع "العمل الفدائي الفلسطيني للشروط السياسية المؤقتة للأنظمة العربية، وليس لشروط إستراتيجية تحرير فلسطين" (عبد الرحمن ١٩٨٧، ٥٦)، هذا بالإضافة إلى عوامل تاريخية ظهرت في بداية الستينيات، ففي عام ١٩٦١ فشلت الوحدة بين مصر وسوريا، هذه الوحدة التي كان العرب والفلسطينيون يرون فيها أنها بداية لتحرير فلسطين، بالإضافة إلى انتصار الثورة الجزائرية في عام ١٩٦٢ والتي جعلت الفلسطينيين يفكرون في اتباع إستراتيجية الكفاح المسلح، بدعم معنوي ومادي من العرب.

لكن هذا الانفصال عن الأنظمة العربية، لم يكن كاملاً، على المستوى الرسمي على الأقل، فالمنظمة بقيت قبل حرب حزيران في يد قادة فلسطينيين يرون أن تحرير فلسطين لا يتم إلا عن طريق الأنظمة العربية. وبعد هزيمة حزيران واستلام حركة فتح لقيادة المنظمة، اختلفت إستراتيجية منظمة التحرير بسبب اختلاف إستراتيجية حركة فتح عن باقي الأحزاب الفلسطينية التي كانت حتى ذلك الحين مرتبطة بالأنظمة العربية.

يقول صلاح خلف، أحد مؤسسي حركة فتح عن بدايات تأسيس الحركة عام ١٩٥١: "كنتُ وعرفات نعرف ما هو مدمر للقضية الفلسطينية، كنا على سبيل المثال مقتنعين بأنه لا يرجى خير للفلسطينيين من الأنظمة العربية، وهي في أغلبيتها إما فاسدة، أو مرتبطة بالإمبريالية، وأنه من الخطأ أن يراهنوا على أي من الأحزاب السياسية في المنطقة، كنا نعتقد أنه ليس أمام الفلسطينيين سوى الأتكال على أنفسهم" (كوبان ١٩٨٤، ٥٠)، وهذا ما جعل حركة فتح تختلف في إيديولوجيتها عن المنظمات والأحزاب الفلسطينية الناشئة في ذلك الوقت، والتي كانت مرتبطة بمصالح وإيديولوجيات لأنظمة عربية متعددة، "ولقد كان لكل

حزب من هذه الأحزاب "قوة جذب" خاصة به، فالأحزاب الشيوعية العربية، وبالذات في الضفة الغربية وقطاع غزة، استندت إلى كون النشاط الشيوعي قد بدأ مبكرًا في أوساط الشعب العربي الفلسطيني، وخصوصًا منذ الدور النشط الذي أدته "عصبة التحرير الوطني" في فلسطين والتي تأسست في أيلول ١٩٤٣، وحتى تأسيس الحزب الشيوعي الأردني في أيار ١٩٥٠، علاوة على نشاط شيوعي قطاع غزة الذين شكلوا حزبهم المستقل من جديد في كانون الثاني ١٩٥٣. أما الأحزاب الإسلامية فاعتمدت على الرصيد التاريخي لحركة الإخوان المسلمين في أكثر من بلد عربي...." (أسعد ١٩٨٧، ٤٦)، أما حزب البعث فقط أدى دورًا بارزًا في التوعية السياسية من أجل فلسطين في بداية تأسيسه مما حدا بالعديد من الكوادر والمتقنين في العراق وسوريا الانضمام إلى الحزب باعتباره يحمل أفكارًا وآراءً تخوله القدرة على تحرير فلسطين؛ "الخلاصة أن حزب البعث قد أدى دورًا بارزًا في مجال التوعية والعمل السياسي من أجل فلسطين، كما أنه كان مجالًا تنظيميًا رحبًا للعديد من المناضلين الفلسطينيين الذي رأوا في شعاراته ومبادئه القومية طريقًا أمثل نحو استعادة فلسطين" (أسعد ١٩٨٧، ٤٨). أما بخصوص حركة القوميين العرب فكان يغلب عليها الطابع الفلسطيني، وكانت في حالة منافسة مع حركة فتح على قيادة المجتمع الفلسطيني؛ مع ادعاء كل حركة حقّ الأسبقية في قيادة الشعب الفلسطيني سواء في الخارج أو الداخل، بوضع استراتيجيات قائمة على ما كان سائدًا في تلك المرحلة ١٩٦٣، فالإتجاه العربي القومي الذي يرى أن الوحدة العربية الوسيلة لتحرير فلسطين، وتبنت حركة القوميين العرب هذه الإستراتيجية، بينما رأت "فتح" أن تحرير فلسطين هو بداية لتحقيق الوحدة العربية، وجعلت المطالب الفلسطينية الأحقية في التنفيذ، وهذا أدى إلى ارتباط العديد من قرارات وأيديولوجيات حركة القوميين العرب بالقرار المصري، بما أن النظام الناصري كان يرضى اتجاه الوحدة العربية، كوسيلة لتحرير فلسطين.



ولكن لا بد من التوضيح بأن أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مُلائمة ولا بأية صورة من الصور، لتتفصل سياسياً عن الأنظمة العربية في بداية تأسيسها، حتى لو كانت حركة فتح هي التي قادت المنظمة منذ البداية، ولكن حتى حركة "فتح" التي كانت أيديولوجيتها تعتمد على الانفصال عن الأنظمة العربية، حافظت على أسلوب عمل ثوري مشابه للأنماط المقاومة والنضال في العالم العربي، ولم تخلق لنفسها أسلوب عمل فدائي، وثورة حقيقة، تبدأ اجتماعياً وتنتهي بانتصار سياسي. يقول نايف حواتمة في هذا الخصوص: "إن حركة المقاومة بمختلف فصائلها مثلت امتداداً موضوعياً فكرياً وسياسياً وطبقياً لمواقع حركة التحرر الوطني العربية وتناقضاتها. وهذا ليس بجديد، فقد مثلت حركة التحرر الوطني الفلسطينية والأردنية امتداداً لواقع حركة التحرر الوطني العربية بكل تناقضاتها السياسية والإيديولوجية والطبقية" (العظم ١٩٧٣، ١٤)، وقبل توضيح تبعات عدم الانفصال، بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية، لا بد من توضيح الأسباب التي تدفعني إلى التركيز على ضرورة أن يحدث اختلاف في الأسلوب بين الحركة الوطنية العربية وحركة المقاومة الفلسطينية، وأسباب حدوثه في المراحل اللاحقة:

١. لم تكن حركة التحرر الوطني العربية، حركة مقاومة ذات إستراتيجية تحررية واضحة، بمعنى أن المقاومة لم تكن ذات هدف، وظل تحرير فلسطين مجرد شعارات داخلية تكسب الأنظمة العربية الشرعية أمام شعوبها، وليست هدفاً متعلقاً بمصالح الأمة العربية في ذلك الوقت، وبالتالي فإن ارتباط المقاومة الفلسطينية بها سيؤدي بطبيعة الحال إلى تضيق حركة المقاومة، وتحويلها إلى آلة في يد السياسة العربية في ذلك الوقت، وظهر هذا بوضوح في آذار ١٩٥٩ عندما أعلن عبد الناصر عن مبادرة تأسيس "كيان" فلسطيني، حيث "وضع سقفاً واضحاً للنشاط العسكري المستقل بإعلانه أن مصر لن تقدم على مواجهة إسرائيل إلا بعد أن تستكمل بناء قواتها العسكرية بما

يضمن "تفوقاً حاسماً"؛ وأعلن في خطابه بصورة واضحة وصريحة "أن ليس لديه خطة لتحرير فلسطين" (صايغ ٢٠٠٢، ١٤٢).

٢. ورثت جميع الأنظمة العربية، كياناً استعماريًا، فلم تكن الدول العربية قد حصلت على استقلالها منذ وقت طويل، وكانت تعاني من بقايا البنى الكولونيالية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وبالتالي كانت أساليب التحرر تأخذ طابعاً استعماريًا، معتمدة على الحرب النظامية، هذا بالإضافة إلى سياسة الدول العربية التي كانت ناتجة عن ضغط استعماري، هذا بالإضافة إلى اتهام الأنظمة العربية بتأمرها على القضية الفلسطينية؛ "عزز الاعتقاد بالسلوك التأمري للحكومات العربية تشديد فتح على "الفاستنة" (النزوع الفلسطيني). وكان الوجه الآخر للعملة نفسها الإصرار المطلق على الاستقلال الذاتي سياسيًا وتنظيميًا" (صايغ ٢٠٠٢، ١٥٦).

٣. وصل الفلسطينيون إلى قناعة بأن تحرير فلسطين لن يتم بواسطة قوى عربية وإسلامية، وأن على الفلسطينيين أن يشكلوا حركة تحرر منفصلة عن العرب. تقول هلى باومغرتن في حديثها بهذا الشأن: "فقد كان عليهم أن يدركوا وبصورة نهائية، أن "ما حكَّ جلدكَّ مثل ظفرك"؛ فمنهم فقط يمكن أن تأتي المبادرة، لشن هجومٍ ضد الدولة العبرية، وعليهم أن ينشطوا كـفلسطينيين باسمهم وليس كأعضاء في أحزاب إسلامية كانت أم عربية- قومية" (باومغرتن ٢٠٠٦، ١٥٨).

إلا إن محاولة الانفصال لم تحمل الطابع الثوري، الذي يطمح للتغيير في العقلية العربية، وبقيت مجردة من أية أفكار تحمل أيدولوجيات مختلفة عن طريقة التفكير العربي، وظل الشكل المطلوب هو تشكيل "دولة"، تقود الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبالتالي بقيت القيادة الفلسطينية، رغم كل الادعاءات التي ادّعتها، ملتصقة بالأنظمة العربية وظهر ذلك بوضوح سواء قبل حرب حزيران أو بعدها، فكما

الأسلوب الإعلامي الذي اعتمد على التهويل وقلب الحقائق على أرض الواقع في حرب حزيران، كانت الثورة الفلسطينية بجميع أطرافها تتبع ذات الأسلوب، وكان السبب الرئيسي لاتباع هذا الأسلوب هو المنافسة بين الفصائل الفلسطينية على قيادة الشعب الفلسطيني وكسب تأييده الشعبي، فكانت نتائج العمليات الفدائية ضد الجيش الإسرائيلي في المدة ما بين ١٩٦٧-١٩٧٠، تتسم بالمبالغة في توقع النتائج قبل العملية، والمبالغة في وصف النتائج ومدى تحقيق النجاح للعملية، وتهويل في عدد القتلى والجرحى للطرف الإسرائيلي، وبالتالي أدى ذلك إلى نتائج انعكست سلبياً على المقاومة الفلسطينية، رغم أنها حافظت على ضمان استمرار التأييد الشعبي للمقاومة ويشير يزيد صايغ إلى هذا: "وكان سيل البيانات التي تُعلن آخر الإصابات، وأضرار إسرائيل المادية عبارة عن خداع للذات. إذ قدرت فتح أن الأعمال العسكرية الفلسطينية كبدت إسرائيل خسائر بقيمة ١,٥ مليون دولار يومياً سنة ١٩٦٧، و٣ ملايين دولار يومياً سنة ١٩٦٩. لكن هذه البيانات الخادعة ساعدت على ضمان استمرارية التأييد الشعبي الفلسطيني والدعم المادي العربي" (صايغ ٢٠٠٢، ٣٢٦).

وبالتالي بقيت المقاومة الفلسطينية، مرتبطة بالدول العربية، سواء على الصعيد السياسي، المرتبط بالتحرك الدولي، أو على المستوى الداخلي، الذي كانت المقاومة تدعي أنها مختلفة عن الأنظمة العربية، ولكن الانفصال عن الأنظمة العربية وأسلوبها "الغوغائي"، لم يحدث كما ادّعت المقاومة الفلسطينية.

ولو استطاعت المقاومة الفلسطينية، بمختلف كوادرها، منذ البداية أن تنفصل عن حركة التحرر الوطني العربية، لاستطاعت أن تشكل "حركة ثورية"، بأفكار وآراء وأساليب وقرارات داخلية ودولية مرتبطة بالوضع الفلسطيني، بعيدة عن الغوغائية والمبالغة، وكانت تلك بداية الخطأ الذي نشأ مع نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، رغم محاولة حركة "فتح" إثبات أنها ليست امتداداً لحركة التحرر الوطني العربية عن

طريق الإعلان المباشر عن مبادئها في مجلة "فلسطيننا" التي كانت تصدر في عام ١٩٥٩، والتي كان أحد بنودها "إن الحكومات العربية أعطت الأفضلية للمصالح الإقليمية على المجابهة مع العدو الإسرائيلي، وكل ما هو مطلوب من البلدان العربية أن تكون قادرة على حماية حدودها وأن تسمح بشنّ العمليات الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وتدعيمها" (الريس ١٩٧٦، ٣٩)؛ هذا بالإضافة إلى العديد من تصريحات بعض قادتها. يقول هاني الحسن عن مرحلة اطلاق الرصاصات الأولى لفتح عام ١٩٦٥: "إن السمة الأساسية لفكر فتح في تلك الآونة\_ وهكذا استمر حتى معركة الكرامة\_ هي الرفض الكامل للنظرة الإستراتيجية ولمختلف التحليلات التي طرحتها القوى الوطنية\_ ناهيك عن القوى غير الوطنية\_ سواء في الأسلوب أو في المنهج لتحرير فلسطين" ويضرب بعض الأمثلة على هذا الاختلاف بقوله: "يبرز مستوى الوضوح الفتحاوي، النقيض للتفكير العربي في منظومة الشعارات التي طرحتها منذ بداية نشأتها، فشعار الثورة الشعبية المسلحة وطريق تحرير فلسطين نقيض ورفض لمفهوم الحرب الخاطفة والنظامية، وشعار تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية هو نقيض ورفض لمفهوم التوالي الزمني الهادف إلى تأجيل معركة الاسترداد بانتظار الوحدة العربية أولاً، وشعارات غير خاضعة ولا تابعة ولا موجهة، رفض لمحاولة الأنظمة العربية فرض وصايتها وولاية أمرها على الفلسطينيين" (العظم ١٩٧٣، ١٦)، هذا بالإضافة إلى تحميل حركة "الفتح" المسؤولية للأنظمة العربية، عن ضياع فلسطين في عام ١٩٤٨ وعدم القدرة على تحريرها بعد مرور عقد كامل على الاحتلال إلى طبيعة الأنظمة العربية، واعتبار أن المطالبة بكيان منفصل هو بداية للتحرر، وكان واضحاً وجود مخاوف عربية من تبلور الهوية الفلسطينية، بجانب وجود طموح فلسطيني واضح لأخذ موقف دولي، منفصل بموقفه عن الدول العربية، إلا إن هذه المحاولات لم تكن ناجحة بوضوح قبل حرب حزيران، فدول الطوق (الأردن، سوريا مصر)، كان لها عدة تحفظات

على وجود هذا الكيان بصورة مستقلة، خشيت الأردن من فقدان سيطرتها على الضفة الغربية، بينما رأت مصر وسوريا أن الكيان سيسبب نقصاً في السيادة داخل أراضيها بسبب عدم وجود بقعة جغرافية للفلسطينيين يمارسون فيها سيادتهم، وسيمارسون هذه السيادة في أراضيها، فبقيت فكرة الكيان المستقل بالنسبة إلى الحكومات العربية هاجساً، سبب لها القلق الدائم من المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً في المراحل التي ارتفعت فيها شعبية المقاومة داخل الدول العربية، وارتبط هذا بقوة سلاح امتلكتها المقاومة.

ورغم الاختلاف بين الجبهات والمنظمات الفلسطينية حول طريقة المقاومة والأساليب السياسية والنضالية والأهداف الآتية التي يجب تحقيقها (الأولويات) لكل فصيل سياسي إلا إن الهدف السامي الذي أسعى لتوضيحه في هذا البحث (تحقيق الكرامة الإنسانية) بقي ماثلاً، فالسعي نحو دولة علمانية ديمقراطية تحترم الحريات الأساسية للإنسان، إنما هو جزء من معايير تحقيق الكرامة الإنسانية؛ "هكذا حصل اتفاق واسع بين صفوف نخبة المقاومة، تمثل في أيديولوجية ملموسة تحدد الهدف الأساسي للعمل، وهو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية، ورغم هذا كان هناك اختلاف حول كيفية حكم مثل هذه الدولة، وكيفية توزيع مواردها... إلى جانب هذا الطرح السياسي لهدف العمل الفدائي، ظهرت المقاومة أكثر ما تكون راديكاليةً ووحدةً، عندما تبنت مبدأ العُنف كإستراتيجية عمل، ورضيت قيادة "فتح" الواقعية، والراديكاليون في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، المبدأ الماوي القائل بأن "السلطة تتبع من فوهة البندقية" (الريس ١٩٧٦، ٢٨). ورغم أن حركة فتح كانت في إعلان مبادئها عند نشأتها ترى أنه ليس من الضروري مناقشة "الشكل الذي ستكون عليه البلاد بعد التحرير"، إلا إن الأوضاع التي جعلت "فتح" تكون قائدة الكفاح المسلح الفلسطيني بعد استلامها لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، جعلها ترسخ لبعض النقاشات التي كانت ترغب في تحديد شكل الدولة بعد التحرير.

إن ما ميز المرحلة السابقة، هو بداية محاولة لإيجاد كيان فلسطيني، ولكن بغض النظر عن ما تُظهر تلك المرحلة من أحداث تدل على بروز الكيان الفلسطيني أو ذوبانه في الأنظمة والدول العربية، فإن مفهوم الكرامة حتى ذلك الوقت قد اتخذ طابعًا يعتمد على تحرير الأرض واستعادتها، فحتى ذلك الوقت كانت الكرامة بالنسبة إلى الفلسطينيين مرتبطة باسترجاع الأرض، والعودة إلى فلسطين التي طردوا منها، وقد اختلفت تلك النظرة فيما بعد، حيث أصبحت المقاومة هي الكرامة بالنسبة إلى الفلسطينيين.

### نشأة منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٦٧)

إن تفكير العرب والفلسطينيين -بالتحديد- في إيجاد كيان يجمع الشعب الفلسطيني ويمثلهم في داخل الأراضي المحتلة والشتات، كان بداية لإيجاد دولة فلسطينية، فرغم عدم تبلور فكرة الدولة بوضوح حتى وقت لاحق لإنشاء المنظمة (١٩٧٤)، إلا إن الكيان الفلسطيني كان بداية لتأسيس الدولة، نشأ كنتيجة لتبلور الهوية الفلسطينية، والتي جعلت السعي للدولة أمرًا متممًا للهوية، وهذا هو الفرق بين مرحلة ما قبل إنشاء المنظمة وما بعدها، أي إن التحرر قبل إنشاء المنظمة كان يتمثل في العودة إلى الأرض التي طُرد منها الفلسطينيون في النكبة، ولكن مع نشوء منظمة التحرير بدأت تتوضح أهداف الفلسطينيين، وبدأت بوادر الخروج من التبعية العربية، بحيث يتم تعريف "الفلسطيني" بهويته الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى استياء الفلسطينيين من الحالة العربية بعد النكبة، وهذا ما أوضحه "صلاح خلف (أبو إياد) للصحفي الفرنسي إريك رولو، بأن الاستياء العام عند الفلسطينيين بسبب موقف اللامبالاة من قبل الدول العربية تجاههم، دفعهم إلى أن يفكروا بضرورة خلق منظمة فلسطينية قتالية محضة...". (أسعد ١٩٨٧، ٦٤)، وكان هذا التحرك فلسطينيًا داخليًا، نشأ عنه حركة "فتح"، ولكن على المستوى العلني (العربي)، جاء التفكير في إنشاء كيان فلسطيني على "يد الهيئة العربية العليا"، وشكلت لجنة تحضيرية "برئاسة الحاج أمين الحسيني،

وعضوية أحمد حلمي رئيس حكومة عموم فلسطين وآخرين" وشكلت "الاتحاد الفلسطيني" بعد انتخابات أجريت في عام ١٩٦٠، وتعود أهمية "الاتحاد الجديد إلى أنه كان المحاولة العلنية الأولى والكبرى لإبراز الكيان الفلسطيني" (أسعد ١٩٨٧، ٦٤)، ويمكننا رصد أربعة توجهات سياسية مثلت الفلسطينيين قبل منظمة التحرير ورأي تلك التيارات السياسية من إنشاء المنظمة، ويمكن توضيح هذه التيارات كما يلخصها أسعد عبد الرحمن في كتابه "منظمة التحرير الفلسطينية" هي:

١. "التيار القومي بزعامة حركة القوميين العرب التي كانت متحمسة لإبراز الشخصية الفلسطينية، وكانت نشرات الحركة تتحدث عن ضرورة قيام تنظيم خاص للفلسطينيين "يستطيعون عن طريقه أن يساهموا في إبداء رأيهم وتدبير شؤونهم وأمورهم".

٢. "التيار القومي الذي كانت العناصر الفلسطينية في حزب البعث من أنشط أعضائه" والذي كان من التيارات التي ضغطت على حزب البعث في مؤتمره القومي الرابع في آب ١٩٦٠ "من أجل إعطاء مسألة الكيان الفلسطيني أهمية في توصيات المؤتمر".

٣. "تيار مثله الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة الذي دعا، منذ عام ١٩٦٠ إلى إقامة "جمهورية فلسطينية" ورحب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية فور تأسيسها".

٤. "حركة فتح، التي دعت منذ العام ١٩٥٨ إلى إقامة كيان فلسطيني مستقل عن الأنظمة العربية، علاوة على رفض الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني".

هذا على المستوى الفلسطيني، ولكن على المستوى العربي لم يكن هناك إجماع على ضرورة وجود كيان يمثل الشعب الفلسطيني، وكل نظام كان لديه أسبابه الخاصة به لرفض أو قبول وجود كيان يجمع الشعب

اللسطيني، فبينما كانت مصر بقيادة جمال عبد الناصر تصرُّ على إقامة كيان يمثل الشعب الفلسطيني لأسباب تعود إلى الخلاف بين عبد الناصر وأمين الحسيني "...كما أن مصر أرادت تشكيل تنظيم فلسطيني يحل محل الهيئة العربية العليا بسبب عدم وجود انسجام بين أمين الحسيني وعبد الناصر الذي كان يعتقد بأن "الزعيم الفلسطيني الهرم يرمز إلى ماضٍ ولى إلى الأبد"، كما أن الحسيني كان قد اقترح على عبد الناصر، خلال إقامته في القاهرة، الاعتراف بالهيئة العربية العليا التي كان يترأسها كممثلة للفلسطينيين وأن تنضم فلسطين إلى الاتحاد بين مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة)، غير أن الزعيم المصري، الذي لم يتشجع للفكرة لا اعتقاده أن الهيئة العربية العليا لا تمثل الشعب الفلسطيني، سعى من أجل إيجاد بديل لها قادر على أن يستقطب الفلسطينيين" (أسعد ١٩٨٧، ٦٨)؛ أما سوريا، وبسبب طبيعة العلاقة السيئة مع الأردن، كانت رافضة لوجود الكيان من دون الأرض، وهذا في محاولة لفصل الضفة الغربية عن الأردن، وطبعاً كان الأردن رافضاً لأي حل يفصل الضفة الغربية عنه؛ "وقد تفاوتت مواقف الدول العربية بين التأييد والرفض للكيان الفلسطيني، فخلال جولة الشقيري في العواصم العربية إثر حصوله على موافقة الأردن، أصرت سوريا على أن يمارس الكيان الفلسطيني السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الوقت الذي كان فيه المسؤول الفلسطيني يجري الاتصالات مع القادة البعثيين في دمشق، كانت وسائل الإعلام السورية تشن هجوماً على الشقيري، وعلى مشروع الكيان المقترح مطالبة أيضاً بإقامة الكيان عن طريق الانتخاب" (أسعد ١٩٨٧، ٧١)، ومن ناحيتها كانت الأردن خائفة من فقدان سيطرتها على الضفة الغربية، وقد قام الشقيري في مؤتمر القمة العربية الأول الذي جرى عقده في القاهرة في المدة ما بين ١٣-١٦ كانون الثاني ١٩٦٤، بطمأنة الأردن بإلقاء خطاب موجه لملك الأردن قال فيه "أريدُ أن يكون واضحاً، أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة ولا يُمارس سيادة، ولا يهدف إلى سلخ



الضفة الغربية عن الكيان الأردني، وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني يتعاون مع جميع الدول العربية" (أسعد ١٩٨٧، ٧٠)؛ أما العراق فقد كانت، بعد انقلاب الرئيس عبد السلام عارف ضد حلفائه السابقين من البعثيين، على علاقة وثيقة بالرئيس عبد الناصر، وبالتالي كانت موافقة على قيام كيان يمثل الفلسطينيين.

أما السعودية فلم يكن لديها تحفظ على الكيان وإنما على رئيس الكيان "أحمد الشقيري"، بسبب خلافات وقعت حين كان مندوباً لها في الأمم المتحدة، وأعلنت كل من لبنان والكويت وقطر والبحرين والسودان التأييد للكيان.

وبالتالي بقيت الأسباب التي من أجلها شجع العرب على إنشاء المنظمة تعتمد على مصالحهم الشخصية، هذا بالإضافة إلى خوفهم من عدم القدرة على السيطرة على الجماهير الفلسطينية في الدول العربية، وخصوصاً عندما نشأت بعض المنظمات الفلسطينية (مثل حركة فتح)، التي أعلنت أنها تسعى لاتخاذ خطواتٍ عملية عنيفة ضد إسرائيل، وخوف العرب من الضربات الانتقامية التي قد تقوم بها إسرائيل في حالة حدوث مثل هذه الضربات العسكرية لكيانها، لذلك كانت الدول العربية حريصة على أن تبقى المنظمة تحت سيطرة الدول العربية، سواء سياسياً أو اقتصادياً.

ورغم موافقة أغلب التيارات الفلسطينية على الكيان إلا إن الخلافات ظهرت نتيجة وجود تيارات فلسطينية تابعة للدول العربية، مثل موقف البعثيين الفلسطينيين الذي كان مرتبطاً بالموقف السوري، "وقدموا مشروع كيان آخر يختلف عن الكيان الذي اقترحه الشقيري، فمن وجهة نظرهم كان لا بد للكيان من أن يمارس سيادته كاملة على أرض وطنه، وتنبتق عن إرادة شعبه سلطته العليا" (أسعد ١٩٨٧، ٧٣)، بينما اشترط

القوميون العرب إجراء انتخابات حرة لاختيار رئيس المنظمة، أما حركة فتح فكانت تريد أن يخرج الكيان عن تمثيله الرسمي فقط، ليكون "مرتكزاً للثورة المسلحة وليس بديلاً لها" (أسعد ١٩٨٧، ٧٤).

وبالتالي كانت محاولة الشقيري إرضاء جميع الدول العربية، قد أدت إلى العمل بأجندات عربية وبسياسات الجامعة العربية حتى هزيمة ١٩٦٧، فمثلاً كانت حركة "فتح" ترى أن "الكفاح المسلح" هو الطريقة التي يمكن تحرير فلسطين عن طريقها، وكانت ترغب في أن تكون المنظمة غطاءً شرعياً لعملها المسلح حيث "يؤكد أبو إياد أن بعض زعماء فتح كانوا قد اتصلوا بالشقيري قبل المنظمة... وحاولوا إقناعه بالتعاون والتنسيق السري بين نشاطاته العلنية وبين عمل تخوضه فتح بصورة سرية، وبهذا تصبح م.ت.ف التي ستعهد إليه أول قمة عربية بتشكيلها ضرباً من الوكالة اليهودية، ونوعاً من الواجهة الشرعية للكفاح المسلح الذي يقوم به مناضلونا على أن يجري تأمين الاتصال بيننا وبين منظمة التحرير عبر بعض كوادرنال التي يستطيع الشقيري تعيين بعض أعضائها في اللجنة التنفيذية للمنظمة. ولكن الشقيري رفض ذلك مُعتبراً "أن وظائفه وعلاقاته مع الأنظمة العربية وواجبه في عدم الإضرار بإستراتيجية الجامعة... تمنعه من عقد مثل هذا التحالف معنا" (أسعد ١٩٨٧، ٨٠).

وبقي الشقيري يربط أعمال المنظمة ومختلف نشاطاتها بالسياسات العربية، ويمكن أن نلاحظ هذا الارتباط في تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، ففي عام ١٩٦٥ عند تأسيس أول كتبية فلسطينية في سوريا أطلق عليها اسم قوات حطين، وبينما أراد السوريون أن تكون هذه الكتبية "قوة ضاربة في حرب التحرير الشعبية" كما جاء على لسان أحمد سويداني رئيس الأركان العامة للجيش السوري، كان الشقيري حريصاً على "أن يكون الجيش الفلسطيني جيشاً نظامياً يشبه الجيوش العربية في تدريبه وسلاحه، ويشارك مع الجيوش العربية في أي حرب تحت قيادة عربية مشتركة"، ولم يكن للمنظمة أي سيطرة حقيقية على هذا

الجيش، ولم تلتزم العديد من الدول العربية بالميزانية المقررة في قرارات القمة العربية لدعم المنظمة وجيشها، وهذا كان أحد الأسباب التي جعلت المنظمة تابعة لسياسة الدول العربية، "لكن قيادة منظمة التحرير لم يكن لها، في الواقع، سوى سلطة اسمية على جيش التحرير الفلسطيني في الدول العربية، بل إن رئيس الأركان المصري الفريق محمد فوزي أصر "على أن يتولى وحده إنشاء جيش التحرير في غزة من غير تدخل القيادة الفلسطينية"، وقال للشقيري إنه سيسلمه الجيش بعد إتمامه خلال عامين، كما أن الرئيس عبد الناصر قد غضب من الشقيري لأنه طلب أسلحة من الصين تُسحق إلى جيش التحرير عن طريق ميناء الإسكندرية من دون استشارته" (أسعد ١٩٨٧، ٨٥)، وبقيت المقاومة الفلسطينية واقعةً في حيرة اختيار الأجنحة العربية للتحرير وبين فرض أجندة خاصة بها، فحركة القوميين العرب التي كانت تحبذ اتباع الأجندة القومية العربية المتمثلة في مصر في بداية الستينيات، محاولةً عدم الانفصال عن العالم العربي، واتخاذ خطوات نحو تحرير فلسطين بصورة غير منفصلة عن الأنظمة العربية، اجتمعت حولها عدة عوامل دفعتها للتخلي عن فكرة التوحد مع العرب في تحرير فلسطين، ورأوا أن الانفصال وتشكيل حركة مقاومة هي الحل المناسب للسكري العربى على قوة إسرائيل التي كانت تزيد سنة بعد سنة، وبالتالي اجتمعت عوامل تمثلت في ضغط الشارع، وتأثيرات شعبية في العالم العربي، هذا بالإضافة إلى التغييرات التي ظهرت ما بين عامي ١٩٦١-١٩٦٢ في الساحة العربية دفعت المقاومة الفلسطينية التي كانت مرتبطة بالأجنحة العربية مثل حركة القوميين العرب، إلى اتخاذ خطوات نحو الانفصال عن السياسة العربية، منها انفصال الوحدة بين سوريا ومصر، والتي كانت تُعتبر نهاية الحلم العربي في تحقيق الوحدة العربية والتي كانت الوسيلة لتحرير فلسطين، ومع فقدان هذا الأمل بالوحدة العربية كوسيلة لتحرير فلسطين، فإن الفلسطينيين رأوا أن الاعتماد على الدول العربية في تحرير فلسطين لن يجدي نفعاً، هذا

بالإضافة إلى انتصار الثورة الجزائرية في عام ١٩٦٢ والتي استخدمت الكفاح المسلح في نضالها، واعتمدت على الدعم المعنوي والمادي من الأنظمة العربية، وهذا ما جعل أعضاء من الحركة يُطالبون قيادة الحركة ببدء الكفاح المسلح في عام ١٩٦٣، الذي قُبلته القيادة بالرفض، وقد كان هناك أربعة خيارات أمام القوميين العرب يمكن استخدامها كإستراتيجية لتحرير فلسطين، متعلقة بخيار الانفصال أو المحافظة على وحدة أيديولوجية مع الدول العربية، وهذه الخيارات لم تكن متعلقة بأسلوب التحرر ولكن بعلاقة الفلسطينيين بالعرب، وقد اختار القوميون العرب أن يكون تحرير فلسطين عن طريق الفلسطينيين بدعم من الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)، وبسبب هذا الخيار كانت العمليات الفدائية محدودة ومكبلة بقرارات الحرب والسلام التي كان عبد الناصر يقررها بناءً على استراتيجيات متعلقة بالأمر الدولية، وقد أخذت العمليات الفدائية صورة عمليات استطلاعية لا أكثر؛ فمصر لم تكن ترغب في إثارة أي مشكلات على الحدود، حتى لا تندفع لحرب مع إسرائيل في وقت غير مناسب، وبالتالي بقيت مصر تتحكم بوسائل وعمليات النضال الفلسطيني قبل هزيمة حزيران، وهذا ما جعل الانطلاقة السياسية للفلسطينيين تكون بعد النكسة، واختلف هذا الوضع بالكامل بعد هزيمة ١٩٦٧.

إن إنشاء المنظمة في بداية العام ١٩٦٤ حتى نكسة حزيران ١٩٦٧، لم يحقق الهدف الكامن منه، وبقي الكيان الفلسطيني تابعاً على المستوى العربي والعالمي للأنظمة العربية، وبالتالي بقيت المقاومة غير قادرة على التحكم بطرق نضالها، وتصريحاتها السياسية على المستوى الفلسطيني (اللاجئين في الدول العربية، أو الفلسطينيين في الداخل)، أو المستوى العربي والعالمي، وهذا جعل بنية المقاومة الفلسطينية غير واضحة، وتبدو جزءاً من المقاومة العربية، لا ملامح لشكلها، ومحاصرة من قبل الأنظمة العربية، وجاءت نكسة حزيران لتكون بداية التحول في المقاومة، كما سأوضح لاحقاً.

إن أهمية هذه المرحلة من تاريخ المقاومة الفلسطينية، لا يكمن بتشكيل كيان فلسطيني، ولكنه يكمن بتغيير مفهوم الكرامة الإنسانية في الوعي المقاومة الفلسطينية، وبينما أوضحت أن قبل هذه المرحلة كانت الكرامة الإنسانية تعني العودة إلى الأرض بغض النظر عن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبغض النظر عن الذي يحكم هذه الأرض، فإن في هذا المرحلة بدأ نخبة قيادة المقاومة تُظهر الهوية الفلسطينية، محاولة بلورة الهوية، وشكل ذلك ملامح أولية لنظام سياسي اجتماعي على أقل تقدير، الذي كان من شأنه أن قاد الشعب الفلسطيني للمطالبة بحقه في تقرير مصيره، وهذا شرط من شروط تحقيق الكرامة الإنسانية، كما بدأت هذا الفصل بخطاب رئيس السلطة الوطنية محمود عباس.

#### نكسة حزيران: بروز المقاومة الفلسطينية (١٩٦٧-١٩٧٣)

حاول الشقيري بعد نكسة حزيران أن يغير في سياسية المنظمة، من حيث التبعية وأسلوب النضال، وخصوصاً بعد تحميلة جزءاً من أسباب الهزيمة، بسبب رفضه خوض حرب عصابات، وإصراره على أن يكون "الجيش الفلسطيني" كالجيش العربية وتابعا لها، هذا بالإضافة إلى اتهامه بأن أسلوبه في التعامل مع اللجان بدكتاتورية، وعدم استشارتهم، والتعدي على صلاحياتهم، ونتيجة ذلك أُصدرت مذكرة من قبل سبعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للمنظمة في منتصف كانون الأول ١٩٦٧ يطلبون فيها من الشقيري الاستقالة بسبب "الأساليب التي تمارسون بها أعمال المنظمة" وجاء في المذكرة "إننا مع معرفتنا التامة بجميع الصعوبات التي تعرضت لها المنظمة منذ نشوئها حتى الآن، ومع إدراكنا لجميع الأوضاع التي أحاطت ولا تزال تحيط بها إلا إننا نعتقد على ضوء تجاربنا معكم في مراحل متفاوتة وفي اللجان التنفيذية المتعاقبة\_ أنه كان للأساليب التي تمارسون بها أعمال المنظمة وتصرفون بها شؤونها الأثر الرئيس فيما تعانيه من جمود وما تتعرض له من أخطار، ولم تكن هذه الأساليب أقل إضراراً بالمنظمة من العوامل

الخارجة عنها" (أسعد ١٩٨٧، ٩٩)، وأصدرت كلاً من حركة فتح والجهة الشعبية لتحرير فلسطين والاتحادات الشعبية الفلسطينية بياناً تطلب فيه من الشقيري الاستقالة، وبذلك استقال الشقيري، وأخذت اللجنة التنفيذية بالعمل على الاتصال مع التيارات الفلسطينية المتعددة كحركة "فتح" والجهة الشعبية لتحرير فلسطين لعقد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، ولبت الدعوة ثمانى منظمات، وقد كان هذا المجلس انقلاباً في سياسة المنظمة وأسلوبها، وسيطرت حركة فتح على معظم المقاعد في المنظمة، وبالتالي بدأت بتطبيق مبادئها التي كانت تدعو إليها من أتباع "الكفاح المسلح" كوسيلة لتحرير فلسطين، أو فيما يتعلق باستقلال القرار الفلسطيني عن أي قرار عربي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وخصوصاً فيما يتعلق بأسلوب النضال الذي اتخذ طابع "الكفاح المسلح"، وكان لمعركة الكرامة (بتاريخ ٢١ آذار ١٩٦٨)، التي شاركت فيها حركة فتح أهمية كبيرة في حصول فتح على هذه النتيجة في البرلمان الفلسطيني<sup>١١</sup>، أما فيما يتعلق بالميثاق الوطني الجديد، فقد أعيد صوغه بما يتناسب والتوجه الجديد للمنظمة، والذي حمل الكثير من المبادئ التي كانت حركة فتح تنتشرها في مجلة "فلسطيننا"، وبصورة عامة كان الميثاق الجديد يؤكد استقلال القرار الفلسطيني ورفضه لأي وصاية أو تبعية، كما جاء في البند الثالث من الميثاق الوطني (الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته)، والكفاح المسلح كطريق وحيد لتحرير فلسطين وهو إستراتيجية وليس تكتيكاً، أي أن المنظمة كانت تعتمد الكفاح المسلح ليس كوسيلة لتحرير فلسطين ولكنها اعتبرته منهجاً،

<sup>١١</sup>...شكل المجلس الوطني الرابع المنعقد في القاهرة في تموز ١٩٦٨ نقطة تحول مهمة فيما يتعلق بإعادة صوغ م.ت.ف؛ فمن بين ١٠٠ مقعد تؤلف البرلمان الفلسطيني في الشتات، حصلت حركة "فتح" على ٣٨ مقعداً، و ١٠ جبهة شعبية و ٢٠ خص بها جيش التحرير الشعبي الفلسطيني وقوى التحرير الشعبية، وفي حين حصل المستقلون وأغليبيتهم يقفون إلى جانب "فتح" على ٣٢ مقعداً. وبذلك انتقلت م.ت.ف لتصبح بين يدي المقاومة المسلحة (أفسر هنا المقاومة المسلحة بمعنى المقاومة المحترفة كما عرفتها سابقاً)، ولتتحول من صنعة لسياسة السلطة الناصرية، إلى الوسيلة الأهم للوطنية الفلسطينية المستقلة، وفي داخل م.ت.ف، التي تحولت بسرعة لتصبح رمزاً للحركة الوطنية الجديدة" (باومغرتن ٢٠٠٦، ٢٤٤)،

وليس مرحلة قابلة للتغيير، بتغيير طبيعة الصراع أو بتغيير الأوضاع المحيطة بالمقاومة، ويظهر ذلك في المادة التاسعة من الميثاق (الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكا، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه) ، وأما فيما يتعلق بالهدف المرجو من الكفاح المسلح فيمكن أن نلاحظ وجوده في كل بند تقريباً من بنود الميثاق، وهو تحرير فلسطين واسترجاع الأرض الفلسطينية كاملة وما يلحق بذلك من رفض لقرار التقسيم الذي جرى في عام ١٩٤٨، (البند التاسع عشر من الميثاق)، ورفض وعد بلفور (البند العشرون من الميثاق)، وكانت فلسطين تعني كما حددها الميثاق في المادة الثانية (فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ).

ويمكننا تلخيص أهم أهداف وسياسات المنظمة في الميثاق بالنقاط التالية:

- استقلال الإرادة الفلسطينية عن إرادة الدول العربية.
- الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين.
- رفض مختلف التقسيمات التي جرى إقرارها لفلسطين.
- عرّف "الفلسطينيين" في البند الخامس من الميثاق (الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذي كانوا يقيمون إقامة دائمة في فلسطين حتى العام ١٩٤٧، سواء من أُخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد من أب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، فلسطيني).
- الوعي لمفهوم "حق تقرير المصير" و"السيادة" و"العدل" و"الحرية" و"الكرامة الإنسانية".

- كانت بنود الميثاق تشمل على عناصر الدولة "السيادة، حق تقرير المصير، الحدود، علم، قسم، نشيد..."

وبذلك شكّلت أيديولوجيا ورؤية سياسية لمنظمة التحرير، اعتمدت على عنصرين أساسيين، الأول: تشكيل كيان فلسطيني غير تابع لأي كيان آخر يحتوي على عناصر الدولة، الثاني: اتخاذ الكفاح المسلح إستراتيجية لتحرير الأرض؛ "وكانت فكرتا "الثورة" و"الكفاح المسلح" التوأم هما ما يجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية داخل فتح. وبحسب هذا المنظور، لم تكن الثورة نتيجة عقيدة سياسية أو فلسفة اجتماعية خاصة، وإنما تعبيراً عن الإرادة المستقلة وإثباتاً للوجود. بذلك فإن مجرد شروع الفلسطينيين في الفعل وفي تنظيم أنفسهم شكّل تأكيداً إيجابياً، بل هدفاً في حد ذاته" (صايغ ٢٠٠٢، ١٥٧، التشديد لي). وهذا عكس بوضوح تركيز حركة فتح على "الثورة" و"الكفاح المسلح"، الذي رأت أنه الوسيلة لبلورة هوية فلسطينية وإثباتها وتميزها عن الهويات العربية.

وقد ظهرت على الساحة الفلسطينية في المراحل الأولى من تأسيس المنظمة، ثلاثة فصائل اختارت الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين، وهذه الفصائل هي حركة التحرير الوطني الفلسطيني\_ فتح، حركة القوميين العرب، وجبهة تحرير فلسطين، ويرى يزيد صايغ أن حركة فتح كانت أول مَنْ فجّر الكفاح المسلح حين نفذت عملياتها الأولى، بعد الإعلان عن نية إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيشها وتبعتها بذلك حركة القوميين العرب في العام التالي وتبعتها جبهة تحرير فلسطين، "إلا إن قرار مؤتمر القمة العربي الثاني بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيشها، عام ١٩٦٤، دفع حركة "فتح" إلى الاستعجال بإطلاق الرصاص الأولى، فكان أن نفذت عملياتها الأولى عشية ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، مدشنة بذلك الكفاح المسلح الفلسطيني المعاصر، ولم تتأخر حركة القوميين العرب، متمثلة في منظمة أبطال



العودة، حتى بدأت عملها العسكري في العام التالي، ولحقتها جبهة تحرير فلسطين في عام ١٩٦٧" (صايغ ١٩٩٤، ٩). إلا إنَّ هذا لا ينطبق على كثير من الكتابات الأخرى، فحركة القوميين العرب كانت السبّاقة للقيام بعمليات عسكرية على يد جناحها العسكري "الثأر"، ويوضح جورج حبش في حديث له عن الجانب العسكري من حركة القوميين العرب بأن نشوء منظمة التحرير ساعد بشكل كبير على تدعيم الموقف العسكري للقوميين، سواء على المستوى المالي، أو المستوى السياسي .

وكان الكفاح المسلح مبدأً أساسياً وأسلوباً وحيداً لتحرير فلسطين من وجهة نظر العديد من المنظمات الفلسطينية، وقد ظهرت نزعة الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين لعدة أسباب منها نجاح ثورة الكفاح المسلح في الجزائر، بالإضافة إلى إسرائيل وما استخدمته من قوةٍ وعنفٍ في فرض نفسها واحتلال الأراضي العربية؛ "إلا إنَّ هناك عاملاً مهماً آخر يتمثل في مسلك إسرائيل الذي غدا صدمةً دائمةً للسياسة العربية، فلقد احتلت إسرائيل، في حرب ١٩٦٧، كامل الأراضي الفلسطينية..... وأصبح من المستحيل على الزعماء العرب وضع قضية إسرائيل "مؤقتاً في الظل"،... ووجدت البلدان العربية التي يسودها ثقافة متباينة ناجمة عن الانقسامات المحلية التقليدية، ونشاط القوى الخارجية المثيرة للشقاق، وتفاوت اكتساب منجزات العصر، أنها لا تستطيع أن تتحمل هذا الوضع...وبدا لكثيرين من العرب أن اختيار العمل البعيد عن العنف أمراً أسوأ من السذاجة نفسها" (الريس ١٩٧٦، ١٨)، وهذا يعني أن القرار الذي اتخذته القيادة الفلسطينية بمواصلة النضال باستخدام الكفاح المسلح لتحرير فلسطين كان ناتجاً عن ظروف تاريخية أولاً متمثلة في فقدان الثقة بالجيش العربية بعد الهزيمة، والتعرض من جديد لانتهاك الكرامة باحتلال الأرض الفلسطينية كافة وأجزاء من الوطن العربي، هذا بالإضافة إلى وجود نظرة فرضتها قوة السلاح الإسرائيلية

تفيد أن استخدام السلاح هو الطريق نحو النصر، فحتى ذلك الحين كان العرب والفلسطينيون يعتقدون أن قوة السلاح هي سبب انتصار إسرائيل وهزيمتهم.

ولكن بالإضافة إلى اختلاف الوضع الفلسطيني بعد الهزيمة وانفصال قراره السياسي والنضالي عن الأنظمة العربية، فإن تغيراً أكثر تأثيراً وأهمية قد ظهر على مستوى الجماهير والقيادة الفلسطينية في الخارج، وهو نشوء فكر اجتماعي-سياسي متعلق بإستراتيجية التحرر التي حملت أيديولوجية بناء الدولة؛ "وقد اتخذت حركة المقاومة الفلسطينية، بعد ١٩٦٧، شكل ثورة تحرير وطني، لا تحرر وطني-اجتماعي، إذ كان الهاجس الأكبر يتمثل في استعادة الأرض، وإعادة بناء مجتمع فلسطيني متميز عليها. إلا إن العناصر الراديكالية في الحركة حاولت غرس أيديولوجية تستطيع تجاوز الإيديولوجية الوطنية المحلية الضيقة أو البرجوازية الليبرالية. وجزت العناصر الراديكالية هذه باقي عناصر المقاومة إلى إدخال "العصنة" و"الاشتراكية-الديمقراطية" في محاولتهم لتقادي أخطاء الماضي. ويقصد "بالعصنة" هنا تبني إستراتيجية تحرر منطقية ومنهجية. أما "الاشتراكية-الديمقراطية" فيُقصدُ بها إعادة توزيع السلطة والثروة والفرص للفئات المحرومة العربية واليهودية على حد سواء. وأخذت مفاهيم الإستراتيجية والدعاية والقيم التي تتبناها بلدان العالم الثالث اليسارية تزداد وضوحاً وانتشاراً، لا داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين فحسب، بل داخل "فتح" ذاتها وفي أوساط رجال الفكر الفلسطينيين الشباب بصورة عامة" (الريس ١٩٧٦، ٢٧، التشديد لي).

وبذلك اضطرت حركة فتح في مرحلة لاحقة من تأسيسها إلى التخلي عن البند المتعلق باستبعاد الإيديولوجيات ورفض أي حوار عن الصورة التي ستكون عليها البلاد بعد التحرير، "إن المعركة التي تقرر المصير تجعل من المحتم استبعاد الإيديولوجيات والمبادئ الجامدة، لتتمكن من استقطاب جميع القوى

الفلسطينية الثائرة. وهذا يعني أن على الفلسطينيين أن لا ينشغلوا في حوارٍ لا طائل منه عن الشكل الذي ستكون البلاد بعد التحرير" (الريس ١٩٧٦، ٣٩).

إذاً شكلت نكسة حزيران تحولاً في بنية المقاومة وفي تشكيل هويتها، وصار "الكفاح المسلح" يشكل وسيلة مُعلنة للمقاومة خارج الأراضي الفلسطينية، وفيما يلي سأوضح تبلور وسيلة الكفاح المسلح بتوضيح نشأة حركة فتح، وعلاقتها بالمنظمة بعد نكسة حزيران.

رغم ما يظهر في هذه المرحلة من تخبط في تحديد الأولويات، والاتفاق على الأساليب، وعدم ظهور نتائج العمل الوطني بتأثير الحق في تقرير المصير وتحقيق الأهداف الآنية أو السامية، فإن ما يميز هذه المرحلة هو تبلور الهوية الجمعية للفلسطينيين، والسعي لتحقيق الكرامة الإنسانية، وإن كان تقديس السلاح، واعتباره العنصر الأساسي في تحقيق الأهداف، إلا أن الشعور الذي رافق الفلسطينيين في الشتات في تلك المرحلة، حمل نوعاً من الكرامة الإنسانية، فكما أشار فرانز فانون: "أن الإنسان يحقق إنسانيته بمقدار سعيه نحو الحرية"، وكما ذكرت في الفصل الأول فإن الفلسطينيين كانوا آخذين بالسعي نحو الحرية وبالتالي نحو تحقيق كرامتهم. ولكن كان السعي نحو الكرامة مرتبطاً بالأسلوب، فما الحالة الفلسطينية في هذا الخصوص، هذا ما سيتم عرضه في التالي:

### **الكفاح المسلح في النضال الفلسطيني: هدف أم وسيلة**

بدأ الحديث عن الكفاح المسلح كأيدولوجية داخل الوسط الفلسطيني، لتحرير فلسطين واسترجاع الحق الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، بصورة واضحة، بعد نكسة حزيران، وقد ظهر على الساحة الفلسطينية مجموعة من الأحزاب التي نادى بالكفاح المسلح كوسيلة وإستراتيجية للتحرير، وكان أكبر هذه الفصائل وأكبرها شعبية حركة التحرير الوطني "فتح"، التي كانت فيما بعد قائدة حركة

المقاومة وأكبر فصيل في منظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك سيكون القسم التالي تحليلاً لنشوء حركة فتح وارتباطها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لتوضيح إيديولوجية المنظمة ورؤيتها السياسية.

## حركة فتح

تشكلت حركة فتح في عام ١٩٥١، تحت شعار "فلسطين أولاً"، ورغم أن القضية الفلسطينية كانت تحتل الصدارة في العالم العربي، إلا إن هذا الشعار بدا غير واقعي في ذلك الوقت، فالفلسطينيون لم يكونوا سوى أشخاص، بغير كيان واضح يمثلهم، وكان تحرير فلسطين واجباً عربياً، وكان معظم الفلسطينيين قد نظموا أنفسهم ضمن أحزاب عربية، اتبعت أيديولوجيات متعددة في تحرير فلسطين، كما وضحت سابقاً، وبالتالي فإن حركة "فتح" كانت السبّاقة لإنشاء تنظيم فلسطيني، يرى أن تحرير فلسطين أولاً هو الحل لكل مشكلات الوطن العربي المتعلقة بالاستعمار ونتائجه على العالم العربي، لكن الحركة لم تكن تعرف في البداية الوسيلة التي تستطيع عن طريقها أن تحقق أهدافها المتمثلة في البداية بإنشاء كيان فلسطيني مستقل عن الدول العربية، يعتمد الكفاح المسلح كوسيلة للنضال والتحرر: "أصرت فتح، عندما وضعت برنامجاً لتحقيق أهدافها، على مبدئين أساسيين هما: الاستقلال المطلق للتنظيم ولصنع القرار الفلسطيني عن الحكومات العربية، وأولوية الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين" (صايغ ٢٠٠٢، ١٥٥).

وكانت في بدايتها قد ركزت كثيراً على اللاجئين الفلسطينيين، كأعضاء في الحركة، وذلك لاعتبارهم الفئة الأكثر تضرراً في الشعب الفلسطيني من جراء النكبة، بالإضافة إلى أسباب مؤقتة متعلقة بوجود القيادة "الفتاوية" في الخارج، وكانت في البداية توجه بياناتها وشعاراتها وقوتها الاستقطابية في جذب الجماهير الفلسطينية في مخيمات اللاجئين، وقد كانت حركة فتح تركز على اللاجئين لتتمكن من جمع أكبر عدد ممكن تحت قيادتها، وتفرض نفسها كقيادة موحدة للشعب الفلسطيني.

وهذا يعني أن حركة فتح هدفت في البداية إلى أن تكون قائدة "ثورية" للشعب الفلسطيني، وبالتالي فقد كانت كل الشعارات السياسية لحركة فتح تصبُّ في تحقيق هذا الهدف "القيادة للشعب الفلسطيني"، وهذا ما جعل حركة فتح تركز على الهوية والكيان الفلسطيني المستقل عن الدول العربية.

إذاً فالمطلوب كيان ثوري غير تابع وغير موجه، رغم عدم وضوح مفهوم "الكيان الثوري"، وما يقدمه من استراتيجيات وسياسات ونظم اجتماعية واقتصادية تحقق أهدافه الطامحة نحو التحرر؛ "ولعل أهم ما تكشف عن الخطاب الفلسطيني هو غياب التفكير الواضح في شكل ومتطلبات إقامة السلطة الفدائية. وربما يرجع هذا الغياب إلى التردد في انتهاك سيادة الحكومات العربية المضيفة، إذ كان الكفاح المسلح يُشن أساساً من أراضيها، لكن كانت له تأثيرات بعيدة المدى في المؤسسة السياسية الفلسطينية. كما أن عدم الاهتمام بالمتطلبات المادية والإدارية والفنية للحكم الموازي، ولتوليد الدخل، ولتحسين أوضاع مختلف الشرائح الاجتماعية (وخصوصاً الفلاحين والعمال الذين غالباً كان يتم الاستشهاد بهم) كان له تأثير بارز" (صايغ ٢٠٠٢، ٣٠٦)؛ لكن فكرة الكيان والهوية لم تكن كافية لجمع الفلسطينيين حول الكيان الجديد، وهذا ما جعل حركة فتح تلجأ إلى إتباع إستراتيجية تضمن هذا الهدف وهو "الكفاح المسلح"؛ وقد يعود ذلك إلى نشوء منظمة التحرير وبالتالي وجود منافس لحركة فتح حول الكيان، وهكذا كانت الدعوة إلى الكفاح المسلح هي الوسيلة الجديدة التي قد توّهل حركة فتح الشابة إلى استلام زمام القيادة الفلسطينية، ولكن التنفيذ لم يكن ممكناً حتى نكسة حزيران، وانتهاء أسطورة الحرب على إسرائيل والقضاء عليها؛ "كان العمل العسكري، الوسيلة الجوهرية لتعبئة الشعب الفلسطيني، ولتأكيد هويته وتحقيق وحدته الوطنية، وفرض استقلاله الذاتي على الحكومات العربية" (صايغ ٢٠٠٢، ١٥٨)، وقد اعتمدت حركة فتح في موقفها من الكفاح المسلح على كتابات فرانز فانون التي نادى "بالعنف الثوري"، وقد اعتبر فانون أن

العنف الثوري المرتبط بالكفاح المسلح هو الوسيلة التي تجعل الشعوب تتخلص من كسلها وإذعانها وقبول سيطرة الآخرين عليها. "إن محو الاستعمار، وهو يستهدف تغيير نظام العالم، إنما هو، كما ترون، برنامج لقلب النظم قلباً مُطلقاً، ولكنه لا يمكن أن يكون ثمرة عملية سحرية... إن محو الاستعمار إنما هو نزال بين قوتين متعارضتين أساساً، قوتين تستمدّ كل منهما صفتها الخاصة من ذلك التكوين الذي يفرزه الوضع الاستعماري ويغذيه، إن التجابه الأول الذي حدث بين هاتين القوتين إنما تم تحت شعار العُنف" (فانون ١٩٦٣، ٤٤) وبالتالي كان هدف فتح من استخدام "الكفاح المسلح" كوسيلة للنضال، لعدة أسباب: أولاً: التخلص من سيطرة الدول العربية على الهوية الفلسطينية، والتحكم بالقرار الفلسطيني، وأخذ دور "دولي" وإيجاد قاعدة سياسية للشعب الفلسطيني، ثانياً: الكفاح المسلح كان الوسيلة التي تُستخدم لتعبئة الجماهير والسيطرة عليها والحصول على الشرعية التي تؤهلها لاستلام "السلطة الفدائية: "وشكل الكفاح المسلح، خطاباً وممارسة، الوسيلة التي تؤكد بواسطتها الحركة الفدائية الناشئة شرعيتها، وتنتزع لنفسها الملاذ الآمن الذي تحتاج إليه في دول المواجهة العربية. كذلك كان الكفاح المسلح، بالنسبة إلى حركة وطنية تفنقر إلى السيطرة الاقتصادية أو الاجتماعية على جمهورها، وسيلة للمزايدة السياسية وللتعبئة الفتوية" (صايغ ٢٠٠٢، ٢٦٩)، ثالثاً: شكّل الكفاح المسلح وسيلة منافسة بين الفصائل الفلسطينية.

وكانت هزيمة حزيران بمثابة الفرصة السانحة لحركة فتح، لتتمكن من كسب الجماهير، فالدول العربية كانت في حالة سياسية سيئة أمام الجماهير العربية والفلسطينية، وبالتالي فإن الأحزاب التي كانت تتبنى الفكر القومي لتحرير فلسطين، قد بدأت بالتفكير في تغيير مواقفها، وفي إيجاد كيان فلسطيني فقط، بينما اعتبر الفلسطينيون "منظمة التحرير الفلسطينية" جزءاً من هذه الهزيمة، وبالتالي فإن الساحة الفلسطينية كانت خالية من قوة عسكرية أو سياسية، وهذا ما جعل حركة فتح تفكرُ سريعاً وعاجلاً في بدء عمليات

فدائية داخل الأراضي المحتلة، ورغم فشل معظم هذه العمليات، وعدم تحقيقها لأهدافها المرجوة، لعدة أسباب متعلقة بأوضاع الحركة، والحالة الأمنية الشديدة داخل الأراضي الفلسطينية بعد الاحتلال، والتقدير المبالغ فيها في وصف قدرة حركة فتح وقوتها وما تملكه من "مقاتلين"، إلا إنها استطاعت أن تلفت النظر إلى وجود حركة فتح، لكن ذلك لم يكن كافياً، فجاءت "معركة الكرامة" بمثابة "ضربة حظ" للحركة لتحتل الصدارة بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وقد حققت فتح عن طريقها أهدافها السياسية، فزاد عدد المنتسبين إليها، واستطاعت في وقت لاحق أن تسيطر على منظمة التحرير بحصولها على عدد مقاعد في المجلس الوطني أعلى من الفصائل الأخرى.

ورغم تبني حركة فتح للكفاح المسلح كوسيلة للنضال، إلا إنه كان لديها الوعي والفهم الكافي لمدى تفوق الجيش الإسرائيلي، يوضح أبو أياد وعي الحركة لتفوق إسرائيل عسكرياً، واستخدام الكفاح المسلح كوسيلة لفرض القضية الفلسطينية على العالم: "كان مؤسسو "فتح"، يقدرون تماماً تفوق إسرائيل العسكري، ومدى وسائلها وقوة حلفائها، إلا إنهم حددوا لأنفسهم برغم ذلك، كهدف أساسي، **تسعين الكفاح المسلح**. ليس لأننا كنا نتعلل بوهم الاستطاعة في التغلب على الدولة الصهيونية، بل لأنه لم تكن لدينا وسيلة أخرى لفرض القضية الفلسطينية على انتباه الرأي العام العالمي، ثم وبخاصة، لتجميع جماهير شعبنا داخل الحركة الشعبية التي نسعى لإنشائها. كنا نأخذ بعين الاعتبار من هذه الناحية \_ عاملين اثنين: عقلية الفلسطينيين، وتوزيعهم على مختلف الأحزاب السياسية العربية. ونحن لم نكن نستطيع منافسة هذه الأحزاب على الصعيد الأيديولوجي...

كان الكفاح المسلح وحده قادراً على التسامي على التباينات الأيديولوجية، وأن يصبح بالتالي حافزاً أو وسيطاً

للوحدة" (أبو أياد ١٩٨٠، ٦٩).

وقد أوضحت سابقاً، أن حركة فتح كانت تتبنى أفكار فرانز فانون حول أهمية "العنف الثوري" في النضال من أجل التحرر، بالإضافة إلى أنها أوضحت أكثر من مرة أن المقاومة الفلسطينية أعطت الفرصة للدول العربية باسترجاع قوتها العسكرية التي فقدتها في حرب حزيران.

ظهرت عدة تحفظات على "الكفاح المسلح"، ليس من ناحية الوسيلة (لأنها كانت رائجة وذات أهمية على المستويات العربية والفلسطينية كافة)، كانت هذه التحفظات من دول عربية كمصر (قبل نكسة حزيران)، وأحزاب فلسطينية كحركة القوميين العرب (قبل نكسة حزيران بسبب تبني السياسة المصرية وبعد النكسة لأسباب أوضحها لاحقاً)، والأسباب كانت متعلقة بالتوقيت والأوضاع المحيطة، فرغم أن جمال عبد الناصر، لم يكن يعارض إستراتيجية الكفاح المسلح، إلا إنه كان يتبعها كوسيلة إعلامية ليضمن التفاف الجماهير العربية حوله، ولم يكن موافقاً على "العمليات الفدائية"، حيث اعتبر أنها ستؤدي إلى حرب مع إسرائيل بينما الأوضاع العربية العسكرية لم تكن تسمح بعد بخوض حرب مضمونة النتائج ضد إسرائيل، وهذا ما جعله يرفض طلب حركة القوميين العرب ببدء "الكفاح المسلح"، وقد ظهرت سياسة عبد الناصر المزدوجة، التي كانت تدعو إلى خوض حرب مع إسرائيل تُرجع الحق العربي، وفي الوقت ذاته منع أي عمليات فدائية على الحدود مع إسرائيل؛ أما حركة القوميين العرب فقد كانت ترفض الكفاح المسلح قبل هزيمة حزيران لأسباب متعلقة بارتباطها بسياسة عبد الناصر، أما بعد النكسة ونتيجة المنافسة مع فتح على كسب تأييد وشعبية الشعب الفلسطيني، فإنها رأت أن الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية، هي شرط أساسي لبدء الكفاح المسلح، بينما رأت حركة فتح أن الكفاح المسلح هو الوسيلة لتوحيد الفلسطينيين.

بدأت حركة فتح كفاحها المسلح في عام ١٩٦٥، ويعودُ هذا إلى سببين واضحين ظهرا على الساحة.

الأول: بدء إسرائيل في عملية ضخ مياه الأردن إلى النقب، أما عن السبب الثاني فيعودُ إلى إنشاء منظمة



التحرير الفلسطينية والجيش التابع لها، وهذا جعل حركة "فتح" تشعر بأنها ستخسر قيادة الشعب الفلسطيني، وهذا ما يوضحه خالد الحسن: "عند إنشاء م.ت.ف أراد حتى أولئك الفلسطينيين القلائل الذين انضموا إلينا، وخصوصاً العسكريين منهم، الانسحاب ثانية. وحثهم في ذلك: لقد أصبح لنا الآن جيش تحرير فلسطيني. فيجب أن ننضم إليه. إن م.ت.ف معترف بها في كل الدول العربية، فلماذا إذا لا نعمل على دعمها؟ لماذا نحن في حاجة إلى منظمة أخرى جديدة؟" (بامغرتن ٢٠٠٦، ٢٢٣).

وهذا ما أدى إلى حدوث انقسام داخل حركة فتح، فبينما كان جزء من قادة الحركة يرى ضرورة بدء العمليات الفدائية، كان آخرون رافضين للفكرة قطعياً باعتبار أن الوقت غير مناسب لتفجير الكفاح المسلح، ويؤكد خالد الحسن - أحد مؤسسي حركة فتح- على أن حركة "فتح" لم يكن لها الخيار في بدء الكفاح المسلح، لأنه، وخصوصاً بعد نشوء م.ت.ف، كان سيتسبب في إنهاء حركة فتح.

وقد نجحت حركة فتح فعلياً في توظيف الكفاح المسلح لمصالحها السياسية على المستوى الفلسطيني والعربي، واستخدمت فتح العمليات الفدائية التي بدأتها في عام ١٩٦٥ كوسيلة لإظهار التفوق على م.ت.ف، والقوميين، وهذا ما دفع فتح إلى الإعلان والترويج علناً لكل هجوم، أو محاولة هجوم؛ وبهذا أرادت أن تثبت أنها الوحيدة القادرة على قيادة الشعب الفلسطيني، ورافق هذا حملة سياسية منظمة جعلت حركة فتح قادرة باستخدام إستراتيجيتها على جذب العديد من المنظمات الفلسطينية والدول العربية لدعم فتح في مراحلها الأولى، فنرى موقف حزب البعث السوري الداعم للحركة ليس لموافقتها على إستراتيجية فتح أو إيمانها بتحرير فلسطين، بل لأسباب تتعلق بمصالح مرتبطة بتقوية حركة فتح على حساب المد الناصري، واستغلت حركة فتح هذا الصراع في الحصول على تمويل ودعم للعمليات الفدائية، بعد رفض قادة الحركة في الكويت دعم "الكفاح المسلح". ولكن رغم كل محاولات "فتح" لقيادة الشعب الفلسطيني قبل

نكسة حزيران لم تكن كافية لإقصاء عبد الناصر، هزيمة حزيران كانت السبب في زيادة قوة حركة فتح ومكانتها، واقتناصاً لهذه الفرصة عاودت "فتح" عملياتها الفدائية في ٢٨ آب من عام ١٩٦٧، في داخل الأراضي الفلسطينية، ولكن هذه العمليات باءت بالفشل ولم تحقق الأهداف العسكرية المرجوة منها، وجاءت بعد ذلك معركة الكرامة التي استطاعت حركة فتح عن طريقها احتلال الصدارة، ليس على مستوى الشعب الفلسطيني فقط، بل وعلى مستوى الوطن العربي، التي رأت في الفصيل الجديد أملاً في تحقيق انتصار على الكيان الإسرائيلي وهزيمة الآلة العسكرية، وهذا الانتصار حمل فتح مسؤولية كبيرة تجاه الجماهير الفلسطينية، فالكفاح المسلح الذي أعطى الشرعية لحركة فتح، حملها مسؤولية النصر والتحرير فاختلفت الموازين، وأصبحت المقاومة الفلسطينية من الأهمية بأن تكون غطاءً للأنظمة العربية ريثما يستعيدون قوتهم، وظهرت تلك الأهمية بوضوح بعد معركة الكرامة التي شكلت تأييداً للفدائيين من قبل الشعوب والأنظمة العربية؛ "وشكّل التأييد العربي المتصاعد للفدائيين قيّداً آخر على السياسة الأردنية، وجاءت دعوة الملك فيصل خليل الوزير وصلاح خلف إلى مقابلته وتعهد لهما بدعم مالي كبير، على قدر كبير من الأهمية، على الأقل بالنسبة إلى فتح. كما تطورت الآن علاقات فتح بمصر إلى تحالف استراتيجي، فكان عبد الناصر يسعى لتأسيس جبهة شرقية تضم سورية والأردن والعراق، بينما كان يعد لشن حرب استنزاف على امتداد قناة السويس....وكانت استراتيجية عبد الناصر الطويلة الأمد، في هذه الآونة تقوم على "ملء الفراغ الزمني إلى حين إعادة بناء قواتنا بواسطة عنصرين: حرب الاستنزاف ونشاط فتح" (صايغ ٢٠٠٢، ٢٧٦، التشديد لي)

إلا إن المقاومة الفلسطينية (فتح وبقية الفصائل الفلسطينية) واجهت مشكلة حقيقية، في شرح وتوضيح وفهم وممارسة عدة مصطلحات متعلقة بالمقاومة ووسائلها، كمفهوم الثورة، ومفهوم حرب العصابات، وتحديد

الأهداف الآنية والمستقبلية المرجوة من العمليات الفدائية التي كانت تنفذها المقاومة في المرحلة الممتدة ما بعد حرب حزيران حتى عام ١٩٧١، والتي اتسمت بلُبْسِ بين ما تطرحه المقاومة على مستوى الخطاب الجماهيري المطروح، ما تقصده وتنفذه على أرض الواقع وهذا ما سأقوم بتوضيحه فيما يلي:

### المقاومة الفلسطينية ومفهوم "الثورة"

في عام ١٩٦٧ أصدرت فتح كُراسًا، قدمت فيه رأيًا حول الإستراتيجية والأهداف التي ترغب في تحقيقها من نضالها: "إن فهمنا الصحيح لواقع الاحتلال الصهيوني يؤكد لنا أن استعادة الأرض المحتلة لا يمكن أن يتم إلا عن طريق العنف الثوري المسلح كوسيلة حتمية وحيدة لا مناص من تجنبها أو الاستغناء عنها في معركة التحرير. إن عملية التحرير ليست إزالة قاعدة استعمارية فقط، بل الأهم من ذلك انقراض مجتمع، ولا بدَّ للعنف المسلح أن يتخذ صورًا عديدة، بالإضافة إلى القضاء على القوة العسكرية لدولة الاحتلال الصهيوني، أي أن يتجه إلى تدمير المقومات المعيشية للمجتمع الصهيوني بكل صورها الصناعية والزراعية والمالية. ولا بد أن يهدف العنف المسلح أيضًا إلى تدمير مختلف المؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والفكرية لدولة الاحتلال الصهيوني حتى يزول كل إمكان لبروز مجتمع صهيوني جديد. ليست الهزيمة العسكرية فقط هي الهدف من حرب التحرير الفلسطينية، وإنما القضاء على الصبغة الصهيونية للأرض المحتلة بشرية كانت أم اجتماعية" (صايف ٢٠٠٢، ٣٢٠-٣٢١، التشديد لي).

كانت فتح قد حددت في ما سبق الأهداف التي ترغب في تحقيقها، والوسائل المتبعة في تحقيق الأهداف، وبغض النظر عن مدى اقتراب هذه الأهداف من مفهوم الكرامة الإنسانية، فإن الحركة لم تعطِ تعريفًا واضحًا ومحددًا، سواء لمفهوم "الثورة" أو "العنف الثوري"، ولم تحدد تكتيكات "الكفاح المسلح" والموارد،

ولم تضع خطةً تحدد فيها المراحل والخطوات، "بعبارة أخرى إن غياب النظرة الشمولية الجدلية إلى الحركة الثورية نفسها وإلى الواقع الذي تتحرك ضمنه وتتفاعل معه من مختلف جوانبه، والعجز عن إعداد التنظيم الثوري ووضع إستراتيجيته وخطته وتكتيكاته على أساس ما تكتشفه هذه النظرة الشمولية من متطلبات وتفرضه من مهمات، قد أديا بفتح إلى إهمال بعض القضايا الحيوية لنجاح الثورة والتعامل بصورة قاصرة مع بعضها الآخر" (العظم ١٩٧٣، ٢٠٧)، وبقي مفهوم الثورة بالنسبة إلى فتح مقصوراً على رفض الأوضاع المادية والنفسية التي أحاطت بالفلسطينيين بعد سنة ١٩٤٨، وقد استُخدمت كلمة "ثورة" بمعناها الذي استخدمه "الوطنيون في المدن والفلاحون والمجاهدون في أثناء ثورة ١٩٣٦-١٩٦٩، وكان جوهر الكلمة التمرد والعصيان. كما تدل ضمناً على عفوية مماثلة للفرعة التقليدية لدى القرويين الفلسطينيين" (صايغ ٢٠٠٢، ٢٩٩)، وهذا المعنى لم يحمل أي سعي للتغيير الجذري والحقيقي، سواء على مستوى الشعب الفلسطيني، أو مستوى الشعوب العربية، وبقيت فتح من دون رؤية محددة لمفهوم الثورة، ومن دون تحديد لدور "الثورة" في التغيير الاجتماعي والثقافي والفكري لأفراد شعبها، ورفضت في أكثر من مناسبة أن تعطي بعداً اجتماعياً لتنظيمها، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو خوفها من خسارة أعضائها ومناصريها، إذا ما سعت لتبني فكر اجتماعي-فكري محدد وواضح، ففتح كانت تعتمد على شعبيتها والتهويل الإعلامي لجذب المتطوعين والأعضاء؛ يقول صادق جلال العظم في تعرضه لموقف فتح من التغييرات الاجتماعية: "في الواقع كان السلوك الغالب على قيادة فتح مثلاً ليس التعامل الإيجابي المنظم مع الأوضاع المتأثرة بعملية الجرف الاجتماعي المشار إليها واستيعابها لمصلحة الثورة، بل التصرف على أسس محافظة تفضل دوماً التعامل مع العلاقات القبلية والولاءات الطبقية والدينية والإقليمية الموروثة وكأنها واقع قائم ليس من الضروري العمل على تغييره في الوقت الحاضر على أقل تعديل. كما

كانت هذه القيادة تفضل التعامل مع البنى الاجتماعية التقليدية مهما كانت مهترئة، ومع مراكز القوة القائمة على الرغم من فسادها وتعفننها، وبواسطة الجهات التقليدية والشخصيات المعروفة على الرغم من عجزها المزمن وفشلها الواضح في السابق" (العظم ١٩٧٣، ٢٣٧)، فكيف يمكن لمنظمة غير معنية في النظر إلى التغييرات الاجتماعية والعناية بها وتغييرها، أن تغير طريقة تفكير الشعب في تعامله مع إسرائيل، وهذا كله نابع من تقديم "الكفاح المسلح" على أي مشروع آخر للمقاومة، والكذب على الجماهير وخذاعها بالتناقض بين ما يحدث على أرض الواقع والخطاب الموجه لهذه الجماهير؛ "إن الكفاح المسلح يشكل بلا شك شرطاً ضرورياً من أجل تحقيق هذا الهدف (استقطاب الجماهير) ولكنه ليس شرطاً كافياً بحد ذاته ما لم ترافقه جهود كبيرة تقوم بها منظمات الثورة لإعادة صوغ نسيج حياة الجماهير من جديد في مؤسسات الثورة نفسها وعلى أساس أفكارها وأهدافها" (العظم ١٩٧٣، ٢١٤).

ومن جانب آخر، فإن "الكفاح المسلح" أيضاً كان له تعريف وتصرف غير واضح ضمن تصرفات المقاومة الفلسطينية، ولم تمتلك حركة فتح الوضوح للربط بين "العمل العسكري" و"الثورة" ودور الجماهير؛ فكان التوجه يبين أن الكفاح المسلح والإستراتيجية السياسية "ستحولان الحركة الفلسطينية إلى ثورة عربية شاملة"، من دون توضيح للديناميات الخاصة التي ستحدث هذا التحول، ولم تبين تأثير التحولات الاجتماعية والعوامل البنيوية في التعبئة الجماهيرية، يقول شفيق الحوت: "عشرات الألوف من الجماهير الثورية" وسقوط "عشرات الألوف من الشهداء والجرحى والسجناء السياسيين" حولاً الحركة الفدائية الفلسطينية إلى ثورة" (صايغ ٢٠٠٢، ٣٠٤).

لقد أدى عدم وضوح الأهداف، واقتصار توضيحها وشرحها على قيادة المقاومة فقط، تلقائياً إلى تقديس الموت لأجل الموت، "بعبارة أخرى بغياب المستوى اللائق للوعي السياسي وسيادة المفاهيم الفروسية

للشجاعة والمواجهة مع العدو لا غرابة في أن يكون الفدائيون مدفوعين في كثير من الأحيان برغبتهم للموت في سبيل القضية بدلاً من رغبتهم في أن يقاتلوا جيداً ويعيشوا إذا أمكن ليروا قضيتهم منتصرة" (العظم ١٩٧٣، ٢٣٤)، وهذا يعني أن تنظيم المقاومة لم يبذل أي جهد في توعية الفدائيين إلى الهدف، وصار في ذهن الفدائي، أن الموت هو ما يجعله منتصراً، وكأن كرامة الإنسان تتحقق بموته أو موت عدوه، وهذا كله نتيجة طبيعية لتقديس "الكفاح المسلح" كوسيلة نضالية للتحرر، والتربية "الانتقامية" التي نشأت عليها المقاومة، والتي ترى في تدمير "إسرائيل" انتصاراً لها، واسترداداً لحقها الذي انتهك على يد إسرائيل في عام ١٩٤٨، هذا بالإضافة إلى عدم الخوض في أي تغييرات اجتماعية للمجتمع الفلسطيني، مما عكس مباشرة على الفدائيين الذين كانوا جزءاً من هذا المجتمع.

وليس الهدف هنا نقد العمل الفدائي، أو التقليل من شأن ما كانت تقوم به المقاومة من مناورات وضربات للجيش الإسرائيلي، وإنما هدفنا النظر إلى مدى تعامل المقاومة الفلسطينية مع شعبها كغايات لا مجرد وسائل، ويبدو أنه نتيجة التطلع لتحرير الأرض، اتخذت المقاومة الفلسطينية من الإنسان وسيلة لتحرير الأرض، بينما سعت من جانب آخر لتكريس القوة، وخصوصاً قوة السلاح، وتقديس الاستشهاد كوسيلة للمقاومة، وجعلت بذلك الإنسان مجرد وسيلة، وينتهي دوره بمجرد تحرير الأرض أو موته، وهي بذلك ابتعدت عن الكرامة الإنسانية، واعتقد أن أسلوب الكفاح المسلح هو ما جعل السلاح والقتل مقدسين، وجعل توجيه نقد إلى المقاومة غير مقبول.

وعلى أية حال، لم تكن تلك التغييرات لتلفت نظر المقاومة أو تغيير من سياستها تجاه الكفاح المسلح وبقيت إستراتيجية الكفاح المسلح ليست مجرد وسيلة لتحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية فقط، بل كانت أيضاً وسيلة لاستلام قيادة الشعب الفلسطيني في الشتات، واكتساب الشرعية الجماهيرية، وهذا لم يكن في

واقع الحال متعلقاً بحركة فتح فقط، فحتى اليسار الفلسطيني الذي تشكل بعد عام ١٩٦٧ من القوميين العرب، وكان شعاره النضال الشعبي المسلح في العالم العربي ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية" (باومغرتن ٢٠٠٦، ٢٤٦)، ورغم تشابه الشعار الذي حمله القوميون العرب مع شعار فتح في النضال المسلح إلا إن كلا الطرفين بقيا على النقيض بسبب اختلاف الاستراتيجيات، والأولويات؛ "من الناحية العامة، كانت فتح ترى أن إصرار ح. ق. ع. على إحداث تحولات سياسية ملائمة في دول الطوق قبل تفجير الكفاح المسلح هو "اعتقاد خاطئ والواقع هو العكس، لأن الثورة الفلسطينية هي الكفيلة بتطوير الأوضاع العربية أو الانتقال بطرق سليمة [كذا] أو عنيفة إلى المستوى المطلوب للثورة العربية الكبرى" (صايغ ٢٠٠٢، ١٩٨)، وهذا ما جعل استحالة الاندماج بين الفصائل الفلسطينية حتى بعد بدء حركة القوميين العرب بتنفيذ عمليات فدائية، بقيت مشكلة القيادة تحتل الصدارة في الصراعات الداخلية للمقاومة الفلسطينية.

ورغم الهزيمة التي تعرضت لها حركة المقاومة الفلسطينية في عام ١٩٧١، على يد النظام الأردني، وفقدان م.ت.ف لقاعدتها الآمنة، وإدراكها لفشل الحرب الشعبية، وفهمها للعوامل السياسية المحيطة بها، كاعتراف الدول العربية بقرار التقسيم ٢٤٢، وموافقة مصر على مبادرة روجر، التي أدت في آب من العام ١٩٧٠ إلى وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل، حيث تبين أن مصر مستعدة لإقامة سلام مع إسرائيل، وأن استعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ لم يعد ضمن أولويات الأنظمة العربية مطلقاً؛ لكن حركة فتح بقيت، على الأقل على مستوى الإعلام، تضع الكفاح المسلح منهجاً في النضال الفلسطيني، لأن شعار "الكفاح المسلح" هو الإستراتيجية الوحيدة التي كانت لدى المقاومة الفلسطينية بجميع فصائلها، لم يكن هناك خطة بديلة، وإن وجد فقد بقي طي الكتمان، وغير مُعلن، وذلك بسبب خوف فتح من فقدان شعبيتها

إذا ما صرحت بتخليها عن "الكفاح المسلح" كوسيلة وحيدة لاسترجاع الأراضي الفلسطينية. وبالتالي بقي شعار "الكفاح المسلح" إعلامياً بينما كان على م.ت.ف أن تغير من أيديولوجيتها ضمن التغييرات العربية والدولية، واتجهت نحو "مسار سياسي- دبلوماسي"، وظهرت نتائج هذا التغيير الدبلوماسي في عام ١٩٧٤ عندما اعترُف بمنظمة التحرير الفلسطينية في القمة العربية المنعقدة في الرباط في تشرين الأول، ومثل ذلك بداية لتأسيس دولة فلسطينية، رغم أن الإعلان عن نية إقامة الدولة كان قد سبق الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني، ظهر ذلك عندما انتقلت المقاومة إلى لبنان؛ إن الأوضاع التي مرت بها المقاومة الفلسطينية، والتغيرات التي طرأت على الأيديولوجيات والإستراتيجيات المتبعة من قبل المقاومة، تأثرت كثيراً بالأوضاع الدولية والعربية المحيطة، فتضييق الخناق على المقاومة وقيادتها "م.ت.ف"، جعل القيادة تفكر جدياً بالرضوخ لكثير من الأمور التي كان التفكير في قبولها يُعتبر خيانة، وإقامة دولة فلسطينية مجاورة للدولة الإسرائيلية أصبح هدفاً معلناً ومنطقياً، ولكني أعتقد أنه جرى دفع المقاومة لتقبل هذا الهدف وتراه مناسباً وممكناً، فقيادة حركة فتح طرحت في عام ١٩٦٨ إقامة دولة ديمقراطية علمانية، إلا إن الأوضاع الدولية المحيطة لم تكن لتري تلك المبادرة إلا محاولة لإنهاء "الكيان الإسرائيلي"؛ أعلن أبو أياد في تشرين الأول ١٩٦٨ في مؤتمر صحفي عُقد خصيصاً لهذه الغاية وهذا ما نُشر في صحيفة حركة فتح الناطقة بالإنجليزية: "لقد حددت الثورة الفلسطينية رسمياً إقامة فلسطين علمانية ديمقراطية كهدف نهائي لحرب تحريرها. في فلسطين هذه سيتمكن المسيحيون واليهود والمسلمون من العيش والعمل وأداء واجباتهم الدينية من دون تمييز. ومن غير ريب، فإن إقامة مجتمع تقدمي مفتوح أمام كل الفلسطينيين هو الحل الوحيد الإنساني والدائم لهذه المشكلة... فحرب التحرير الشعبية، التي ستدمر العنصرية والإمبريالية، ستخلق أوضاعاً جديدة على أساسها ستصبح فلسطين جديدة



ممكّنة. وفي هذه العملية أمام يهود فلسطين وبصورة قوية خيارات جديدة. فبدلاً من خيار "إسرائيل قلعة" أو "يُقذف بها إلى البحر" تقدم الثورة البديل: "إما إسرائيل عرقية مقصورة غير مستقرة" وإما "فلسطين مفتوحة، أمينة، متسامحة في وجه الجميع" (باومغرتن ٢٠٠٦، ٢٦٢، التشديد لي).

ويجب أن لا ننسى، أن التماهي مع الاستعمار، والنظر إليه كنموذج مثالي، إنما هو جزء من المنظومة الاستعمارية، ولكن لا يمكننا هنا أن لا ننتبه إلى صورة المعالجة والطرح الذي قدمه الفلسطينيون، والذي يتماشى مع تحقيق الكرامة الإنسانية للفلسطينيين أو للإسرائيليين على حدٍ سواء، والتفكير بحل إنساني لكلا الطرفين، وظهور حالة القطع/ الانفصال عن الاستعمار بطرح بدائل عن "العالم الثنائي" الذي ذكر في الفصل الثاني.

فهل ظهرت نقاط قطع أخرى يمكن أن تظهر استقلال المقاومة الفلسطينية عن التماهي مع إسرائيل؟ يقول أبو أياد في وصفه للأوامر التي أعطيت للفدائيين في عام ١٩٦٤: "وأعطينا الفدائيين أمراً، بين جملة ما أعطيناهم من أوامر، ألا يحدثوا خسائر في أرواح السكان المدنيين الإسرائيليين كائناً ما كانت الذريعة فقد كانت تلك هي إرادتنا في البدء. إلا أن سلوك السلطات الإسرائيلية اضطرنا بعد ذلك، لسوء الحظ، إلى أن نخالف القاعدة التي أقمناها. فالغارات الانتقامية الإسرائيلية، توقع بصورة عامة العديد من الضحايا بين المدنيين الفلسطينيين وخصوصاً عندما تدك مخيمات اللاجئين بصورة همجية عمياء فمن الطبيعي أن نرد نحن بصورة مطابقة، لردع العدو عن مواصلة المجزرة ضد الأبرياء. فالعقيدة الصهيونية ذات الجوهر العنصري معروفة تماماً: فهي تقوم على تبرير إبادة عشرات بل مئات الفلسطينيين وأحياناً على تدمير مناطق بكاملها تدميراً تاماً، كعوض عن موت إسرائيلي واحد" (أبو أياد ١٩٨٠، ٤٣).

تلك محاولةً أخرى لإحداث قطع/ انفصال، عن "الإسرائيليين"، حاولت المقاومة أن تتجنب أي مساس بالمدنيين، ولكن ما يبدو من حديث أبو أياد أن المحاولات كانت فاشلة، وفي مرحلة تالية سأوضحها لاحقاً أصبح ضرب المدنيين موضوع نقاش مسموحاً وجائزاً، لأسباب ومبررات وضحتها الفصائل الفلسطينية التي كانت لجأت إلى ضرب المدنيين الإسرائيليين، وأدت إلى ردة فعل من المقاومة بعكس ما كانت ترغب؛ المواجهة المسلحة منذ البداية كانت سبباً في إعطاء "إسرائيل" مبرراً لقصف المخيمات وقتل المدنيين الفلسطينيين، وفيما تلا ذلك أعطت عمليات خطف الطائرات المبرر الدولي لإسرائيل لاعتبار المقاومة الفلسطينية مجرد منظمة إرهابية، وهذا ما يوضحه القسم التالي:

### المقاومة: أخطاء وعثرات

تعتبر حوادث خطف الطائرات التي جرت في عامي ١٩٦٩-١٩٧٠ جزءاً من الأخطاء التي وقعت فيها المقاومة الفلسطينية في الخارج، حيث قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بخطف أربع طائرات مدنية أمريكية وإسرائيلية وسويسرية وبريطانية وقادتها إلى مدينة المفرق الأردنية، وكانت بداية لتسليط الضوء على المقاومة الفلسطينية كإرهاب، فهل أضافت عمليات خطف الطائرات أي تطور إلى المقاومة الفلسطينية، أم أنها كانت مجرد عمل غير مدروس لنيل كسب سريع.

كما يوضح جورج حبش أن هذه العمليات كان هدفها الأساسي توجيه نظر العالم إلى القضية الفلسطينية؛ "كان الهدف الأساسي لعمليات خطف الطائرات هو إخراج المسألة الفلسطينية من دائرة النسيان، وعرضها أمام الرأي العام العالمي، لأنها لم تكن معروفة لا في أوروبا ولا في الولايات المتحدة. كان الجهل بعذابات شعبنا عائداً بصورة أساسية إلى احتكار الحركة الصهيونية لوسائل الإعلام الغربية. وكان علينا أن نكسر هذا الاحتكار عن طريق تلك العمليات" (حبش ٢٠٠٩، ١٠٨، التشديد لي). واعتبرت الجبهة

الشعبية أن هذا النوع من العمليات يمتلك الشرعية ولا يحمل في طياته ما يراه العالم "إرهاباً" بحق المدنيين والميرر موجود وهو خدمة القضية الفلسطينية ونقل الأزمة إلى العالم، رغم الوعي التام إلى أن مثل هذه العمليات ليست مجددة؛ "كنا مقتنعين منذ البداية بأن هذه الأعمال لا تشكل وسيلة ضغط كافية على الغرب، ولا تسمح بإدخال تغيير أساسي في المواجهة مع إسرائيل؛ ولكنها كانت الوسيلة الوحيدة لتعريف العالم كله بقضيتنا" (حبش ٢٠٠٩، ١٠٩).

إلا إن عمليات خطف الطائرات كان لها سلبياتها التي كانت القضية الفلسطينية بغنى عنها في تلك المرحلة بالذات، فالأوضاع العربية المحيطة بالمقاومة لم تكن أبداً قادرة على حماية المقاومة من بطش الحكومة الأردنية، وهكذا فقد شكلت هذه العملية التي حدثت في عام ١٩٧٠ وانتهت بتفجير الطائرات في "مطار الثورة"، الذريعة المناسبة للنظام الأردني لإنهاء وجود المقاومة في أرضها، ولم يكن هناك أي مراعاة للفرق بين الأهداف المدنية والعسكرية، هذا على المستوى الدولي؛ أما على المستوى العربي، فإن عملية خطف الطائرات التي كانت كرد فعل من الجبهة الشعبية على مشروع روجر، أعطى النظام الأردني الذريعة المناسبة لإخراج المقاومة الفلسطينية من الأردن وحماية الحدود الإسرائيلية من هجمات الفدائية؛ رغم تأكيد مسؤول الجبهة الشعبية جورج حبش على أن هذه العملية لم تكن تهدف أبداً إلى المسّ بأي دولة عربية أو أوروبية: "كانت عمليات خطف الطائرات الغربية إلى مطار الثورة تُشكل أمراً ضرورياً للمقاومة. كنا مقتنعين فعلاً بأن النظام الأردني ينوي أن يمنع نهائياً النضال الفلسطيني المسلح ضد إسرائيل انطلاقاً من أرضيه. لذا كنا نريد القيام بعمل مدوّ بغية مواجهة ذلك. لكن ينبغي التوضيح أن الهدف الوحيد لعمليات خطف الطائرات تلك كانت مبادلة أسرى إسرائيليين بسجناء فلسطينيين في سجون العدو.

لم تكن تلك العمليات موجهة البتة ضد الحكومة الأردنية ولا ضد الحكومات الغربية" (حبش ٢٠٠٩، ١٠٤).

تعرّض هذا النوع من العمليات لانتقاد واسع سواء على المستوى العالمي أو العربي أو الفلسطيني، ليس فقط بسبب نوعية العملية وإنما لما حملته من سلبيات أثرت في القضية الفلسطينية، على المستوى العربي والعالمي، فقد دخلت المقاومة في تهمة الإرهاب وتمكنت إسرائيل بسبب إعلامها الناجح أن تجعل من هذه العمليات سبباً مقنعاً لتدمير المقاومة على المستوى الدولي، وتبرير القتل الذي كانت تمارسه ضد الفدائيين؛ فحتى الجبهة الشعبية التي قامت بتنفيذ العملية اعتبرت هذه العملية "مراهقات": "مراهقات أعطت السلطة سنداً تستند إليه أمام الجماهير والأنظمة العربية لتبرير مؤامرتها ضد حركة المقاومة (حادث خطف الطائرات...)" (العظم ١٩٧٣، ٥١)، لكن العظم يرفض اعتبار هذه العمليات مجرد "مراهقات" وينتقد بشدة طريقة تفكير اليسار الفلسطيني، ويعتقد بأن هذه العمليات خير مثال على اعتماد المقاومة الفلسطينية على أساليب قديمة في العمل السياسي وطرق بالية في تعاملها مع الجماهير العريضة؛ وفي الواقع فإن تصريحات جورج حبش تثبت صحة ما يفترضه العظم، لقد كانت الجبهة الشعبية ترغب في إبراز وجودها على ساحة النضال الفلسطيني، وهذا ما جعلها تلجأ إلى وسائل في الكفاح المسلح تفترض أنها قادرة على تحريك الجماهير، ففي سياق حديثه عن عمليات خطف الطائرات أجاب عن السؤال المطروح بخصوص الروح التنافسية بين الفصائل بقوله: "بالتأكيد. كان الأمر متعلقاً نوعاً ما بتنفيذ أكبر قدر من العمليات من أجل تأكيد الوجود على الساحة الفلسطينية. لكننا لم نلبث أن بدأنا بالبحث شيئاً فشيئاً عن دوافع أخرى لنضالنا" (حبش ٢٠٠٩، ١١٢). إذا اتجهت الجبهة الشعبية لهذه العمليات كنوع من زيادة قاعدتها الشعبية، ولم تكن تحمل إستراتيجية أو حتى نظرة مستقبلية إلى تطور هذه العمليات، وهذا ما قصد به

العظم بالمكاسب الآنية في وصفه لهذه العمليات: "على الرغم من أن مجمل رأي المقاومة هو ضد خطف الطائرات إلا إن أكثر من منظمة رئيسية في الحركة وجدت نفسها متورطة في عمليات خطف من هذا النوع، كما أنها انزلت إليها، على الرغم من عدائها المعروف لهذا الأسلوب في العمل، أو كما لو أنها لم تستطع مقاومة الإغراءات التي تحيط بها والمكاسب الآنية والسريعة التي يمكن تجنبها من ورائها. بعبارة أخرى إن جذور هذا الأسلوب في العمل موجود في بنية المقاومة بصورة أعمق مما يبدو أول وهلة، ومما يوحي به تصنيفها في عداد "المراهقات" لا أكثر" (العظم ١٩٧٣، ٥٢، التشديد لي).

ويناقش العظم المسألة بكاملها من الناحية السياسية الثورية، لا الأخلاقية ولا القانونية، ويعتبر أن عملية خطف الطائرات لا يمكن أن تكون تصرفاً ثورياً سياسياً، يخدم القضية الثورية، وبالتالي فإن الانتقاد كان يحمل طابعاً متعلقاً بمدى خدمة تلك العمليات للقضية الفلسطينية، ويستنتج في النهاية أن هذا النوع من العمليات غير مُجدٍ ولا يلبقُ بالنظرية الثورية، والتي لا تُحمل مسؤولية الإمبريالية في العالم لأشخاص، غير مسؤولين عن سياسية بلادهم، وعملية خطف الطائرات لا تحمل أي ضربة للمصالح الإمبريالية في العالم؛ "يجب أن أكون واضحاً بهذا الصدد، إن الذين نقدوا وما زالوا ينتقدون خطف الطائرات على أساس اجتهاد ثوري لا يقيّمون عمل ليلي خالد (أو غيرها من المناضلات والمناضلين) على أساس المبادئ الأخلاقية الغربية المطلقة الخ. أو ما شابه ذلك. إنهم يفعلون ذلك انطلاقاً من أسس سياسية تابعة من مصلحة القضية التحررية التي يلتزمون بها وحاجات الكفاح الثوري من أجلها. لذلك نعود إلى طرح السؤال السياسي الأساسي (وليس الأخلاقي): إذا كانت "الإمبريالية الغربية هي العدو" هل يجوز ثورياً إقرار مبدأ تحميل مطلق شخص غربي (أو مجموعة من الأشخاص) منتقى بصورة عشوائية وبمحض الصدفة مسؤولية جرائم الغرب وأخطائه ضد الشعب الفلسطيني، أو غيره من الشعوب المضطهدة، إلى

درجة تعريض حياته لخطر الموت؟ من وجهة نظر سياسية ثورية وليست إرهابية أو أخلاقية، هل يجوز الإقرار بمبدأ يعتبر أي مواطن سعودي، مثلاً، مسؤولاً عن سياسات حكومة بلاده القمعية وجرائمها عن طريق تعريض حياته لخطر الموت لمجرد كونه يحمل الجنسية السعودية أو لكونه موجوداً بالصدفة على متن طائرة سعودية؟ إن غياب الإجابة على هذا النوع من الأسئلة، بصورة صريحة ومباشرة، من قبل الجبهة الشعبية وليلى خالد يشكل عاملاً مهماً من العوامل التي تقرر ما إذا كان خطف الطائرات عملاً إرهابياً أو ثورياً" (العظم ١٩٧٣، ٥٤).

ويصل العظم إلى إجابة مفادها أن خطف الطائرات ليس أبداً عملاً ثورياً سياسياً، بمقارنة الثورة الفلسطينية مع الثورة الصينية والفيتنامية، حيث إن كلا الثورتين لم تقوما بضرب مواطنين من الدولة المعادية، ويبرر ذلك فيقول: "أي أنها لم تعمل أي شيء يُوحى بأنها توحد بصورة مسبقة بين موقف حكومات الإمبريالية العدوّة وعدوانها البشع الوحشي من ناحية وبين موقف مطلق من مواطن يعيش على أرض تلك الحكومات من ناحية ثانية. لأن التصرف على أساس توحيد الموقفين بدلاً من أن يزيد من شكوك المواطنين في سياسيات طبقاتهم الحاكمة الإمبريالية، فإنه يعمل على تبديدها وإزالتها، مما يجعلهم أكثر التصاقاً بحكوماتهم القائمة، إذ إن الثورة تعتبرهم حكماً وبصورة مسبقة مسؤولين عن مواقف حكومات بلادهم، شاؤوا ذلك أم أبوا" (العظم ١٩٧٣، ٥٤).

ولأن النقاش في هذا البحث يعتمد على معايير تحقق الكرامة الإنسانية، فإن عمليات خطف الطائرات، التي لا يمكن الحكم عليها بأحكام متعلقة بالأخلاق، بسبب طبيعة الأوضاع السياسية التي تعرضت لها المقاومة في ذلك الوقت، إلا إنه ما يهمنا هنا هو الربط بين هذا الأسلوب من المقاومة وتحقيق الهدف السامي (الكرامة الإنسانية)، ولعل المقاومة في هذه الحالة قد تحقق انتصارات سياسية تخدم فيها القضية، إلا إنني

أعود إلى التأكيد على أن الكرامة الإنسانية هي قيمة عليا، لا يزيد من قيمتها أو ينقص النتيجة التي نحصل عليها في سبيل تحقيقها، وهي قيمة تعتبر الإنسان غاية بحد ذاته، لا وسيلة، وهذا يعني أنه بغض النظر عن النتائج، فإن العمليات الإستشهادية (التي تجعل من الإنسان وسيلة لموت الآخرين)، أو عمليات خطف الطائرات (التي تجعل الإنسان أيضًا وسيلة في تحقيق أهدافه) غير قادرة على تحقيق الهدف السامي من المقاومة وهو الكرامة الإنسانية، وهذا الحكم مرتبط بالأسلوب الذي على المقاومة أن تتبعه في تحقيق هدفها، فإذا كان الهدف تحقيق الكرامة الإنسانية، فإن على الأسلوب أن لا يعرض الكرامة الإنسانية للانتهاك بتحويل الإنسان إلى وسيلة يتم عن طريقها تحرير الأرض.

### ضرب المدنيين، خطوة إلى الوراء

لم تكن العمليات الفدائية ضد المدنيين ضمن العمليات الفدائية التي خططت لها المقاومة، وظل هذا الخيار غير مطروح علنيًا، فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تجنبته مهاجمة مدنيين وامتنعت عن تنفيذ هجمات داخل إسرائيل على العموم، والتزمت بذلك حتى أواسط سنة ١٩٦٨، أما حركة فتح ركزت في عملياتها على "جيش الدفاع الإسرائيلي"، بسبب طبيعة هدفها القائم على تحرير الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ من الاستعمار الإسرائيلي (اعتراف ضمني بقرار ٢٤٢)، وبذلك لم تكن تقوم بأية عمليات ضد المدنيين، ولكن هذا لم يكن نتيجة سياسة متعمدة، أي إنه لم يكن عدم استهداف المدنيين مبدأ من مبادئ الثورة، إلا إن فتح تجنب ذلك، أولاً لأسباب متعلقة بالخوف من ردة الفعل الإسرائيلية بضرب المدنيين في مخيمات اللاجئين، وثانياً لأسباب تكتيكية متعلقة بالهدف وهو ضرب جيش الدفاع لإجباره على الخروج من الضفة الغربية، وهذا ما جاء في أحد نقاشات فتح حول الموضوع: "إن العدو قد ارتكب كثيرًا من المجازر بحق مدنيينا، إلا إننا لا نستطيع أن نعتبر العدو قد اتخذ ضرب المدنيين سياسة له في المرحلة الراهنة، وهذا لا يعني أنه

لن يلجأ أو أننا لن نلجأ إليها، ولكن الخوف من ردة الفعل لضرب المدنيين ستؤجل أتباع هذه السياسة إلى حدّ ما" (صايغ ٢٠٠٢، ٣١٩).

وهذا يعني أن المقاومة في مرحلة معينة كانت ستلجأ إلى القيام بعمليات ضد المدنيين، وقد توفرت فيما بعد هذه الأوضاع، فقط أحاطت المقاومة بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، التي سرّعت في اتخاذ هذه الخطوة، فالصراعات الداخلية للقيادة الفلسطينية، والحرب الأهلية في الأردن، وعجز المقاومة عن تحقيق أهدافها فيما يتعلق بإنشاء قاعدة آمنة لها في الأراضي الفلسطينية لتبدأ منها النضال لتحرير فلسطين، فقد طمحت المقاومة للتحرير عن طريق ما سمّته "حرب العصابات" بتحرير مناطق من الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران لتقيم فيها قواعدها السياسية والعسكرية، إلا إن الفشل وما تبعه من مأزق أدى إلى لجوء المقاومة لتنفيذ عمليات فدائية ضد المدنيين، رغم رفض "فتح" لضرب المدنيين كما سبق ووضحت، إلا إن الرأي العام الفلسطيني قد أظهر إجماعاً واسعاً على تأييد الهجمات ضد المدنيين في إسرائيل والأراضي المحتلة، ويوضح يزيد صايغ السبب بقوله: "كان هذا الموقف يعكس وجهة النظر السائدة فيما يتعلق بإسرائيل كدولة استعمارية استيطانية قامت على الطرد المنظم للسكان العرب الأصليين، وعلى تحويل أرض فلسطين إلى ملكية يهودية خالصة" (صايغ ٢٠٠٢، ٣١٨).

وبالإضافة إلى الأوضاع المتعلقة بالوضع الخارجي للمقاومة والضغط التي كانت تعترضها، من الدول العربية والحصار والمطاردة المفروضة عليها، وفشل العديد من العمليات الفدائية ضد مواقع عسكرية في الضفة الغربية، وفشل ما أطلق عليه "حرب العصابات"، والخسائر المادية والبشرية في جانب المقاومة والتي لم يقابلها خسائر متقاربة من "الجيش الإسرائيلي" دفعت المقاومة للتفكير في القيام بعمليات تعتمد على الأهداف "اللينة"، كالمباني والمتاجر ومواقف الحافلات، فهذه الأهداف كانت تتسم بسهولة القيام



بعمليات فدائية، وعدم تكلفتها العالية قياساً بالهجمات العسكرية، وترافقت هذه العمليات مع تصعيد من الجانب الإسرائيلي في ضرب المواقع والأهداف المدنية في الأردن.

ولم يكن لدى المقاومة الفلسطينية أي مشكلة في استهداف المدنيين من ناحية المبدأ، وفيما بعد بدأ الوضع أكثر انتقاداً أمام المجتمع الدولي، المناصرين للقضية الفلسطينية، فيما بررت المقاومة هذا النوع من العمليات بقدرته على إضعاف الاقتصاد الإسرائيلي، وتخويف رؤوس الأموال الإسرائيلية، ولكن خطاب المقاومة اتسم بالتناقض، فبينما كان الخطاب الموجه إلى الشعب الفلسطيني يوضح أن هدف المقاومة هو القضاء على الكيان الإسرائيلي بالكامل، واستعادة كامل فلسطين، فإن الخطاب الموجه إلى العالم، كما جاء في بيان صادر عن فتح وجّهته إلى الصحافة الأجنبية: "لا تستهدف الشعب اليهودي، كشعب يهودي، عاش الفلسطينيون معه بانسجام عدة قرون في الماضي كما لا تتوي (فتح) أن (ترمي باليهود إلى البحر). إن حركة المقاومة والتحرير التي تقوم (فتح) بتنسيقها موجهة فقط ضد النظام الفاشستي العسكري-الصهيوني الذي اغتصب أرضنا وطرد شعبنا وحكم بحياة التشرذم والنؤس" (صايغ ٢٠٠٢، ٣٢٠).

وبالتالي حمل الخطاب الفلسطيني تناقضاً على صعيدين، بين الخطاب المعلن للجماهير الفلسطينية، والموجه إلى العالم، وبين المبادئ والإستراتيجيات التي حملتها المقاومة، والممارسة على أرض الواقع؛ وقد عبر كمال عدوان عن هذه الحالة بقوله: "طريق التطهير الشامل..أمر مرفوض تاريخياً وإنسانياً، وحضارياً" ومن جهة أخرى كانت فتح تسعى للرد على الإستراتيجيات الهجومية الإسرائيلية بأن "تنقل المعركة...إلى قلب الأرض المحتلة في قتال مواجهة مع الغزو الإسرائيلي يجد نفسه فيه وحيداً ومنفرداً من غير حماية. يواجه المقاتل العربي في بيته وعلى أرضه في الطريق...في المقهى...وفي السينما...في معسكرات الجيش" (صايغ ٢٠٠٢، ٣٢١، التشديد لي).

فيما رأت بقية الفصائل أن توجيه العمليات ضد المدنيين الإسرائيليين يعتبر شرعياً وإنسانياً، وذلك على اعتبار أن هؤلاء ليسوا سوى جيش احتياطي، يدعم الجيش الإسرائيلي، وجاهز للقتال في أي وقت، وبالتالي استهدافهم جزء من المقاومة.

وقعت المقاومة الفلسطينية في هذا التناقض، كنتيجة لوضع أهداف تحريرية مُتعلقة بالأرض، كان التركيز دائماً على تحرير الأرض، وبقيت فكرة أن الإنسان الفلسطيني يمكن أن يكون وسيلة لقتل الآخرين وتحرير الأرض، ملازمة للمقاومة والجماهير الفلسطينية أيضاً، ويظهر ذلك في إعلاء قيمة "الموت" بتسميته "استشهاد" وسرد ما ينتظر الشهيد من جزاء، غافلين أن هدف المقاومة هو صون الكرامة الإنسانية، التي لا تكون من دون أن يكون الإنسان موجوداً، وحتى الأرض التي كان يجري التغني لها، من قبل الفلسطينيين اللاجئين، لا معنى لها من دون الإنسان، وبعودة إلى النقاش عن الارتباط بين الهدف والوسيلة، فإن قتل المدنيين، وسيلة تمتهن الكرامة الإنسانية للطرفين، وتحول كل منهما إلى ثمن مقابل تحرير الأرض، أي تحول الإنسان إلى وسيلة، هذا بالإضافة إلى تكريس حالة التماهي مع الاستعمار، وعدم إحداث القطع المطلوب لتحقيق الكرامة الإنسانية وتشكيل وعي ثقافي واجتماعي خاص بالشعب الفلسطيني.

وبين عامي ١٩٧٠-١٩٧١ عانت المقاومة الفلسطينية من انعطاف جديد في علاقتها مع الدول العربية وعلى وجه التحديد دولة الأردن التي كانت تعتبر قاعدتها الآمنة، وأصبحت محاصرة فعلياً من الجيش الأردني بعد أيلول الأسود عام ١٩٧٠، وكما يوضح يزيد صايغ، فإن قيادة فتح كانت عاجزة عن تفسير خسارتها "للدولة" داخل الدولة، التي أقامت في الأردن، وأدى ذلك إلى حدوث ما يشبه الانقسام في داخل حركة فتح، وعادت فتح إلى الجدل الذي سبق ونوقش في عام ١٩٦٩، والذي يتمثل في أن القوة الفدائية

تخيف الدول العربية من فقد سيادتها، وأن إقامة قواعد آمنة جديدة في لبنان أو سوريا سيعرضها لما حدث في الأردن، وكان الاقتراح المقدم من قادة فتح "سليم الزعنون وعلي الحسن" بالتركيز على القيام بعمليات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وبناء "نواة سرية صغيرة من الفدائيين المدربين جيداً لتنفيذ عمليات انتقائية ونوعية حسنة التخطيط ضد إسرائيل"، وكان المقصود الابتعاد عن استخدام العمليات الفدائية كمجرد وسيلة للتنفيس عن حالة السخط الفلسطينية أو تعبير عن رفض الفلسطيني لمأساته، "وإنما جزء من خطة عمل عسكرية سياسية إعلامية اقتصادية متكاملة فلسطينياً وعربياً ودولياً" (صايع ٢٠٠٢، ٣٤٠)، وفشل هذا الرأي في تشكيل قوة للتنفيذ داخل حركة فتح، وجرى التوجه لتجميع العسكريين الذين فروا من الجيش الأردني في أيلول الأسود ١٩٧٠، وانضموا إلى منظمة التحرير، في سوريا تحت اسم "قوات اليرموك" في أوائل سنة ١٩٧١، هذا بالإضافة إلى عملية "التجيش" التي هدفت لتجميع القوات الفدائية التابعة لحركة فتح في تشكيلين هما قوات "الكرامة" وقوات "الثورة" في تموز ١٩٧١، وفي نهاية العام ١٩٧١ ظهرت منظمة أيلول الأسود التي كانت حركة انشاقية عن حركة فتح وقامت بمجموعة أعمال وُصفت بالإرهابية، منها اغتيال رئيس الحكومة الأردنية وصفي النل، وكان أكثر ما يقلق القيادة الفلسطينية هو التحديات السياسية لمكانة م.ت.ف، حيث بدأت تظهر في تلك المرحلة دلائل على أن الأنظمة العربية ستمضي باتجاه صنع سلام مع إسرائيل بعد اعتراف مصر والأردن بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وكانت المنظمة ترغب في أن تكون طرفاً في محادثات السلام، فمنعت م.ت.ف أي مبادرة لإقامة "دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"<sup>١٢</sup>، وشكلت عدة أحداث متتالية التأكيد على وجود خطة لاستبعاد

<sup>١٢</sup> - كالمبادرة التي قام بها مجموعة من الفلسطينيين الذين لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي في الضفة الغربية والقدس، بإحياء الدعوة، سنة ١٩٧١، إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة.

م.ت.ف من محادثات السلام<sup>١٣</sup>؛ وفي تشرين أول من عام ١٩٧٣ خاضت مصر وسوريا حرباً ضد إسرائيل، وكانت منعطفاً كبيراً في سياسات المقاومة الفلسطينية، وانعكس بصورة مباشرة على استراتيجيات المقاومة كما سأوضح في القسم التالي:

### ١٩٧٤ وغصن الزيتون

كان أثر حرب تشرين قد غيّر بوضوح، اتجاه المقاومة الفلسطينية، فبعد الحرب ظهرت على الساحة السياسية العربية والعالمية بوادر برعاية دولية لحل الصراع في الشرق الأوسط، وكانت م.ت.ف قد حصلت على اعتراف عربي وعالمي لم يسبق له مثيل في العام الذي تلا حرب تشرين ١٩٧٣، ويرى يزيد صايغ أن أسباب نجاح م.ت.ف. في تحقيق هذا الاعتراف يعود إلى استعدادها لتعديل استراتيجياتها وأهدافها كما ظهر في قرار المجلس الوطني في حزيران ١٩٧٤، والذي رغم رفضه لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، "لكنه عنى ضمناً استعداد م.ت.ف. للدخول في مفاوضات غير مباشرة ولتأجيل تحرير فلسطين، إن لم يكن التخلي عن هذا الهدف كلياً، وركزت م.ت.ف. منذ ذلك الحين الضغط على العالم العربي والأوروبي وذلك بهدف إدراج الدولة الفلسطينية في جدول المفاوضات وتأكيد أهلية م.ت.ف كمحاور" (صايغ ٢٠٠٢، ٤٦٩).

وهذه أول مرة، يظهر هدف م.ت.ف.، إنشاء سلطة فلسطينية، وعبر زهير محسن الأمين العام لمنظمة الصاعقة عن هذا الرأي بقوله: "إن أي حركة ثورية، أي ثورة، لا بد أن تسعى لإنشاء السلطة، وإلا فهي نوع من العبث، إن السلطة ليست ذلك الشر الذي يُلوث الثوار ويأثمون بمجرد التفكير فيه، ولا تكون أية ثورة جديدة بهذا الاسم إذا لم يكن هدفها في النهاية إنشاء السلطة الثورية، أو إنشاء السلطة الوطنية التي

<sup>١٣</sup> - إعلان إسرائيل عن انتخابات في الضفة الغربية في بداية العام ١٩٧٢، واقترح الملك حسين تأسيس "المملكة العربية المتحدة" على ضفتي نهر الأردن.

تستطيع أن تتابع أهداف الثورة عبر استخدام أدوات الحكم والسلطة" (صايغ ٢٠٠٢، ٤٨٤)، إذا كان التحول الكبير الذي ظهر بعد حرب تشرين هو التفكير في إنشاء سلطة والسعي لأخذ دور دولي، لكن هذا الطموح رافقه الحذر من تقديم "تنازلات مهمة" تجرد السلطة الجديدة من شرعيتها السياسية؛ وكانت النقاشات تدور داخل فتح، حول مشاركة م.ت.ف. في مؤتمر جنيف للسلام، وقد رأت بعض المنظمات الفلسطينية، أن المشاركة في مؤتمر جنيف للسلام إنما هو دعوة إلى الاعتراف بالكيان الإسرائيلي والدخول بمفاوضات مباشرة معه، وكانت ج.ش.ق. هي الأولى في رفض المشاركة في مؤتمر جنيف، وكذلك كانت ج.ش.ت.ف، فيما كانت ج.ش.د.ت.ف بقيادة نايف حواتمة الداعمة لقرار المشاركة في مفاوضات السلام الناشئة، ورأت أن حرب تشرين استطاعت أن تعيد تكافؤ القوى بين العرب والإسرائيليين، "وإجبار العدو على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وانتزاع حق تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني في إطار دولة وطنية مستقلة ذات سيادة" (صايغ ٢٠٠٢، ٤٨٥)، هذا بالإضافة إلى عدم إتاحة الفرصة للنظام الأردني لضم الضفة الغربية تحت سيطرتها.

وقد كان العام ١٩٧٤ عاماً مميزاً للمنظمة، فعلى الصعيد الأول، جرى في مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط في ٢٦ تشرين أول ١٩٧٤، التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطة وطنية مستقلة على أية أرض فلسطينية محررة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين بتاريخ ٢٤ تشرين أول ١٩٧٤ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ودُعيت المنظمة إلى المشاركة في الدورة للتداول حول القضية الفلسطينية، ودُعي ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ليلقي

كلمة أمام الجمعية العامة يوم ١٣ تشرين ثاني ١٩٧٤، وقد تميزت الكلمة باعتدالها وتوضيحها لأهداف الشعب الفلسطيني من نضاله ضد الإمبريالية والاستعمار والتمييز العنصري والظلم، واشتهر خطاب أبو عمار بدعوته إلى السلام المتمثل في مقولته المشهورة "لقد جئكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون مع بندقية تائر.. فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي! الحرب تتدلع من فلسطين والسلام يبدأ من فلسطين".

وقد حاولت م.ت.ف أن تحافظ على هذه المكاسب، حيث يمكنها أن تكون طرفاً في مفاوضات السلام العربية\_ الإسرائيلية، لكن انتقال المقاومة إلى لبنان في نهاية العام ١٩٧١ والأزمة التي تعرضت لها في أوائل العام ١٩٧٦، حيث وقع حصار مخيم تل الزعتر من الميليشيات المارونية، وحاولت م.ت.ف تجنب القيام بأي عمل عسكري، لكن في كانون الثاني من عام ١٩٧٧ قررت المنظمة بالاشتراك مع المقاومة اللبنانية محاولة إجبار الميليشيات المارونية على وقف إطلاق النار، ورغم محاولة عرفات تجنب توسيع العمل العسكري، إلا إن الميليشيات المارونية لم تكن لتتوقف عن استخدام القوة ضد المقاومة، وتلاحقت الأحداث وصولاً إلى العام ١٩٧٧، حيث بدأت العلاقات السورية مع منظمة التحرير قد بدأت تظهر بوضوح، بمجموعة من الحوادث والأحداث التي وقعت بين القوات التابعة لسوريا وفدائيي المنظمة، فالمنظمة كانت تحاول أن تكون طرفاً في محادثات السلام مع مصر، التي عاودت انطلاقتها بعد عامين من التجاهل (منذ أيلول ١٩٧٥ و توقيع اتفاقية سيناء ٢ بين إسرائيل ومصر لفض الاشتباك بين الجيشين)، بينما حاولت سوريا استغلال هذا الوضع وضم المنظمة لحلف عربي ضد السلام، لخوفها من أن تبقى خارج المعسكر السلمي، إلا إن المنظمة حاولت أن تحافظ على استقرار أوضاعها الدبلوماسية والسياسية الدولية والعربية، وعدم خوض مناوشات مباشرة مع الجيش الإسرائيلي في المنطقة الحدودية في جنوب لبنان، وفي كانون الثاني من العام ١٩٧٧ كشف السادات والملك حسين عن النية في استئناف مؤتمر

جنيف للسلام، مع التأكيد على أن م.ت.ف هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وأن مشاركة المنظمة في مباحثات السلام مفاوضًا مستقلًا، وأن تؤدي هذه المباحثات لإقامة "كيان فلسطيني مستقل"، وبقيت المشكلة التي تواجه المنظمة في عدم اعترافها بالقرار ٢٤٢، ودولة إسرائيل؛ وأدت تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية في أيلول من العام ١٩٧٧ بضرورة أن يتضمن اتفاق السلام العربي\_الإسرائيلي الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وضرورة وجود ممثلين لهم في جنيف، وهذا ما جعل عرفات يرحب على الفور بالبيان الأمريكي، "وأكد على أن م.ت.ف. ستقبل بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، لكن مع إجراء التعديلات الملائمة عليه. وذهب القدومي أبعد من عرفات بتصريحه بأن م.ت.ف. ستقبل بالقرار وبحق إسرائيل في الوجود إذا اعترفت الدولة اليهودية بالحقوق الفلسطينية. وأضاف أن هدف م.ت.ف. إقامة دولة مستقلة في الأراضي المحتلة، وأنها لن تشكل أي خطر على إسرائيل" (صايغ ٢٠٠٢، ٥٩٩)، ولكن زيارة السادات للقدس والخطاب الذي ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلي في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧، أدى إلى الاختلاف في المسار الذي كانت تخطط له المنظمة، وواجهت مشكلة في المحافظة على استقلالها، فمن جهة كانت هناك ضغوط على المنظمة لتقف إلى جانب ائتلاف عربي معادٍ لمصر، وفي نهاية العام كان كل ما يتعلق بمباحثات السلام مع المنظمة قد توقف واتجهت المنظمة إلى تقوية علاقتها مع الاتحاد السوفيتي، وفي العام التالي جرى توقيع اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل بما سمي اتفاقيات كامب ديفيد، وبالتالي خسرت المنظمة نهائيًا إدراج إقامة دولة فلسطينية ضمن أعمال المفاوضات، ولكن بقيت المنظمة تسعى للحفاظ على مكانتها الدولية، وتحاول لفت نظر الإدارة الأمريكية إلى أهميتها في حل الصراع في الشرق الأوسط، وظهر التحول الدولي للمنظمة بوضوح بين عامين ١٩٧٨-١٩٧٩، ويشير يزيد صايغ إلى أهم هذه التحولات وأسبابها: "ارتكز التحول الدولي لـ م.ت.ف على اتجاهات راسخة طويلة الأجل، ولكن هذا

التحول تسارع كثيراً في العامين ١٩٧٨-١٩٧٩ نتيجة عوامل خارجية. العامل الأول هو ازدياد مصلحة الأطراف الإقليمية والدولية في دورها السياسي، والذي انعكس على تطور سياسات أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول العربية الموالية للغرب (مثل الأردن والمملكة العربية السعودية)، وانعكس بالقدر نفسه على سياسات التحالف المعادية للولايات المتحدة والمؤلف من الاتحاد السوفيتي وحلفائه العرب؛ والعامل الثاني هو تأثير السياسات الإسرائيلية والمصرية والأمريكية تجاه الفلسطينيين بصورة عامة وتجاه سكان الأراضي المحتلة بصورة خاصة، والتي أدت إلى تهميش مطالبهم الوطنية، إن لم يكن إلى تجاهلها تماماً، وإلى تقوية دوافعهم إلى الإقرار بالسلطة المعنوية والسياسية لـ م.ت.ف؛ أما العامل الثالث فكان تراجع قدرة الأونروا لأسباب مالية على توفير الخدمات لمخيمات اللاجئين، الأمر الذي دفع م.ت.ف إلى توسعة نطاق نظام الرعاية الاجتماعية البدائي الخاص بها." (صايف ٢٠٠٢، ٦٣٣).

هذا بالإضافة إلى إدخال النمط النظامي على القوات المسلحة للمنظمة، وبات السعي للوصول لجيش نظامي، هدفاً من أهداف المنظمة، حيث كان يرى الخبراء العسكريون في المنظمة أن التركيز على تقوية الجانب العسكري سيمنح المنظمة القوة لفرض توازن قوى، وتوجيه ضربات عسكرية موجعة لإسرائيل وهذا ما صرح به سعد صايل، مدير غرفة العمليات المركزية: "إن الحرب النظامية هي في الحقيقة أفضل أنواع الحروب للوصول إلى المواقف الحاسمة السريعة" (صايف ٢٠٠٢، ٦٣٥)، وكان العام ١٩٨٠ بمثابة إعادة تأهيل للكوادر العسكرية في فتح والمنظمة، ونتيجة هذه الحالة نشأ ما سمي "النخب العسكرية وشبه العسكرية"، والتي ظهرت بسبب السعي المحموم للمنظمة لإقامة "دولة"، ونتيجة هذه السياسة ظهرت المركزية في صرف الأموال، وتحكم عرفات بالمال والعسكر، وتوسيع النفوذ الاجتماعي للمنظمة، واتخاذ



ما يشبه بنية الدولة، ولكن بقيت هذه "الدولة" في المنفى، غير قادرة على ممارسة نفوذها داخل الأراضي المحتلة بفاعلية ووضوح حتى اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

اختلفت الرؤية والإستراتيجية بصورة يمكن ملاحظتها بسهولة وبساطة، منذ ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٨، فالمنظمة التي كانت تعتمد الكفاح المسلح كإستراتيجية وحيدة لتحرير فلسطين بات "الكفاح المسلح" أسلوباً قديماً ولا يصلح، والقرارات الدولية التي دعت إلى تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين متجاورتين والتي رفضت المنظمة الاعتراف بها صارت أمراً واقعاً ومعترفاً بها، كل هذا كان دعوة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، والانتفاضة كانت وجهاً من الإثبات الشعبي على المطالب التي دعت إليها منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، يقول سري نسيبة "في مؤتمر صحفي عقد في القدس، وباسم الشخصيات الوطنية": "مرة أخرى يثبت هذا التمرد أن شعبنا يتشبث وبصورة لا زعزعة فيها بتطلعاته الوطنية. وتشمل هذه التطلعات الحقوق الثابتة لشعبنا في تقرير المصير، إقامة دولة مستقلة على أرضنا الوطنية تحت قيادة م.ت.ف كمثلنا الشرعي والوحيد" (باومغرتن ٢٠٠٦، ٣٣٢).

ربما كان هذا التحول هو إثبات أن حركة "فتح" قد اعتمدت إستراتيجية "الكفاح المسلح" في البداية كوسيلة لجمع الجماهير حولها، كقيادة للشعب الفلسطيني، وعندما رأت أن الهوية الفلسطينية قد تبلورت بصورة أدت إلى نشوء انتفاضة شعبية وحدت جميع الأطياف السياسية، وأن الأوضاع الدولية والإقليمية مواتية في ذلك الوقت لإعلان الدولة، مع الوعي التام إلى أن هذا التغيير جاء بما يتناسب مع الأوضاع الموضوعية للنضال الفلسطيني، يقول أبو عمار في مقابلة عام ١٩٧٠، توضح التناقض بين تأسيس الدولة والتحرر: "أؤكد لك أننا لا نسعى لإقامة أي صورة من صور الحكومات. قلناها باستمرار إننا حركة تحرر وطني تهدف إلى الحرية والعودة ولا نريد واجهات جديدة تكون عبئاً على حركة النضال الوطني. والحكومة

الفلسطينية تعني لنا مزيدًا من الرسميات، ومزيدًا من التعقيدات التي تعرقل مسيرة الثورة" (باومغرتن ٢٠٠٦، ٣٤٨). واعتبرت م.ت.ف أن التأسيس لبنية الدولة الفلسطينية بمثابة انتصار للنضال الفلسطيني، وكنجاح لعملية التحرير التي بدأت في عام ١٩٦٧. ربما كان هذا صحيحًا على المستوى الدولي، فالعالم الدولي كان يرى أن "الدولة الوطنية القومية" هي الوجه المقبول دوليًا لتمثيل أي شعب بصورة قانونية، وفي الواقع هذا ما استوعبته حركة "فتح" في أثناء نضالها، رغم أن بوادر الدولة كانت تظهر كهدف رئيسي في أدبيات حركة فتح وتصريحات مؤسسيها. ورغم الوجه التنظيمي الذي حكم حركة فتح واتسم بالمركزية واتباع النهج البطريكي، إلا أنها تقبلت النقد الموجه إليها، وحملت جذور الديمقراطية والمدنية في تنظيمها.

وقد كانت الانتفاضة بمثابة فرصة لـ م.ت.ف. "لإحياء رصيدها السياسي المتضائل"، وقد كانت هذه بداية لتأسيس دولة في المنفى، وكان هذا يعني قبول التفاوض مع إسرائيل والاعتراف بوجودها كدولة مجاورة للدولة الفلسطينية؛ وبالتالي كانت الانتفاضة قد أحدثت تغييرًا في مواقف الطرفين، وإن ظهر ذلك في الجانب الفلسطيني بوضوح أكبر، فالإسرائيليون قابلوا إعلان الدولة الفلسطينية بالرفض، والتصرف ضد أي مشروع يساعد على نشوء دولة فلسطينية، بل قامت إسرائيل بمحاولة اللجوء إلى ما فعلته في العام ١٩٤٨، بالتفكير بترحيل السكان الفلسطينيين كحل للمشكلة واستقدام اليهود الروس إلى إسرائيل. ولكن يبدو أن مجموعة من الأوضاع التي اجتمعت في ذلك الوقت منها: نجاح الفلسطينيين في الانتفاضة وخوف إسرائيل من خوض حرب يبادر إليها العرب، واهتمام العالم الدولي بحل المشكلات في الشرق الأوسط بحلول سلمية وجذرية؛ وبالتالي يمكن اعتبار الانتفاضة بمثابة حرب شعبية للحصول على الاستقلال وحق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وما تلا ذلك من المراحل التي مرت بها عملية التسوية السلمية

كانت نتيجة طبيعية للأوضاع الدولية والإقليمية التي مرت بها المنطقة، حيث كان إنهاء الصراع في الشرق الأوسط وسيلة للاستقرار العالمي.

مثل العام ١٩٧٤ تحولاً كبيراً في إستراتيجية المقاومة الفلسطينية، فيما يتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني، فالانتقال من مرحلة محاولة إقصاء الآخر إلى مرحلة فرض الوجود الفلسطيني بالمطالبة بحق تقرير المصير، هو أحد معايير الكرامة الإنسانية، وصورة من صور تحقيقها، فلم يعد الفلسطينيون مهتمون باستبعاد وإنهاء الوجود الإسرائيلي، بل إقامة الدولة وحق تقرير المصير، هذا بالإضافة إلى الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كان بمثابة اعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، وهذا لم يأت نتيجة مناورات سياسية فقط، لقد كان للمقاومة وما حملته من محاولات السعي لتحقيق الحرية للشعب الفلسطيني الفضل الأكبر في الضغط على المجتمع الدولي، ولا يمكن إغفال الأوضاع الدولية التي نشأت في تلك المرحلة أيضاً، وخصوصاً فيما يتعلق بتطورات حقوق الإنسان على مدى المرحلة الممتدة منذ ١٩٦٠ (الإعلان عن استقلال للدول والشعوب المستعمرة)<sup>١٤</sup> حتى تاريخ الاعتراف بالمنظمة ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وكان هذا قد أعطى زخماً دولياً وحقوقياً للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

### القضية الفلسطينية وقضايا التحرر: جوانب للمقارنة

إن العوامل المشتركة التي تجمع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار، تتفوق على الاختلافات، والقضية الفلسطينية ليست استثناء، فرغم طبيعة الاستعمار الإسرائيلي، الساعي لإنهاء "الوجود الفلسطيني" وليس

<sup>١٤</sup> - للاطلاع على الإعلان وطبيعته وما حمله من دلالات يرجى زيارة الموقع: <http://www.un.org/ar/events/decolonization/pdf/dicc.pdf>

فقط إخضاعه والسيطرة عليه، إلا إن المراحل التي مر بها النضال الفلسطيني مشابهة لحد كبير مع المراحل التي مرت بها حركات التحرر التي تحدثت عنها في الفصل الثاني، ولكن السؤال ماذا كان بالإمكان للمقاومة الفلسطينية أن تستفيد وتستنتج من تجارب هذه الحركات وخبرتها؟

### المقاومة الفلسطينية وسلمية المقاومة في الهند

في الواقع إن الشعب الفلسطيني، وبسبب حالة العجز التي كانت تحيط به في عام ١٩٤٨، والهزيمة التي مُنيت بها الدول العربية المجاورة وعجزها عن حماية الفلسطينيين من الطرد والتشرد، بسبب ضعف الجيوش العربية وعدم امتلاك الأسلحة الكافية، وتفوق الجيش الإسرائيلي من ناحية العدة الحربية، أدى به إلى تقديس السلاح، والعمل الفدائي، واحترام القوة "العسكرية"، من دون التفكير بوسائل تركز على نقاط الضعف في الجانب الإسرائيلي والابتعاد عن نقاط الضعف في المقاومة الفلسطينية، وهذا ما ركزت عليه المقاومة في الهند بقيادة غاندي، ولم تستطع في واقع الأمر أن تفهمه وتستوعبه المقاومة الفلسطينية، وبقيت مصرّة، على اللجوء إلى استخدام السلاح (نقطة الضعف في المقاومة الفلسطينية، ونقطة القوة لدى إسرائيل)، على عكس وعي المقاومة الهندية التي كانت تركز على نقاط الضعف في الاستعمار البريطاني، واستخدام الوسائل التي تخرج الحكومة البريطانية في استخدام العنف، هذا بالإضافة إلى احترام كرامة الشعب البريطاني، ومحاربة تصرفاته الاستعمارية، بينما كانت قيادة المقاومة غير قادرة حتى على فهم نقاط الضعف في الجانب الإسرائيلي، أو التفكير في ماهية هذا الكيان، وبقيت الأوهام عن "الإسرائيلي"، ووصفه بالضعف والجبن تغذي تصرفات الفدائيين في المقاومة الفلسطينية، بحيث تحولت هذه التصرفات مع الوقت إلى استراتيجيات مرسخة في بنية المقاومة الفلسطينية، وصار الكفاح المسلح المرافق لاحتقار

الطرف الآخر، دليل قوة ومكانة، ويمكننا القول إن "السلاح" قد صنع قوة الشعب الفلسطيني ومكانته وبلوره هويته، بينما لم تتمكن "المقاومة" من فعل ذلك.

وباعتقادي، لو استطاعت المقاومة الفلسطينية، إيجاد جانب الضعف في الكيان الإسرائيلي والتركيز عليه، مع توعية فئات الشعب لهدف النضال وتنمية روح القوة النابعة من الذات وليس من السلاح، لتمكنت من بناء مقاومة قائمة على أساس قوة ذاتية، ترى في السلاح وسيلة وليس هدفاً، ولديها الخيار في استخدامه أو اللجوء لوسائل أخرى.

### المقاومة الفلسطينية والكفاح المسلح في الجزائر

في مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني، عمدت القيادة الفلسطينية إلى إجراء مقارنة بين الحالة الجزائرية والحالة الفلسطينية، فقد كان لاستقلال الجزائر أثر كبير في تشجيع المقاومة الفلسطينية على اتباع أسلوب الكفاح المسلح، الذي نجح الجزائريون في استخدامه والانتصار على الفرنسيين والاستقلال، وبالتالي فإن المقاومة الفلسطينية لجأت إلى نظريات فرانز فانون التي كانت بمثابة الأيديولوجية بالنسبة إلى المقاومة الجزائرية، والتي اعتمدت بالمطلق على ما يسمى بالعنف الثوري، واعتبرت المقاومة الفلسطينية أن الجزائر نموذج يمكن الاحتذاء به، وبغض النظر عن الأوضاع المحيطة بالنضال الجزائري ومقارنته بالأوضاع المحيطة بالنضال الفلسطيني، والفارق بينهما، فالاستقلال الذي حصلت عليه الجزائر ألهم أفكار المقاومة الفلسطينية، بحيث رأت أن النموذج الجزائري ناجح، بسبب تحقيقه لاستقلاله، ولم يجري الانتباه إلى معايير هذا الاستقلال، وما حمله في الباطن، فلم يكن الاستقلال الجزائري كاملاً، كان عبارة عن تحويل السلطة من قوة استعمارية (فرنسا) إلى قوة استعمارية أخرى (قادة الاستقلال الوطني الجزائري)، تحرير الأرض الجزائرية، لم يرافقه تحرير للإنسان الجزائري، لم يرافقه تغيير اجتماعي

وثقافي وفكري، وبقي الشعب الجزائري محاطاً بالعادات القديمة البالية، مما عكس بصورة مباشرة على المجتمع الجزائري، فالمرأة الجزائرية التي شاركت بصورة كبيرة في صنع الاستقلال، بقيت على مكانتها، كائنة من الدرجة الثانية، ولم تحترم الحرية وقيم الديمقراطية أو حقوق الإنسان، بل كان هناك ما يشبه الردة لما قبل الاحتلال الفرنسي، أي إلغاء مختلف مظاهر وجوده والتطور الاجتماعي الذي حدث في تلك المرحلة؛ ولكن المقاومة الفلسطينية لم تكن ترى سوى الاستقلال، وربما هذا ما جعل "فتح" ترفض تحديد إطار اجتماعي-فكري لحركتها، وأبقت الأمر مفتوحاً للتكهنات والاستنتاجات، عدا عن ذلك فإن حركة المقاومة الفلسطينية تغاضت عن عدم وجود "قاعدة آمنة" غير تابعة لأي نظام سياسي، مستقلة كما كانت جبهة التحرير الوطني الجزائري، والتي لم يكن يؤثر نضالها في سيادة الدول المجاورة كما في الحالة الفلسطينية.

على أي حال، لم يكن التحرر في الجزائر نموذجاً يُحتذى به لا في الأسلوب ولا في النتائج، ورغم هذا استمرت المقاومة الفلسطينية في اعتماد العنف الثوري كوسيلة للاستقلال.

### المقاومة الفلسطينية والخيار الكوبي

رغم الاختلاف في طبيعة الاستعمار في كوبا، الذي لم يكن عسكرياً بصورة مباشرة، بل على شكل قواعد وعملاء يمارسون هيمنة أمريكية، إلا إن ما يمكن أن نقارنه بينه وبين المقاومة الفلسطينية هو "الثورة"، فالذي فعله فيديل كاسترو كان ثورة، ليس بخروجه إلى الجبال وانتصاره على باتيستا واستلام الحكم، بل بالتغيير الذي أحدثه في المجتمع الكوبي، من الناحية التعليمية والصحية، هذا التغيير الذي رافقه وعي لمعنى الثورة، التي تعتمد على الجماهير، وتجعل منها أساس التغيير، وهذا ما لم يجري صناعته في الثورة الفلسطينية، التي حاولت قدر الإمكان الحفاظ على أوضاع اجتماعية وفكرية، ثابتة مرتجلة، من

دون وجود خطة تنمية اجتماعية-اقتصادية، تكون فيها الجماهير أساسية في فهم أهمية هذه الثورة، ومدى تأثير هذه التغيرات التراكمية على خدمة الهدف الأسمى للثورة، في الثورة الكوبية كانت تلك النزعة ظاهرة ويجري العمل على تطويرها، حاول كاسترو عن طريقها أن يبني مجتمعاً مقاوماً يعتمد في مقاومته على الاكتفاء الذاتي، وهذا ما لم تستطع المقاومة الفلسطينية فعله، بل على العكس من ذلك، كانت المقاومة الفلسطينية من البذخ المالي ما جعل الكثير من الانتقادات توجه إلى تصرفاتها، بالإضافة إلى اعتمادها الكامل على مساعدات الدول العربية والدولية، في تمويل الرواتب والمصاريف للمنظمة، ويمكنني أن أعتبر هذا الأمر طبيعياً نتيجة عدم وجود أرض يكون فيها الإنتاج، ولكن حتى ضمن الإمكانيات المتاحة لم تُستغل القدرة الإنتاجية للشعب الفلسطيني، وبقيت فكرة الاعتماد على الموارد والتمويل الخارجي أمراً عادياً ومنطقياً، حتى في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تكن هناك محاولة بناء بنية إنتاجية تحتية للسكان، بل ظلت المساعدات التي تقدمها م.ت.ف. تصب في قطاع الخدمات، وبالتالي بسبب هذه السياسية لم تتمكن المنظمة من الانفصال عن الدول العربية وسياستها، وكانت تسعى لإرضائها للحصول على أموال المساعدات.

فالثورة الفلسطينية لم تنتظر إلى ما فعلته الثورة الكوبية من ناحية تطور البنية التحتية الاجتماعية والفكرية، وإنما نظرت فقط إلى الثورة المسلحة التي كانت مجرد بداية للثورة الحقيقية التي قامت بها الثورة الكوبية.

### المقاومة الفلسطينية وجنوب أفريقيا

نيلسون مانديلا، النموذج المُحتذى في المقاومة التي حملت معنى السلام النابع من القوة، كان قادراً على ممارسة "العنف الثوري" و"الكفاح المسلح"، لكنه آثر أن يلجأ إلى الحل السياسي\_السلمي، الذي كان السبب في إنهاء نظام الفصل العنصري من جهة، وإنهاء احتمال وقوع حرب أهلية من جهة أخرى، في مرحلة

من مراحل النضال الفلسطيني كان طرح قيام دولة واحدة من جميع الديانات، على أساس المواطنة، ولو أخذ هذا النموذج كهدف للنضال الفلسطيني منذ البداية، بحيث لم تُطرح فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وناضل الفلسطينيون من أجل هذا الهدف، لاستطاعت المقاومة الفلسطينية استعادة كامل التراب الفلسطيني، مع الاحتفاظ بوجود الشعب الإسرائيلي كجزء لا يتجزأ من نسيج الدولة الجديدة، ولكن على ما يبدو أن الفلسطينيين كانوا على عجلة لإقامة دولة خاصة بهم، يتزاحمون فيها على الحكم، هذا بالإضافة إلى العوامل العربية المحيطة، والتي كانت رافضة لأي وجود إسرائيلي في المنطقة، وتنامي الفكر العربي القومي، الذي كان يعتبر القومية الإسرائيلية منافسة لها، وبالتالي سعي المقاومة الفلسطينية خلف الحلم السريع بدولة مستقلة، أدى إلى الابتعاد عن حلول كانت تبدو أكثر قرباً للهدف الأول "دولة ديمقراطية تجمع الفلسطينيين والإسرائيليين"، واللجوء إلى الكفاح المسلح كوسيلة، بالإضافة إلى أسلوب "الانتقام" الذي سيطر على الجماهير الفلسطينية، ولم تحاول المقاومة تغيير هذه الاتجاهات الفكرية، بينما أدى "الكفاح المسلح" دوراً سلبياً في عدم طمأنة الجانب الإسرائيلي، الذي ظل يعتقد أن الفلسطينيين "سيرمونهم في البحر"، وهذا على عكس ما حدث مع المقاومة في جنوب أفريقيا، والتي رفضت استخدام العنف رغم العنف الموجه ضد السود، وكان لديها الوعي الكافي بأن هذا الأسلوب سيؤدي إلى خوف "البيض" من التعايش مع السود في ظل دولة ديمقراطية قائمة على الحرية واحترام الكرامة الإنسانية.

من كل ما سبق يمكننا أن نستنتج أن المقاومة الفلسطينية، انسأقت وراء كسب سريع وفوري لمعركة التحرر، واتبعت لأجل ذلك أساليب تعتمد على إظهار القوة، وكسب الجماهير من دون السعي لتغييرها وتثقيفها فكرياً وسياسياً، ورغم نجاحها في كسب بعض الأهداف، إلا إنها دفعت ثمناً مضاعفاً، وفي كثير من الأحيان قد خسرت هذه المكاسب أيضاً، ولم تطلّع على تجارب حركات التحرر بصورة شاملة، بل



أخذت الجزء المتعلق بأفكارها، وهذا ما انعكس سلبياً على نتائج المقاومة، وضيق الأفق والخيارات المتعلقة بالقرارات، والتعرض للضغوط سواء الداخلية أو الخارجية، بحيث جرى اللجوء إلى حلول خارجة عن الإستراتيجية والخطة التي كان تنفيذها مقررًا في مراحل متعددة.

### خاتمة الفصل الثالث

الكرامة الإنسانية، هي الهدف من هذا البحث، والسؤال حول الكرامة الإنسانية هنا، يتعلق بمدى قدرة الشعب الذي تم سلب حريته وبالتالي كرامته الإنسانية، على السعي نحو تحقيق الكرامة الإنسانية، والتأكيد على ذلك، ضمن شروط متعلقة بالأسلوب، هو بحد ذاته تحقيق للكرامة الإنسانية، وما يهمننا في هذا الفصل هو "المقاومة الفلسطينية" ومدى اقترابها/ ابتعادها عن تحقيق الكرامة الإنسانية سواء في أثناء السعي نحو التحرر، أو في النتائج التي كانت محصلة هذا السعي.

ليست الدولة هي التي تحقق كرامة الإنسان، وما أقصده أن ما يمر به الوضع الفلسطيني الآن من عدم استقرار، واستمرار انتهاك حريته، ومحاولة نفيه واستبعاده من أي حق له في تقرير مصيره، لا يعني أن الكرامة الإنسانية لم تحقق لهذا الشعب، فكما أوضحت أن الاستمرار في المقاومة بمختلف الوسائل، هو بحد ذاته تحقيق للكرامة الإنسانية؛ وحتى نتمكن من فهم ما حققته المقاومة الفلسطينية على صعيد تحقيق الكرامة الإنسانية لأبد من إعادة تلخيص المراحل التي مرت بها المقاومة، وإعادة النظر في اقتراب/ابتعاد المقاومة عن الكرامة الإنسانية على مختلف الأصعدة.

ففي بداية ظهور النخب الفلسطينية التي قادت العمل الوطني، كان الطموح هو العودة إلى الأرض، التي طرد الإسرائيليون أصحابها منها في نكبة ١٩٤٨، الأرض التي كانت تمثل للفلسطينيين كرامتهم الإنسانية، والتي هي بحد ذاتها الهدف الذي من أجله بدأ النضال والسعي الفلسطيني، لكن هذا السعي لم يرتبط

بتحقيق كيان، بقي الحديث عن كيان فلسطيني مستقل عن الدول العربية، هو بمثابة أفكار وأطروحات غير مناسبة في الوقت الحالي، المهم كان تحرير فلسطين وإنهاء وجود الكيان الإسرائيلي (كدولة)، هذا بالإضافة إلى وجود نوع من الاتكالية، وأقصد على مستوى الجماهير الفلسطينية، التي كانت تنتظر العودة بمعجزة انتصار الجيوش العربية، ولم تظهر بوادر جماعية للمشاركة في تحرير فلسطين، لكن في العام الذي بدأ فيه الحديث عن إنشاء كيان فلسطيني ١٩٦٤، يمثل جميع الفلسطينيين كشعب، كان هو بداية على مستوى التفكير الفلسطيني، في إيجاد هذا الكيان، ومع أن المنظمة بقيت خاضعة للسياسات العربية، فيما يتعلق بطرق التحرير إلا إنها تعتبر بمثابة تحقيق للوجود الفلسطيني، وبداية للتفكير في شكل الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يرغب الفلسطينيون في وضعه، فيما تشكل في الوعي الفلسطيني، بداية التفكير في الاعتماد على الذات في تحرير الأرض، ولم تعد فكرة الاعتماد على الجيوش العربية واردة، وأصبح الفلسطينيون يؤمنون بقدرتهم على المشاركة في المقاومة، ويدل ذلك إنشاء جيش فلسطيني تابع للمنظمة للمشاركة في الحرب ضد إسرائيل، وأعتبر أن هذه المرحلة قد بدأ السعي الجماعي للتحرير، واستعادة الأرض؛ أما نكسة حزيران ١٩٦٧ فكانت بمثابة النقطة التي صار فيها الاعتماد على الدول العربية لتحرير فلسطين غير وارد بصورة أكبر، حينها أدركت المقاومة الفلسطينية، أن عليها الاعتماد على قوة الجماهير الفلسطينية في تحقيق الأهداف، وهذه المرحلة بالذات تمتاز بالتفاف الجماهير حول القيادة الفلسطينية للمقاومة، وخصوصاً بعد معركة الكرامة التي كانت بمثابة المرحلة التي جعلت الجماهير الفلسطينية تثق بالمقاومة وبقدرتها على الانتصار، وكان أهم ما برز في هذه المرحلة هو الاعتزاز بالمقاومة، ويمكن الاستدلال على هذه المظاهر بالإطلاع على القدسية التي تعاملت بها الجماهير العربية والفلسطينية على حدٍ سواء مع المقاوم، وكان لإعلان المقاومة المسلحة التأثير الأكبر على الجماهير

الفلسطينية، التي كانت تعتبر أن سبب خسارتها للأرض هو التفوق العسكري للإسرائيليين، سواء في النكبة أو النكسة، ولذلك ظهرت فكرة تقديس السلاح، وتقديس الاستشهاد، وهذا ما جعل الإنسان الفلسطيني يبدو كوسيلة لتحرير الأرض، ورغم انتفاص شرط تحقيق الكرامة الإنسانية في جعل الإنسان غاية لا وسيلة، إلا إنه لا يمكن إغفال الأوضاع التي أحاطت بالمقاومة، والتي جعلت من السلاح غاية، ومن الإنسان وسيلة.

وفي عام ١٩٧٤ كانت المنظمة قد حققت الكثير من التقدم على الصعيد السياسي العربي والعالمي، واعتراف بالمنظمة دولياً وعربياً ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وكانت تلك خطوة لتحقيق حق تقرير المصير، وكما أوضحت في النص سابقاً، فإن رئيس المنظمة ياسر عرفات، كان حريصاً في خطابه أمام الأمم المتحدة على إظهار الحق الفلسطيني في تقرير مصيره والابتعاد قدر الإمكان عن الحديث عن إسرائيل، إلا كدولة محتلة، وكانت تلك نقطة تحول في تحقيق الكرامة الإنسانية في وعي المقاومة الفلسطينية، بالمطالبة بالحق، وعدم إقصاء الآخر، فالحصول على الحق لا يستلزم إقصاء أي طرف.

حرب تشرين ١٩٧٣، كانت أيضاً تحولاً على الصعيد العربي، دول المحور (سوريا، مصر، الأردن)، كانت قد أظهرت الحديث عن سلام مع إسرائيل، مقابل الاعتراف بوجودها، والمقاومة الفلسطينية أرادت أن تأخذ مكانها في هذه العملية، في مقابل الحصول على دولة مستقلة بحسب القرارات الدولية، ومنذ حرب تشرين، سعت المنظمة للحصول على دور دولي، في محاولة لتكون طرفاً في المعادلة الدولية، التي تحمل الاستقرار والسلام لمنطقة الشرق الأوسط، إلا إن الأوضاع السياسية العربية التي قسمت دول المحور إلى جبهتين، حيث تم إبعاد روسيا عن مصر من قبل الولايات المتحدة، وبسبب سياسة السادات نحو الانفتاح والرأس مالية، وتقوية التحالف الروسي السوري، وتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بإبعاد

روسيا عن عملية السلام، أدى إلى وقوع قيادة المقاومة في حيرة، حول الموقف الذي عليها اتخاذه، وتميزت المرحلة (١٩٧٣-١٩٨٠) بوجود ازدواجية في فكر المقاومة وتصرفاتها، فهي من جهة كانت ترغب في الحفاظ على ما حققته من انتصارات سياسية كالاعتراف الدولي بالمنظمة، ومن جهة أخرى كان شعار المقاومة المسلحة مازال ضمن أولويات العمل الوطني، ونعود لنذكر أن الأوضاع التي كانت تحيط بالمقاومة في الخارج دفعتها باتجاه أساليب نضالية لا تتفق مع أسلوب تحقيق الهدف السامي وهو الكرامة الإنسانية، وهنا لا نتحدث عن نتائج هذه الأساليب هل كانت إيجابية أم سلبية، بل نتحقق من مدى اقتراب/ابتعاد تلك الأساليب عن تحقيق الكرامة الإنسانية، وبالتالي فإن التأكيد على الاستمرار في النضال والمقاومة لمحاولة الإقصاء هو بحد ذاته تحقيق للكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني.

أما على صعيد المقاومة في الداخل، فإن الأساليب المتبعة التي كانت أيضاً بسبب الأوضاع المحيطة بالمقاومة في الداخل، قد اعتمدت على أسلوب المقاومة الشعبية، وبغض النظر عن النتائج، كان رفض الاحتلال، ورفض الخضوع لقوانينه وأنظمتها، ومحاولة بناء بنية للدولة الفلسطينية، هو بمثابة السعي للحصول على حق تقرير المصير، لكن علي أن أشير إلى أن سياسة ال١٩١مقاومة الشعبية، وبعيداً عن السلاح، جعلت الجماهير في فلسطين، تظهر اقترابها من تحقيق الكرامة الإنسانية بصورة أكبر من المقاومة في الخارج، فرغم أن قرارات العمل السياسي كانت في الخارج، إلا إن ما عكسه أسلوب المقاومة كان في الداخل: من جعل الإنسان غاية في حد ذاته، وعدم التوقف عن التنمية الذاتية، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، أو الصحية، عن طريق العمل الجماهيري، وتنمية روح التطوع والعمل الجماعي، والذي كان بحد ذاته تحقيقاً لكرامة الإنسان الفلسطيني.

وأعتقد أن الفرق في المقاومة بين الداخل والخارج، هو أن المقاومة في الداخل كانت أكثر قدرة على القطع عن المستعمر، في إيجاد أساليب وطرق تعتبر نقاط ضعف عند الاحتلال، بينما كان الانسحاق وراء الأوضاع الدولية تارة والعربية تارة أخرى، واستخدام الكفاح المسلح كوسيلة لمقاومة إسرائيل التي كانت تمتاز بالتفوق العسكري، كانت نقطة الضعف في المقاومة في الخارج، فكان على المقاومة في الخارج أن تبحث عن نقاط القوة التي تمتلكها وتدخلها ضمن أساليب المقاومة، وهذا لا يعني عدم استخدام السلاح كوسيلة أخرى من وسائل المقاومة.

المقاومة مستمرة، فالمطالبة بحق تقرير المصير، في دولة مستقلة ذات حدود وسيادة، كما جاء في خطاب الرئيس محمود عباس أمام هيئة الأمم المتحدة، في بداية هذا الفصل، إنما هو استمرار للمقاومة، وسعي نحو تحقيق الحرية والكرامة الإنسانية، لكن الاختلاف في الأسلوب، والوعي الجماهيري، والممارسات التي جرت على أرض الواقع منذ دخول السلطة الوطنية الفلسطينية وممارسة سيادتها في الحدود الممكنة، كان يظهر الكثير من الوعي لتطبيق مفاهيم متعلقة بالكرامة الإنسانية، كالعادلة الاجتماعية، وحماية الحريات الأساسية للمواطنين، واستقلال القضاء، وتطوير القوانين بما يتناسب مع الحفاظ على حقوق المرأة والطفل، هذا بالإضافة إلى اختلاف أساليب الاحتجاج والمطالبة بالحقوق، من استخدام القوة، إلى اللجوء إلى القانون، كما يظهر عند إضراب الموظفين أو العاملين في مختلف القطاعات، وكما ظهر أيضاً في أسلوب الاحتجاج على الانقسام والمطالبة بإنهائه، والتي كانت خطوة شبابية فلسطينية تدل على مدى وعي الجماهير لمفهوم الكرامة، وحقهم في اختيار قادتهم، وقوانينهم بأسلوب يحفظ كرامة الإنسان.

## خاتمة

قصر رام الله الثقافي، شهر آب من العام ٢٠٠٨، رام الله تحتفل بمئويتها الأولى، محمود درويش يحتل بصوته المسرح الكبير، أنا أحاول إجراء مكالمة هاتفية لأعرف إذا استطاع أصدقاؤني من شمال الضفة الغربية الوصول إلى رام الله لحضور أمسية الشاعر. رام الله "المحررة"، التي تفتح أبوابها للثقافة والفن والرقص من مختلف الدول والأمم والثقافات، لا يمكنها استقبال القاطنين في البقعة المجاورة لها؛ كان المشهد بالنسبة إلي مجرد دراما لمخرج واسع الخيال، فحتى الشاعر لم يتمكن من إيجاد حلٍ للحفرة التي وقعنا فيها نحن والعدو: "نفترض الآن أننا سقطنا، أنا والعدو، سقطنا من الجوِّ في حفرةٍ... فماذا سيحدث؟ سيناريو جاهز": في البداية ننتظرُ الحظَّ... قد يعثرُ المنقذون علينا هنا ويمدّون حبلَ النجاة لنا، فيقول: أنا أولاً، وأقول: أنا أولاً، ويشتُمّني ثم أشتُمُّه، من دون جدوى، فلم يصل الحبلُ بعد..!؛ في ذلك الوقت كان الأمر يبدو عادياً بالنسبة إلي، أنا التي تقطنُ في رام الله عاصمة الثقافة الفلسطينية، لا أعادها إلا نحو الجسر، لا أمرُ بالحواجز اليومية، لا أرى المستوطنات، ولا أعرفُ كمعظم أبناء جيلي أننا مازلنا تحت الاحتلال، ولا أعاني من مظاهر الاحتلال، لا ألحظ وجوده، مجرد حوادث يومية لا تعنيني، ولا تمس حياتي، ولكنني في ذلك اليوم، رغبتُ أن أفنع الجنود الذين يقفون على الحاجز، يمنعون الفلسطينيين من ممارسة الحياة اليومية أن حضور أمسية شعرية ستكون أكثر متعة مما يفعلونه، وأنا نحن الذين "نحبُّ الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلاً"، نملكُ من الحرية أضعاف ما يملكه أي جندي يقف على حاجزٍ ما، يلتزمُ أوامر قد لا يقتنع بجدواها، وينفذُ أحكاماً يعتقدُ أنها قادرة على منعنا من الوصول إلى أمسياتنا الشعرية، وحفلاتنا الموسيقية، وتفصيلات حياتنا اليومية، أعمالنا، مدارسنا وجامعاتنا. كُنّا ومازلنا أكثر حرية بمحاولتنا الدائمة للحياة، للحرية، والانعقاد من كل صور الإهانة، وامتهان الكرامة الإنسانية، إذاً نحن

"نقاوم"، ومقاومتنا ليست مشروطة بأية صورة، ممارستنا للحياة اليومية، محاولتنا للحفاظ على هويتنا، ذاكرتنا الجمعية، أغانيها، أشعارنا... رسم مستقبلنا، شكل دولتنا، النظام السياسي الذي نرغبُ في بنائه، نحنُ حقاً نسعى للحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلاً. وكنتيجة لهذا البحث أرى أن المقاومة الفلسطينية بمختلف صورها ومؤسساتها، وأيدلوجيتها وإستراتيجيتها استطاعت أن تحافظ على "كرامة الإنسان"، ها هو ذا شعبٌ يقاوم بالشعر والغناء والرقص.

لكنني اليوم أرغب في توضيح ما هو أبعد من هذا، أبعد من التغني بالحياة، في دراستي هذه هناك ثلاثة مصطلحات أساسية، قام الجدل في هذا البحث على أساسها، وهي: الحرية، الكرامة الإنسانية، المقاومة؛ والعلاقة بين هذه المصطلحات هو ما أردت توضيحه.

الأصل في الإنسان أن يكون حراً، الحرية الصفة الأساسية في الإنسان، تلك القدرة على التصرف بكامل إرادته، وأن يملك حقه الكامل في تقرير مصيره، وكلما استطاع الإنسان أن يكون حراً، استطاع الحفاظ على صفاته الإنسانية، التي في مجموعها تشكل الكرامة الإنسانية، ورغم أن "الصفات الإنسانية" هي صفات قد تبدو مبهمة، إلا إن ما يحكمها هو الحرية، أي إن مقدرة الإنسان على تقرير مصيره هو الصفة الإنسانية التي يمكن عن طريقها قياس معيار "الكرامة الإنسانية"، والشرط الذي تتحقق فيه كرامة أي إنسان، أن يتصرف على أن أيّ مسّ بكرامة البشر الآخرين "أي المس بحقهم في تقرير مصيرهم"، يعني مساً بكرامته الإنسانية بصورة مباشرة، ولكن هذا لا يعني أن البشر جميعهم قادرون على الاقتناع بذلك، وتظهر بذلك المشكلات البشرية الكبرى: الاستعمار، الاستعباد، الاستبداد، وجميعها تحمل قاسماً مشتركاً أكبر، وهو محاولة السيطرة على الشعوب، واعتبارها أقل إنسانية وكرامة، وخلق عالم ثنائي، يظهر فيه هذا الفرق، وهذا ما يخلق "مقاومة"، ضدّ هذه الحرية التي تتعرض للانتهاك، والكرامة التي تتعرض

للامتهان؛ ولأن التفوق الاستعماري أو الاستبدادي يظهر بصورة المسيطر، تحاول حالة المقاومة التماهي مع الحالة الاستعمارية/الاستبدادية، أن تأخذ دورها، أي أنها تتحول من مقاومة للذين يحاولون إهانة الكرامة الإنسانية إلى صورة أخرى من هذه المنظومة الاستبدادية/الاستعمارية، ولكي تتجنب المقاومة هذا الانحراف، لا بد أن يكون هدفها "تحقيق الكرامة الإنسانية"، التي تبدأ بالتحرك ولا تنتهي عنده، بل تمتد لتشمل مجالات واسعة: التحرر الثقافي والإنساني، والاقتصادي، وتحقيق حياة كريمة للإنسان تتوفر فيها مقومات الأمان سواء على الحياة أو الممتلكات أو الصحة أو التعليم؛ وهذا يعني أن المقاومة تحمل رسالة وهدفًا أسمى وأهم من التحرير فقط، بل هي معنية بتحقيق كرامة الإنسان لشعبها وللشعوب الأخرى، ومجبرة على الانفصال عن الوجه الاستعماري/الاستبدادي، لتمارس حريتها كجزء لا يتجزأ من حرية الشعوب جميعًا.

ولكن علينا أن لا نتغاضى عن العوامل الخارجية التي تحكم المقاومة، والتي تؤثر على مسارها، فمن دراسة خمس حالات نضالية في العالم على مراحل متعددة، نلاحظ أن لكل مقاومة أوضاعها، الداخلية والخارجية، والتي تحكمت بصورة أو بأخرى بطبيعة النضال، وكان لها تأثير سلبي في أغلب الأحيان، بطريقة تُخيب آمال الشعوب التي تؤمن بقدسية المقاومة. وهنا لا بد من التوضيح أن محاسبة المقاومة من شعوبها هو جزء لا يتجزأ من مسيرة التحرير، التقويم والمساءلة بصورها كافة، هو ما ينقص المقاومة أحيانًا، فتلك الهالة من القدسية حول المقاومة تجعل محاسبتها أمرًا شبه "خيانة"، ولهذا كان واجب "مؤسسة" المقاومة ومنذ البداية إزاحة هذه القدسية عنها، بتوضيح مختلف الأوضاع والأخطاء التي تتعرض لها أو وترتكبها المقاومة في أثناء مسيرتها، وهذا يجعلنا نحدد أهم واجبات "قيادة" المقاومة تجاه الجماهير والشعوب التي هي وقود المقاومة، وكرامتهم الإنسانية هي هدفهم: الكرامة الإنسانية هي الهدف الأسمى



التي تسعى له المقاومة، إزاحة القدسية عن المقاومة ومحاسبتها وتقويمها من قبل شعوبها بحيث لا تخرج عن هدفها، المقاومة ليست فقط مقاومة الاستعمار والاستبداد وإنما هي مقاومة مختلف صور التحكم بالبشر وإهانة كرامتهم بمنعهم من حقهم في تقرير مصير، وبالتالي فإن مقاومة العادات والتقاليد الاجتماعية البالية، وتحرير المجتمع من الأساطير والتعقيدات الدينية جزء لا يتجزأ من مهمة المقاومة ومعياري أساسي لقياس نجاحها أو فشله.

لا تأتي التغيرات التاريخية عند نقطة محددة وواضحة، فهي تظهر بصورة متلاحقة وغير ملحوظة، وكذلك هو التحرر، لا يمكن أن يحدث عند نقطة معينة، إنها عملية تاريخية مستمرة، نحو تحقيق كرامة الإنسان، المهم فيها تحديد الهدف والوعي له "كرامة الإنسان"، ووضع خطط ورؤى مستقبلية تحقق الهدف ولا تقف عند مرحلة معينة منه.

## المراجع

- بابا، هومي. ديب، نائر. (٢٠٠٦). موقع الثقافة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- باومغرتن، هلغى. (٢٠٠٦). من التحرير إلى الدولة. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- بشارة، عزمي. (٢٠٠٩). أن تكون عربيًا في أيامنا. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- بلقريز، عبد الإله. (٢٠٠٦). حزب الله من التحرير إلى الردع (١٩٨٢-٢٠٠٦). مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.
- البيلاوي، حسن حسين. (١٩٨٨). الإصلاح التربوي في العالم الثالث. القاهرة: عالم الكتب.
- تونغ، ماوتسي. (١٩٢٨). النضال في جبال جينغقانغ". المؤلفات المختارة، المجلد الأول.
- الجابري، محمد عابد. (٢٠٠٥). هوامش حول موضوع حقوق الإنسان ١- الحق والواجب أم الحقوق الطبيعية. مركز الدراسات أمان\_ المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة. استرجع بتاريخ ٢٠ كانون أول ٢٠١١.
- [http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=٧٧٧](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=٧٧٧)
- الجابري، محمد عابد. (٢٠٠٥). هوامش حول موضوع حقوق الإنسان ٢- حالة الطبيعة والعدوان... أساس حقوق الإنسان. مركز الدراسات أمان\_ المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة. استرجع بتاريخ ٢٠ كانون أول ٢٠١١.
- [http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=٧٨٧](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=٧٨٧)

- جوني، حسن. حركات التحرر الوطني في ضوء القانون الدولي. المؤتمر الثالث للتجمع الوطني لدعم خيار المقاومة المنعقد في بيروت ١٩-٢١ شباط ٢٠١٠ تحت عنوان "خيار المقاومة وبناء الدولة".
- حبش، جورج. (٢٠٠٩). الثوريون لا يموتون أبداً. بيروت: دار الساقي.
- حسن، عمار علي. المقاومة ثقافتها وجبهاتها ومراحلها. ٢٠٠٨. شؤون عربية. ع ١٣٣. ص ١٠٣-١١٢.
- حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية : تحليل و توقعات. (١٩٦٩). بيروت: دار الطليعة.
- حيدوسي. غازي. (١٩٩٧). الجزائر: التحرر الناقص. خليل خليل، أحمد. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- خلف، صلاح. (١٩٨٠). فلسطيني بلا هوية: لقاءات مع الكاتب الفرنسي: أريك رولو. القدس: مؤسسة صيام للدعاية و النشر.
- دراج، فيصل. الإبداع والوعي والتقليد. مجلة التسامح. العدد الثالث. ٢٠٠٣. ص ١٤٢ - ١٥٥. تاريخ الاسترجاع ٢٥ تشرين أول ٢٠١١. <http://www.altasamoh.net/print.asp?id=٤٨>
- ذوان، لي. (١٩٥٠). عبد الحكيم، طاهر. الثورة الفيتنامية المشاكل الأساسية والمهام الرئيسية. دار الشرارة للطباعة والنشر.
- راينهارت، تانيا. بعث، رنده. الصباغ، رشا. (٢٠٠٤). إسرائيل/ فلسطين، سبل إنهاء حرب ١٩٤٨، بين استراتيجيات التدمير وأوهام السلام. دمشق: دار الفكر.

- الرئيس، رياض نجيب. (١٩٧٦). المسار الصعب : المقاومة الفلسطينية : منظماتها، أشخاصها، علاقاتها. بيروت: منشورات النهار، الخدمات الصحافية.
- الزبيري، محمد العربي. (١٩٩٩). تاريخ الجزائر المعاصر. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- زهير، محسن. (١٩٧٢). الثورة الفلسطينية بين الفكر والممارسة. دمشق: طلائع حرب التحرير الشعبية، قوات الصاعقة.
- سارتر، جان بول. (١٩٦٦). الوجود و العدم : بحث في الانطولوجيا الظاهرانية. بيروت: منشورات دار الآداب.
- السامر، فيصل. (٢٠٠٠). ثورة الزنج. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.
- سعيد، إدوارد. (١٩٩٧). الثقافة والإمبريالية. بيروت: دار الأدب.
- شارب، جين. (٢٠٠٣). من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. بوسطن: مؤسسة ألبرت أينشتاين.
- شاليف، أرييه. الهندي، عليان. (١٩٩٣). الانتفاضة: أسباب...خصائص..انعكاسات. القدس: جمعية الدراسات العربية.
- شفيق، منير. (١٩٧٧). موضوعات من تجربة الثورة الفلسطينية. بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر.
- الصايغ، نصري. (٢٠٠٧). حوار الحفاة و العقارب دفاعاً عن المقاومة. بيروت: رياض الرئيس للكتب و النشر.
- صايغ، يزيد. (١٩٩٤). التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة. حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح.

- صايغ، يزيد. (٢٠٠٢). الكفاح المسلح والبحث عن الدولة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- عبد الرحمن، أسعد. (١٩٨٧). منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها. نيقوسيا: مركز الأبحاث؛ منظمة التحرير الفلسطينية.
- عبد الفتاح، عصام. (٢٠٠٨). المهاتما غاندي. دمشق: دار الكتاب العربي.
- الحفني، عبد المنعم. (١٩٨٨). معنى الوجود. القاهرة: مكتبة راديو
- العروي، عبد الله. (١٩٩٩). مفهوم الإيديولوجيا. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- العظم، صادق جلال. (١٩٧٣). دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية. بيروت: دار العودة.
- العقاد، محمود عباس. (١٩٤٨). روح عظيم. الإسكندرية: شركة الفن للطباعة.
- غنيم، عبد الرحمن. (١٩٧٣). المقاومة الفلسطينية والأيدلوجية الثورية. دمشق: منشورات

#### الطلائع.

- جيفارا، أرستو. (١٩٨٨) بعد انتصار الثورة. بيروت: دار الفارابي.
- فانون، فرانز. (١٩٦٣). معذبو الأرض. بيروت: دار الطليعة.
- فانون، فرانز. (٢٠٠٧). لأجل الثورة الأفريقية. بيروت: دار الفارابي.
- فانون، فرانز. (٢٠٠٤). بشرة سوداء.. أفنعة بيضاء. بيروت: دار الفارابي.
- فياض، علي. (١٩٩٠). التجربة العسكرية الفيتنامية. مؤسسة عيال للدراسات والنشر: قبرص.
- قربان، ملحم. (١٩٨٩). الحقوق الإنسانية: فعل التزام. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات

#### والنشر والتوزيع.

- قلعجي، قدري. (١٩٥٦). أعلام الحرية. دار العلم للملايين: بيروت.

- كانت، أمانويل. الشنطي، محمد. (١٩٧٠). أسس ميتافيزيقيا الأخلاق. بيروت: دار النهضة العربية.
- كشتاني، خالد. (١٩٨٦). نحو للاعنف. القدس: المركز الفلسطيني لدراسات للاعنف.
- كوبان، هيلينا. (١٩٨٤). المنظمة تحت المجهر. لندن: منشورات هاي لايت.
- الكيالي، عبد الوهاب. (١٩٧٣). المقاومة الفلسطينية والنضال العربي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- لبيب، فوميل. (١٩٨٨). كوبا: للتمساح دموع حقيقية. القاهرة: دار الهلال.
- لوك، جون. الكيال، محمود شوقي. (١٩٦٥). الحكومة المدنية. القاهرة: مطابع الإعلانات الشرقية.
- مافيحي، آرشي. (١٩٩٢). منطق العمل الوطني: حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية : من الكفاح المسلح إلى الحلول التفاوضية. أحمد، يوسف. دمشق: دار كنعان للدراسات و النشر.
- محمد شعبان، إبراهيم. (١٩٨٩). الانتفاضة الفلسطينية في عامها الأول (دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي العام. القدس: المؤلف.
- مروة، كريم. (١٩٥٨). المقاومة : أفكار للنقاش عن الجذور و التجربة و الآفاق. بيروت: دار الفارابي ، ١٩٨٥ .
- موسى، سلامة. (١٩٦٢). غاندي والحركة الهندية. سلامة موسى للنشر والتوزيع: القاهرة
- ناتيز، جين جاك. (١٩٧٠). فيديل كاسترو. دمشق: وزارة الثقافة.

- ووديس، جاك. (١٩٧٨). نظريات حديثة للثورة ١. بيروت: دار الفارابي.
- ووديس، جاك. (١٩٧٨). نظريات حديثة للثورة ٢. بيروت: دار الفارابي.
- ووديس، جاك. (١٩٧٨). نظريات حديثة للثورة ٣. بيروت: دار الفارابي.
- ووديس، جاك. (١٩٧٨). نظريات حديثة للثورة ٤. بيروت: دار الفارابي.